



ISSN 1021 - 6804

العدد (3) 2021

المجلد (36)

مؤتة

للبحوث والدراسات

مجلة علمية محكمة ومفهرسة

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

تصدر في جامعة مؤتة



ISSN 1021 - 6804

العدد (3) 2021

المجلد (36)

مؤتة

للبحوث والدراسات

مجلة علمية محكمة ومفهرسة

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

تصدر في جامعة مؤتة

رقم الإيداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية
(1986/5/201)

رقم الترخيص لدى دائرة المطبوعات والنشر
(3353/15/6)
تاريخ 2003/10/22



الفهرس:



دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

Google
Scholar



Arcif
Analytics

* ما ورد في هذا العدد يعبر عن آراء الكتاب أنفسهم ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو سياسة جامعة مؤتة.

هيئة التحرير

رئيس التحرير

عميد البحث العلمي

الأستاذ الدكتور أسامه عيسى مهاوش

الأعضاء

الأستاذ الدكتور محمود

الأستاذ الدكتور عبدالقادر آل خطاب

الرويضي

الأستاذ الدكتور حمد العزام

الأستاذ الدكتور باسم الحوامدة

الأستاذ الدكتور عبدالسلام أبو طنجه

أمين السر

رزان المبيضين

التدقيق اللغوي

الأستاذ الدكتور خليل الرفوع (اللغة العربية)

الدكتور عاطف الصرايرة (اللغة الإنجليزية)

مدير دائرة المجلات العلمية

د. خالد أحمد الصرايرة

مديرة دائرة المطبوعات

سهام الطراونة

الإشراف والتحرير

د. محمود نايف قزق

الإخراج والطباعة

عروبة الصرايرة

الهيئة الاستشارية الدولية

- الأستاذ الدكتور عادل الطويسي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الأردن (سابقاً).
- الأستاذ الدكتور عرفات عوجان، رئيس جامعة مؤتة، الأردن
- الأستاذ الدكتور نضال الحوامدة، جامعة مؤتة، الأردن
- الأستاذ الدكتور أسامه عيسى مهاوش، جامعة مؤتة، الأردن
- الأستاذ الدكتور يافي لي، جامعة ويسكانسون-ماديسون، أمريكا
- الأستاذة الدكتورة تيريزا فرانكلين، جامعة أوهايو، أمريكا
- الأستاذة الدكتورة أنعام الور، جامعة ايسيكس، بريطانيا
- الأستاذ الدكتور جورج قريقوري، جامعة بوخارست، رومانيا
- الأستاذ الدكتور محمد مجتبي خان، جامعة ميليا الإسلامية، الهند
- الأستاذة الدكتورة روزني باكير، جامعة ماليزيا بيرليس، ماليزيا
- الأستاذ الدكتور خالد دهاوي، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مصر
- الأستاذ الدكتور طلال الأمين، جامعة الأمير محمد بن فهد، السعودية
- الأستاذ الدكتور أحمد العموش، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة
- الأستاذ الدكتور محي الناجي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

مؤتة للبحوث والدراسات

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكمة ومفهرسة تصدر عن عمادة البحث العلمي في جامعة مؤتة

كلمة المحرر

تصدر مجلة مؤتة للبحوث والدراسات في سلسلتها الإنسانية والاجتماعية منذ عام 1986، وهي مجلة علمية محكمة ومفهرسة، وتصدر بشكل منتظم وبواقع مجلد واحد في كل عام منذ تأسيسها، يحتوي المجلد على ستة أعداد ويضم العدد الواحد عشرة أبحاث، ويشرف على تحريرها هيئة من الأساتذة المتخصصين والأكاديميين في مختلف الدراسات الإنسانية والاجتماعية، ورقم تصنيفها الدولي (ISSN 1021-6804). تقوم المجلة بنشر الأبحاث الأصلية التي تسهم بنشر العلم والمعرفة في كافة التخصصات الإنسانية والاجتماعية. وتخضع الأبحاث المقدمة للنشر إلى معايير دقيقة تشمل التدقيق الفني والتحكيم العلمي من قبل محكمين إثنين للتحقق من صلاحية البحث للنشر.

وقد حظيت المجلة بسمعة رائدة محلياً وإقليمياً على مدار الثلاث عقود الماضية، فأصبحت مجلة معتمدة لغايات النقل والترقية للباحثين في كافة الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن، بشكل خاص، والعالم العربي، بشكل عام، وهذا يبرر العدد الكبير والمتزايد من الأبحاث الذي يرد إلى المجلة من جامعات ومؤسسات ومراكز بحثية محلية وإقليمية ودولية، ولضمان جودة الأبحاث المنشورة في المجلة، فإنها تتبع معايير وضوابط وإجراءات تضمن جودة المنتج البحثي وتتضمن:

1. قواعد النشر
2. المواصفات الفنية
3. إجراءات النشر
4. أخلاقيات النشر

عميد البحث العلمي

رئيس التحرير

أ. د أسامه عيسى مهاوش

1. قواعد النشر.

انسجاماً مع الخطة الاستراتيجية لجامعة مؤتة ورؤيتها للوصول إلى تحقيق معايير التصنيفات العالمية للجامعات، وانطلاقاً من الخطة الاستراتيجية لعمادة البحث العلمي ورؤيتها التي تنص على: (نحو عمادة حاضنة لبحث علمي متميز يرتقي بتصنيف الجامعة محلياً وإقليمياً وعالمياً) ورسالتها التي تتضمن: (تأمين بيئة قادرة على إنتاج بحوث علمية تسهم في تعزيز دور الجامعة في البحث والابتكار محلياً وإقليمياً وعالمياً) فقد ارتأت عمادة البحث العلمي تطوير مجلة مؤتة للبحوث والدراسات للوصول إلى قواعد البيانات العالمية، مثل: SCOPUS, ISI, PubMed والارتقاء بعامل التأثير (Impact Factor) للمجلة، للوصول الانتاج البحثي للمؤلفين إلى العالمية. وبناء عليه، وعند تقديم أبحاثكم للنشر في المجلة، يراعى الآتي:

1. اعتماد نظام جمعية علماء النفس الأمريكية (APA)، للاطلاع على الدليل المختصر لطريقة التوثيق، ولمزيد من الأمثلة، يرجى زيارة الموقع التالي: <http://www.apastyle.org/> وموقع المجلة على الرابط: <https://ejournal.mutah.edu.jo>
2. تكتب جميع المراجع العربية باللغة الإنجليزية في المتن وفي قائمة المراجع.
3. ترجمة كافة المراجع غير الإنجليزية (بما في ذلك المراجع العربية) إلى اللغة الإنجليزية، مع ضرورة إبقاء القائمة العربية موجودة.
4. إذا كان للمراجع العربية ترجمة إنجليزية معتمدة فيجب اعتماد ذلك، أما المراجع التي ليس لها ترجمة إنجليزية معتمدة (مثل: فقه السنة) فيتم عمل Transliteration أي كتابة المرجع بالأحرف الإنجليزية كتابية حرفية، (Fiqih Alsunah).
5. إعادة ترتيب كافة المراجع (والتي يفترض أنها قد أصبحت باللغة الإنجليزية) حسب ترتيب الأحرف الإنجليزية (Alphabets) بما يتناسب مع نظام APA.
6. يجب الالتزام بالموصفات الفنية لتحرير المخطوط المبينة على موقع المجلة، علماً بأن البحث يخضع للتدقيق الفني عند استلامه. وفي حال عدم الالتزام بهذه المواصفات الفنية يُعاد البحث.

الرقم	اسم الملف	ملاحظات
1.	رسالة تغطية Cover Letter	توجه الي رئيس التحرير
2.	صفحة الغلاف Title Page	يكتب التالي باللغتين العربية والإنجليزية في صفحة الغلاف وحسب الترتيب التالي: 1. عنوان البحث 2. اسم الباحث (الباحثين) من ثلاثة مقاطع. 3. العنوان البريدي 4. الرتبة العلمية 5. البريد الإلكتروني 6. رقم الهاتف
3.	ملخص البحث Abstract	يكتب الملخص باللغتين العربية والإنجليزية بحيث لا يزيد الملخص عن (150) كلمة والكلمات المفتاحية (keywords) عن خمس كلمات.
4.	البحث Research Document	يجب أن تلتزم وثيقة البحث بالمتطلبات التالية: 1. عدم وجود اسم الباحث (الباحثين). 2. أن لا يحتوي البحث على أي معلومات تشير إلى الباحث (الباحثين). 3. أن يكون التوثيق للمراجع في المتن (In-text Citation) باللغة الإنجليزية. 4. اعتماد نظام جمعية علماء النفس الأمريكية (APA). 5. الالتزام بالموصفات الفنية لطباعة البحث. 6. خضوع البحث للتدقيق الفني قبل السير في إجراءات التحكيم.
5.	قائمة المراجع References	يجب أن تلتزم قائمة المراجع بالمتطلبات التالية وترسل في نفس الملف: 1. تكتب المراجع (الواردة في البحث باللغة الإنجليزية) في القائمة نهائية مرتبة حسب الحروف الهجائية (Alphabets). 2. إذا كان للمراجع العربية ترجمة إنجليزية معتمدة فيجب اعتماد ذلك، أما المراجع التي ليس لها ترجمة إنجليزية معتمدة (مثل: فقه السنة) فيتم عمل Transliteration أي كتابة المرجع بالأحرف الإنجليزية كتابية حرفية (Fiqih Alsunah). 3. إعادة ترتيب كافة المراجع (والتي يفترض أنها قد أصبحت باللغة الإنجليزية) حسب ترتيب الأحرف الإنجليزية (Alphabets) بما يتناسب مع نظام APA. 4. الإبقاء على قائمة المراجع العربية وإدراجها في نهاية الملف بعد المراجع المترجمة.
6.	التعهد Pledge	يلتزم الباحث بتعبئة التعهد

7. يتم تسليم البحث والملفات المطلوبة والنماذج الخاصة بها إلكترونياً على الموقع <https://ejournal.mutah.edu.jo> والمبينة في الجدول التالي.

8. عدم الالتزام بأي من النقاط السابقة يعني المجلة من السير في إجراءات التحكيم

2. المواصفات الفنية.

يجب الالتزام بالمواصفات الفنية لتحرير المخطوط والموجودة على الرابط: <https://ejournal.mutah.edu.jo> ، حيث يخضع

البحث للتدقيق الفني عند استلامه، وفي حال عدم الالتزام بهذه المواصفات الفنية يُعاد البحث.

3. إجراءات النشر.

1. يُقدم البحث للنشر إلى عمادة البحث العلمي في جامعة مؤتة إلكترونياً على موقع المجلة <https://ejournal.mutah.edu.jo>.
2. يوقع الباحث على تعهد النشر وفق نموذج خاص تعتمده المجلة.
3. يعرض البحث على هيئة تحرير المجلة، ويسجل في السجلات المعتمدة.
4. يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى التدقيق الفني والتحكيم الأولي من هيئة التحرير؛ لتقرير أهليته للتحكيم الخارجي، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في إجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون إيداء الأسباب.
5. يرسل البحث إلى محكمين اثنين على أن يقوم كلا منهما بالرد في مدة أقصاها شهر، وفي حال عدم الرد ضمن الموعد المحدد يتم إرسال البحث إلى محكم آخر، وبناء عليه يكون قرار هيئة التحرير على النحو الآتي:
 - أ. يُقبل البحث للنشر في حالة ورود تقارير إيجابية من المحكمين الإثنين، ويعد أن يقوم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة، إن وجدت.
 - ب. في حال ورود تقارير سلبية من كلا المحكمين يرفض البحث.
 - ج. في حالة ورود رد سلبي من أحد المحكمين ورد إيجابي من المحكم الثاني يرسل البحث إلى محكم ثالث للبت في أمر صلاحيته للنشر.
 6. إذا كان الباحث من جامعة ما فلا يجوز أن يُحكّم البحث من قبل زميل يعمل في الجامعة نفسها.
 7. يجب على الباحث بعد إبلاغه بإجراء التعديلات أن يقوم بذلك وفق ملاحظات المحكمين في مدة أقصاها أسبوعين من تاريخه، وفي حال عدم استجابة الباحث ضمن المدة المحددة يتم وقف إجراءات السير في نشر البحث.
 8. إذا أفاد المحكم (مراجع التعديلات) أن الباحث لم يقم بالالتزام بإجراء التعديلات المطلوبة، يُعطى الباحث فرصة ثانية وأخيرة مدتها أسبوعين للقيام بالتعديلات المطلوبة، وإلا يرفض البحث ولا ينشر في المجلة.
 9. تمنح رسالة القبول بعد إجراء التدقيق الفني المترتب على البحث بعد التعديل.
 10. ترتب البحوث المقبولة في المجلة وفقاً لسياسة المجلة.
 11. ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر الباحث ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة، أو هيئة التحرير، أو القائمين عليها.
4. أخلاقيات النشر.

تلتزم هيئة التحرير والمحكمون والباحثون بأخلاقيات النشر التالية:

أولاً: واجبات هيئة التحرير

1. العدالة والاستقلالية: يقوم المحررون بتقييم المخطوطات المقدمة للنشر على أساس الأهمية والأصالة وصحة الدراسة ووضوحها وأهميتها لنطاق المجلة، بغض النظر عن جنس المؤلفين أو جنسيتهم أو معتقداتهم الديني بحيث يتمتع رئيس التحرير بسلطة كاملة على كامل المحتوى التحريري للمجلة وتوقيت نشره.
2. السرية: هيئة التحرير وموظفوا التحرير مسؤولون عن سرية أية معلومات حول البحث المقدم وعدم إفشاء هذه المعلومات إلى أي شخص آخر غير المؤلف والمحكمين والهيئة الاستشارية كل وفقاً لاختصاصه.
3. الإفصاح وتضارب المصالح: هيئة التحرير مسؤولة عن عدم استخدام معلومات غير منشورة موجودة في البحث المقدم لأغراض النشر دون موافقة خطية صريحة من المؤلفين، ويجب على عضو هيئة التحرير الإفصاح عن وجود أي تضارب في المصالح مع أي من المؤلفين. مثل علاقات تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى مع أي من المؤلفين؛ بدلاً من ذلك، سوف يطلبون عضو خارجي للتعامل مع المخطوطة.
4. قرارات النشر: تحرص هيئة التحرير على أن تخضع جميع الأبحاث المقدمة للتحكيم من قبل اثنين على الأقل من المحكمين الذين هم خبراء في مجال البحث. وتعتبر الهيئة مسؤولة عن تحديد أي من الأبحاث المقدمة إلى المجلة التي سيتم نشرها، بعد التحقق من أهميتها للباحثين والقراء.

ثانياً: واجبات المحكمين.

1. المساهمة في صنع قرارات هيئة التحرير.
2. السرعة والدقة في الوقت: أي محكم يشعر بعدم قدرته على مراجعة البحث لأي سبب كان يجب عليه إخطار هيئة التحرير على الفور ورفض الدعوة للتحكيم بحيث يمكن الاتصال بالمحكمين البدلاء.
3. السرية: أي أبحاث وردت للمجلة للتحكيم والنشر هي وثائق سرية؛ لذا يجب ألا تظهر أو تناقش مع الآخرين إلا إذا أذن بها رئيس التحرير وينطبق هذا أيضاً على المحكمين المدعويين الذين رفضوا الدعوة للتحكيم.
4. معايير الموضوعية: يجب مراجعة وتحكيم الأبحاث بموضوعية وأن تُصاغ الملاحظات بوضوح مع الحجج الداعمة، بحيث يمكن للمؤلفين استخدامها لتحسين أبحاثهم بعيداً عن النقد الشخصي للمؤلفين.
5. الإفصاح وتضارب المصالح: يجب على أي محكم مدعو للتحكيم أن يُخَطّر هيئة التحرير على الفور بأن لديه تضارب في المصالح ناجم عن علاقات تنافسية أو تعاونية أو علاقات أخرى مع أي من المؤلفين بحيث يمكن الاتصال بالمحكمين البدلاء.
6. المحافظة على سرية المعلومات أو الأفكار المتميزة غير المنشورة والتي تم الكشف عنها في الأبحاث المقدمة للتحكيم وعدم استخدامها دون موافقة كتابية صريحة من المؤلفين وينطبق هذا أيضاً على المحكمين المدعويين الذين يرفضون دعوة التحكيم.

ثالثاً: واجبات المؤلفين.

1. معايير إعداد البحث: يجب على المؤلفين الالتزام بالقواعد والإجراءات والمواصفات الفنية وأخلاقيات النشر الموجودة على موقع المجلة.
2. السرقة الأدبية: لا يجوز بأي حال من الأحوال الاعتداء على حق أي مؤلف آخر بأي صورة من الصور فالقيام بهذا العمل يعتبر سرقة أدبية ويتحمل من قام بهذا العمل كامل المسؤولية القانونية والأدبية عن ذلك.
3. الأصالة: يجب على المؤلفين التأكد من تقديم أعمال أصيلة تماماً، وتوثيق أعمال أو كلمات الباحثين الآخرين التي تم الرجوع إليها في بحثهم. وينبغي أيضاً الاستشهاد بالمنشورات المؤثرة في مجال البحث المقدم، فأخذ المعلومة دون توثيق المصدر بجميع أشكاله يُشكل سلوكاً غير أخلاقي للنشر ويأخذ أشكالاً عديدة، مثل اعتماد بحث على أنه للمؤلف نفسه، نسخ أو إعادة صياغة أجزاء كبيرة من بحث آخر (دون الإسناد).... الخ.
4. عدم إرسال البحث إلى مجلات مختلفة وبشكل متزامن: يجب على المؤلف عدم إرسال أو نشر نفس البحث في أكثر من مجلة واحدة. وبالتالي، لا ينبغي للمؤلفين أن يُقدموا مخطوطة سبق نشرها في مجلة أخرى وذلك لأن تقديم بحث بالتزامن مع أكثر من مجلة واحدة هو سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.
5. تأليف المخطوطة: يجب أن يتم إدراج الأشخاص الذين يستوفون معايير التأليف التالية كمؤلفين في البحث بحيث يكونوا قادرين على تحمل المسؤولية العامة عن المحتوى: (1) تقديم مساهمات كبيرة في تصميم أو تنفيذ أو الحصول على البيانات أو تحليل أو تفسير الدراسة؛ (2) المساهمة في صياغة وكتابة محتوى البحث أو مراجعته. (3) مراجعة النسخة النهائية من البحث والموافقة عليها وعلى تقديمها للنشر. إضافة إلى ذلك هناك أشخاص لا يستوفون معايير التأليف فيجب ألا يُدرجوا كمؤلفين، ولكن يجب ذكرهم في قسم "شكر وتقدير" بعد الحصول على إذن كتابي منهم.
6. الإفصاح وتضارب المصالح: يجب على المؤلفين الإبلاغ عن أي تضارب في المصالح مع جهات لا تعلمها هيئة التحرير يمكن أن يكون له تأثير على البحث. ومن أمثلة التضارب المحتمل في المصالح التي ينبغي الإفصاح عنها مثل العلاقات الشخصية أو المهنية، والانتماآت، والمعرفة في الموضوع أو المواد التي نُوقِشت في البحث.
7. المخاطر والمواد البشرية أو الحيوانية: إذا كان العمل ينطوي على استخدام مواد كيميائية أو إجراءات أو معدات لها أي مخاطر غير عادية، فيجب على المؤلفين تحديدها بوضوح في البحث. وكذلك إذا كان العمل ينطوي على استخدام أو إجراء تجارب على البشر أو الحيوانات في بحثهم، فيجب على المؤلفين التأكد من أن جميع الإجراءات تم تنفيذها وفقاً للوائح والتعليمات ذات الصلة وأن المؤلفين قد حصلوا على موافقة مسبقة بهذا الخصوص. وكذلك ويجب مراعاة حقوق الخصوصية الخاصة بالمشاركين من البشر.
8. التعاون: يجب على المؤلفين التعاون بشكل كامل والاستجابة الفورية لطلبات المحررين بشأن البيانات الأولية والتوضيحات وإثبات الموافقات الأخلاقية وموافقات المرضى وأذونات حقوق الطبع والنشر. وفي حالة اتخاذ قرار أولي بشأن إجراء التعديلات الضرورية على البحث، يجب على المؤلفين الاستجابة لملاحظات المحكمين بشكل منهجي ويقوموا بإجراء التعديلات المطلوبة وإعادة تقديمها إلى المجلة بحلول الموعد النهائي المحدد.
9. الأخطاء الأساسية في الأعمال المنشورة: عندما يكتشف المؤلفون أخطاء كبيرة أو عدم دقة في أعمالهم المنشورة، فإن عليهم الالتزام بإخطار محرري المجلة أو الناشر فوراً والتعاون معهم إما لتصحيح البحث أو سحبه.

الأستاذ الدكتور أسامه عيسى مهاوش
رئيس هيئة تحرير مجلة مؤتة للبحوث والدراسات
عميد البحث العلمي
جامعة مؤتة

الرمز البريدي (61710) مؤتة / الأردن

Tel: +962-3-2372380 Ext (6117)

Fax: +962-3-2370706

Email: darmutah@mutah.edu.jo

<http://www.mutah.edu.jo/dar>

مؤتة للبحوث والدراسات

مجلة علمية محكمة ومفهرسة تصدر عن عمادة البحث العلمي - جامعة مؤتة

قسمة اشتراك

أرجو قبول اشتراكي في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات:

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية سلسلة العلوم الطبيعية والتطبيقية

للمجلد رقم () الاسم :

التاريخ : / / التوقيع :

طريقة الدفع : شيك حوالة بنكية حوالة بريدية

أ - داخل الأردن: للأفراد (9) دنانير أردنية.

للمؤسسات (11) ديناراً أردنياً.

ب- خارج الأردن (للأفراد والمؤسسات): (30) دولاراً أمريكياً.

ج- (1,5) دينار ونصف للعدد الواحد.

د- تُضاف أجرة البريد لهذه الأسعار.

تُملأ هذه القسمة، وترسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

الأستاذ الدكتور أسامه عيسى مهاوش
رئيس هيئة تحرير مجلة مؤتة للبحوث والدراسات
عميد البحث العلمي
جامعة مؤتة

الرمز البريدي (61710) مؤتة / الأردن

Tel: +962-3-2372380 Ext (6117)

Fax. +962-3-2370706

Email: darmutah@mutah.edu.jo

<http://www.mutah.edu.jo/dar>

المحتويات

48-13	واقع الخدمات الإلكترونية في المصارف الأردنية دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ميساء منير ملحم	*
72-49	أثر استخدام طريقة إبداعية مبتكرة قائمة على منهاج تعليمي محوسب في تدريس التمرينات البدنية على طالبات كلية التربية الرياضية في جامعة البحرين سمر أمين الشمالية	*
128-73	العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في الأردن هيا حسين الطراونة	*
158-129	الأثر السياسي والأمني للثورة المعلوماتية والاتصالات (الأردن حالة دراسية) منال محمود الحموري	*
210-159	أثر التوجه الريادي في تحقيق إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية سامي شكري جبرا زرافيلي، سامر عبد المجيد البشباشة	*
264-211	أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للدور الوسيط للعوامل التنظيمية: دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية في شمال الأردن غرام علي محمد عبدالعزيز، خالد الزعبي	*
290-265	الأسناد الخطية القابلة للتحويل أمام دائرة التنفيذ وإشكالات شروطها في القانون الأردني أسيد حسن الذنبيات، باسل محمود النوايسة	*
320-291	الرفق وعلاقته بالمعتقد وأثره فيه هيا إبراهيم الطيب	*
44-13	ظاهرة اختزال الفعل (have) في لغة الأطفال من وجهة نظر نظرية القواعد العالمية عاطف الصرايرة، ديما الطراونة	*
80-45	قراءة مغايرة في تصنيف التراكيب الدالة على الاحتمال والضرورة في اللهجة الأردنية كأفعال مساعدة محمد علي الملاحمة	*

واقع الخدمات الإلكترونية في المصارف الأردنية دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

ميساء منير ملحم*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الخدمات المصرفية الإلكترونية المطبقة في المصارف الأردنية -مصارف إسلامية ومصارف تقليدية- والمقارنة بينهما، ونتج عن الدراسة أن المصارف الأردنية تعمل بشكل مستمر على تجديد وتحديث طرق تقديم خدماتها للمتعاملين وعلى تبني وسائل التقنية الحديثة، ومن أهم الخدمات الإلكترونية التي تشترك في تقديمها المصارف الأردنية-تقليدية وإسلامية- خدمة الصراف الآلي، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، خدمة الرسائل القصيرة، البنك الناطق، الخدمات المصرفية عبر الهاتف الذكي، كما تقدم المصارف التقليدية الأردنية بعض الخدمات الإلكترونية الحديثة التي لا تقدمها المصارف الإسلامية، وقد نتج عن الدراسة وجود اختلاف في حجم انتشار أجهزة الصراف الآلي للمصارف الأردنية وفي حجم الخدمات التي تقدم من خلالها، وأوصت الدراسة المصارف الإسلامية، بالتوسع في استخدام التكنولوجيا المصرفية لتطوير خدماتها، وتعريف المتعاملين بالخدمات الإلكترونية الموجودة لديهم، وكيفية استخدامها لتتنافس بذلك ما تقدمه المصارف التقليدية.

الكلمات الدالة: المصارف الإسلامية، المصارف التقليدية، الخدمات المصرفية الإلكترونية.

* كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.

تاريخ قبول البحث:

تاريخ تقديم البحث: 2019/2/18م.

2019/11/11م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2021 م.

The Reality of Electronic Services in Jordanian Banks: A Compative Study between Islamic Banks and Conventional Banks

Maysa'a Munir Milhem

Abstract

This study aims to identify the electronic banking services applied in Jordanian banks (Islamic banks and conventional banks). The study found that Jordanian banks are continuously working on renewing and modernizing the methods of providing their services to clients and adopting modern technology means. One of the most important electronic services offered by Jordanian banks - conventional and Islamic- are ATMs, Internet Banking, SMS, IVR, Mobile Banking. Jordanian conventional banks also offer some modern electronic services that are not offered by Islamic banks. The study also revealed a difference in the size of ATMs for Jordanian banks and in the volume of services offered. The study recommends that Islamic banks should expand the use of banking technology to develop their services and to identify the users of existing electronic services and how to use them to compete with conventional banks.

Keywords: Islamic Banks, Conventional Banks, Electronic Banking services.

المقدمة:

تواكب المصارف التطورات التكنولوجية في الخدمات المصرفية لتزيد من قدرتها التنافسية وتحقق رغبات عملائها وتحافظ على الاستمرارية والبقاء، حيث تواجه المصارف تحديات كبيرة نتيجة لعولمة النشاط المصرفي وتحرير الخدمات المالية والمصرفية، فأصبح لزاماً عليها أن تسيّر جنباً إلى جنب مع التطور التكنولوجي، من أجل تطوير أداؤها وأعمالها والمحافظة على قدرتها التنافسية.

نشأت المصارف الإسلامية في ظل تنافس كبير مع المصارف التقليدية، خاصة فيما يتعلق بجودة الخدمات المقدمة للعملاء، ولضمان قدرة هذه المصارف على البقاء والاستمرار، فلا بد لها من الاهتمام بتطوير عملها والاستجابة للتطورات التكنولوجية ومواكبة الخدمات الرقمية.

تقتصر المصارف الإسلامية في الأردن على 4 مصارف إسلامية، 3 منها أردنية وهي البنك الإسلامي الأردني (وهو أول مصرف إسلامي تأسس في الأردن عام 1978م)، البنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفاة الإسلامي، ومصرف سعودي هو مصرف الراجحي. وبالمقابل يوجد 21 مصرفاً تقليدياً، منها 13 مصرفاً أردنياً و8 مصارف أجنبية. إن قلة عدد المصارف الإسلامية في الأردن وحدائثة نشأتها جعلتها في منافسة شديدة مع المصارف التقليدية.

إن الحاجة لتمييز الخدمات المصرفية هي إحدى أبرز التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية اليوم، حيث المنافسة بين المصارف كبيرة. ويتعين على هذه المصارف إذا ما أرادت أن تنمو وتستمر، أن تلتزم بتقديم خدمات مصرفية تقليدية فقط؛ وإنما ينبغي عليها أن تستجيب لحاجات عملائها المختلفة والمتنوعة، وأن تكون مستعدة وقادرة على مواكبة التغيرات التكنولوجية.

إن زيادة سرعة التطور التكنولوجي، وإدخال مبتكرات تكنولوجية جديدة في النشاط المصرفي، وزيادة درجة أتمتة الكثير من الخدمات المصرفية، وتسابق المصارف على تطبيقها، يقتضي أن تقوم المصارف الإسلامية بالسعي جاهدة إلى تطبيق هذه التكنولوجيا المصرفية، لجذب أكبر عدد من العملاء الجدد والحفاظ على عملائها الأصليين.

مشكلة الدراسة:

في ظل التطور التكنولوجي السريع وازدياد أهمية التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المصرفية، هل تطبق المصارف الإسلامية نفس الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها المصارف التقليدية؟ وبذلك تكمن مشكلة الدراسة في مدى تطبيق المصارف الأردنية للخدمات المصرفية الإلكترونية. وهل هناك اختلاف بين المصارف التقليدية والإسلامية في طبيعة الخدمات الإلكترونية التي تقدمها؟

وجاءت هذه الدراسة لتجيب عن التساؤلات الآتية:

- ما المقصود بالخدمات المصرفية الإلكترونية؟
- ما أهم تطبيقات تكنولوجيا الإنترنت المتوفرة والمستخدمه في المصارف؟
- ما الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها المصارف الإسلامية الأردنية؟
- ما الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها المصارف التقليدية الأردنية؟
- هل يوجد اختلاف بين الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأردنية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. بيان أهمية تقديم خدمات إلكترونية في المصارف الأردنية.
2. التعرف على أهم الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف الإسلامية الأردنية.
3. التعرف على أهم الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف التقليدية الأردنية.
4. التعرف على واقع استخدام المصارف الأردنية للإنترنت كأداة في أعمالها.
5. التعرف على أهم الاختلافات بين الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأردنية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1. أن المنافسة الكبيرة التي تواجهها المصارف الإسلامية تتطلب مواكبتها لتطور التكنولوجيا المالية.
2. أهمية التقنيات الرقمية الجديدة وما لها من أثر إيجابي على تطور المصارف الأردنية في تحسين نوعية الخدمات المصرفية المقدمة.
3. أهمية استخدام الصيرفة الإلكترونية في المصارف الأردنية.
4. معرفة أنواع الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف الأردنية للمتعاملين، لتمكينهم من الاستفادة من هذه الخدمات.
5. قلة الدراسات المتعلقة بالمقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الخدمات الإلكترونية التي تقدمها.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة موضوع البحث، بالإضافة إلى الاعتماد على المصادر والمراجع من كتب وأبحاث ومقالات وتقارير مالية، ومواقع إلكترونية ذات علاقة بموضوع البحث. ويتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث، المبحث الأول: الخدمات المصرفية الإلكترونية، المبحث الثاني: الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف التقليدية، المبحث الثالث: الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف الإسلامية.

الدراسات السابقة:

نستعرض هنا أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الخدمات الإلكترونية في البنوك، والتي وجد أنها في أغلبها تحدثت عن جودة الخدمات المصرفية وأثرها على رضا الزبائن، كما ركزت على الخدمات الإلكترونية في البنوك التقليدية أو في البنوك الإسلامية دون المقارنة بينهما، بينما جاء هذا البحث ليستعرض الخدمات الإلكترونية التي تقدمها البنوك الإسلامية الأردنية ومقارنتها بالخدمات الإلكترونية التي تقدمها البنوك التقليدية الأردنية، مع التركيز على أهمية الخدمات الإلكترونية في البنوك الإسلامية، وفيما يلي عرض لأهم تلك الدراسات:

دراسة الجابري (Al-Jabri, 2018) بعنوان: "تقييم جودة العمليات المصرفية في البنوك اليمنية، (دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية الإسلامية)". هدفت الدراسة إلى تقييم جودة العمليات المصرفية في البنوك اليمنية، ومقارنة أداء العمليات المصرفية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية، واستخدمت الدراسة ستة معايير لتقييم جودة العمليات المصرفية، تشمل جوانب أداء العمليات المصرفية كافة في البنوك، وقد توصلت الدراسة من خلال تقييم العمليات الداخلية للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية، إلى أن أدائها بصورة عامة كان جيداً، إلا أن هناك حاجة لضرورة زيادة الاهتمام من قبل البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اليمنية بتحسين وتطوير أداء عملياتها الداخلية، ومن ثم تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بشكل أكثر كفاءة، بما يضمن تحقيق زيادة الأرباح وكسب العملاء.

دراسة الباهي (Al-Bahi, 2016) بعنوان: "أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن: دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني في عمان-الأردن". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية، أبعادها (سهولة الاستخدام، توفير الوقت، السرية، الأمان) على رضا الزبائن، وقد تم استخدام المنهج الإحصائي الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل عام في البنك الإسلامي الأردني في مدينة عمان وفروعه من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً، كما نتج عن الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجودة الخدمات المصرفية الإلكترونية (سهولة الاستخدام، توفير الوقت، السرية، الأمان)، على رضا الزبائن في البنك الإسلامي الأردني، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية (سهولة الاستخدام، توفير الوقت، السرية، الأمان)، كل على حده على رضا الزبائن في البنك الإسلامي الأردني، وخلصت الدراسة إلى ضرورة المحافظة على المستوى المرتفع لأبعاد جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية ومراقبتها من حين لآخر، وضرورة قيام البنك بدراسات دورية لقياس فعالية الخدمات المصرفية الإلكترونية، وضمان رضا الزبائن والمحافظة عليهم.

دراسة البردويل (Al-Bardawil, 2015) بعنوان: "الخدمات المصرفية الإلكترونية المطبقة في البنوك الإسلامية وعلاقتها برضا العملاء، دراسة حالة البنوك الإسلامية في محافظات غزة". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخدمات المصرفية الإلكترونية المطبقة في البنوك الإسلامية (البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي داخل محافظات غزة)، وعلاقتها برضا

العملاء، وكانت أهم نتائج الدراسة، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الخدمات المصرفية الإلكترونية وهي: (سهولة استخدام الموقع الإلكتروني، سرية البيانات وخصوصيتها، الدعم الفني للعملاء، كفاءة وفعالية الخدمة الإلكترونية) وبين رضا العملاء، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين حول رضا العملاء عن الخدمات المصرفية الإلكترونية، تعزى إلى البيانات الشخصية (اسم البنك، العمر، عدد سنوات التعامل مع البنك)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رضا العملاء وبين الخدمات المصرفية الإلكترونية، تعزى إلى البيانات الشخصية (الجنس، المؤهل العلمي، الدخل الشهري، المهنة)، وأظهرت نتائج الدراسة أن الموقع الإلكتروني يقدم الخدمات المصرفية إلكترونية في أي وقت مما يسهل وصول العملاء إليها واستخدامها بسهولة ويسر، بالإضافة أن الموقع الإلكتروني يحافظ على سرية وخصوصية بيانات عملائه، وأوصت الدراسة بضرورة اطلاع البنوك الإسلامية على تجارب البنوك العربية والعالمية، ومحاولة مواكبتها بتقديم خدمات متميزة، وضرورة العمل على إصدار نشرات تثقيفية من قبل البنك حول أهمية الخدمات الإلكترونية ومميزاتها وتوضيح كيفية استخدامها.

دراسة ارثيمة والطالب (Artemah & Altaieb, 2011) بعنوان: "تحسين الخدمات الإلكترونية المصرفية ودورها في تطوير الميزة التنافسية للبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الأردنية في إقليم الشمال)". هدفت الدراسة إلى قياس الخدمات الإلكترونية المطبقة في البنوك الإسلامية، ودورها في تبني ميزة تنافسية من خلال التركيز على الخدمات المصرفية الإلكترونية المرافقة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين استخدام الأنظمة الإلكترونية وبين مستوى الأداء في البنوك الإسلامية بدرجة عالية، وتبين أيضاً أن هناك علاقة بين مشكلات استخدام الأنظمة الإلكترونية، وبين مستوى الأداء في البنوك الإسلامية بدرجة عالية، وعلاقة إيجابية أيضاً بدرجة كبيرة بين استخدام الأنظمة الإلكترونية والأداء.

دراسة قدومي (Kaddoumi, 2008) بعنوان: "العوامل المؤثرة في انتشار الصيرفة الإلكترونية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية". تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية وطبيعة الخدمات المصرفية الإلكترونية التي توفرها البنوك التجارية الأردنية، وتحليل أهم معوقات ومزاياها ومخاطرها ومقومات نجاحها، وتوصلت الدراسة إلى أن وجود معوقات مثل غياب التشريعات ونقص الوعي وارتفاع خدمة الإنترنت تحد من انتشار الصيرفة الإلكترونية، بالرغم من تمتعها بانخفاض حجم المخاطر والسهولة والسرعة وانخفاض التكاليف، وأوصت

الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية بدورها الهام في بذل المزيد من الجهود لنشر الصيرفة الإلكترونية بين عملاء البنوك التجارية.

دراسة عميش (Omaish, 2005) بعنوان: "البنوك الإلكترونية في الأردن: تطورها وتحدياتها". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المستوى الذي وصلت إليه البنوك العاملة في الأردن، في تقديم الخدمات المصرفية عبر شبكة الإنترنت ومعرفة أهم الخدمات التي تقدمها من خلال هذه الشبكة، بالإضافة إلى أهم العراقيل التي تتعرض لها من استخدام هذه الشبكة في تقديم خدماتها المصرفية، والأسباب التي تدفعها لتقديمها وعوامل نجاحها. كما سعت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى هذه البنوك في إدارة المخاطر الإلكترونية، إلى جانب التقنيات التكنولوجية المستخدمة في توفير الأمن والحماية للعمليات المنفذة من خلال شبكة الإنترنت. وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة: يقدم 61.1% من البنوك العاملة في الأردن خدماتها المصرفية من خلال شبكة الإنترنت، تشترك كافة البنوك التي تقدم خدماتها المصرفية من خلال شبكة الإنترنت بخدمات الاستعلام عن الرصيد، وطلب كشف حساب وطلب دفتر شيكات. بينما تتميز هذه البنوك عن بعضها في خدمات التحويل بين الحسابات، ودفع الفواتير المختلفة والاستثمار في الأسهم بالإضافة إلى خدمات أخرى. كما تعتبر المنافسة من أهم الأسباب التي تدفع البنوك لتقديم الخدمات المصرفية من خلال شبكة الإنترنت، وثقافة العميل من أهم العراقيل التي تواجه البنوك في استخدام شبكة الإنترنت لتقديم الخدمات المصرفية، وقد أوصت الدراسة بضرورة توسع البنوك في الخدمات المصرفية، وعدم الوقوف عند بعضها، تكثيف عمليات التسويق للخدمات المصرفية المقدمة من خلال شبكة الإنترنت، وزيادة الاستثمارات التكنولوجية والإفصاح عنها.

المبحث الأول: الخدمات المصرفية الإلكترونية

المطلب الأول: مفهوم الخدمة المصرفية وخصائصها

يمكن تعريف الخدمة المصرفية بأنها: "مجموعة من العمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في مجموعة من العناصر الملموسة وغير الملموسة المدركة من قبل الأفراد أو المؤسسات، من خلال دلالاتها وقيمتها المنفعية التي تشكل مصدراً لإشباع حاجاتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، والتي تشكل مصدراً لربحية المصرف من خلال علاقة تبادلية بين الطرفين" (Abu

(Orabi, 2006, p. 72). كما يمكن تعريف الخدمة المصرفية بأنها عبارة عن مجموعة من الأنشطة والمنافع غير الملموسة التي يعرضها البنك للبيع (Jabr, 2014, p. 6).

إن جوهر الخدمة المصرفية هو المحتوى الخدمي الذي تقدمه المصارف لعملائها، ويتمثل هذا المحتوى في مجموعة المنافع التي يسعى العميل إلى تحقيقها، والتي تتمثل في عملية السحب والإيداع وتحويلات المبالغ المالية ودفع قيمة المشتريات (Artemah & Altaieb, 2011, p. 80).

وتتميز الخدمات المصرفية بخصائص عدة من أهمها (Ahmed, 2001, pp. 43-48):

1. اللاملموسية: إن الخدمات المصرفية باستثناء حالات معينة، تلبى حاجة عامة وليس حاجة محددة بعينها؛ فالمنافع المحددة المتأتية من الخدمات المصرفية لا تظهر للعيان بوضوح، وعليه فإن المصارف تبذل جهوداً مضنية لإيصال رسالتها إلى جمهور العملاء القائمين والمحتملين.
2. التلازمية (التكاملية): لأن الخدمات المصرفية تنتج وتوزع في آن واحد؛ فإن اهتمام المصرف عادة في بوتقة خلق أو تكوين المنفعة المكانية والزمانية، بمعنى توفير الخدمات المصرفية في المكان والزمان المناسبين.
3. الافتقار إلى هوية خاصة: بالنسبة لجمهور العملاء فإن الخدمات التي تقدمها المصارف تكاد تكون متشابهة أو متطابقة، فالعميل غالباً ما يتعامل مع مصرف معين على أساس القرب الجغرافي، أو كون المصرف يوفر للعميل الراحة، وعليه فإن على المصرف أن يبحث عن طريقة لإرساء هوية متميزة له وترسيخ هذه الهوية في ذهن العميل.
4. اتساع نطاق المنتجات والخدمات المصرفية: يتعين على المصرف تقديم مجموعة واسعة أو نطاق واسع من الخدمات والمنتجات المصرفية، التي تلبى الاحتياجات المتنوعة والمترابطة من الرغبات والاحتياجات التمويلية والانتمائية، والخدمات المصرفية الأخرى من جانب العملاء باختلاف أنواعهم واختلاف مناطق تواجدهم.
5. الانتشار الجغرافي: لكي يحقق المصرف النجاح المنشود، فإنه يتعين عليه أن يكون قادراً على الوصول إلى العملاء في الأماكن التي يتواجدون فيها، أو حيث يحتاجون إلى الخدمات

المصرفية؛ فالمناافع المتأتية من المنتجات والخدمات المصرفية لن تكون لها قيمة مكانية وزمانية، إلا إذا توفرت للعميل في المكان والزمان المطلوبين.

6. التوازن بين النمو والمخاطر: عندما يبيع المصرف قروضاً فإنه في الحقيقة يشتري مخاطر، وعليه فإن الضرورة والمنطق يقتضيان إيجاد نوع من التوازن بين التوسع في النشاط المصرفي وبين الحيطة والحذر، باعتبار أن المصرف مؤسسة تمارس نشاطها في ظل سيادة الثقة المتبادلة بين العميل والمصرف.

المطلب الثاني: مفهوم ومزايا الخدمات المصرفية الإلكترونية

إن التفاعل مع تقنيات شبكة الإنترنت أصبح سمة مميزة من سمات هذا العصر، وأن هذه الشبكة أصبحت من الركائز الأساسية التي يمكن من خلالها تقديم الخدمات المصرفية، والتي تتطور بشكل واضح مع مرور الوقت. فلم يعد الأمر مقتصرًا على استخدام الأسلوب التقليدي للكمبيوتر من حفظ البيانات واسترجاعها، وإنما تطور الأمر واستحدثت أساليب جديدة بغرض تقديم الخدمات المصرفية التقليدية بشكل جديد من ناحية، وابتكار خدمات مصرفية جديدة من ناحية أخرى (Badawi, 2004, p. 88).

تعتبر الصيرفة الإلكترونية؛ القيام بالعمليات المصرفية بطرق إلكترونية سواء لتقديم خدمات مصرفية تقليدية أو ابتكار خدمات جديدة، بحيث تمكن العميل من الحصول على الخدمة في أي وقت وأينما كان.

ويمكن تعريف الخدمات المصرفية الإلكترونية: "بأنها تقديم الخدمات المصرفية باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أي من خلال الإنترنت والموزعات الآلية والشبكات الخاصة والهاتف النقال والثابت والحاسب الشخصي، فهي تتيح الخدمة المصرفية عن بعد وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع وبسرعة فائقة وبتكلفة أقل، وبدون التقاء مكاني بين العميل والمصرف" (Jaleed, 2011, p. 252). وهي استخدام الخدمات المصرفية أو الأعمال المصرفية الإلكترونية: مثل تسديد فواتير، وقروض، وبطاقات ائتمانية عبر الإنترنت، دون الحاجة إلى العمل المكتبي، حيث يمكن للعملاء الوصول إلى حساباتهم على مدار 24 ساعة يومياً، ولمدة 7 أيام في الأسبوع، وتحقيق العدالة بين الزبائن، ويكون العميل قادراً على الوصول إلى الحساب الجاري، وحساب التوفير، والودائع، وتسديد الفواتير، ونقل حسابات،

والوصول على قروض، وتحويل، وسحب وغيرها من الأعمال المصرفية المتاحة للزبائن دون تأخير أو تعقيد (Artemah & Altaieb, 2011, p. 81).

إن استخدام الصيرفة الإلكترونية يؤدي إلى تحقيق مزايا عديدة من أهمها:

1. تقديم خدمات مصرفية جديدة ومتطورة: حيث يساعد استخدام التكنولوجيا في الخدمات المصرفية، إلى زيادة قدرة البنوك في تقديم خدمات مصرفية جديدة ومتنوعة، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة.
2. رفع القدرة التنافسية لدى المصرف: حيث أن استخدام التقنيات الحديثة في تقديم الخدمة المصرفية، يعطي المصرف ميزة تنافسية يستطيع من خلالها المحافظة على بقاءه واستمراره.
3. زيادة كفاءة عمل المصرف: حيث تمكن التكنولوجيا في العمليات المصرفية من تقديم الخدمات المصرفية بسرعة وبسهولة، فتقلل من الوقت والجهد وتزيد من سرعة الإنجاز في العمل، مما يخفف الضغط على موظفي البنك ويزيد من جودة الخدمات المقدمة.
4. خفض التكاليف وزيادة الربحية: عندما يطبق البنك التكنولوجيا في خدماته؛ فإنه سيقبل من تكاليف التشغيل وذلك نتيجة لتقليل الوقت والجهد وعدد الموظفين، وبالمقابل فإن تطبيق الصيرفة الإلكترونية في المصرف، سيؤدي إلى تنويع خدماته وزيادة عدد المتعاملين وزيادة الأرباح.
5. زيادة عدد المتعاملين: إن تطبيق الصيرفة الإلكترونية في المصرف يعمل على تحسين علاقة العميل مع المصرف، واستمرار تعامله معه وجذب زبائن جدد، حيث يرغب الكثير من المتعاملين مع المصرف باستخدام خدمات متطورة توفر عليهم الوقت والجهد والكلفة.

المطلب الثالث: أنواع الخدمات المصرفية الإلكترونية

تقدم المصارف لعملائها مجموعة من الخدمات التقليدية والإلكترونية ومن أبرز خدمات الصيرفة الإلكترونية:

1. خدمات الصراف الآلي: وهي عبارة عن آلات متصلة بشبكة حاسب المصرف المركزي، ويستخدم العميل بطاقة إلكترونية تمكنه من الاستفادة من خدمات الصراف الآلي، ويقدم الصراف الآلي خدمات متعددة بالإضافة إلى خدمة سحب المبالغ النقدية، مثل خدمة الإيداع النقدي أو إيداع الشيكات، إجراء تحويلات نقدية، دفع الفواتير، الاستفسار عن الرصيد، تغيير الرقم السري، الاستفسار عن أسعار العملات.
2. نقاط البيع الإلكترونية: وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء مدفوعاته من خلال الخصم على حسابه إلكترونياً، بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة إلكترونياً بحواسيب المصرف (Al-Haddad, 2012, pp. 64-65).
3. الصيرفة المنزلية: وهو ذلك الحاسب الشخصي الموجود في أي مكان سواء بالمنزل أو العمل والذي يتصل بحاسب المصرف، بحيث يتمكن العميل من خلاله القيام بالعمليات المصرفية باستخدام كلمة سر أو رقم سري.
4. الصيرفة الهاتفية: وهو نوع من الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تتيح للعميل الحصول على الخدمة في أي مكان وفي أي وقت وعلى مدار 24 ساعة، عبر أجهزة الهاتف باستخدام رقم سري خاص بالعميل.
5. التلفزيون الرقمي: وهو عبارة عن ربط عبر الأقمار الصناعية بين جهاز التلفزيون بالمنزل وبين حاسب البنك، بحيث يمكن الدخول من خلال رقم سري إلى حاسب البنك أو شبكة الإنترنت وتنفيذ العمليات المطلوبة، ويُعد هذا التلفزيون من أحدث القنوات التي تم ابتكارها والتي تمكن المصارف من التفاعل مع العملاء في مواقعهم خصوصاً في المنزل مع ربات البيوت، لاسيما في حالة عدم توفر جهاز حاسب (Al-Shammari, 2008, p. 32).
6. خدمة الرسائل البنكية: حيث يقوم البنك بإرسال رسائل للعميل فوراً بعد حدوث حركات معينة على حسابه كوصول الراتب أو الحوالة، عمليات السحب والإيداع في الحساب، رفض الشيكات، استحقاق كمبيالة أو أي معلومات أخرى تتعلق بالحساب.
7. بنوك الإنترنت: مع انتشار الإنترنت واستخدامه في الخدمات البنكية، ظهر ما يسمى ببنوك الإنترنت أو البنوك الإلكترونية، والتي تجعل الخدمة المصرفية متوفرة في أي وقت وبتكلفة

منخفضة. وبنك الإنترنت هو "بنك له وجود كامل على شبكة الإنترنت، ويحتوي موقعه على كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية، حيث يتيح هذا البنك للعميل القيام بكافة الأعمال الخاصة بالبنك عن طريق أي مكان موجود به، وذلك بواسطة خط يوفره البنك يسمح له بإنجاز معاملته كافة دون أن يضطر إلى الذهاب بنفسه إلى مقر البنك (Al-Haddad, 2012, p. 67).

المبحث الثاني: الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف التقليدية

المطلب الأول: المصارف التقليدية في الأردن

بلغ عدد المصارف العاملة في الأردن 25 بنكاً مع نهاية عام 2017م، تتوزع بواقع 16 بنكاً أردنياً (ثلاثة منها مصارف إسلامية)، وتسعة مصارف أجنبية (منها مصرف واحد إسلامي)، وتغطي خدمات هذه المصارف معظم أرجاء المملكة من خلال شبكة فروعها المكونة من 806 فرعاً و79 مكتباً، وبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع المصارف العاملة في المملكة) في نهاية عام 2017م نحو 12473 نسمة لكل فرع (Thirty-ninth Annual Report, 2017, p. 83).

استخدمت البنوك العاملة في الأردن أحدث الأساليب التكنولوجية في عملياتها المختلفة، ويعود استخدام أجهزة الصراف الآلي في المملكة لبداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي (Development of the Jordanian Banking Sector, 2013, p. 32). وانطلاقاً من سعي البنوك لتوصيل خدماتها إلى العملاء بالشكل الذي يوفر عليهم الوقت والجهد والتكلفة، وسعياً لتجنيب العملاء مشقة تعطيل أعمالهم لزيارة فرع البنك للاستفسار عن معاملاتهم أو حساباتهم أو إجراء بعض العمليات المصرفية، قامت البنوك بتطوير قنوات التوزيع الخاصة بالبنك لتشمل بالإضافة إلى الفروع والمكاتب العديد من الوسائل الإلكترونية والتي تعتمد التكنولوجيا الحديثة أساساً لها، وبما يضمن للعميل السرعة في الحصول على الخدمة وبشكل سهل ومريح وآمن. وتعتبر الخدمات الإلكترونية من قنوات التوزيع الأساسية التي تعتمد عليها البنوك في أداء أعمالها، حيث أن هذه القنوات من شأنها أن تسمح بتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية، بحيث يمكن للعميل الوصول للخدمة بدون زيارة الفروع والمكاتب التابعة للبنك، كما أنها تسمح بزيادة ساعات توفر الخدمات البنكية بحيث تصبح غير مقتصرة على ساعات الدوام الرسمي للبنك (Directory of

Banking Services, Products and Solutions for Banks Operating in Jordan,
(2016, p. 193).

المطلب الثاني: الخدمات الإلكترونية في المصارف التقليدية الأردنية

لقد طورت البنوك الأردنية التقليدية الخدمات المصرفية الرقمية من خلال عدد من المبادرات المبتكرة والتي تعرضها عبر الموقع الإلكتروني لهذه البنوك (<https://www.jkb.com>، <https://www.hbtf.com>، <https://www.arabbank.jo>، <https://www.bankaletihad.com>، <https://ahli.com>، <http://www.bankofjordan.com>، <https://www.cab.jo>، <http://www.sgbj.com.jo>، <http://www.ajib.com>، <http://www.capitalbank.jo>، <https://www.bank-abc.com>، <https://www.jcbbank.com.jo/ar>، <http://www.investbank.jo>، وجمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي التاسع والثلاثون، 2017م، دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية للبنوك العاملة في الأردن، جمعية البنوك في الأردن، 2016م، ص 193-222) كما يلي:

1- البنك الناطق ومركز الخدمة الهاتفية: البنك الناطق هو أحد الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف، والتي تسمح من خلالها للعميل بإجراء العديد من المعاملات المالية من خلال الهاتف، وبواقع 24 ساعة يومياً على مدار أيام الأسبوع، وتتم التعاملات المصرفية عبر الهاتف في معظم الأحيان من خلال نظام الرد الآلي، حيث يمكن للشخص اختيار إحدى الخدمات من خلال ضغط الرقم المناسب على لوحة المفاتيح الخاصة بالهاتف. ولضمان السرية والأمان، يتم الطلب من العميل في العديد من الحالات إدخال رقم سري معين للتأكيد على هويته. يقدم البنك الناطق مجموعة كبيرة من الخدمات منها الاستفسار عن أرصدة الحسابات، والاستفسار عن آخر حركات على الحساب، طلب دفتر شيكات، طلب كشف حساب، طلب بطاقة صراف آلي أو وقف البطاقة بسبب الضياع أو السرقة، إجراء التحويلات المالية بين الحسابات، والاستعلام عن أسعار بيع العملات وسداد الفواتير وغير ذلك من الخدمات.

البنوك التقليدية الأردنية التي تقدم خدمة البنك الناطق والخدمة الهاتفية: البنك العربي، البنك الأهلي الأردني، بنك الأردن، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأردني الكويتي، البنك التجاري الأردني، بنك المؤسسة العربية المصرفية، بنك الاتحاد، البنك الاستثماري.

2- الخدمات المصرفية عبر الإنترنت: تعتبر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أحد الخدمات المهمة التي تقدمها البنوك لعملائها، بحيث تسمح لهم بالوصول إلى البيانات والمعلومات الخاصة بحساباتهم من خلال الإنترنت، وحتى يتمكن العميل من استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، لا بد أن يقوم بزيارة موقع البنك الذي يتعامل معه على شبكة الإنترنت، ومن ثم يقوم باختيار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت (Online) أو (E-Banking)، بعدها على العميل أن يقوم بإدخال رقم الحساب الرئيسي له والذي يكون مدوناً على البطاقة الإلكترونية الخاصة بالعميل والممنوحة له من البنك، إضافة إلى إدخال الرقم السري الخاص به. وبعدها يستطيع أن يقوم بتنفيذ العديد من الخدمات المصرفية مثل: الاستعلام عن أرصدة الحسابات، والاستفسار عن الحركات التي تمت على حساباته، إجراء التحويلات المالية بين الحسابات، إصدار أوامر الدفع للبنك، سداد الفواتير، وطلب بطاقة ائتمانية أو دفتر شيكات، وغير ذلك من الخدمات. وتقدم جميع المصارف التقليدية الأردنية الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

3- الصراف الآلي: وهي أجهزة اتصال محوسبة تمكن العملاء من الوصول للخدمات في الأماكن العامة وبدون الحاجة للتعامل مع أشخاص، وفي أجهزة الصراف الحديثة؛ يتم التعرف على العميل بمجرد إدخال البطاقة البلاستيكية ذات الشريط المغنط أو البطاقة البلاستيكية الذكية ذات الرقاقة. ويقدم الصراف الآلي خدمات السحب النقدي والإيداع النقدي وإيداع الشيكات والاستعلام عن أرصدة الحسابات، وطلب كشف حساب مختصر أو تفصيلي، والتحويل بين الحسابات وطلب دفتر شيكات وغير ذلك من الخدمات، وهذه الخدمة تقدمها جميع المصارف التقليدية الأردنية.

4- الفروع الآلية (ATM Mobile Van): تسمى الفروع الآلية أيضاً بالفروع الافتراضية (Virtual Branches)، وهي تعمل على أساس محاكاة الخدمات التي تقدم في الفروع الفعلية للمصرف، ولكن من خلال منظومة إلكترونية متكاملة يستطيع العميل من خلالها القيام بالعديد من الأعمال بدون الحاجة لزيارة فروع البنك الحقيقية. وتمتاز الفروع الآلية بتنوع الأجهزة والتجهيزات الإلكترونية الموجودة فيها، لتوفير أحدث وسائل الخدمة

المصرفية المباشرة وعلى مدار الساعة، وهي تحتوي على أجهزة صراف آلي وأجهزة تحويل العملات، وأجهزة كمبيوتر متطورة متصلة بالإنترنت، وأجهزة هاتف متصلة مباشرة بمركز خدمة العملاء وبخدمة البنك الناطق. وتوفر الفروع الآلية للعملاء إمكانية تنفيذ العمليات الآلية في أية وقت وعلى مدار الساعة، باستخدام أجهزة الصراف الآلي أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو خدمة البنك الناطق دون الحاجة إلى اللجوء إلى الفرع وتنفيذ الخدمة من قبل موظفي البنك. ويقدم خدمة الفروع الآلية: بنك القاهرة عمان، والبنك الأردني الكويتي.

5- الخدمة المصرفية عبر الهواتف الذكية: توفر هذه الخدمة للعميل طريقة آمنة وسهلة ليبقى على تواصل دائم ومستمر مع حساباته البنكية، وعن طريق استخدام تطبيقات iPhone و Blackberry و Android المجانية والمتوفرة للهاتف الذكي، فمن خلال استخدام هذه الخدمة؛ يستطيع العميل مراقبة حساباته وإدارة أمواله على مدار الساعة، في أي وقت ومن أي مكان. يقدم هذه الخدمة البنك العربي، بنك الاتحاد، البنك الأهلي الأردني، البنك الاستثماري، البنك التجاري الأردني، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، بنك الاستثمار العربي الأردني، بنك الأردن، بنك المال الأردني، بنك القاهرة عمان.

6- خدمة الرسائل القصيرة (SMS): خدمة الرسائل المصرفية هي خدمة إلكترونية تقدمها البنوك لعملائها، حيث تسمح لهم من خلالها بالقيام بعدد من الخدمات المصرفية عن طريق الرسائل المصرفية المتوفرة في الهاتف النقال (الموبايل). وتقسم خدمة الرسائل المصرفية إلى نوعين أساسيين هما: الرسائل المصرفية المرسله من البنك للعميل (SMS – Push)، والرسائل المصرفية المرسله من العميل للبنك (SMS – Pull).

أ- الرسائل المصرفية المرسله من البنك (SMS – Push)

وهي الرسائل القصيرة التي يقوم البنك بإرسالها إلى هاتف العميل النقال والتي تتخذ في معظم الأحوال شكل إشعارات من البنك للعميل وبدون أن يقوم العميل بطلب تلك المعلومات. وقد تتضمن هذه الإشعارات على رسائل دعائية بخصوص خدمات البنك أو أية خدمات جديدة تم إضافتها، قد تتضمن على إشعار للعميل بأية عملية تمت على حساباته لدى البنك مثل وصول حوالة أو صرف شيك أو ورود راتب العميل، أو صدور بطاقة الائتمان الخاصة به. وتقدم جميع البنوك التقليدية الأردنية خدمة - الرسائل المصرفية المرسله من البنك (SMS – Push).

ب- الرسائل المصرفية المرسله من العميل (SMS – Pull)

هي الرسائل القصيرة التي يقوم العميل بإرسالها إلى البنك للحصول على معلومات معينة أو لتنفيذ معاملة معينة على حساباته لدى البنك. فمثلاً قد يقوم العميل بإرسال رسالة قصيرة للبنك عن طريق هاتفه النقال، يطلب من خلالها من البنك إعلامه برصيد حسابه، أو أسعار صرف العملات، أو التحويل بين الحسابات. والبنوك التقليدية الأردنية التي تقدم خدمة - الرسائل المصرفية المرسله من العميل (SMS – Pull): البنك الأهلي الأردني، بنك القاهرة عمان، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأردني الكويتي، البنك التجاري الأردني، بنك المؤسسة العربية المصرفية، بنك المال الأردني.

7- خدمة إي فواتيركم (تسديد الفواتير): تمكن هذه الخدمة العميل من تسديد الفواتير المترتبة عليه خلال صفحته على الخدمات البنكية عبر الإنترنت. ويقدم هذه الخدمة أغلب البنوك الأردنية التقليدية ومنها البنك العربي، البنك الأهلي الأردني، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك التجاري الأردني، بنك الاستثمار العربي الأردني، بنك الأردن، بنك سوسيته جنرال الأردن، بنك المال الأردني، بنك القاهرة عمان.

8- خدمة تحويل الأموال في الداخل والخارج:

أ- حوالات ويسترن يونيون: تقدم العديد من البنوك العاملة في الأردن خدمة الحوالات المالية السريعة من خلال شركة ويسترن يونيون، والتي تعتبر من أكبر الشركات المالية العالمية التي تعمل في مجال الخدمات المالية، ومقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتيح هذه الخدمة للعملاء تنفيذ التحويلات المالية مع مختلف الدول حول العالم من خلال شركة ويسترن يونيون، مقابل عمولة محددة من قبل الشركة وفقاً لقيمة المبلغ المحول. ويتم تسليم الحوالات للعملاء خلال فترة وجيزة من إصدار الحوالة، بحيث يمكن استلامها في اليوم التالي مع مراعاة فروق التوقيت بين الدول. وتتم عملية التحويل بشكل مباشر وإلكتروني من خلال الشبكة الخاصة بوسترن يونيون العالمية. البنوك التقليدية الأردنية التي تقدم خدمة حوالات ويسترن يونيون: بنك القاهرة عمان، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأردني الكويتي، بنك الاستثمار العربي الأردني، البنك التجاري الأردني، بنك المؤسسة العربية المصرفية، بنك القاهرة عمان، بنك سوسيته جنرال الأردن، بنك الاتحاد.

واقع الخدمات الإلكترونية في المصارف الأردنية دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية
ميساء منير ملحم

ب- حوالات موني غرام: وهي خدمة تحويل الأموال بشكل آمن وسريع خلال 10 دقائق وبأسعار منافسة، ترسل هذه الحوالات بالدولار الأمريكي فقط، مع إمكانية استلام الحوالات الواردة بالدينار الأردني والدولار الأمريكي، حسب ما يقرره مرسل الحوالة ويقدم هذه الخدمة: البنك الأهلي الأردني، بنك الاتحاد وبنك المال الأردني.

ج- حوالات سبيد كاش: خدمة حوالات واردة فقط ينفرد فيها البنك الأهلي الأردني، تتيح للعملاء استلام حوالاتهم من المملكة العربية السعودية بالتعاون مع Bank Samba. وهي خدمة سريعة بحيث تتم التحويلات في مدة أقصاها 24 ساعة، يمكن للمستفيد استلام الحوالة بعملة الدينار الأردني أو الدولار الأمريكي.

د- حوالات تيلي موني: خدمة الحوالات المالية والتي يقدمها بنك القاهرة عمان بالتعاون مع البنك العربي الوطني في السعودية، الذي ينص على النقل السريع لتفاصيل الحوالات من المملكة العربية السعودية إلى الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة.

هـ- حوالات سويفت: حيث يتم إرسال واستقبال الحوالات من وإلى جميع أنحاء العالم بسرعة وسهولة وأمان عبر نظام سويفت المركزي العالمي، لتنفيذ الحوالات المالية المتبادلة بين البنوك العالمية إلكترونياً، باعتماد مقاييس دولية ومن خلال رمز محدد لكل بنك يسمى Swift Code، والتي تلتزم بها جميع البنوك الأردنية.

9- برامج أو خدمات إلكترونية أخرى:

- كشف الحساب الإلكتروني E-Statement: باستطاعة عميل البنك الحصول على كشف حساب في جميع الأوقات، لرصد الحركات اليومية أو الأسبوعية، أو الشهرية أو السنوية ومن خلال البريد الإلكتروني الخاص به، ومن البنوك التي تقدم هذه الخدمة: البنك العربي، البنك التجاري الأردني، بنك الاتحاد وبنك الأردن.

- الإشعارات الإلكترونية E-Advice: حيث يستلم العميل إشعار قيد دائن/ مدين على البريد الإلكتروني، ويقدم هذه الخدمة بنك الأردن.

- الصراف الآلي التفاعلي: من خلال هذا الصراف يمكن للعميل التواصل المباشر مع أحد موظفي البنك بالصوت والصورة لمساعدته على إتمام معاملاته المصرفية، الصراف الآلي

التفاعلي يقدمه البنك العربي وهو الأول في الأردن من حيث تقديمه لخدمة صرف شيكات البنك العربي، وإيداع شيكات نظام المقاصة الإلكتروني، بالإضافة إلى خدمات أخرى عديدة من بينها السحب والإيداع النقدي، تسديد دفعات البطاقات الائتمانية، تسديد الفواتير، تحويل النقد بين الحسابات، صرف وإيداع شيكات من البنك العربي.

- الصراف الآلي المتنقل: وهو صراف آلي متنقل ومربوط مع قاعدة البيانات الرئيسية الخاصة بالبنك عن طريق الشبكات الافتراضية الخاصة، يقدم هذا الصراف باقة خدمات أجهزة الصراف الآلي الثابت؛ إذ يجول في أنحاء المملكة وفقاً لجدول محدد ليخدم العملاء بمنتهى المرونة والسرعة والسهولة، وضمن أعلى مستويات الأمان والموثوقية، سواءً في المناطق الحيوية أو تلك التي يصعب الوصول فيها إلى الخدمات المصرفية، أو في الفعاليات والمعارض الموسمية وأماكن الاحتفالات العامة وغيرها، ومن البنوك التي تقدم هذه الخدمة: بنك القاهرة عمان، البنك الأهلي الأردني، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل.

- جهاز الخدمة الذاتية: يعتبر هذا الجهاز من أحدث الأجهزة الرقمية؛ التي يقدم البنك العربي من خلالها للعميل العديد من الخدمات غير المالية، والتي تمكنه من طلب مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية بشكل ذاتي وفوري، وتوفير الوقت والجهد، من خلال جهاز الخدمة الذاتية؛ يمكن إصدار بطاقات الصراف الآلي الرئيسية بشكل ذاتي وفوري، تجديد بطاقات الصراف الآلي الرئيسية والفرعية بشكل ذاتي وفوري، طلب إصدار بطاقة الصراف الآلي الفرعية والعودة لاستلامها من أي جهاز خدمة ذاتية، إصدار بعض الشهادات الصادرة من قبل البنك، وإصدار كشوفات الحساب بشكل ذاتي وفوري. ويتمكن العميل من استخدام جهاز الخدمة الذاتية، إما من خلال بطاقة فيزا الكترون أو عبر خدمة التعرف على العميل من خلال شيفرة شريان الإصبع.

- خدمة تداول العملات الأجنبية عبر الإنترنت: تتم هذه الخدمة في سوق فوركس عن طريق التداول بالعملات والمعادن الثمينة، وتحقيق الربح اعتماداً على الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء. تتيح هذه الخدمة خدمات التداول بالعملات الرئيسية كالبيورو والجنيه الاسترليني،

واقع الخدمات الإلكترونية في المصارف الأردنية دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية
ميساء منير ملحم

وتوفر المعلومات الخاصة بالعملاء خلال وبعد أوقات الدوام وعلى مدار الساعة من خلال الإنترنت، من البنوك التي تقدمها بنك القاهرة عمان.

- خدمة CIF Aggregation: وذلك بربط حساب العميل بحسابات عملاء آخرين على الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، ويقدم هذه الخدمة البنك الاستثماري.
- التغطية الآلية للحسابات الجارية المكشوفة: تم استحداث آلية التغطية الآلية للحسابات الجارية المكشوفة (بسبب الشيكات الواردة على حساب العميل) من حساباته الأخرى، سواء كانت (توفير، جاري، إشراف)، وذلك دون الحاجة لزيارة العميل للفرع لإجراء عملية التغطية، وذلك فقط من خلال التوقيع على النموذج المعتمد، بحيث يحق للعميل تحديد ثلاثة حسابات بحد أقصى للتغطية، وهذه الخدمة متوفرة فقط بالدينار الأردني ويقدمها البنك الاستثماري.

المطلب الثالث: خدمات الصراف الآلي في المصارف التقليدية الأردنية

لمواكبة تطور الخدمات المالية الإلكترونية واستيعاباً للعدد المتزايد من مستخدمي أجهزة الصراف الآلي، تقوم المصارف الأردنية بزيادة أعداد أجهزة الصراف الآلي لديها في مختلف أنحاء المملكة، باستمرار وتنويع وتطوير الخدمات المقدمة عبر أجهزة الصراف الآلي، وسأعرض في هذا المطلب عدد أجهزة الصراف الآلي والخدمات المقدمة من خلالها لكل مصرف من المصارف الأردنية التقليدية باعتبارها أهم قناة إلكترونية.

جدول (1) عدد أجهزة الصراف الآلي في البنوك التقليدية الأردنية كما في نهاية عام 2017

عدد أجهزة الصراف الآلي	البنك
180	البنك العربي
121	البنك الأهلي الأردني
171	بنك القاهرة عمان

عدد أجهزة الصراف الآلي	البنك
134	بنك الأردن
229	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
99	البنك الأردني الكويتي
60	بنك الاستثمار العربي الأردني
53	البنك التجاري الأردني
33	البنك الاستثماري
51	بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC
90	بنك الاتحاد
20	بنك سوسيته جنرال - الأردن
45	بنك المال الأردني

المصدر: التقرير السنوي التاسع والثلاثون، جمعية البنوك في الأردن، 2017م

**جدول (2) الخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية الأردنية
من خلال أجهزة الصراف الآلي حتى نهاية 2017**

Anti Skimming	بصمة العين	تغيير الرقم السري PIN	طلب كشف حساب تفصيلي	تقديم طلب الحصول على قرض	تقديم طلب دفتر شيكات	تسديد البطاقات الائتمانية	تحويل الأموال لحسابات في بنوك أخرى	تحويل الأموال بين حسابات العملاء في نفس البنك	تحويل الأموال بين حسابات العميل نفسه داخل نفس البنك	دفع الفواتير	الحصول على كشف حساب مختصر	الاستفسار عن الرصيد	إيداع الشيكات	الإيداع النقدي من خلال مغلف	الإيداع النقدي المباشر	السحب النقدي بالعملة الأجنبية	السحب النقدي بالدينار	البنك
√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	البنك العربي
√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	البنك الأهلي الأردني
√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	بنك القاهرة عمان
																		بنك الأردن
																		بنك الإسكان للتجارة والتمويل
																		البنك الأردني الكويتي
																		بنك الاستثمار العربي

Anti Skimming	الأردني
بصمة العين	البنك التجاري الأردني
تغيير الرقم السري PIN	البنك الاستثماري *
طلب كشف حساب تفصيلي	بنك المؤسسة العربية لمصرفية ABC
تقديم طلب الحصول على قرض	بنك الاتحاد
تقديم طلب دفتر شيكات	بنك سوسيتيه جنرال - الأردن
تسديد البطاقات الائتمانية	بنك المال الأردني
تحويل الأموال لحسابات في بنوك أخرى	
تحويل الأموال بين حسابات العملاء في نفس البنك	
تحويل الأموال بين حسابات العميل نفسه داخل نفس البنك	
دفع الفواتير	
الحصول على كشف حساب مختصر	
الاستفسار عن الرصيد	
إيداع الشيكات	
الإيداع النقدي من خلال مغلف	
الإيداع النقدي المباشر	
السحب النقدي بالعملاء الأجانب	
السحب النقدي بالدينار	

المصدر: التقرير السنوي التاسع والثلاثون، جمعية البنوك في الأردن، 2017م

* تم الحصول على المعلومات المتعلقة بالبنك الاستثماري من موقعه الإلكتروني ومن البنك نفسه

نلاحظ من الجدولين (1) و(2) أن أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك التقليدية الأردنية، تقدم شريحة واسعة من الخدمات المصرفية وعلى مدار 24 ساعة، وتتشرك هذه البنوك في تقديم خدمة السحب النقدي بالدينار، الاستفسار عن الرصيد، الحصول على كشف حساب مختصر، تغيير PIN. ويقدم البنك العربي وبنك الإسكان للتجارة والتمويل وبنك المال الأردني، أكبر عدد من الخدمات من خلال جهاز الصراف الآلي، بينما يقدم بنك سوسيته جنرال الأردن أقل عدد من الخدمات. كما نلاحظ أن بنك الإسكان للتجارة والتمويل يمتلك أكبر عدد لأجهزة الصراف الآلي 229 صراف آلي، يليه البنك العربي 180 صراف آلي، بينما يمتلك بنك سوسيته جنرال الأردن 20 صراف آلي وهو الأقل بين البنوك الأردنية.

المبحث الثالث: الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف الإسلامية

المطلب الأول: أهمية الخدمات الإلكترونية في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بكافة الخدمات المصرفية اللازمة، التي تناظر تلك التي تقوم بها المصارف التجارية التقليدية، وعلى نحو بحيث لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وترجع أهمية قيام المصرف بهذه الخدمات إلى كونها تلبي حاجات معتبرة تلزم لجمهور المتعاملين مع المصارف، كما تشكل أداة جذب لتعاملهم معها، بالإضافة إلى أن هذه الخدمات تشكل مصدراً للإيرادات (Abu Al-Fotouh, 2014, p. 42).

إن اعتماد المصارف الإسلامية على أسلمة معاملاتها المصرفية فقط دون السعي إلى تطويرها وتحديثها، قد يجعل من ميزتها التنافسية تخفي، ذلك أنها إن لم تقم هي بتجديد وتطوير خدماتها، وجدت نفسها خارج السوق ليحل محلها غيرها ممن هم قادرين على ذلك (Abdo, 2009, p. 144).

لقد اجتهدت المصارف المعاصرة في تقديم خدمات مصرفية تقليدية أو مبتكرة عبر وسائط وشبكات اتصال حديثة، يتاح للعملاء المشاركين فيها استخدامها وفق أسس محددة وشروط معلومة، فيما بات يعرف بالخدمات المصرفية الإلكترونية التي تسهم إلى حد بعيد في زيادة كفاءة الأداء عبر خفض تكاليف التشغيل وتسريع الاستجابة لطلبات العملاء. وقد سعت المصارف الإسلامية بدورها في مواكبة التطور السريع في المهنة المصرفية؛ فوفرت لعملائها مزية الانفتاح

والتواصل عبر المعطيات الفنية الحديثة، مع حرصها في انجاز معاملاتها على أسس الصيرفة الإسلامية (Al-Sabhani, 2012, p. 219).

كما أن المصارف الإسلامية تعمل في سوق مصرفية شديدة المنافسة تلزمها على العمل جاهدة إلى تحسين مستوى أداء الخدمة المصرفية والاستثمارية المقدمة للعملاء، حتى تستطيع المحافظة على وجودها بكفاءة وفعالية، ولا بد لها من مواكبة التطور المصرفي لاجتذاب العملاء والاستفادة من الابتكارات التكنولوجية الحديثة في تحسين وتطوير الخدمات المصرفية التي تقدمها.

ويمكن القول بأن استخدام المصارف الإسلامية لأساليب التكنولوجيا المتطورة في الخدمات المصرفية ذات أهمية كبيرة للأسباب التالية:

- 1- تلبية حاجات المتعاملين مع المصرف الإسلامي واستقطاب متعاملين جدد.
- 2- تطوير الخدمات المصرفية التقليدية وإيجاد خدمات مصرفية جديدة.
- 3- زيادة كفاءة الأداء من خلال خفض تكاليف التشغيل وتوفير الوقت والجهد.
- 4- زيادة الإنتاجية وزيادة إيرادات المصرف الإسلامي.
- 5- زيادة القدرة التنافسية للمصرف الإسلامي.
- 6- البقاء والاستمرار.

إن تقديم المصارف الإسلامية للخدمات الإلكترونية ضرورة لا بد منها لما للتكنولوجيا المالية من تأثير إيجابي على هذه المصارف، من حيث تقليل تكلفة المعاملات والتسويق لمنتجاتها، تحسين علاقة العميل مع المصرف وتقديم خدماتها بكفاءة وجودة عالية.

المطلب الثاني: الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف الإسلامية الأردنية

تعتبر تجربة الأردن في البنوك الإسلامية مبكرة مقارنةً مع الدول الأخرى، وقد بلغ عدد البنوك الإسلامية التي تعمل داخل الأردن أربعة بنوك إسلامية، تأسس أول بنك إسلامي في الأردن عام 1978م، والذي حمل اسم البنك الإسلامي الأردني، وبعد مضي ما يقارب عقدين من الزمن تم إنشاء البنك العربي الإسلامي الدولي وذلك في عام 1997م، وفي عام 2010م تم إنشاء بنك الأردن دبي الإسلامي، والذي يسمى اليوم ببنك صفوة الإسلامي، وفي عام 2011م، قام

مصرف الراجحي وهو أحد أكبر المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، بافتتاح أول فرع له في الأردن، ليرتفع بذلك عدد المصارف الإسلامية في المملكة إلى أربعة مصارف (Directory of services, products and banking solutions provided by Islamic) (banks operating in Jordan, 2015, p. 21).

تقدم المصارف الإسلامية الأردنية مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتقوم بتطوير خدماتها بشكل يلبي احتياجات ومتطلبات المتعاملين، ومن الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف الإسلامية الأردنية (<http://www.jordanislamicbank.com>)، وجمعية البنوك في الأردن، دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، (2015م) ما يلي:

1- الخدمات البنكية عبر الإنترنت (I-banking): تعمل المصارف الإسلامية على تقديم باقة متنوعة من الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، لتوفير الوقت والجهد للمتعامل، وتشمل الخدمات البنكية عبر الإنترنت الاستعلام عن الحساب، الطلبات كطلب فتح حساب وطلب كشف حساب وطلب دفتر شيكات، وطلب إصدار بطاقة، التحويل المالي، التواصل مع البنك عبر البريد الإلكتروني، خدمة بنكي الإلكتروني والتي تتضمن: تعديل الرقم السري، تعديل بعض البيانات الشخصية، السؤال السري، عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالعميل. وتقدم هذه الخدمة جميع المصارف الإسلامية الأردنية.

2- الصرافات الآلية: تقدم المصارف الإسلامية الأردنية خدمة الصراف الآلي لخدمة المتعاملين في مختلف مناطق المملكة، والتي تساعد المستخدم في الحصول على خدمات المصرف بأقل جهد وعلى مدار الساعة، وتقدم المصرف الإسلامية من خلالها الخدمات التالية: السحب النقدي السريع، الاستفسار عن الرصيد، تغيير الرقم السري، طلب كشف حساب، كشف حساب مختصر، طلب دفتر شيكات، تحويل الأموال بين حسابات العميل نفسه وإلى أي من حسابات عملاء البنك، الإيداع النقدي، إيداع الشيكات وغيرها من الخدمات.

3- خدمة الرسائل القصيرة (SMS): تقدم المصارف الإسلامية خدمة الرسائل القصيرة لإشعار العميل بمجموعة من الحركات التي تتم على الحساب بشكل فوري، لإبقاء العميل على

تواصل مع حسابه بشكل دائم، وتغطي رسائل المصرف الحركات التي تتم على الحساب من إيداع وسحب نقدي، تسديد فواتير، حوالات صادرة وواردة، تحويل مالي، شيكات واردة على الحساب، شيكات معادة صادرة من الحساب، استحقاق حسابات استثمار مشترك، شراء فيزا إلكترون، ورود الرواتب، أمر دفع لحسابات خارج أو داخل البنك، ورسائل دورية تتعلق بالاستعلام عن رصيد الحساب، والاستعلام عن آخر 3 حركات على الحساب والاستعلام عن أسعار العملات.

4- خدمة إي فواتيركم (تسديد الفواتير): تمكن هذه الخدمة المتعامل من إضافة اشتراك من خلال رقم اشتراكه (رقم اشتراك خدمة الكهرباء، رقم الهاتف الأرضي، رقم الموبايل،...)، إلى قائمة المستفيدين الذين سيتم إظهار فواتيرهم ليتم تسديدها من خلال صفحته على الخدمات البنكية عبر الإنترنت. وتمكن هذه الخدمة العملاء؛ من الاستفسار عن قيم فواتيرهم ومدفوعاتهم وتسديدها، من خلال القنوات الإلكترونية المتاحة والقنوات الأخرى التي يوفرها المصرف لهذه الغاية.

5- الخدمات المصرفية عبر الهاتف الذكي: يقدم البنك الإسلامي الأردني وبنك صفوة الإسلامي الخدمات المصرفية عبر الهاتف الذكي لمستخدمي أجهزة الأيفون والأندرويد وباللغتين العربية والانجليزية، والمتاح على متجر Apple Store و Google Play، والتي تمكن متعملي البنك من متابعة حساباتهم المصرفية، وإجراء بعض الحركات المالية بكل سهولة وأمان وتوفيراً للوقت والجهد، وتشمل الخدمات المصرفية عبر الهاتف الذكي: الاشتراك الذاتي في الخدمة وتفعيلها لأول مرة من خلال الاتصال على مركز الاتصال للبنك وعلى مدار 24 ساعة، استعراض الحسابات الخاصة بالمتعامل، ورصيد كل حساب وآخر حركات على كل حساب وحالة كل حركة، طلب كشف حساب مع إمكانية تحميل الكشف بصيغة PDF، خدمة التحويل الداخلي بين حسابات العميل، بالإضافة إلى التحويل لحسابات أخرى داخل البنك، خدمة أسعار صرف العملات، خدمة تحديد مواقع الصرافات الآلية وفروع البنك، خدمة عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً، خدمة نسيان كلمة السر.

6- خدمة VBV (خدمة التسوق الآمن عبر الإنترنت): تمكن هذه الخدمة حامل بطاقة فيزا كارد الذهبية أو الفضية، الصادرة عن المصرف من استخدامها للتسوق وشراء البضائع المختلفة عن طريق الإنترنت وبصورة آمنة، حيث يتم الحصول على

رقم سري خاص بحامل البطاقة يقوم بإنشائه من خلال موقع المصرف، يقدم هذه الخدمة البنك الإسلامي الأردني.

7- كشف الحساب الإلكتروني E-Statement: من خلال هذه الخدمة يقوم البنك بإرسال كشف حساب للمتعامل الراغب بالحصول عليه عن طريق البريد الإلكتروني، الذي يحدده المتعامل وبالذمورية الزمنية التي يطلبها وذلك لتوفير الوقت ولضمان وصول كشف حساب المتعامل بالوقت الذي يطلبه، ويقدم هذه الخدمة بنك صفاة الإسلامي.

8- خدمة البنك الناطق IVR: خدمة البنك الناطق، خدمة يقدمها العربي الإسلامي الدولي لتمكين العميل من التواصل مع حساباته البنكية، وإنجاز معاملاته المصرفية في مكان تواجد وفي أي وقت، من خلال قوائم تفاعلية تسهل الوصول إلى الخدمة المطلوبة صوتياً، حيث يمكن لجميع حاملي بطاقات فيزا Debit العربي الإسلامي الرئيسية، استخدام خدمة البنك الناطق دون الحاجة إلى تقديم طلب اشتراك خاص بخدمة البنك الناطق، ويقدم البنك الناطق خدمات الاستفسار عن الرصيد وملخص أرصدة الحسابات، الاستفسار عن آخر 10 حركات تمت على الحساب، الحصول على ملخص أرصدة حسابات العميل بواسطة البريد الإلكتروني، الاستفسار عن التمويلات القائمة على حسابات العميل، التحويل بين حسابات العميل الشخصية أو إلى حسابات عملاء البنك الآخرين، خدمات التحويل/الاستفسار للبطاقات الائتمانية المقسطة (الفيزا العادية، التسوق عبر الإنترنت)، وخدمات أخرى كطلب كشف حساب، طلب دفتر شيكات، الاستعلام عن منتجات وخدمات البنك، تغيير الرقم السري.

9- خدمة تحويل الأموال في الداخل والخارج: حيث يقدم البنك الإسلامي الأردني خدمات ويسترن يونيون لتحويل الأموال، وقد أدخل البنك نظام الاتصال السريع (السويفت)، والتي يتم من خلالها عمليات التحويل سواء كانت لمصارف محلية أو مصارف خارجية.

المطلب الثالث: خدمات الصراف الآلي في المصارف الإسلامية الأردنية

تقدم المصارف الإسلامية خدمة الصراف الآلي للمتعاملين في مختلف مناطق المملكة، وتقدم من خلالها خدمات متعددة ومتطورة، تواكب ما تقدمه المصارف التقليدية من خدمات من خلال الصراف الآلي. ويوضح الجدولين (3) و(3) عدد أجهزة الصراف الآلي في المصارف الإسلامية الأردنية والخدمات التي تقدمها.

جدول (3) عدد أجهزة الصراف الآلي في البنوك الإسلامية

الأردنية كما هي في نهاية عام 2017م

البنك	عدد أجهزة الصراف الآلي
البنك الإسلامي الأردني	205
البنك العربي الإسلامي الدولي	71
بنك صفوة الإسلامي	58

المصدر: التقرير السنوي التاسع والثلاثون، جمعية البنوك في الأردن، 2017م

جدول (4) الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية الأردنية

من خلال أجهزة الصراف الآلي حتى نهاية 2017

البنك	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي	بنك صفوة الإسلامي
Anti Skimming			
بصمة العين			
تغيير PIN			
طلب كشف حساب			
تقديم طلب الحصول على قرض			
تقديم طلب دفتر شيكات			
تسديد البطاقات الائتمانية			
تحويل الأموال لحسابات في بنوك أخرى			
تحويل الأموال بين حسابات العملاء في نفس البنك			
تحويل الأموال بين حسابات العميل نفسه داخل نفس البنك			
دفع الفواتير			
الحصول على كشف حساب مختصر			
الاستفسار عن الرصيد			
إيداع الشيكات			
الإيداع النقدي من خلال مغلف			
الإيداع النقدي المباشر			
السحب النقدي بالعملة الأجنبية			
السحب النقدي بالدينار			
البنك	البنك الإسلامي الأردني	البنك العربي الإسلامي الدولي	بنك صفوة الإسلامي

المصدر: التقرير السنوي التاسع والثلاثون، جمعية البنوك في الأردن، 2017م

واقع الخدمات الإلكترونية في المصارف الأردنية دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية
ميساء منير ملحم

يظهر لنا من خلال الجدول (3)، أن البنك الإسلامي الأردني لديه أكبر عدد من الصرافات الآلية مقارنة بالمصارف الإسلامية الأخرى بعدد 205 صراف آلي، يليه البنك العربي الإسلامي 71 صرافاً آلياً، وهذا العدد لا يصل إلى نصف عدد الصرافات الآلية في البنك الإسلامي الأردني، والذي يعتبر أقدم المصارف الإسلامية في الأردن وأوسعها انتشاراً، وأخيراً بنك صفوة الإسلامي بـ 58 صرافاً آلياً.

كما يظهر لنا جدول (4) الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية من خلال جهاز الصراف الآلي؛ فتقدم المصارف الإسلامية بعض الخدمات المتشابهة مثل: السحب النقدي، الاستفسار عن الرصيد، الحصول على كشف حساب مختصر، وتغيير PIN. بينما يقدم البنك الإسلامي الأردني وبنك صفوة الإسلامي؛ الإيداع النقدي المباشر، وهي خدمة حديثة ولا يقدمها البنك العربي الإسلامي الدولي، بل يقدم الإيداع النقدي من خلال مغلف وإيداع الشيكات، ويتميز البنك الإسلامي الأردني أيضاً، بخدمة دفع الفواتير من خلال الصراف الآلي ويشترك بالخدمات الأخرى مع البنك العربي الإسلامي.

المطلب الرابع: تقييم الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها المصارف الإسلامية

تسعى المصارف الإسلامية باستمرار لمواكبة التقنيات الحديثة لتطوير الخدمات المصرفية التي يقدمها للعملاء، لتمكينهم من القيام بعملياتهم المصرفية بكل سهولة ويسر، وتقدم المصارف الإسلامية الأردنية خدمات مصرفية إلكترونية متنوعة، تتشابه في بعضها مع الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف التقليدية الأردنية، ومن أهمها: الخدمات البنكية عبر الإنترنت (I-banking)، خدمات الصراف الآلي، تسديد الفواتير إلكترونياً، الخدمات المصرفية عبر الهاتف الذكي، والتي يقدمها البنك الإسلامي الأردني وبنك صفوة الإسلامي، وخدمة البنك الناطق التي يقدمها البنك العربي الإسلامي. كما تقدم المصارف الإسلامية الأردنية خدمات إلكترونية متماثلة مثل خدمة الصراف الآلي، الخدمات البنكية عبر الإنترنت، خدمات الرسائل القصيرة SMS، خدمة تسديد الفواتير E-Fawateercom .

يوجد اختلاف في حجم انتشار الصراف الآلي للمصارف الإسلامية الأردنية، حيث يتصدر البنك الإسلامي الأردني أعلى عدد للصرافات الآلية، يليه البنك العربي الإسلامي ثم بنك صفوة الإسلامي. كما ينافس البنك الإسلامي الأردني المصارف التقليدية في عدد أجهزة الصراف الآلي

التابعة له وهي 205 صراف آلي، وهو يأتي مباشرة بعد بنك الإسكان للتجارة والتمويل، والذي يمتلك أكبر عدد لأجهزة الصراف الآلي 229 صرافاً آلياً، وتقدم المصارف الإسلامية خدمات عديدة من خلال أجهزة الصراف الآلي، ومن الملاحظ أن البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي يوظفان خدمة الصراف الآلي بشكل أفضل من بنك صفوة الإسلامي.

تقدم المصارف التقليدية الأردنية خدمات من خلال أجهزة الصراف الآلي أكثر من المصارف الإسلامية، كخدمة السحب النقدي بالعملات الأجنبية والتي تقدمها 6 بنوك تقليدية، تحويل الأموال لحسابات في بنوك أخرى والتي يقدمها مصرف تقليدي واحد، بصمة العين والتي يقدمها مصرفان تقليديان، خدمة تسديد البطاقات الائتمانية والتي يقدمها 5 مصارف تقليدية، وخدمة تقديم طلب الحصول على قرض والتي يقدمها مصرفان تقليديان. كما تقدم بعض المصارف التقليدية خدمات حديثة لا تقدمها المصارف الإسلامية، كخدمة الصراف الآلي التفاعلي التي يقدمها البنك العربي، الفروع الآلية (ATM Mobile Van)، والتي يقدمها بنك القاهرة عمان، والبنك الأردني الكويتي، جهاز الخدمة الذاتية والذي يعتبر من أحدث الأجهزة الرقمية التي يقدمها البنك العربي من خلالها للعميل العديد من الخدمات بشكل ذاتي وفوري، وخدمة الرسائل المصرفية المرسلة من العميل (SMS-Pull)، والتي يقدمها البنك الأهلي الأردني، بنك القاهرة عمان، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأردني الكويتي، البنك التجاري الأردني، بنك المؤسسة العربية المصرفية، بنك المال الأردني، خدمة CIF Aggregation، والتي يقدمها البنك الاستثماري، وذلك بربط حساب العميل بحسابات عملاء آخرين على الخدمة المصرفية عبر الإنترنت. كما لا تقدم المصارف الإسلامية خدمة تداول العملات الأجنبية عبر الإنترنت في سوق فوركس والتي تتطلب من المصرف الإسلامي التقيد بالشروط والضوابط الشرعية.

النتائج:

- 1- الخدمات المصرفية الإلكترونية هي خدمات تتضمن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تتيح الخدمة المصرفية عن بعد وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع وبسرعة فائقة وبتكلفة أقل، وبدون النقاء مكاني بين العميل والمصرف.
- 2- إن استخدام المصارف الإسلامية لأساليب التكنولوجيا المتطورة في الخدمات المصرفية، ذات أهمية كبيرة حيث تعمل على تلبية حاجات المتعاملين مع المصرف واستقطاب متعاملين جدد، تطوير الخدمات المصرفية التقليدية، وإيجاد خدمات مصرفية جديدة، زيادة

كفاءة الأداء، زيادة الإنتاجية وزيادة إيرادات المصرف الإسلامي، زيادة القدرة التنافسية للمصرف الإسلامي، والبقاء والاستمرار.

3- يوجد اختلاف في حجم انتشار الصراف الآلي للمصارف الإسلامية الأردنية، حيث يتصدر البنك الإسلامي الأردني أعلى عدد للصرافات الآلية يليه البنك العربي الإسلامي ثم بنك صفوة الإسلامي، كما يوظف البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي، خدمة الصراف الآلي بشكل أفضل من بنك صفوة الإسلامي.

4- تقدم المصارف الإسلامية الأردنية خدمات إلكترونية متماثلة مثل خدمة الصراف الآلي، الخدمات البنكية عبر الإنترنت، خدمات الرسائل القصيرة SMS، خدمة تسديد الفواتير e-Fawateercom.

5- تقدم المصارف التقليدية الأردنية خدمات لا تقدمها المصارف الإسلامية مثل: الفروع الآلية (ATM Mobile Van)، وخدمة الرسائل المصرفية المرسلة من العميل (SMS-Pull)، الصراف الآلي التفاعلي، والصراف الآلي المتنقل، جهاز الخدمة الذاتية، خدمة تداول العملات الأجنبية عبر الإنترنت، خدمة CIF Aggregation، التغطية الآلية للحسابات الجارية المكشوفة.

6- تقدم المصارف التقليدية الأردنية خدمات من خلال أجهزة الصراف الآلي أكثر من المصارف الإسلامية؛ كخدمة السحب النقدي بالعملات الأجنبية والتي تقدمها 6 بنوك تقليدية، تحويل الأموال لحسابات في بنوك أخرى والتي يقدمها بنك تقليدي واحد، بصمة العين والتي يقدمها بنكان تقليديان، خدمة تسديد البطاقات الائتمانية والتي يقدمها 5 بنوك تقليدية، وخدمة تقديم طلب الحصول على قرض والتي يقدمها بنكان تقليديان.

7- ينافس البنك الإسلامي الأردني البنوك التقليدية في عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة له وهي 205 صراف آلي، وهو يأتي مباشرة بعد بنك الإسكان للتجارة والتمويل والذي يمتلك أكبر عدد لأجهزة الصراف الآلي 229 صرافاً آلياً.

التوصيات:

- 1- على المصارف الإسلامية الأردنية التوسع في استخدام التكنولوجيا في الخدمات المصرفية، والاستمرار في تطوير خدماتها لتعزيز قدرتها التنافسية، خاصة وأنها تعمل بوجود عدد كبير من المصارف التقليدية.
- 2- العمل على تطوير قنوات إلكترونية موجودة أصلاً أو إضافة قنوات إلكترونية جديدة، للمحافظة على العملاء الحاليين واستقطاب عملاء جدد.
- 3- تعريف المتعاملين بالخدمات الإلكترونية في المصرف، وإصدار منشورات للتعريف بكيفية استفادة العميل من الخدمة الإلكترونية.
- 4- زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي للبنك العربي الإسلامي وبنك صفوة الإسلامي وتوسيع نطاق عملها.
- 5- على المصارف الإسلامية القيام بعمليات تقييم لخدماتها الإلكترونية من قبل المتعاملين وبشكل دوري.

References:

- Abdo, A. (2009). Marketing Banking in Islamic Banks, Case Study, Master Thesis, Al-Haj Lakhdar University, Batna, Faculty of Economic Sciences and Management Sciences.
- Abu Al-Fotouh, N. (2014). the Origins of Banking and Islamic Financial Markets, Irbid, Jordan: the World of Modern Books.
- Abu Orabi, M. (2006). Banking Services in Islamic and Conventional Banks, Amman, Jordan: Dar Tasneem Publishing and Distribution,
- Ahmed, A. (2001). Marketing of Banking Services (Theoretical-Applied Approach), Amman-Jordan: Dar Al-Baraka Publishing and Distribution.
- Al-Bahi, S. (2016). The Impact of Electronic Banking Services Quality on Customers' Satisfaction: An Empirical Study on Jordanian Islamic Bank in Amman-Jordan, Master Thesis of Business Administration, Middle East University.
- Al-Bardawil, S. (2015). Electronic Banking Services Applied in Islamic Banks and its Relationship with the client Satisfaction - Case Study of Islamic Banks in Gaza Governorates, Master Thesis, Faculty of Economics and Islamic Sciences, Al-Azhar University, Gaza.
- Al-Haddad, Waseem Mohammed, Musa, Shukairy Nuri, Noor, Mohammed Ibrahim and Al-Zarqan, S. (2012). Electronic Banking Services, Dar Al-Masirah Publishing, Distribution and Printing.
- Al-Jabri, K. (2018). Evaluation of the Quality of Banking Operations in Yemeni Banks (Comparative Study between Islamic Banks and Islamic Commercial Banks), Journal of Al-Jazirah University. 1(1).
- Al-Sabhani, A. (2012). Concise in funding and investment, (Secular and Islamic Approach), Irbid: Halawa printing Press.
- Al-Shammari, N. & Abdellat, A. (2008). Electronic Banking (Tools, Applications and Expansion Obstacles), Dar Wael Publishing.
- Artemah, H, & Al-Taleb, G.. (2011). The role of Electronic banking in Improving the Competitive Advantage of Islamic Banks (An Empirical Study on the Jordanian Islamic Banks in the Northern Region), Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities, 11(2).

- Badawi, B. (2004). Electronic Banks (What It Is Treatment and Problems), Journal of Legal and Economic Sciences, .1.
- Development of the Jordanian Banking Sector. (2013). Association of Banks in Jordan.
- Directory of Banking Services, Products and Solutions for Banks Operating in Jordan. (2016). Association of Banks in Jordan.
- Directory of banking services, products and solutions offered by Islamic banks operating in Jordan. (2015). Association of Banks in Jordan.
- Jabr, H. (2014). The Use of Technology in the Developing Banking Services, Journal of Finance and Banking Studies. 2.
- Jaleed, Nouredine, Borcan, Amina. (2011). Electronic Banking and Electronic Banks, Journal of Legal and Economic Sciences, 10.
- Kaddoumi, T. (2008). Factors Influencing the Spread of Electronic Banking: An Empirical Study on Jordanian Commercial Banks, University of Applied Sciences, Human Sciences Series, 11(2).
- Omaish, I, (2005). Electronic Banks in Jordan: Development and Challenges, Master Thesis, Department of Finance and Banking, Yarmouk University.
- Thirty-ninth Annual Report. (2017). Association of Banks in Jordan.

أثر استخدام طريقة إبداعية مبتكرة قائمة على منهاج تعليمي محوسب في تدريس التمرينات البدنية على طالبات كلية التربية الرياضية في جامعة البحرين

سمر أمين الشمائلة*

ملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر استخدام طريقة ابداعية مبتكرة قائمة على استخدام منهاج تعليمي محوسب في تدريس التمرينات البدنية لطالبات كلية التربية الرياضية في جامعة البحرين، استخدمت الباحثة المنهج التجريبي لملاءمته لطبيعة الدراسة ولغرض تحقيق هدف الدراسة، تم تصميم اختبار تحصيلي لقياس المهارات المستهدفة في مادة التمرينات البدنية، وطُبقت الدراسة على عينة قصدية تكونت من (50) طالبة من طالبات كلية التربية الرياضية في جامعة البحرين للفصل الثاني 2017-2018م.

وتم تقسيم العينة الى مجموعتين متكافئتين، المجموعة الأولى (التجريبية) تكونت من (25) طالبة طبقت الطريقة المبتكرة في تدريس التمرينات البدنية والمجموعة الثانية(الضابطة) تكونت من (25) طالبة استخدمت الطريقة المعتادة بالتدريس، وبعد تطبيق الدراسة على العينة تم استخدام الأساليب الإحصائية لاختبار الفرق بين نتائج المجموعتين في الاختبار التحصيلي، وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للطريقة المبتكرة القائمة على منهاج محوسب في إكساب الطلبة المهارات المطلوبة في مادة التمرينات البدنية، حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التحصيل لصالح المجموعة التجريبية.

توصي الدراسة بتعميم الطريقة المبتكرة القائمة على المنهاج المحوسب في التدريس على كليات التربية الرياضية في الجامعات لما لها من أثر واضح في اكساب الطالبات المهارات المطلوبة.

الكلمات الدالة: طرق التدريس، الإبداع، المنهاج التعليمي المحوسب. التمرينات البدنية.

* جامعة الطائف.

تاريخ قبول البحث: 2019/11/18م.

تاريخ تقديم البحث: 2019/8/2م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2021 م.

Innovative Method Based on Computerized Curriculum in the Teaching of Physical Exercise for the Students of Faculty of Physical Education at the University of Bahrain

Samar Amin Al-shamayleh

Abstract

The study aimed to identify the impact of using an Innovative Creative method based on a computerized educational curriculum in teaching physical exercise among the students of the Faculty of Physical Education at the University of Bahrain. The researcher used the experimental method that suits the nature of the study to achieve the objective of the study. An achievement test is designed to measure target skills in physical exercise. The study was applied to a purposive sample consisting of (50) female students in the Faculty of Physical Education at the University of Bahrain for the second semester of the academic year 2017-2018. The sample was divided into two equal groups. The first group (experimental) consisted of (25) students who applied the innovative method in teaching physical exercises. The second group (control) consisted of (25) students who used the usual method of teaching. After applying the study to the sample, statistical methods were used to test the difference between the two groups' results in the achievement test. The results showed a positive impact of the innovative method that is based on a computerized curriculum in providing students with the required skills in physical exercise. The results also showed that there were statistically significant differences in the level of achievement for the experimental group. The study recommends the dissemination of the innovative methodology that is based on the computerized curriculum in teaching colleges of physical education in universities because of its clear impact in the acquisition of the required skills of students.

Keywords: Teaching Methods, Creativity, Computerized Curriculum. Physical exercise.

المقدمة:

يشهد العصر الحديث العديد من التطورات والتحويلات في جميع مجالات الحياة بما فيها المجال التعليمي؛ وبالتالي لا بد من مواكبة هذه التغيرات وملاحقة هذا التقدم وصولاً لأفضل المستويات بالعملية التعليمية في المؤسسات التربوية، إذ تعمل المؤسسات التربوية لها فيها الجامعات ببذل كافة الجهود لتشجيع القائمين عليها لمسايرة التطور التكنولوجي والبرامج المتطورة المعدة باستخدام الحاسوب لوضعها كوسائل تدريسية تتضمن أفكار جديدة تحفز الطلبة على التفكير السليم والفهم الصحيح وتمنح الفرصة للاطلاع على المعارف والمعلومات والمهارات الأساسية تماثياً مع تطورات التعليم في العصر الحديث والتي لها الأثر الواضح في ارتقاء العملية التعليمية في زمن التقدم التكنولوجي والانفجار المعرفي.

إن تطوير العمليات التدريسية فيما يخص المدرس والمنهاج والطرق التدريسية في التربية الرياضية أصبح أمراً حتمياً، فهو الأساس الذي يعمل على تطوير الكثير من المكونات المتعلقة بالعملية التعليمية والتي تهدف الوصول إلى تحقيق الأهداف المطلوبة؛ فالتعليم الصحيح للمهارات التعليمية وإيصال الحقائق

والمعارف للطلبة لا يعتمد على المراجع العلمية فقط، وإنما بتوفير أفكار إبداعية ووسائط تعليمية حديثة تخدم عمليات التدريس مرتبطاً بشكل مباشر بتغذية راجعة فورية. الاخضر والخزرجي (2013) (Al-Akader & Al-Kazraji).

ويقع العبء الأكبر على المدرس باعتباره الركيزة الأساسية في العملية التعليمية؛ لأن التعليم لم يعد وسيلة لنقل للمعلومات إنما يتطلب معرفة أصوله وقواعده وكل ما من شأنه الارتقاء بهذه العملية، ولأن التربية الرياضية ذات أهمية بالغه فلا بد من السعي بكافة الطرق لتطويرها سواء من الناحية التعليمية أو التدريبية، فلم يعد نجاح المدرس يقتصر على ما يحققه من أهداف المادة الدراسية بل يمتد إلى ما يغرسه في طلابه وينمي لديهم عمليات التفكير وفتح آفاق معرفية جديدة، وإضافة قيم وسلوكيات ومبادئ واتجاهات جديدة. البشري وآخرون، Al-Bashry et al., (2012).

وتعد طرق التدريس إحدى المحاور الأساسية لعملية التدريس في التربية الرياضية؛ فالتدريس الفعال عملية تحتاج إلى إعداد كبير من جميع الجوانب للاتصال المباشر ما بين

أثر استخدام طريقة إبداعية مبتكرة قائمة على مناهج تعليمي محوسب في تدريس التمرينات البدنية ...

سمر أمين الشمايلة

المدرس والطلبة لما لها من أثر فعّال للوصول لتحقيق الهدف المطلوب، فلذلك لا بد من إلمام المدرس بمختلف الطرق التعليمية والتدريسية والتنوع باستخدامها بحسب المعطيات المتوفرة، وقد ظهرت منذ الستينات أساليب التدريس التي وضعها موستن وساره اشورث وقد طبقت هذه الأساليب في ميدان التربية الرياضية، إذ أشارا إلى أن التنوع في الأساليب التدريسية تحقق الكثير من الأهداف التربوية وهي كفيّلة بمسايرة التطور الحاصل في المجتمع بمختلف مكوناته وأساس لبناء الفرد وتعمل على تنميته وتطويره. أحمد (Ahmed, 2008).

وأكد فرانك (Francke, 1983) على الأمور التي يجب أخذها بعين الاعتبار في اختيار طريقة التدريس وهي احتياجات الطلبة الجسدية والعقلية والعاطفية والاجتماعية وينحصر دور المدرس كموجه للنشاطات وتوفير كل الوسائل المختلفة التي لها دور لتحقيق التعليم الأفضل ويجعل من كل طالب متعلم فريداً في الطريقة التي يتجاوب فيها من أسلوب تدريس إلى آخر، بحيث تكون متوافقة مع شخصية الطالب وقدراته، ويرتبط ذلك مع دور المدرس في تهيئة البيئة التعليمية المرغوبة بناء على تفهمه لخلفيات طلبته واهتماماتهم، كما وجد رنك (Rink, 1985) بأن الطلبة ذوي القدرات المنخفضة وغير المحفزين وغير الاجتماعيين وغير المتجاوبين يتعلمون في بيئات تعليمية غير منظمة وعلى العكس من ذلك وجد تجاوب للطلبة ذو القدرات العالية، الاجتماعيين، المحفزين، والمتجاوبين الذين يتعلمون في بيئات تعليمية منظمة، وقد أشار إلى ضرورة مراعاة الفروق بين هاتين الفئتين في المجال التعليمي.

كما قام جوزي وويل (Joyce & Weil, 1980) بمحاولة لتشكيل بيئة تعلم مناسبة بأساليب التعلم الفردي عند الطلبة من خلال تحديد خصائص الطلبة وطباعهم من جانبيين الأول وهو التساهل مع التنظيم (البيئة التعليمية) والجانب الآخر هو التساهل مع تعقيد المهارة المطلوبة (طبيعة المهارة) لذلك لا بد من مراعاة مستوى المهارة واحتياجات الطلبة المختلفة، والعمل على برمجة البيئة التعليمية من خلال لجوء المدرس إلى طرق تعليمية متنوعة أو مبتكرة بما يناسب الطالب بحيث تكون محفزا لتحقيق الاهداف المرجوة.

وبين فرنسيس (Francis, 1999) أن فاعلية برامج التدريب في تطوير التفكير التأملي من خلال إيجاد طرق التدريس المناسبة التي تمنح الطالب اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للتعليم، بحيث تعمل هذه البرنامج الطرق المصممة إلى ممارسة المهارات التعليمية وتطبيقها

بحيث تعمل على تنمية التفكير التألمي من خلال المعارف المطلوبة وفهمها وصولاً إلى مرحلة الإبداع في التدريس.

ويعد الإبداع الحركي كما أشار الهروط (Al-Hrouf, 2011) مطلباً رئيسياً في الأنشطة والالعاب الرياضية على اختلاف أنواعها وذلك لافتران الأداء بالتفكير، أي القدرة على استدعاء المهارات والمعلومات للحصول على استجابة حركية إبداعية وابتعادها عن الأنماط التقليدية في التدريس كقابلية لإظهار تنوع استثنائي وفريد في الاستجابات الحركية، وأشار إلى ارتباط الإبداع بمجموعة من العوامل والمؤثرات المختلفة منها كمية المعلومات المتوفرة للمتعلم ونوعها فيما يتعلق بطبيعة المهارة وصعوبة المواقف التي يتعرض لها الطالب ثم يعمل على تحليل الأداء واستدعاء المعلومات بالوقت المناسب وسرعة اتخاذ القرارات والتصرف السليم لاستيعاب مكونات وعناصر الموقف واختيار البدائل.

كما أكد اوليفا وآخرون (Oliva et al., 2017) الى ان الطلاب الذين يتلقون الدعم والتوجيه للعمل الذاتي في أوقات الفراغ والقيام بربط المعلومات التي تم إعطاؤها اثناء الدرس وتثبيتها من خلال الدراسة الذاتية مقارنة مع غيرهم يحصلون على درجات اعلى وتحصيل افضل مما لم يقوموا به المجموعات الأخرى التي لا تتبع نفس الأسلوب وحرصا على ذلك كان لا بد من منح الفرص وحث جميع الطلبة من خلال دعم استراتيجيات الاستقلال والعمل الذاتي في عملية التعليم لما لها من اثر واضح في نتائج الطلبة.

ومن ذلك يتبين لنا أهمية دور المدرس والخصائص التي يجب أن يتمتع بها اثناء عملية التدريس، كالبحت عن كل ما هو جديد، وابتكار أفكار جديدة من شأنها تحسين العملية التعليمية، وتضمين الدرس طرق إبداعية كأسلوب لتطوير ذاته ورغبات طلابه وتطوير المنهاج الدراسي وربطها مع متطلبات العصر كالبرامج التكنولوجية، ويمكن تحقيق ذلك من ملاحظة المشكلة والبحث عن بدائل والعمل على تجربتها في ظل المعطيات المتوفرة خاصة في بعض الدروس التي تتداخل فيه كمية المعلومات مما يتطلب قيام المدرس بتيسير إيصالها والتعامل معها بحيث تراعي الفروق الفردية فيما بينهم وتعمل على تنمية انماط التفكير عند الطلبة لضمان الاستجابات السليمة بما يتناسب مع المعطيات التعليمية.

مشكلة الدراسة:

تعد مادة التمرينات البدنية من أهم المواد الأساسية في التربية الرياضية، والتي تعتبر كمدخل رئيسي للطالب في المرحلة الجامعية في تخصص التربية الرياضية، وفي مرحلة ما بعد التخرج والعمل في ميدان التربية الرياضية في المدارس؛ لذلك لا بد من إعداد الطالب بأفضل الطرق التدريسية لاكتساب المهارات والمعارف المستهدفة في مادة التمرينات البدنية، ونتيجة لأهمية التميز ما بين الأوضاع الأصلية والأوضاع المشتقة والخاصة في التمرينات البدنية لفهم هذه المادة واكتساب مهاراتها ومعارفها المستهدفة، لاحظت الباحثة أثناء تدريسها لمادة التمرينات البدنية في جامعة البحرين انخفاض مستوى التحصيل لدى الطالبات في هذه المادة عن المستويات الطبيعية، حيث يواجه بعض الطلبة عدم القدرة على تمييز الوضع الأصلي من الوضع المشتق والوضع الخاص في التمرين بسهولة مما يسبب له الخلط ما بينها وعدم التركيز، الأمر الذي دفع نحو الوقوف على المشكلة وتحليلها ومعرفة أسبابها، حيث تبين أن معظم الطالبات يخلطن بين العديد من الأوضاع وذلك بسبب العدد الكبير المشتق منها مما ينتج عنه صعوبة التعامل مع التمرينات والنداء عليها وبالتالي انخفاض المستوى التحصيلي، ولجوء الكثير من الطالبات إلى الحفظ والتلقين بدلاً من الفهم، لذلك تم ابتكار وتصميم طريقة إبداعية جديدة في تدريس التمرينات البدنية بطريقة الألوان ودعمت الفكرة من خلال تصميم منهاج تعليمي محوسب لتنشيط المعلومات وتأكيد الفهم وربط المعلومات مع بعضها بالرغم من اشتقاقاتها الكثيرة وبالتالي معرفة الوضع والنداء على التمرين بكل سهولة ويسر.

وتأتي هذه الدراسة لاختبار فاعلية الطريقة التي تم تصميمها بناء على المستوى التحصيلي للطالبات في اختبار معد لهذا الغاية، حيث تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

ما هو أثر استخدام طريقة إبداعية محوسبة لتدريس مادة التمرينات البدنية على تحصيل طالبات كلية التربية الرياضية في جامعة البحرين في مقرر التمرينات البدنية (2)؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال التركيز على النقاط التالية:

- أهمية توفير البيئة التعليمية مناسبة للطلبة من على الجوانب النفسية والتدريسية وغيرها من العوامل.
- أهمية طرق التدريس لدورها الحيوي في اكتساب المهارات والمعارف المستهدفة والحصول على نتائج أفضل.
- ضرورة حث المدرسين على تطوير العملية التعليمية من خلال التقييم الدقيق لأداء الطلبة (المخرجات) وتشخيص المشكلات وابتكار الحلول المناسبة مثل ابتكار أفضل الأساليب التدريسية واستخدامها لتحقيق نواتج التعلم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- 1- تصميم منهاج تعليمي محوسب لتدريس مادة التمرينات البدنية (2) لدى طالبات التربية الرياضية في جامعة البحرين.
- 2- الكشف عن الأثر المحتمل لاستخدام طريقة إبداعية في تدريس التمرينات البدنية القائمة على منهاج محوسب على مستوى تحصيل طالبات كلية التربية الرياضية في جامعة البحرين في مقرر التمرينات البدنية (2).

فرضيات الدراسة:

1- الفرضية الأولى:

الفرض الصفري: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين نتائج الاختبار التحصيلي البعدي للمجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية تعزى للطريقة المستخدمة في التدريس في تعليم مهارات النداء في التمرينات البدنية (الطريقة التقليدية والطريقة المحوسبة المصممة في هذه الدراسة)

الفرض العدمي: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين نتائج الاختبار التحصيلي البعدي للمجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية تعزى للطريقة المستخدمة في التدريس في تعليم

أثر استخدام طريقة إبداعية مبتكرة قائمة على منهاج تعليمي محوسب في تدريس التمرينات البدنية ...

سمر أمين الشمايلة

مهارات النداء في التمرينات البدنية (الطريقة التقليدية والطريقة المحوسبة المصممة في هذه الدراسة).

2- الفرضية الثانية:

الفرض الصفري: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين نتائج الاختبار التحصيلي القبلي للاختبار التحصيلي البعدي للمجموعة التجريبية تعزى للطريقة المستخدمة في التدريس في تعليم مهارات النداء في التمرينات البدنية (الطريقة التقليدية والطريقة المحوسبة المصممة في هذه الدراسة).

الفرض العدمي: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين نتائج الاختبار التحصيلي القبلي للاختبار التحصيلي البعدي للمجموعة التجريبية تعزى للطريقة المستخدمة في التدريس في تعليم مهارات النداء في التمرينات البدنية (الطريقة التقليدية والطريقة المحوسبة المصممة في هذه الدراسة).

مصطلحات الدراسة:

التدريس: هو مجموعة من عمليات التعليم والتعلم لتنفيذ خطة معينه وهو نشاط مقصود يجب أن يتضمن عناصر وأبعاد محددة وطرق وأساليب ونماذج ومدخلات ومهارات يتم من خلالها إعطاء معلومات وطرح اسئلة وتقويم لنتائج تعليمية مقصودة. عفانة وآخرون (Afanah et al, 2008).

الإبداع: هو القابلية على إنتاج أكبر عدد من الاستجابات الحركية الجديدة والمتكونة من الطلاقة الفكرية والمرونة التلقائية والأصالة النابعة من ابتعادها عن الأنماط التقليدية في التفكير أوهي القابلية لإظهار تنوع استثنائي وفريد في الاستجابات الحركية. الهروط (AI-Hrout, 2011).

المنهج التعليمي: هو الخبرات التربوية جميعها، والتي تقوم المؤسسة التعليمية بتقديمها إلى المتعلمين داخل الفصل أو خارجه، ويسير ضمن أهداف محددة وتحت قيادة سليمة لتحقيق النمو الشامل من جميع النواحي الجسمية والاجتماعية والنفسية. الخطيب (Alkateb, 2007).

التحصيل الدراسي: هو محصلة التعليم التي يسعى لها المدرس والمؤسسة التعليمية لتحقيق أهدافها ويتم قياسها بتقييم مستوى الطالب من خلال الاختبارات التحصيلية والتقييم المعرفي لمعرفة المدى الذي يحققه الطالب والمعلم للأهداف التدريسية.

التمرينات البدنية: هي مجموعة من الحركات البدنية التي تقوم بها أعضاء الجسم المختلفة وضعت وفق مبادئ تربوية واسس علمية للوصول إلى أهداف متعددة وتؤدي مرة واحدة أو مرات متعددة بإستراتيجية وتوافق تام.

محددات الدراسة:

اقتصرت الدراسة على طالبات كلية التربية الرياضية في جامعة البحرين في مقرر التمرينات البدنية (2)، خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2017-2018م.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

في دراسة قام بها الجابري (Jabery, 2015) هدفت إلى التعرف على تأثير برنامج للتمرينات البدنية على تنمية بعض عناصر اللياقة الحركية (السرعة، الرشاقة، التوافق، الدقة) ومستوى الأداء المهاري لكرة القدم والجمباز لتلاميذ الصف الأول المتوسط باستخدام المنهج شبه التجريبي على (مجموعة واحدة ضابطة، ومجموعتين تجريبيتين على عينة قوامها (60) طالب تم توزيعهم إلى ثلاث مجموعات (20) طالباً لكل مجموعة. وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق بين المجموعات الثلاث في متغيرات (السرعة، والرشاقة) في القياس القبلي، بينما أشارت نتائج القياس البعدي إلى وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعات الثلاث لصالح المجموعتين التجريبيتين التي طبقت برنامج التمرينات البدنية على مهارات كرة القدم كما أشارت نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة في القياس البعدي إلى وجود فروق دالة إحصائية بين المجموعه الضابطة والتجريبية في مستوى الأداء المهاري لكرة القدم (042.0) بتأثير بلغ (10.0) لصالح المجموعة التجريبية. كما تبين وجود فروق دالة إحصائية في مستوى الأداء المهاري في رياضة الجمباز لصالح المجموعة التجريبية. وتشير الفروق في القياس القبلي والبعدي في المجموعتين التجريبيتين إلى وجود فروق في جميع متغيرات الدراسة لصالح القياس البعدي بفروق دالة إحصائية.

قامت الشمايلة (Al-Shamayleh, 2015) بدراسة هدفت إلى التعرف على أثر تصميم منهاج محوسب في تعليم بعض مهارات الجمباز باستخدام استراتيجية حل المشكلات على مستوى التفكير التأملي والإبداع الحركي والأداء المهاري لدى الطالبات في البحرين. وقامت الباحثة بتطبيق المنهج شبه التجريبي على تكونت عينة الدراسة من (51) طالبة من طالبات مدرسة النور الثانوية، تم توزيعهم إلى مجموعتين متكافئتين مجموعة تجريبية باستخدام المنهج المحوسب القائم على استراتيجية حل المشكلات، والمجموعة الثانية ضابطة استخدمت المنهج القائم على الطريقة المعتادة بالتدريس، وتم استخدام الأساليب الإحصائية لحساب المتوسطات الحسابية، واختبار (T-Test)، أظهرت نتائج الدراسة أن البرنامج التعليمي كان له أثر إيجابي في تعلم مهارات الجمباز عند مقارنة نتائج القياسين للمجموعتين الضابطة والتجريبية، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى التفكير التأملي ومستوى الإبداع الحركي والأداء المهاري لصالح المجموعة التجريبية، وفي ضوء نتائج الدراسة، أوصت الباحثة بإدخال البرنامج التعليمي المحوسب باستخدام استراتيجية حل المشكلات في التدريس لتعزيز عمليات التفكير وتحسين الأداء عند الطلبة.

وقام المصري والافرع (Al Masrey & Al-Agraa, 2013) بدراسة هدفت إلى التعرف إلى تأثير الفيديو التفاعلي على الأداء المهاري والمستوى الرقمي لمهارة رمي القرص باستخدام المنهج شبه التجريبي لملاءمته لطبيعة الدراسة على عينة تكونت من (40) طالباً من طلاب السنة الأولى بكلية التربية البدنية والرياضة في جامعة الأقصى قسموا لمجموعتين المجموعة التجريبية (20) طالباً استخدمت الفيديو التفاعلي والمجموعة الضابطة (20) طالباً استخدمت الدرس التقليدي، وأظهرت النتائج أن برنامج الفيديو التفاعلي حسن جميع المتغيرات قيد الدراسة، وأوصت الدراسة بإنشاء معمل للوسائط التعليمية وتعليم الطلاب وتدريبهم على كيفية استخدامها بكلية التربية البدنية.

وأجرى البشري وآخرون (Al-Bashry et al., 2012) دراسة هدفت إلى التعرف على أهمية أساليب التدريس الحديثة في تقليص الفروق الفردية لدى تلاميذ الطور الثالث باستخدام الاستبانة كأداة للدراسة إذ أجريت الدراسة على عينة تكونت من (50) أستاذ للتربية البدنية والرياضية في الطور الثالث في بلديات ولاية في الجزائر، وأظهرت نتائج الدراسة أن أساتذة التربية الرياضية والبدنية لا يعرفون رغبات وميول تلاميذهم نحو الأنشطة ويقومون باختيارها بحسب الإمكانيات

المتوفرة وإن أساليب التدريس التي يطبقها أساتذة التربية البدنية والرياضية تميل إلى الصرامة وأسلوب الأمر وبالتالي فإنها لا تراعي ميول التلاميذ في ممارسة النشاط الرياضي؛ وبالتالي فإن هناك علاقة سلبية بين الأساليب التي يطبقها أساتذة التربية البدنية والفروق الفردية وميول التلاميذ ورغبتهم في ممارسة الأنشطة الرياضية وأوصت الدراسة الأساتذة باستخدام أساليب تواكب ميول الطلبة تراعي الفروق الفردية.

كما أجرى الكبيسي وفرحان (Al-Kebese & Farhan, 2010) دراسة هدفت إلى الكشف عن جودة التدريس باستخدام أساليب مختلفة لتنمية الإبداع في دروس التربية الرياضية في بعض العناصر مثل: الإبداع، الأساليب التي تنمي الإبداع الرياضي، القدرات العقلية التي تؤثر في عملية الإبداع باستخدام المنهج شبه التجريبي على عينة قوامها (20) طالباً من طلبة المرحلة الرابعة في كلية التربية الرياضية في جامعة الأنبار. وبعد تطبيق المقياس أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للتدريس بأساليب مختلفة على الإبداع، وأوصت الدراسة باستخدام التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات-أثناء التدريس- والتي تمثل طريقة منهجية تحت الطالب على التفكير والمشاركة والممارسة، كما أوصت الدراسة استخدام الحاسوب في العملية التربوية والتعليمية؛ كونه يعطي الفرصة الكافية للطلاب في التعليم وفق طبيعة الأنشطة.

الدراسات الأجنبية:

في دراسة قام بها بوتجاريفا وآخرون (Botagariyeva et al., 2016) هدفت إلى تحديد فعالية النموذج المقترح لتدريس التدريب البدني في المدارس الثانوية وتحليل اللعبة المعتمدة بالطريقة التي أدخلت لتحسين اللياقة البدنية للطلاب، والتي يجب أن يؤدي تنفيذها إلى خلق متطلبات مسبقة لتحقيق الاستفادة المثلى من التطور البدني للطلبة. استخدمت الدراسة البحث شبه التجريبي لمعرفة الفروق في مستوى التدريب البدني بين المجموعتين الضابطة والتجريبية على عينة تكونت من 1350 طالباً بالمدرسة الثانوية. وتم تدريب طلاب المجموعة الضابطة وفقاً للمنهج التقليدي. وتم تدريب المجموعة التجريبية وفقاً لبرنامج معدّل باستخدام طريقة اللعب القائم على زيادة عدد ساعات التدريب. أجريت التجربة على ثلاث مراحل. وبعد معالجة المؤشرات الكمية باستخدام تحليل التباين بعاملين، أسفرت النتائج إلى أن التدريب البدني القائم على المناهج المقترحة كان مناسباً لتطوير القدرة على التحمل كما كانت أكثر ملاءمة لتطوير عنصرَي القوة والسرعة.

وأجرى كل من لوين وآخرون (Lewin et al., 2003) دراسة توضح توجه المملكة المتحدة نحو تطوير الممارسات الابتكارية عند الطلبة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (LXT) وربط التعليم ما بين البيت والمدرسة لتحسين العملية التعليمية، وإكساب الطلبة مهارات الحياة، وقام الباحثون بإجراء مسح لتحديد النماذج الابتكارية في ممارسة التعلم والتعليم والإدارة، تم اختيار (8) حالات من بين (115) حالة وتوصل الباحثون من خلال جمع البيانات، الملاحظة والمقابلة، إلى وجود تغير كبير في الممارسات التعليمية لدى الطلبة الذين يستخدمون (LXT) وربط التعليم ما بين المدرسة والبيت، كما أظهرت النتائج إحداث تغير كبير نحو التعلم الذاتي، وظهور مرونة في مهارات التفكير، واستقلالية كبرى لدى الطلبة في التعليم. وأوصت الدراسة بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التعليمية.

وأجرى ويلر وآخرون (Wheeler et al., 2002) دراسة هدفت إلى التعرف إلى إمكانية تنمية التفكير الإبداعي من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (LXT) باستخدام المنهج شبه التجريبي على عينة من طلاب المدارس الأساسية في جنوب غرب المملكة المتحدة، وأظهرت نتائج الدراسة أن أجهزة الحاسوب أتاحت المجال أمام الطلبة للمهام ذات النهايات المفتوحة، وزادت في تطوير مهارات التفكير الإبداعي لدى الطلبة، وأتاحت لهم فرصة لتفعيل أنماط التعلم والوصول إلى أفضل مستويات الإنجاز وتحديد الطالب للمسار الذي يرغبه، مما يعزز الإبداع لديهم، وقد ظهرت إبداعات الطلبة من خلال بناء مواقع الكترونية شخصية، عرض تقديمي عن الديانات ومتابعة الزمن داخل الصف، وحث الطلبة عن اكتشاف مواقع ذات اهتمام شخصي، وأوصت الدراسة باستخدام تكنولوجيا الحاسوب في التعليم للوصول بالطلبة إلى مراحل الإبداع.

من الدراسات السابقة نلاحظ

- بحثت بعض الدراسات في عرض أساليب تدريس جديدة او برنامج تعليمي مقترح وأثره على مستوى الأداء المهاري والاستجابات الحركية ومستوى التفكير والتحصيل لدى الطلبة.
- اتفقت جميع الدراسات السابقة على الأثر الإيجابي لها في تحسين جودة التدريس من خلال المقترحات المقدمة والتي تحث على مراعاة مستويات الطلبة والفروق الفردية بينهم.
- استخدمت أغلب الدراسات المنهج التجريبي واختلفت العينة بحسب متطلبات الدراسة والمرحلة العمرية.

- نلاحظ أن معظم الدراسات الحديثة تركز على استخدام التقنيات الحديثة في التدريس لمواكبة التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة والتي أجمعت على وجود أثر واضح في تحسن مستوى التعلم وتنمية مهارات التفكير وتطور الأداء الذاتي بهدف الوصول إلى مستوى الإبداع الحركي وفي هذه الدراسة نحن بصدد دراسة أثر طريقة مبتكرة لتوضيح أهمية العملية التدريسية في تعليم المهارات للوصول إلى أفضل مستوى تعليمي.

المنهجية والإجراءات

أدوات الدراسة: الاختبار التحصيلي

استخدمت الدراسة اختباراً تحصيلياً من تصميم الباحثة مكوناً من صور تشمل جميع الأوضاع الأصلية والمشتقة لقياس مهارات الطالبات المستهدفة في مقرر التمرينات البدنية كما فب ملحوق(1)، كما تم التحقق من ثبات الاختبار بطريقة الاختبار والإعادة وكانت معامل الثبات بقيمة (853)، وهي قيمة مرتفعة وفي الاختبار الشفهي الذي يختبر قدرة الطالبات على النداء بشكل صحيح لكل وضع من أوضاع التمرينات (الوقوف، الجلوس، الجثو، الرقود، التعلق والأوضاع الخاصة) وما يتبعه من أوضاع مشتقة سواء أكانت بتحريك الذراعين أو الرجلين أو الجذع تم التحقق من ثبات درجات التحصيل بطريقة الإعادة وكان معامل الثبات (791)، وهي قيمة مرتفعة.

مجتمع الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على طالبات كلية التربية الرياضية المرحلة الثانية في جامعة البحرين في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2017-2018م البالغ عددهم (346) طالبة.

عينة الدراسة:

تم اختيار العينة بالطريقة القصدية وشملت الطالبات اللواتي يدرسن مقرر التمرينات البدنية(2) وبلغ عددهن (50) طالبة مقسماتٍ على شعبتين دراسيتين بواقع (25) طالبة لكل شعبة، وقامت الباحثة بإشراك جميع الطالبات في هذه الدراسة من خلال اختيار الشعبة الأولى لتكون المجموعة الضابطة والشعبة الثانية لتكون المجموعة التجريبية.

تكافؤ مجموعتي الدراسة:

قبل البدء بتنفيذ الطريقة المقترحة تم التحقق من تكافؤ المجموعتين على القياس القبلي في الاختبار التحصيلي، وذلك باستخدام اختبار مان-ويتني (Mann-whitney)، وكانت النتائج كما في الجدول (1).

الجدول رقم (1) تكافؤ مجموعتي الدراسة في الاختبار التحصيلي القبلي

متوسط الرتب Mean rank	قيمة مستوى الدلالة Sig	قيمة الاحصائي Mann- whitney	المجموعة
23.26	0.31	261	الضابطة
27.44			التجريبية

تشير النتائج الواردة في الجدول (1) أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط الرتب لنتائج الاختبار التحصيلي القبلي للمجموعتين الضابطة والتجريبية وذلك استناداً لقيمة مستوى الدلالة (Sig) للاختبار الاحصائي مان-ويتني التي بلغت (0.31) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أن المجموعتين متكافئتان في درجات الاختبار.

المنهج التطبيقي للطريقة المقترحة

المتغيرات المستقلة:

- المنهاج التعليمي القائم على الطريقة المحوسبة في التدريس.
- المنهاج التعليمي القائم على الطريقة الاعتيادية في التدريس.

المتغيرات التابعة:

- اختبار التحصيل الدراسي في التمرينات البدنية

استخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة، من خلال تصميم مجموعتين، مجموعة ضابطة ومجموعة تجريبية. حيث تمت الدراسة من خلال مرحلتين أساسيتين على النحو التالي:

- المرحلة الأولى: تم اختيار مجموعتين من مجموعات مقرر التمرينات البدنية (2) التي تدرس في الفصل الدراسي الثاني من العام 2017-2018 وتم التأكد ان جميع الطالبات في المجموعتين قد اجتزن مقرر التمرينات البدنية (1) بنجاح وتم اجراء اختبار التحصيل القبلي المصمم لغايات هذه الدراسة لكلا المجموعتين في نفس الوقت.
- المرحلة الثانية: تم تدريس المجموعة الأولى بالطريقة التقليدية (المجموعة الضابطة) وتم تدريس المجموعة الثانية بالطريقة المبتكرة (المجموعة التجريبية).
- المرحلة الثالثة: في نهاية الفصل الدراسي تم اجراء الاختبار التحصيلي البعدي المصمم لغايات هذه الدراسة لكلا المجموعتين في نفس الوقت.
- المرحلة الرابعة: تم ادخال نتائج الاختبارات إلى الحاسوب ومن ثم تحليل البيانات باستخدام برمجية الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للكشف عن مدى وجود فروق بن نتائج تحصيل المجموعتين في الاختبارين القبلي والبعدي.

تطبيق الطريقة المبتكرة

- استمرت فترة تطبيق البرنامج لمدة أربع أسابيع من بداية الفصل الدراسي الثاني بواقع ثلاث وحدات تعليمية اسبوعيا وبمجموع ثلاث ساعات اسبوعيا لكل من المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية وكانت مدة الوحدة التعليمية خمسين دقيقة لكل مجموعة.
- تم تدريس المجموعة الضابطة من قبل مدرس آخر للمقرر التي درست المجموعة التجريبية باستخدام الطريقة الاعتيادية بلغة واضحة وسليمة، وذلك بإعطاء الطالبات أجزاء الوحدة من الشرح اللفظي للنداء على التمرين، وتوضيح النقاط الفنية مع تقديم نموذج للطالبات، وكانت محتويات الوحدة ما يلي:
- الإحماء العام والخاص.
- التأكيد على استخدام لغة واضحة أثناء الشرح.
- توضيح الهدف للطالبات.

نثر استخدام طريقة إبداعية مبتكرة قائمة على منهاج تعليمي محوسب في تدريس التمرينات البدنية ...
سمر أمين الشمايلة

- إفساح المجال أمام الطالبات للقيام بعمليات التفكير والربط، والفهم والاستنتاج، للتوصل إلى النداء المناسب.

محتوى طريقة الألوان المبتكرة في تدريس التمرينات البدنية:

تم توزيع الألوان الأساسية على الأوضاع الأصلية كما يلي:

- الوقوف (اللون الأحمر)
- جلوس التربع (اللون الأصفر)
- الجثو (اللون الأزرق)
- الرقود (اللون الأخضر)
- التعلق (اللون الأبيض)
- الأوضاع الخاصة الثابتة (اللون الأسود)
- يمثل لون الفانيليا (الوضع الأصلي) بدون أكمام
- تمثل الأكمام والبنطال والحزام (الوضع المشتق) الموحدة لجميع الأوضاع باللون الأسود.
- يتم تحديد الوضع الأصلي بحسب اللون للفانيليا ثم تحديد الجزء المتحرك (الوضع المشتق) سواء كانت الذراعين أو الرجلين أو الجذع.
- يتم النداء على التمرين بكل سهوله لأنه تم ضبط (الوضع الأصلي) من خلال اللون الخاص به بشكل صحيح فيكون النداء على التمرين بكل سهوله ويسر، ثم تحدد حركة الجزء المشتق.
- أما الأوضاع الخاصة يرمز لها باللون الأسود فقط دون قميص ملون، وتحفظ هذه الأوضاع بعد تطبيقها وتقوم الطالبات بتخزينها بالذاكرة على اعتبار أنها أوضاع لها وضع مختلف، حيث أنها غير مشتقة من أي من الأوضاع الأصلية.

اختبار الفرضيات:

نتائج الدراسة ومناقشتها:

3- الفرضية الأولى:

الفرض الصفري: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين نتائج الاختبار التحصيلي البعدي للمجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية تعزى للطريقة المستخدمة في التدريس في تعليم مهارات النداء في التمرينات البدنية (الطريقة التقليدية والطريقة المحوسبة المصممة في هذه الدراسة).

الفرض العدمي: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين نتائج الاختبار التحصيلي البعدي للمجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية تعزى للطريقة المستخدمة في التدريس في تعليم مهارات النداء في التمرينات البدنية (الطريقة التقليدية والطريقة المحوسبة المصممة في هذه الدراسة).

تم استخدام اختبار اختبار مان- ويتني (Mann-whitney) لاختبار الفروق بين المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في نتائج الاختبار التحصيلي البعدي وكانت النتائج كما في الجدول (2).

الجدول (2) نتائج اختبار Mann-whitney

في الاختبار التحصيلي البعدي للمجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية

متوسط الرتب Mean rank	قيمة مستوى الدلالة Sig	قيمة الاحصائي Mann- whitney	المجموعة
17.32	0.000	517	الضابطة
33.68			التجريبية

تشير نتائج التحليل المبينة في الجدول (2) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط الرتب لنتائج الاختبار التحصيلي البعدي للمجموعتين الضابطة والتجريبية وذلك استنادا لقيمة مستوى الدلالة (Sig) للاختبار الاحصائي مان- ويتني التي بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وكان الفرق لصالح المجموعة التجريبية استنادا لقيمة متوسط الرتب التي بلغت

أثر استخدام طريقة إبداعية مبتكرة قائمة على منهاج تعليمي محوسب في تدريس التمرينات البدنية ...
سمر أمين الشمايلة

(33.68) بينما بلغ متوسط الرتب للمجموعة الضابطة (17.32)، وهذا يؤكد على وجود فروق جوهرية وهامة في تحصيل الطالبات باختلاف طريقة التدريس وبالتالي قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية الصفرية.

4- الفرضية الثانية:

الفرض الصفرى: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين نتائج الاختبار التحصيلي القبلي الاختبار التحصيلي البعدي للمجموعة التجريبية تعزى للطريقة المستخدمة في التدريس في تعليم مهارات النداء في التمرينات البدنية (الطريقة التقليدية والطريقة المحوسبة المصممة في هذه الدراسة).

الفرض العدمى: لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين نتائج الاختبار التحصيلي القبلي الاختبار التحصيلي البعدي للمجموعة التجريبية تعزى للطريقة المستخدمة في التدريس في تعليم مهارات النداء في التمرينات البدنية (الطريقة التقليدية والطريقة المحوسبة المصممة في هذه الدراسة).

تم استخدام اختبار ويلكوكسن (Wilcoxon) لاختبار الفروق بين نتائج الاختبار التحصيلي القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية وكانت النتائج كما في الجدول (3).

الجدول (3) نتائج اختبار (Wilcoxon)

لقياس الفروق بين الاختبار التحصيلي القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية

عدد الحالات التي اختلفت نتائجها سلبياً	عدد الحالات التي اختلفت نتائجها ايجابياً	المتوسط Mean	قيمة مستوى الدلالة Sig	قيمة الاحصائي Wilcoxon	المجموعة
2	22	13.16	0.000	3.989	القبلي
		17.00			البعدي

تشير نتائج التحليل المبينة في الجدول (3) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط نتائج الاختبار التحصيلي القبلي ومتوسط نتائج الاختبار التحصيلي البعدي للمجموعة التجريبية وذلك استناداً لقيمة مستوى الدلالة (Sig) للاختبار الإحصائي ويلكوكسن التي بلغت (0.000)

وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وكان الفرق لصالح الاختبار البعدي استنادا لقيمة المتوسط التي بلغت (17.00) بينما بلغ متوسط الاختبار البعدي (13.16)، كما بينت النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن (22) طالبة تحسنت نتائجها في الاختبار التحصيلي بعد التعلم بالطريقة المصممة لغايات هذه الدراسة، وهذا يؤكد على وجود فروق جوهرية وهامة في تحصيل الطالبات باختلاف طريقة التدريس وبالتالي قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية الصفرية.

مناقشة النتائج:

في ضوء أهداف الدراسة والمعالجات الإحصائية وتحليل البيانات، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1- ساعدت الطريقة الابداعية المبتكرة في تحسين مستوى التحصيل في اختبارات التمرينات البدنية لدى الطالبات في جامعة البحرين وظهر ذلك من خلال مقارنة القياسات القبليّة والبعديّة بين المجموعتين الضابطة والتجريبية.

2- جاءت نتائج الدراسة مؤكدة لنتائج الدراسات السابقة التي تؤكد فاعلية الطرق الحديثة في التدريس واستخدام المنهاج التعليمي بالمواقع الإلكترونية لما له تحسين مستوى التحصيل لدى الطالبات في جامعة البحرين.

وحيث تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من دراسة الجابري (Jabery, 2015) ودراسة بوتاجرفا وآخرون (Botagariyeva et al., 2016) ودراسة اوليفا وآخرون (Oliva et al., 2017) ودراسة البشري وآخرون (Al-Bashry et al, 2012) والكبيسي وفرحان (Kebese & Farhan, 2010) ودراسة المصري والاقرع (Al-Masrey & Al-Agraa, 2013) التي اظهرت نتائجها إلى أهمية التنوع في استخدام طرق وبرامج متنوعة في التدريس لما لها أثر في تحسين العملية التعليمية، وتسهيل اوصول المعلومات للطالبة بطرق مبتكرة وجديدة بالإضافة الى مراعاة الفروق الفردية حيث اتفقت جميعها على النتائج الإيجابية لصالح المجموعة التجريبية في الدراسات وأثرها الواضح على مرونة واستقلالية التفكير والمشاركة رفع مستويات الأداء والتحصيل بالإضافة تطوير قدرة المدرس على اختيار أفضل المعطيات التي تعطي للطالبة تقبل التعليم مع مراعاة مستواهم الفكري ومراعاة ميولهم الفردية مما يساعد هذا في تحسين الأداء المهاري والاستجابات الحركية.

كما اتفقت هذه النتائج مع دراسة الشمايلة (Al-Shamayleh, 2015) ودراسة لوين وآخرون (Lewin et al., 2003) ودراسة ويلرو وآخرون (Wheeler, 2002 et al.) والتي توصلت نتائجها الى وجود أثر واضح لاستخدام الطرق المبتكرة والبرامج المصممة لأنها توضع بحيث تراعى الفروق الفردية بين الطلبة وكونها معدة بأكثر من مجال وتقييم باستخدام المنهج التعليمي المحوسب وهذا ما يجعلنا نؤيد إدخال التكنولوجيا كوسائط تعليمية تعمل على تحسين مهارات التفكير التأملي وتطوير مهارات الإبداع الحركي وتحسن المستوى المهاري سواء تم استخدامه بالمؤسسة التعليمية أو البيت وفتح مجال المهمات ذات النهايات المفتوحة وتفعيل أنماط التعلم وصولاً لتحسين جودة ومستوى الإنجاز عند الطلبة.

الاستنتاجات:

- ساعدت الطريقة المبتكرة في تدريس التمرينات البدنية في تحسين مستوى التحصيل لدى الطالبات وسهولة التعامل مع جميع الأوضاع الأصلية والمشتقة والخاصة بشكل أسرع.
- حققت الدراسة الهدف الأساسي منها من خلال رفع نتائج التحصيل الدراسي عند الطالبات.
- جاءت الدراسة مؤكدة لنتائج الدراسات السابقة التي استخدمت الوسائل التكنولوجية والبرامج الجديدة التدريسية والابتكارية المقترحة في تحقيق أفضل النتائج.

التوصيات:

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات توصي الباحثة بما يلي:
- 1- تعميم الطريقة المبتكرة في تدريس مادة التمرينات البدنية لتدريسها بالجامعات.
 - 2- استخدام الطريقة المبتكرة في تدريس مادة التمرينات البدنية من خلال تضمينها المناهج التعليمية في المواقع الالكترونية في الجامعات.
 - 3- عقد ورشات تدريبية للمعلمين لتدريبهم على استخدام أفضل طرق التدريس وتوضيح دورها في تطوير العملية التعليمية وكل ما من شأنه نقل المعلومة للطالب بكل يسر وسهولة.

Reference:

- Afaneh, E. Al- Zaanen. E. & Abed Rabu. J. (2008). Learning in Collections, First Edition, House of the March. Oman Jourdan.
- Ahmed, Attalla. (2008). Methods & methods of teaching in physical education and sports. First Edition, University Publications. Algeria.
- Al-Akader, F. & Al-Kazraji, H. (2013). Evaluation of the effectiveness of the programs of the Faculty of Physical Education through the contribution of modern and innovative technology, Research of the Fifth Scientific Conference of Sports Creativity, Amman, Jordan.
- Al -Bashry, A. Ben Haja, A. & Al-Dahbi, M. (2012). The importance of modern teaching methods in reducing the individual differences in the students of the third stage. Published research, University of Qasdi Marbah and Argla, Algeria.
- Botagariyeva, K. Baizakova, M. Tulegenovb, A. & Ralbayevb K. (2016). Studying the Effectiveness of Physical Education in the Secondary School (by the Example of Kazakhstan), *International journal of Nvironmtal & Science Education* ,Vol. 11, N(10). 3575-3594.
- Francis, A. (1999). An analysis of the efficacy of a reflective thinking astrologist logs of early elementary preservice teachers. *Action in Teacher Education* V. 21, N (3). 38-44.
- Francke, E. (1983). Excellence in Instruction. *Journal of Physical Education, Recreation and Dance*. 54-56.
- Al- Hrou, M. (2011). The impact of the use of an educational program based on critical reading in the development of thinking and creative thinking skills among students of the tenth grade and their attitudes towards critical reading, unpublished doctoral thesis, University of Jordan.
- Jabery, A. (2015). Effect of a physical exercise program on the development of some elements of motor fitness and the level of performance of the skill of football and gymnasiums middle stage, University of Taiba University for Educational Sciences. *Taiba University Journal of Educational Sciences*, N (1). 77-90.
- Joyce, B. & Weil, M. (1980). Models of teaching. Second Edition. Englewood cliffs, NJ: Prentice Hall, 478.
- Alkateb, M. (2007). Curricula and curricula of Physical Education, Iraqi Sports Academy, electronic version, University of Baghdad.
- Al-Kebese, A. & Farhan. W. (2010). Teaching Quality for the Development of Creativity in the Teaching of Physical Education, Seventh

-
- Scientific Scientific Conference, University of Jordan, Amman, Jordan.
- Lewin, C. Mavers, D. & Somekeh, B. (2003). Broadening access to the curriculum through using technology to link home and school. *Curriculum Journal*, 14 (1), 23-31.
- Al-Masrey, W. & Al-Agraa. H. (2013). The effect of interactive video on the skillful performance and digital level of the skill of throwing disc for students of the Faculty of Physical Education and Sports at Al-Aqsa University. *Journal of the Islamic University for Educational and Psychological Studies*, Volume 21, (1).
- Oliva, J. Pulido, G. Iza, Francisco, M. Toma's, G. (2017). Effects of an intervention with teachers in the physical education context: A Self Determination Theory approach, *journal pone*, University of Extremadura.
- Rink, J. (1985). *Teaching physical Education for learning*. St. louis: Times Mirror / Mosby, 269.
- Al- Shamayleh, S. (2015). The impact of a computerized curriculum based on a problem-solving strategy in teaching some gymnastics skills and improving the level of reflective thinking and motor creativity among female students in Bahrain. PhD thesis, Amman. Jordan.
- Wheeler, S. Wait, J. & Bromfield, C. (2002). Promoting creative thinking through the use of (ICT). *Journal of Computer Assisted Learning*, 18(2), 367-378.

املحق (1) امثلة من الاختبار التحصيلي

اكتب الوضع والنداء في الصور التالية:



الوضع:.....
النداء:.....



نثر استخدام طريقة إبداعية مبتكرة قائمة على منهاج تعليمي محوسب في تدريس التمرينات البدنية ...

سمر أمين الشمايلة



الوضع:.....
الوضع:.....
النداء:.....
النداء:.....



الوضع:.....
الوضع:.....
النداء:.....
النداء:.....

ملاحظة: بالنسبة لمدة تطبيق طريقة التدريس هي أربع أسابيع كان الأسبوع الرابع وحدتين تعليميتين ركزت على مراجعة مهارات النداء على التمرين بمختلف الأوضاع في التمرينات البدنية ووحدة تعليمية شملت الاختبار التحصيلي. وهذه المدة أربع أسابيع كانت كافية لأنها تشمل 12 وحدة تدريسية موزعه على أربع أسابيع بمقدار ثلاث وحدات أسبوعيا ..هي مدة كافية لتعليم جزئية التعامل مع الأوضاع في التمرينات البدنية كونها تحقق أهداف محددة وهي كتابة التمرين والنداء عليه...

العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في الأردن

هيا حسين الطراونة*

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين العولمة والجرائم المستحدثة في الأردن من خلال دراسة علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على المجتمع الأردني، وذلك من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي، وتم التركيز على علاقة العولمة بالجرائم الاقتصادية والجرائم الإلكترونية وجرائم المخدرات.

ولتحقيق ذلك فقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي حيث تم تحديد خصائص ظاهرة العولمة ووصف طبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، وقد تكون مجتمع الدراسة من المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي موزعين على ثلاثة أقاليم (شمال، وسط، جنوب) والبالغ عددهم (168) محققاً ومساعد محقق.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن للعولمة دوراً كبيراً على العوامل الاجتماعية والثقافية على المجتمع الأردني وبنفس الدرجة، ثم جاءت العوامل الاقتصادية في المرتبة الثالثة بفارق بسيط، في حين كانت العوامل السياسية الأقل علاقة بالعولمة من غيرها من العوامل. كما أوضحت نتائج الدراسة أن العولمة ساهمت بشكل كبير في ظهور الجرائم المستحدثة في الأردن، حيث حازت الجريمة الإلكترونية على المرتبة الأولى، ثم جاءت في المرتبة الثانية الجريمة الاقتصادية، وأخيراً كانت جريمة المخدرات في الترتيب الثالث من بين الجرائم المدروسة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة تفعيل دور وسائل الإعلام للتوعية بمخاطر الجرائم المستحدثة وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع، إضافة إلى العمل على تطوير قاعدة بيانات وتوحيدها بين جميع الجهات المهتمة والعاملة في مجال الجرائم المستحدثة في الأردن وتصنيفها لتسهيل متابعتها.

الكلمات الدالة: العولمة، الجرائم المستحدثة (الجرائم الاقتصادية، الجرائم الإلكترونية، جرائم المخدرات).

• الجامعة الأردنية.

تاريخ قبول البحث: 2020/2/6 م.

تاريخ تقديم البحث: 2019/ 4/22 م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2021 م.

Globalization and its Relation to Emerging Crimes in Jordan

Haya Hussein Al Tarawneh

Abstract

This study aims to identify the relationship between globalization and the crimes that have been developed in Jordan through studying the impact of globalization on social, economic, cultural and political factors on the Jordanian society from the point of view of investigators working in the Directorate of Criminal Investigation with a focus on economic, electronic and drugs related crimes.

In order to achieve this, the analytical descriptive method has been used to determine the characteristics of the phenomenon, its nature, and the quality of the relationship with its variables, causes and trends. The study community consisted of criminal investigators working in the Directorate of Criminal Investigation in three regions (north, central, south). The total number reached around (168) investigators and assistant investigators. The study reached a number of results, the most important of which was that globalization has a great influence on the social and cultural factors in the Jordanian society. The economic factors came in second place with a slight difference, while the political factors were less affected by globalization than other factors.

The results of the study showed that globalization has greatly affected the emergence of crimes in Jordan, where electronic crimes ranked first, followed by economic crimes, and finally drug crimes

The study concluded with a set of recommendations, including the necessity of activating the role of the media to raise awareness of the dangers of the newly created crimes and their relation to the social, economic, political and cultural changes in the society, as well as work on developing databases and unifying them among all concerned parties working in the field of crimes developed in Jordan and classifying them to facilitate their follow-up.

Keywords: Globalization, Emerging Crimes (Economic Crimes, Electronic Crimes, Drug Crimes).

مقدمة:

الجريمة ظاهرة تسود المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، فلا يكاد يخلو أي مجتمع من السلوك الإنحرافي والإجرامي، وكأي ظاهرة اجتماعية فقد تطورت الجريمة عبر السنوات الأمر الذي أدى إلى تنوع أشكالها وصورها وأساليبها، فظهر مصطلح الجرائم المستحدثة جاء كنتيجة للتغيرات الحاصلة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات، الأمر الذي أدى إلى ظهور أشكال جديدة من الجرائم التي لم تكن موجودة من قبل، حيث تعرضت الجريمة لمختلف المؤثرات بفعل التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية وسرعة الاتصالات وهذا بدوره خدم الجريمة بشكل مباشر أو غير مباشر كما هو الحال في الجرائم الإلكترونية، والجرائم الاقتصادية والمخدرات وغيرها، ولذلك شكلت هذه الجرائم تحدياً لأمن الإنسان. حيث سجلت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في معدلات الجريمة وسرعة انتشارها وتغير أنماطها كنتيجة للتطورات التقنية التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فباتت سلاحاً ذا حدين، فعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها على جميع المستويات إلا أنها ساهمت في ظهور هذه الجرائم، حيث ترتبط الجريمة ارتباطاً وثيقاً بالعملة وتتأثر بالتغيرات التي تمر بها المجتمعات حيث شهد العالم في هذا العصر تطوراً هائلاً اجتاح معظم مناحي الحياة مما سهل للجريمة تطورها بصور مختلفة.

لقد بات من الواضح بأن العولمة قد لعبت دوراً كبيراً في رسم ملامح الحياة في عالم تنوب فيه الهويات والخصوصيات تحت تداعيات العولمة، وذلك تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات والتي أضلت فكر الكثير من الناس عندما أسقطوا مفاهيمهم الخاصة بمصالحهم على مفهوم العولمة وتحريكها بالاتجاه الذي يخدم مصلحته دون النظر إلى عواقبها، إلا أنه يمكن النظر إلى العولمة باعتبارها من أحدث التحولات التي يشهدها العالم والتي نرى آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعددة، حيث دفعت بالمجتمع نحو المزيد من التعقيد في جوانب الحياة كافة مما أنتج نظاماً عالمياً جديداً له أدواته ووسائله الخاصة. ففي ظل العولمة أصبحت الجريمة المستحدثة خطراً يهدد جميع المجتمعات بعد الثورة التقنية التي أزال الحود بين الدول وتحولت الجريمة فيها من جريمة محلية إلى جريمة عالمية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

شهد الأردن كغيره من دول العالم تأثيرات كبيرة في نواحي الحياة سواء أكانت نواحي اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية والتي بدورها أسهمت بشكل أو بآخر في ظهور الجرائم المستحدثة، وقد ازداد حجم تأثير هذه العوامل بشكل ملحوظ حيث ازدادت نسبة الجرائم الإلكترونية في الأردن عام 2016 أكثر من الضعف عن العام 2014 بحسب وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية حيث تعاملت الوحدة في عام 2016 مع (3640) جريمة مقارنة ب (1345) جريمة عام 2014 مما دعت الحاجة الى صدور قانون الجرائم الإلكترونية عام 2015 والذي تم نشره في الجريدة الرسمية رقم (5343) للعام 2015 على أن يبدأ العمل به من تاريخ نشره. إضافة الى زيادة نسبة الجريمة الاقتصادية في الأردن من (1997) جريمة عام 2014 الى (2345) جريمة في عام 2016.

وفي ظل هذه الأرقام اللافتة للانتباه فقد بات من الضروري دراسة ما تنتجه العولمة من أخطار على المجتمع الأردني وفهمها، ومحاولة حصر هذه الأخطار حتى تتمكن الدولة من وضع القوانين والخطط الأمنية لمواجهة ما يستجد في ساحة الجريمة، وبالتالي يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال سعيها للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما العلاقة بين العولمة والجرائم المستحدثة في الأردن؟ وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في الأردن؟
2. ما مدى ارتباط العولمة بالجريمة المستحدثة؟
3. ما مدى ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية في الأردن؟
4. ما مدى ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية في الأردن؟
5. ما مدى ارتباط العولمة بجريمة المخدرات في الأردن؟

أهمية الدراسة:

كانت وما زالت الجريمة تشكل تحدياً اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً في الكثير من المجتمعات نظراً للآثار السلبية التي تحدثها الجريمة، حيث شهدت السنوات الأخيرة تزايداً كبيراً في معدلات الجريمة وسرعة انتشارها وتعدد أنواعها ودوافعها واختلاف أسبابها، والتطور في أساليب

ارتكابها مما يضاعف من خطورتها على المجتمعات البشرية والأفراد كافة، الأمر الذي استوجب دراستها من قبل كافة المهتمين والمتخصصين، وبالتالي تكتسب هذه الدراسة أهميتها في الجانب النظري والعملي من خلال ما يلي:

1. نظراً لتزايد نسب الجريمة في الأردن وتعدد أنماطها ودوافعها، فإن هناك حاجة لمزيد من الدراسات التي تتناول الجريمة وتحديداً تلك المتعلقة بالعوامة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في الأردن، إضافة الى وجود نقص في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وبالتالي من المأمول أن تسهم هذه الدراسة في سد هذه الفجوة من خلال تقديم إضافة علمية نظرية وعملية.
2. من المتوقع أن تساعد نتائج هذه الدراسة الدولة وصانعي القرارات المعنيين كافة للتعامل بكفاءة وفاعلية لمواجهة ما هو جديد في عالم الجريمة.
3. حداثة الموضوع الذي تتناوله هذه الدراسة وهو العوامة أولاً ثم علاقتها وارتباطها بالجرائم المستحدثة في الأردن.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى فهم العوامة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في الأردن وتوضيح مفهوم الجريمة المستحدثة في عصر العوامة من خلال تحديد ثلاث جرائم رئيسية وهم الجريمة الإلكترونية، الجريمة الاقتصادية والمخدرات، حيث يمكن حصر أهداف الدراسة من خلال ما يلي:

1. التعرف على علاقة العوامة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتي تؤدي بدورها الى ظهور الجرائم المستحدثة في الأردن.
2. التعرف على العلاقة بين العوامة والجرائم المستحدثة في الأردن.
3. التعرف على العلاقة بين العوامة والجريمة الاقتصادية في الأردن.
4. التعرف على العلاقة بين العوامة والجريمة الإلكترونية في الأردن.
5. التعرف على العلاقة بين العوامة وجريمة المخدرات في الأردن.

المفاهيم الاجرائية:

تحتاج أي دراسة الى تحديد المصطلحات والمفاهيم التي تركز عليها بغرض شرحها وتفسيرها وتحديد الإطار العام لها بما يتلاءم مع استعمالها ومن أهم المفاهيم التي وردت في هذه الدراسة هي:

أولاً: العولمة:

يمكن القول إنه لا يوجد تعريف واضح ومحدد ومتفق عليه لمفهوم العولمة ومن الصعب حصر مفهوم محدد لها كونها كلمة شاملة ومعقدة وتختلف باختلاف مرجعية المعرف لها وفهمه، إلا أنه ولغايات الدراسة يمكن عرض بعض المفاهيم التي فسرت العولمة، كما عرفها الخضيرى على أنها حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول لتشمل العالم بأكمله، حيث تمثل الانفتاح على العالم والتأثير الثقافي المتبادل بما تتضمنه من حرية حركة السلع والخدمات والأفكار ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات (Al-Kudari, 2000).

المفهوم الإجرائي للعولمة:

نظام عالمي جديد له أدواته ووسائله الخاصة ويعمل على تحول المجتمعات الانسانية نحو المزيد من التعقيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي إضافة الى كونه ثورة تكنولوجية يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول واعتبار العالم وحده واحده.

ثانياً: الجرائم المستحدثة

يعتبر مصطلح الجرائم المستحدثة ليس قانونياً إنما هي عبارة تصف أنماط جديدة من الجرائم لم تكن مألوفة من قبل ويمكن تعريفها على أنها ظاهرة إجرامية ظهرت نتيجة تغير أنماط الحياة ووسائل العيش وهي وليدة التغيرات التي شهدتها الحياة المعاصرة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية (Al-Radaideh, 2011).

ويمكن تعريف الجريمة المستحدثة على أنها: هي الأنماط الاجرامية التي ظهرت حديثاً ولم تكن معروفة من قبل من حيث الأساليب والأدوات المستعملة في تنفيذها وذلك نتيجة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي أنتجتها العولمة، مثل الجرائم الالكترونية والجرائم الاقتصادية وجريمة المخدرات.

ثالثاً: العوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية والسياسية للعولمة:

العوامل الاقتصادية للعولمة: وجود سوق بلا حدود من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الاموال والبضائع، إضافة إلى تعظيم دور الثورة التقنية وأثرها على الاقتصاد العالمي.

العوامل الثقافية للعولمة: هي التغيرات الحاصلة على القيم الرمزية في المجتمع مثل اللغة والعادات وانماط التفكير وانتقالها من مجتمع إلى آخر دون قيود.

العوامل السياسية للعولمة: زيادة تدخل الهيئات السياسية في رسم سياسات الدول الأخرى وظهور تحالفات جديدة تخدم مصالحهم العامة، إضافة إلى دعم حقوق الإنسان والحريات الفردية.

العوامل الاجتماعية للعولمة: اقامة مجتمع كوني مفتوح وحدوث تغيرات في اشكال التنشئة الاجتماعية للأفراد في المجتمع بفضل الفضائيات والإنترنت.

الإطار النظري

المبحث الأول: (العولمة)

أبعاد العولمة:

يلاحظ وجود تداخل كبير بين أبعاد العولمة إذ أنه في بعض الأحيان قد تتكامل هذه الأبعاد لتشكل صورة واحدة عن العولمة إلا أنه يمكن تقسيمها كما يلي:

أولاً: البعد الاقتصادي

للعولمة أثر كبير من الناحية الاقتصادية، فهي تسعى إلى تحويل اهتمام العالم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بأي شيء آخر، ففي الاقتصاد المفتوح أصبحت التجارة نشاطاً عولمياً، والاستثمار والتكنولوجيا سلعة عولمية، (Gomez, 1999).

لذلك فإن العولمة الاقتصادية تعكس صورة جديدة للاقتصاد العالمي الذي يتسم بتحرير التجارة العالمية وتسهيل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول دون قيود. وقد عرفت العولمة الاقتصادية على أنها انتشار للعلاقات الاقتصادية عبر العالم وحدوث تدفق هائل لرأس المال مما ساهم بتوسيع الأسواق حول العالم وظهور الشركات العالمية الكبيرة والمؤسسات الاقتصادية العالمية والقوية (Steger, 2003).

ثانياً: البعد الثقافي:

يلعب البعد الثقافي للعولمة دوراً مهماً في التأثير على حياة الأفراد داخل مجتمعاتهم، وتتسم هذه التأثيرات بالانتقال الحر للأفكار والمعلومات عن طريق المحطات الفضائية مما ساهم في تشكيل الوعي لدى الجماهير والذي بدوره ساعد في انفتاح الثقافات العالمية المختلفة وتأثرها ببعضها. حيث يلعب الإعلام دوراً كبيراً في نقل الرموز الثقافية من مجتمع إلى آخر.

العولمة الثقافية تعني بروز الأفكار والمعتقدات والقيم وأنماط الحياة ذات الطابع الغربي على الصعيد العالمي عن طريق الانفتاح بين الثقافات العالمية بفعل وسائل الاتصال الحديثة والانتقال الحر للأفكار والمعلومات. وتهدف العولمة الثقافية إلى خلق ثقافة عالمية واحدة وعالم بلا حدود ثقافية يسمح بنقل الأفكار والثقافات والأديان إلى المستوى العالمي (Thiab, 2002).

فالعالم اليوم يسير نحو ثقافة معروفة ومتجانسة وليست متنوعة وهي الثقافة الأمريكية وما تتضمنه من نشر للقيم والبضائع الاستهلاكية ولذلك فقد أصبحت حياتهم ومعيشتهم تغزو كل الثقافات. إضافة إلى التدخل العميق في منظومة القيم عن طريق مجموعة من القيم التي جلبتها وعززتها الضغوط الاقتصادية وثورة الاتصالات ويظهر ذلك من خلال السياسات والأنظمة التي يعتمد عليها التقدم الإنساني والاجتماعي (Steger, 2003).

ثالثاً: البعد الاجتماعي

يعد البعد الاجتماعي من أخطر أبعاد العولمة تأثيراً في الدول وأكثر المجالات التي تأثرت على النحو السلبي بظاهرة العولمة مثل انتشار بعض أنماط السلوك الاجتماعي الغربي والتي ساهمت ثورة الاتصالات والتقدم في مجال الإعلام في نشرها بغض النظر عن مدى رضا المجتمعات العربية لهذه الأنماط، وارتفاع نسبة الجريمة بسبب التحولات التي طرأت على البنى الاجتماعية والثقافية في المجتمع.

وتتمثل التأثيرات الاجتماعية للعولمة في إقامة مجتمع كوني لا تحكمه الحدود الجغرافية، وينتقل المجتمع من خلاله من مجتمع مغلق على ذاته إلى مجتمع مفتوح بفضل دور الفضائيات والإنترنت في التنشئة الاجتماعية للأفراد في المجتمع والضعف المتنامي لدور الأسرة الرقابي تجاه أبنائها، إضافة إلى تناقص الإنفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية والخدمات كالتعليم والصحة، ورفع الدعم عن بعض السلع الأساسية (Thiab, 2002).

رابعاً: البعد السياسي

العولمة السياسية هي دعوة إلى الديمقراطية والليبرالية السياسية ودعم حقوق الإنسان والحريات الفردية مثل حرية الفكر والعقيدة والتعبير وحرية الدخول في التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب وحرية الاختيار. وقد تأثر المجال السياسي في زمن العولمة بزيادة تدخل الهيئات السياسية الدولية في رسم السياسات للدول الأخرى وبروز تكتلات وتحالفات سياسية جديدة إضافة إلى انحسار سلطة الدولة الوطنية، وقد أسهمت هذه التأثيرات في ازدياد دور المنظمات الأهلية غير الحكومية كونها قوة فاعلة عالمية (Wunderlich, 2007).

المبحث الثاني: (الجرائم المستحدثة)

تمهيد:

شهد العالم المعاصر ثورة هائلة في العلم والمعارف سعيًا للتقدم والرفي بالمجتمعات الإنسانية، الأمر الذي جعل الحياة في مختلف جوانبها أكثر تعقيداً وتأثراً بطبيعة التحولات الكونية. حيث لم تعد العولمة مفهوماً مجرداً بل أصبحت حالة نعيشها اليوم في مختلف جوانب حياتنا اليومية فما نراه على أرض الواقع من اختراعات وصناعات والثورة الهائلة في عالم الاتصالات ما هو إلا إحدى نتاجات العولمة. وقد برز مع هذه التطورات أفعال إجرامية مستحدثة لم تكن موجودة من قبل لدى معظم المجتمعات حيث بدأ العالم يشهد انتشاراً كبيراً للجرائم المستحدثة التي تتسم بالتعقيد الأمر الذي يشكل عائقاً في عملية الكشف عنها وملاحقتها، إذ أن العصابات الإجرامية عملت على توظيف التقنيات الحديثة في تطوير ودعم نشاطها الإجرامي كما هو الحال في الجرائم الالكترونية والجرائم الاقتصادية والمخدرات وغيرها من الجرائم.

1. الجريمة الاقتصادية

مفهوم الجريمة الاقتصادية:

لا يوجد اتفاق واضح للجريمة الاقتصادية فقد تختلف التعريفات تبعاً لاختلاف وجهات النظر لمن يقوم بالتعريف، فالفعل الواحد قد يكون محرم في دولة، ومباحاً في دولة أخرى تبعاً لظروف البلد والقوانين والأنظمة السارية فيه، وقد يمتد نطاق الجريمة الاقتصادية إلى كل فعل من شأنه المساس بالأموال العامة والخطط الإنتاجية والتعدي على مؤسسات الدولة المالية وعرقلة سيرها.

حيث تستهدف الجريمة الاقتصادية المصالح الخاصة والعامّة في جانبها الاقتصادي والمالي كالإضرار بالمال العام اما بالاستيلاء عليه أو بتخريب مصادره ومقوماته وإما بعدم المحافظة عليه تقصيراً أو اهمالاً (Abd Alnaem, 2015) .

الجرائم الاقتصادية المعاصرة:

1. جرائم تقليد و تزيف العملة: والتزيف يعني نسخ وتقليد شيء أصيل بقصد توزيع النسخ المقلدة توزيعاً غير مشروع، لقد ساعد التطور العلمي والتكنولوجي للحاسب الآلي والطابعات الملونة في تسهيل عملية تزيف العملات بشكل يكاد يكون متطابقاً مع الورقة الأصلية.

2. جرائم بطاقات الائتمان: بطاقة الائتمان هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية صادرة عن مؤسسة مصرفية ما تمنح من خلالها عملائها بإجراء المعاملات المالية مثل دفع قيمة المشتريات أو الخدمات. وقد يلجأ البعض إلى تزوير بطاقة الائتمان وذلك بإدخال تعديل عليها حتى يغير حقيقة البطاقة من اسم صاحب البطاقة أو رقمه السري أو تاريخ الصلاحية (Ashri, 1999).

3. جرائم غسيل الاموال: تعرف جريمة غسيل الأموال على أنها مجموعة من العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال وإظهارها بصورة أموال متحصلة من مصدر مشروع (Eid,1999).

4. الاتجار بالأعضاء البشرية: تتم مثل هذه الجرائم من خلال عصابات تقوم بتوريد الأعضاء البشرية وتهديد كرامة الإنسان وتحويلها الى سلعة تباع وتشتري. وقد لعبت الثورة التكنولوجية دوراً كبيراً في زيادة معدلات جريمة الإتجار بالبشر من خلال إنشاء مواقع خاصة على شبكة الإنترنت بهدف الإتجار بالبشر أو تسهيل التعامل مع مثل تلك العصابات (Al-Hamadani, 2014).

5. جريمة الغش والخداع: يقصد بالغش هو كل تغيير أو تعديل على جوهر المادة أو تكوينها الطبيعي بحيث يترتب على هذا التعديل التأثير على خواصها الأساسية وذلك بهدف الاستفادة من خواصها المسلوبة للحصول على كسب مادي بفارق الثمن. وللغش والخداع صوراً أخرى أهمها الإعلان المضلل عن طريق الإعلانات المبالغ فيها عن صفات المنتج بحيث

يخدع المستهلك، إضافة إلى الغش وتقليد العلامات التجارية بأحدث الوسائل التكنولوجية لشركات عالمية مشهود لها بالكفاءة والإتقان في منتجاتها (Abd Alnaem, 2015).

2. الجريمة الالكترونية:

مفهوم الجريمة الالكترونية:

قد عرف البعض الجريمة الالكترونية بأنها نشاط إجرامي تستخدم فيه تقنية الحاسب الآلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كوسيلة أو هدف لتنفيذ الفعل الإجرامي المقصود، وتتعد أشكال وصور الجرائم الالكترونية فلم تعد تقتصر على اختراق الشبكات وتخريبها أو سرقة المعلومات بل شملت أيضا جرائم أخلاقية مثل الاختطاف والابتزاز وغيرها من الجرائم التي تولد كل يوم شكل جديد منها.

كما تعرف بأنها أي فعل ضار يقوم به الفرد عبر استعماله للوسائط الإلكترونية مثل الحاسوب وأجهزة الموبايل وشبكات الاتصالات الهاتفية والإنترنت، أو الاستخدامات غير القانونية للبيانات الحاسوبية أو الإلكترونية (Al-Hamadani, 2014).

أنواع الجرائم الالكترونية:

1. الجرائم المالية: هنالك قلق كبير على المستوى الأمني والاقتصادي نتيجة لتلك الاختراقات الإلكترونية التي تشهدها الشركات المالية والمنشآت الاقتصادية. وتتعد أشكال الجرائم المالية في عصر العولمة مثل الجرائم المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والتحويل الإلكتروني للأموال (Musa, 2010).

2. سرقة الملكية الفكرية: تتمثل في استيلاء المجرم على الحقوق الفكرية ونسبها له دون موافقة المالك الحقيقي مثل جريمة نسخ المؤلفات العلمية والأدبية بالطرق الإلكترونية المستحدثة أو قرصنة البرامج الإلكترونية لإحدى الشركات العالمية ونسخها وتقليدها على اسطوانات ثم بيعها للناس بسعر أقل من الشركة الأصلية المالكة (Al-Hamadani, 2014).

3. الإرهاب الإلكتروني: قد تستخدم المجموعات الإرهابية شبكة الأنترنت وتقنية المعلومات لتسهيل أعمالها الإجرامية مثل الاتصال والتنسيق للعمليات الإرهابية وبث الأخبار المغلوطة وتوظيف صغار السن لتحقيق غاياتهم، أو نشر الأفكار الإرهابية والخاطئة وخطاب الكراهية بين الشباب في الدولة. إضافة إلى إنشاء مواقع إلكترونية أو صفحات على مواقع التواصل

الاجتماعي معارضة أو معادية للنظام السياسي القائم في الدولة وذلك بهدف نشر الأخبار الخاطئة والتي تفرق بين أفراد الشعب ونظامه السياسي القائم (Al-Hamadani, 2014).

4. التشهير الإلكتروني/ التهديد والابتزاز: تعد جرائم التهديد والابتزاز من الجرائم التي تلحق الأذى المادي والمعنوي بضحايا الجرائم الإلكترونية، فقد يحصل المجرم بطريقة غير شرعية على أسرار شخصية عن الضحية ويبدأ بمفاوضة الضحية من أجل دفع مبالغ مالية مقابل عدم نشرها. كأن يقوم أحد الأشخاص باختراق جهاز أحد الفتيات وسرقة صورها الشخصية وابتزازها بهم من أجل الخروج معها أو مقابل مطالب مالية أو معنوية.
5. جرائم الاتصالات: (تنصت وتجسس) تعتبر شبكة الاتصالات الأساس في معظم التعاملات الإلكترونية وتتعدد أشكال الجرائم التي تقع في مجال الاتصالات، مثل اختراق المكالمات سواء كانت محلية أو دولية بهدف التجسس عليها، إضافة إلى الجرائم التي يكون جهاز الهاتف المحمول جزءاً منه مثل إزعاج الآخرين وتهديدهم وابتزازهم.
6. جرائم الاختراقات (اختراق المواقع الإلكترونية): حيث قد يقوم الهاكرز بصناعة فيروسات تعمل على تدمير البرامج والأجهزة، أو من يسعون إلى كسر برامج الحماية والقرصنة من أجل القيام بالنسخ غير القانوني المخالف للملكية الفكرية.

3. جريمة المخدرات:

مفهوم جريمة المخدرات:

يعاني الأردن كغيره من دول العالم من جريمة المخدرات مع الاختلاف في حجم الظاهرة ونوعية المواد المخدرة التي يتعاطاها المدمنون فيه. حيث تعتبر المخدرات مشكلة اجتماعية منتشرة في أغلب المجتمعات في العالم وقد ساعد في انتشارها المواقع الإلكترونية المنتشرة بالترويج للمخدرات على مواقعها إضافة إلى تعليم الأفراد كيفية زراعة وصناعة المواد المخدرة بكافة أصنافها و أنواعها وبأبسط الوسائل المتاحة. إضافة إلى انحراف الشباب وخصوصاً المراهقين من خلال إنشاء مواقع إلكترونية بقصد الإتجار بالمخدرات أو المؤثرات العقلية أو الترويج لها. (Al-Hamadani, 2014)

المخدرات الرقمية:

تعتبر المخدرات الرقمية نوعاً خاصاً من الموسيقى ذات ترددات مختلفة ويعتقد بأن لها تأثيراً على نشاط المخ والتحكم في الحالة النفسية للمستمع. ويعرف خبراء التقنية المخدرات الرقمية

على أنها عبارة عن ملفات صوتية تحتوي على نغمات أحادية أو ثنائية يستمع إليها المستهلك فتصل إلى الدماغ عن طريق موجات تتلاعب بكهرباء المخ وتجعله في حالة من الخدر شبيهة بالمخدرات الحقيقية.

ويشير بعض أطباء علاج الإدمان إلى أن المخدرات الرقمية عبارة عن نغمات صوتية تحتوي على ذبذبات يستمع إليها المستخدم فتعطي تأثير أشبه بالتنويم المغناطيسي، ليحاكي تأثير الهيروين والكوكايين وغيرها من المخدرات الكيميائية بل وتصل إلى حالات انتشاء وهلوسة كالتي تصاحب التعاطي، حيث تعمل على تزويد الساعات بأصوات تشبه الذبذبات والأصوات المشوشة وتكون قوة الصوت (أقل من 1000 الى 1500) هيرتز، وتوفر مثل هذه المخدرات دليلاً يتكون من (40) صفحة يشرح للمستمع بالخطوات الإجراءات التي يجب عليه أن يقوم بها حتى تحقق الفاعلية المطلوبة.

وتهدف المخدرات الرقمية إلى تحسين مزاج المستمع وزيادة سعادته وتعطيه الشعور بالثمل دون الحاجة إلى تناول الكحول وتحسن لدى المستمع مهارات التصور والتخيل عنده، إضافة إلى زيادة الثقة والتخلص من المثبطات. ويتم الحصول عليها من خلال مواقع متخصصة تقوم ببيع هذه النغمات على مواقع الإنترنت دون رقابة عليها وتسوق على أنها آمنة وشرعية ولا يوجد قانون في العالم يجرم الاستماع إلى ملفات صوتية ويتم أيضاً الترويج لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي مقابل مبالغ زهيدة أو الاستماع لها مجاناً على موقع اليوتيوب. يقدم الموقع عينات مجانية يمكن الاستماع إليها ومن ثم يجب طلب الجرعة كاملة وتتراوح أسعارها ما بين (3) دولارات لتصل إلى (30) دولار، وإن لم تعجب المستمع الجرعات المعروضة للبيع سلفاً، يمكنه تصميم جرعته الخاصة للوصول إلى شعور معين تصفه لهم مقابل (100) دولار.

تم اكتشاف المخدرات الرقمية عام (2012) خاصة في دولتي السعودية ولبنان، حيث أشيع عبر الإعلام السعودي تسجيل أول حالة وفاة نتيجة تعاطي المخدرات الرقمية. وفي الأردن لم ترصد أية حالة لتعاطي المخدرات الرقمية وكإجراءات وقائية قامت إدارة المخدرات بمخاطبة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات لإغلاق (30) موقعاً إلكترونياً مشتبهاً به (Almalah & Abd . Alhameed, 2017).

المبحث الثالث: (النظرية المفسرة)

نظرية الأنومي (اللامعيارية)

تعددت النظريات التي حاولت تفسير السلوك الجرمي، ولغايات هذه الدراسة تم التركيز على نظرية الأنومي (اللامعيارية) حيث تعد هذه النظرية من أبرز نظريات البناء الاجتماعي التي حاولت تفسير علاقة العولمة بظهور الجرائم المستحدثة، حيث تتميز نظريات البناء الاجتماعي بأنها كلية التفسير أي أنها تحاول تفسير ارتفاع معدلات الجرائم في المجتمع اعتماداً على متغير البناء الاجتماعي.

تعني كلمة اللامعيارية انعدام القيم والمعايير الضابطة للسلوك، وقد أوردتها بعض القواميس بمعنى حالة من الاضطراب أو اختلال النظام أو عدم اليقين، وعند استخدامها من قبل علماء الاجتماع فإنهم يشيرون إلى خاصية تتعلق بالبناء الاجتماعي فهي تعبر عن انهيار المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك الإنساني وضعف التماسك الاجتماعي، وعند انتشار هذه الحالة من اللامعيارية بين أفراد المجتمع فإن القواعد التي تحكم السلوك فيه تفقد فاعليتها (Clinard, 1971).

يرى بعض الباحثين أن المعيارية تعني انعدام القاعدة أو ضعف المعيار، والمعيار هو شرط ضروري لتنسيق قيم المجتمع ومعرفة العلاقات ببعضها البعض، وقد يضعف هذا المعيار نتيجة لأي سبب، فالتغير التكنولوجي السريع يضع الضغوطات على الثقافة من أجل تطوير قيم جديدة يستخدمها الأفراد في عملية التوافق مع منتجات التكنولوجيا، وتساعد هذه التغيرات التكنولوجية السريعة إلى ظهور قيم ثقافية جديدة وهذا قد يؤدي إلى ضعف أو زوال المعايير.

طور العالم دوركايم نظرية الأنومي انطلاقاً من رفضه لتفسير الجريمة تفسيراً نفسياً أو بيولوجياً أو حتى أي تفسير يبتعد عن الناحية الاجتماعية، حيث استخدم اللامعيارية لأول مرة في كتابه "تقسيم العمل في المجتمع" والتي يشير بها إلى حالة من ضعف المعايير بين أعضاء جماعة أو مجتمع، وظاهرة تقسيم العمل كما يراها دوركايم لا تخلقها الإرادة الفردية ولكن يفسرها من خلال حجم وكثافة السكان، حيث توصل في دراسته عن التغير الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية بأن الكثافة السكانية تؤدي إلى تنوع المهن والأدوار وهذا قد يتطلب تشكيلة اجتماعية جديدة من التغير وخاصة السريعة منها وبالتالي تنشأ حالة من عدم التكامل بين الطوائف المختلفة

مما يزيد من حالة اللاتجانس بين أعضاء المجتمع ويقلل من قدرتهم على تحقيق التضامن وخلق اتصالات ايجابية بينهم، فإن المعايير الثقافية تهبط وتضعف قدرتها على ضبط سلوك الأفراد وتوجيههم، وهذا بدوره يؤدي إلى إضعاف التضامن الجمعي بين الناس ومن ثم يصبح المجتمع عاجزاً عن توفير معايير تضبطه، كما يرافق تقسيم العمل ارتفاع طموحات الأفراد لتحقيق أهدافهم بغض النظر عن العقبات مما يؤدي إلى زيادة السلوك الانحرافين (Merton, 1957).

يرى دوركايم أن تفسير الظواهر الاجتماعية لا يتم إلا من خلال الحقائق الاجتماعية ولتفسير ذلك اختار دوركايم ظاهرة الانتحار لتفسيرها كأغرب سلوك اجتماعي قد يرتكبه الإنسان، حيث يشير دوركايم إلى أن الانتحار هو سلوك اجتماعي الأصل وبناءً على ذلك أختار متغيرات كالدين والظروف الاقتصادية والاجتماعية وقسم الانتحار إلى أربع مجموعات وهم (الانتحار الأناني، الانتحار الإيثاري، الانتحار اللامعاري، الانتحار القدري). ومن جهة أخرى يشير دوركايم إلى أن الأنومي تنتج من حدوث تعارض بين الطموحات الإنسانية والقدرة على تحقيقها وبالتالي ربط دوركايم بين الطبقة الاجتماعية والانتحار وذلك لأن طموحات الأفراد في الطبقات مرتفعة وقد تدفعهم إلى السلوك المنحرف لتحقيقها، وقد أشار أيضاً إلى أن التغير الاجتماعي الذي أحدثته الثورة الصناعية قد أدى إلى حالة الأنومي وبالتالي حالات الانحراف والجريمة (Al-Wrikat, 2013).

على الرغم من أن هذا المفهوم قد اقترحه دوركايم إلا أنه لم ينتشر في أدبيات علم الاجتماع إلا بعد أن كتبه ميرتون في مقالته الشهيرة "البناء الاجتماعي والأنومي"، حيث وجد دوركايم المفهوم مناسباً لتفسير السلوك الاجتماعي المنحرف والسوي على حد سواء، لكن ميرتون وسع من استخدامات هذا المفهوم بحيث أصبح يشمل أنماط مختلفة من السلوك الإجرامي، ووضح ميرتون أن الثقافة السائدة تجدد الأهداف العامة التي يجب أن يسعى الجميع لتحقيقها، حيث أقترح ميرتون أن السبب الرئيسي وراء اختيار بعض الأفراد السبل غير المعيارية في الوصول إلى أهدافه يعود لخاصية البناء الاجتماعي، أي أن ميرتون وضع المسؤولية على المجتمع بالدرجة الأولى وليس على الفرد المرتكب للسلوك المنحرف.

ويرى ميرتون أن الصراع بين الوسائل المؤسسية والأهداف المحددة هي التي تسبب اللامعيارية، وتظهر حالة الانحراف بسبب ضعف المعايير الاجتماعية أو غيابها، والتي بدورها

تضبط السلوك الاجتماعي، وأن السلوك الإنحرافي عند ميرتون محصلة للبناء الاجتماعي (Alhasan, 2005).

ووضع ميرتون في نظريته أثر الحياة الحضارية في المجتمع المعاصر (الأمريكي) بأن الأفراد يسعون جاهدين لتحقيق الأهداف الثقافية التي رسمها المجتمع إلا أنه ينقص بعضهم القدرة المشروعة على تحقيقها في المجتمع الذي يتميز بالحراك الاجتماعي السريع مقارنة بالمجتمعات الزراعية بطيئة التغيير والتي تميل في الغالب إلى الاستقرار، أن ما يريد ميرتون الإشارة له هو ما كان سائداً في المجتمع الأمريكي في تأكيده على الهدف الثقافي كوسيلة للنجاح، وأن العديد من أفراد هذا المجتمع محرومون من الوسائل المشروعة للوصول إلى الأهداف التي تحدد بطريقة شرعية ومتاحة لجميع أعضاء المجتمع، عندما يدخل الفقر وما يرافقه من مشاكل في عملية الصراع بين القيم الثقافية وارتباطها بالوسائل المادية سبباً واضحاً لارتفاع السلوك الجرمي (Merton, 1964).

ومن جهة أخرى يرى ميرتون أن الظروف الاجتماعية تضع ضغوطاً متباينة على الأفراد، وبما أن الأفراد يحتلون مواقع متباينة فلا بد أن يستجيبوا بشكل مختلف من خلال خمسة أنماط تكيفية وهي كالآتي: (Al-Wrikat, 2013):

1. الملتمزمون: تشكل هذه الشريحة السوية النسبة الأكبر في أي مجتمع، وتتميز هذه الشريحة بالتزامها بأهداف المجتمع الثقافية وكذلك الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف، وتمثل هذه الفئة السلوك المتطابق مع القيم التي تحكم الأهداف والقيم التي تحكم وسائل تحقيقها في آن واحد.

2. المخترعون أو المبتكرون: وهي فئة تشير إلى سلوك يمتثل للأهداف التي حددها المجتمع ولا يتفق مع الوسائل التي حددت لبلوغ تلك الأهداف، فهم يعتقدون أن البناء الاجتماعي لم يوفر لهم فرصاً مشروعة للنجاح وبالتالي يلجؤون إلى اختراع وسائل غير مشروعة ومن وجهة نظرهم أكثر كفاءة وأسرع في بلوغ الأهداف، وبالتالي هم يقبلون بالأهداف الثقافية ويرفضون الوسائل المشروعة.

3. الطقوسيون: هم فئة يرفضون الأهداف التي حددها المجتمع لكنهم يقبلون بالوسائل المشروعة أي أنهم يحترمون القوانين المعمول بها لتحقيق تلك الأهداف أي أن تطبيق الوسائل المشروعة هي الهدف الأسمى، إلا أنه هناك إهمالاً للأهداف الثقافية.

4. الانسحابيون: رأى ميرتون أن هذا التكيف الاجتماعي هو الأقل شيوعاً وانتشاراً، فهؤلاء الناس يرفضون الأهداف الثقافية وكذلك الوسائل المشروعة، وهذا الشكل من الانحراف يلجأ إليه غير القادرين على التوافق مع قيم وقواعد المجتمع، فهم يختارون الانسحاب من المجتمع واللجوء إلى التسول والكحول والمخدرات، أي سلوكات يكونون هم الضحايا فيها أولاً وأخيراً في معظم الحالات.

5. الثائرون: هذه الفئة من الناس ترفض الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة ولكنهم على عكس الانسحابيين لديهم أجدتهم الخاصة بهم من أهداف وقيم اجتماعية، ويمكن القول إنهم أقرب للثقافة الفرعية المضادة للمجتمع، مثل الجماعات الثورية اليمينية أو اليسارية التي تحاول تغيير الأنظمة السياسية في بلادها بالقوة والأيدولوجية والعنف والابتزاز، ويمكن وصف العصابات التي تستخدم العنف في تحقيق أهدافها مثلاً على هذا النمط من التكيف الاجتماعي.

وبناءً على وصف ميرتون لأنماط التكيف لضغوط البناء الاجتماعي نجد أن الملتزمين والطقوسيين لا يشكلون عبئاً على أنظمة العدالة الجنائية في المجتمع ولكن المشكلة مع المبتكرين بشكل خاص والثائرين ومن ثم الانسحابيين، وهكذا يمكن القول إن نظرية ميرتون للأنومي قد ركزت على التوزيع المختلف أو قد يكون توزيعاً غير عادل للوسائل المشروعة على أفراد المجتمع مما قد يدفع البعض منهم إلى طرق الانحراف وبالتالي تصح المقولة بأن المجتمع هو الذي صنع المجرم. ومن جهة أخرى يرى دوركايم أن العلاقة بين الفرد والمجتمع هي المفسرة للسلوك للانحرافي وخصوصاً في أن المجتمعات المتحضرة فقد يفقد الفرد التكافل والتضامن ويضعف أو ينعدم التواصل الإيجابي بين أفراد المجتمع، ومن هنا وفي ضوء ما سبق ولغايات هذه الدراسة التي سعت إلى تفسير العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة، فإن اللامعيارية تظهر نتيجة تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية والتي تؤدي إلى ضعف التماسك في المجتمع، مما

يعني أن التغيير الاجتماعي الذي أحدثته الثورة الصناعية قد أدى إلى حالة الأثومى وبالتالي حالات الانحراف والجريمة.

الدراسات السابقة وذات الصلة:

نظراً لأهمية الموضوع المدروس فقد تناوله عدد من الباحثين المتخصصين ويمكن الإشارة إلى مجموعة من هذه الدراسات ذات الصلة بالموضوع وهي كالآتي:

أجرى (Aljumaie, 2016) دراسة بعنوان دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في ظهور الجرائم المستحدثة من وجهة نظر الشباب في المجتمع الأردني، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية والاجتماعية في ظهور الجرائم المستحدثة من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية من خلال تصميم وتطوير استبانته لجمع البيانات وبلغت العينة (983) مبحوثاً من طلبة الجامعات الأردنية وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها وجود أثر للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في ظهور الجرائم المستحدثة والجرائم الإلكترونية من أكثر الجرائم المستحدثة انتشاراً في المجتمع الأردني وقد أوصت الدراسة بضرورة إيلاء مشكلة الفقر والبطالة أولوية قصوى للحد منها وتطوير التشريعات القانونية الخاصة في الإعلام.

أجرى (Albanawi, 2014) دراسة بعنوان التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني، حيث هدفت إلى التعرف على العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني من خلال تصميم استبانته موزعه بعينة عشوائية بسيطة على (89) شخصاً ممن يعملون في مجال القضاء والمحاماة في محافظة الكرك من قضاة ومدعي عام ومحام، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها، وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حصلت والجرائم المستحدثة في الأردن حيث احتلت جرائم بطاقات الائتمان والشيكات المرتبة الأولى بين مختلف أنواع الجرائم تبعها جرائم المخدرات ثم الجرائم الأخلاقية في المرتبة الثالثة.

قامت (Nasrullah, 2013) بدراسة بعنوان الجريمة في ظل العولمة دراسة ميدانية لنزلاء إصلاحيية الرجال والنساء في معسكر السلام في مدينة السلمانية، بهدف معرفة أسباب ارتفاع نسبة الجريمة في الوقت الحاضر وطبيعة الجرائم المستحدثة وأنماطها في المجتمعات المعاصرة

وأهم الوسائل الكفيلة للحد منها أو معالجتها، حيث استخدمت الباحثة منهجين أساسيين في دراسة الموضوع الأول منها هو المنهج التاريخي كونه يساعد في تفسير الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى خلفياتها وتطورها التاريخي، والمنهج الثاني هو منهج المسح الاجتماعي عن طريق تصميم استبانة تتضمن (59) سؤالاً يتعلق بدراسة واقع الجريمة في ظل العولمة، حيث توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن غالبية المنحرفين ممن هم في مرحلة الشباب وهذا يعطي مؤشراً عن وجود علاقة بين العمر وممارسة السلوك المنحرف وتكراره إضافة إلى وجود علاقة قوية بين ممارسة السلوك المنحرف مع انخفاض الدخل والمستوى التعليمي للعينة.

وأجرى (AIRadaideh, 2011) دراسة بعنوان نحو استراتيجية عربية ووطنية لمواجهة الجرائم المستحدثة، تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بطبيعة الجريمة المستحدثة وأساليب ارتكابها في المجتمع وسبل مكافحتها من خلال دراسة وتحليل الاستراتيجيات الرسمية للدول العربية ويمكن استخلاص أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى استفحال الجرائم المستحدثة كالعوامل الاقتصادية والدينية والاجتماعية ويجب دراسة هذه العوامل دراسة جيدة حتى يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة والتي تسهم بشكل فعال في الحد من هذه الجرائم المستحدثة في الوقت الحاضر.

الدراسات الأجنبية السابقة وذات العلاقة:

أجرت شيلي دراسة (Shelly, 2003) بعنوان العلاقة بين العولمة والجريمة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير مستوى الجريمة بالتطور والتحديث في زمن العولمة، وتكونت عينة الدراسة من مجموعة عشوائية من حالات المحكمة الفدرالية في مينا بوليس في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها وجود علاقة وثيقة بين التحديث والتطوير من جهة والجريمة من جهة أخرى ومن خلال اختبار العينة تبين أن (70%) من مرتكبي الجرائم في أمريكا ينتمون إلى بيئة محدودة المصادر وغير متطورة.

جاءت دراسة بيتر وهاري (Peter & Harry, 2001) العولمة قيم جديدة وأصول جديدة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر العولمة في شتى مجالات الحياة بما فيها القيم، وأشارت الدراسة أيضاً إلى أن التطور التكنولوجي بوصفه من أهم مظاهر العولمة قد أنتج العديد من القيم الأخلاقية المستحدثة إضافة إلى الإشارة للعديد من الأخطار التي قد تسببها العولمة.

دراسة قام بها انجلهارت (Inglehart, 2000) بعنوان العولمة وقيم ما بعد الحداثة، حيث استعرضت الدراسة نتائج مسوحات القيم العالمية لسكان القارات الستة في أعوام (1981-1990-1995) بما يمثل نحو 60 مجتمعاً من العالم وذلك بهدف تحليل الظواهر التي تحولت في منظومة القيم ونتج من هذا المسح مجموعة من النتائج أهمها عدم وجود علاقة بين المستوى الاقتصادي وانتشار القيم التي سادت بعد الثورة الصناعية، حيث ظهرت أشكال جديدة من قيم ما بعد الحداثة خلال العقدين الأخيرين وذلك بتغير الأعراف الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى وجود فارق في منظومة القيم بين الجيل الذي شهد أحداثاً وتطورات العولمة على أرض الواقع ومن لم يشهدها. والدور الكبير والفعال للإعلام في حياة الأفراد ومدى خطورة الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي ما لم توجه بالشكل السليم.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح بأن هناك اهتماماً بموضوع العولمة وأثارها في ظهور الجرائم المستحدثة في الأردن ومن زوايا متعددة، ولكن ما يميز هذه الدراسة هو حداثة الموضوع بحد ذاته، وتركيزه على عوامل لم تدرس من قبل وربطها مع العولمة وما تبعها من ظهور جرائم مستحدثة وبخاصة في الأردن، حيث درست العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي في الأمن العام، وذلك لتفسير طبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي رافقت العولمة وعلاقتها بظهور الجرائم المستحدثة في الأردن، كان أبرزها الجريمة الاقتصادية والجريمة الإلكترونية وجريمة المخدرات.

الطريقة والاجراءات

تضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحثة لتحقيق أهداف هذه الدراسة، والذي تضمن وصف مجتمع الدراسة الذي سحبت منه العينة والطريقة التي اختيرت بها، وكذلك وصف أداة الدراسة والإجراءات التي اتبعت للتأكد من صدقها وثباتها، وكيفية تطبيقها على أفراد العينة، ووصف طريقة جمع البيانات وأساليب التصحيح، فضلاً عن الإشارة إلى الأساليب الإحصائية التي استخدمت، وذلك على النحو الآتي:

منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي، حيث أجريت في المملكة الأردنية الهاشمية، وفي الربع الأول من العام 2018م، ويعرف المنهج الوصفي بأنه ذو مظلة واسعة ومرنة قد تتضمن عدداً من المناهج والأساليب الفرعية مثل المسوح الاجتماعية ودراسات الحالات الميدانية وغيرها، ويقوم المنهج على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها، ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، ويعتمد هذا المنهج على تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن) وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، كما يتعدى هذا المنهج مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياس واستخلاص النتائج منها (Mursi, 1986).

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي (رئيس مفرزة ومساعد) موزعين على ثلاثة أقاليم في المملكة الأردنية الهاشمية (شمال، وسط، جنوب)، والبالغ عددهم (168) محققاً ومساعد محقق، وتم اجراء حصر شامل لكل مجتمع الدراسة، وتم توزيع (168) استبانة في أماكن وجودهم في عملهم، وبعد استرجاع الاستبانات، تم استبعاد (3) استبانات لعدم صلاحيتها لأغراض التحليل الإحصائي، وذلك بسبب عدم اكتمال الاستجابات، فتمثلت العينة النهائية بـ (165) رئيس مفرزة ومساعد، والتي تمثل ما نسبته (98.2%) من العينة الرئيسية.

أداة الدراسة:

أعدت استبانة تختص بدراسة العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في الأردن بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة، هذا وقد تكون مقياس الدراسة من جزأين: الجزء الأول: يتضمن المعلومات الديمغرافية والاجتماعية، والمكونة من: النوع الاجتماعي، وسنوات الخبرة، والمؤهل التعليمي، والعمر، والحالة الاجتماعية، والإقليم. الجزء الثاني: والذي يتضمن تأثير العولمة على العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية.

صدق أداة الدراسة:

صدق المحتوى:

تم عرض الاستبانة بعد إعداد الصورة الأولية لها على (10 محكمين) من أعضاء الهيئة التدريسية في قسم علم الاجتماع، وقسم علم الجريمة في الجامعة الأردنية وجامعة مؤتة، وعدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص، وذلك لإبداء آرائهم في صدق المضمون وانتماء العبارات للمقياس ومدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لقياسه، ودرجة وضوحها، ومن ثم تم اقتراح التعديلات المناسبة، وقد تم اعتماد معيار (80%) (Bloom, 2006)، لبيان صلاحية الفقرة، وبناء على آراء المحكمين تم تعديل بعض الفقرات من ناحية الصياغة لزيادة وضوحها، وتم حذف فقرات أخرى بسبب تشابهها وقرب مدلولها مع فقرات أخرى، وتم حذف فقرات لعدم مناسبتها لأغراض الدراسة وعدم مناسبة بعضها للبعد الذي تنتمي إليه، وبالنتيجة أصبح المقياس يتألف من (86) فقرة موزعة على سبعة أبعاد رئيسية، واعتبرت الباحثة آراء المحكمين وتعديلاتهم دلالة على صدق محتوى أداة الدراسة وملاءمة فقراتها وتنوعها، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة، تحقق التوازن بين مضامين المقياس في فقراته، وقد عبر المحكمين عن رغبتهم في التفاعل مع فقراته، مما يشير للصدق الظاهري للأداة.

ثبات أداة الدراسة: ولحساب ثبات أداة الدراسة قامت الباحثة باستخراج معاملات الاتساق الداخلي باستخدام اختبار معامل (كرونباخ ألفا) وبيين الجدول (2) نتائج الاختبار.

جدول (2) معاملات الثبات لمتغيرات أداة الدراسة باستخدام اختبار (كرونباخ ألفا)

متغيرات الدراسة	الفقرات	معامل الثبات باستخدام كرونباخ ألفا
علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية	13	0.88
علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية	14	0.88
علاقة العولمة بالعوامل الثقافية	11	0.85
علاقة العولمة بالعوامل السياسية	10	0.86
ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية	13	0.91
ارتباط العولمة بالجريمة الالكترونية	14	0.90
ارتباط العولمة بجريمة المخدرات	11	0.87
الأداة ككل	86	0.96

يتضح من الجدول (2) أن قيم معامل كرونباخ ألفا للأبعاد الفرعية للمقياس تراوحت بين (0.85-0.91) وكما بلغت قيمة معامل الثبات باستخدام كرونباخ ألفا للدرجة الكلية للمقياس (0.96)، وهي نسبة مقبولة لأغراض الدراسة الحالية (Hair, et al, 2010).

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي للإجابة عن أسئلة الدراسة، كالتالي:

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد عينة الدراسة.

- استخدام اختبار كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات الأداة.

- تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

- تم استخدام اختبار One Sample T-test.

تم استخدام اختبار One Way ANOVA، بالإضافة إلى استخدام اختبار شيفيه للمقارنات

البعدية Scheffe test

نتائج الدراسة

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل الإجابة عن أسئلة الدراسة، حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على استجابات أفراد عينة الدراسة عن "العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في الأردن"، وفيما يلي الإجابة عن أسئلة الدراسة التالية:

نتائج الإحصاء الوصفي

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مدى علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في الأردن؟

للإجابة عن السؤال الأول، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى استجابات أفراد عينة الدراسة عن علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية والجدول (3) يوضح ذلك:

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن "علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية" مرتبة ترتيباً تنازلياً..

الرقم	علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
1	علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية	4.24	0.47	1	مرتفع
3	علاقة العولمة بالعوامل الثقافية	4.24	0.41	1	مرتفع
2	علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية	4.20	0.49	3	متوسط مرتفع
4	علاقة العولمة بالعوامل السياسية	3.98	0.53	4	متوسط مرتفع
	الدرجة الكلية للمقياس	4.16	0.39		متوسط مرتفع

يتضح من الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية لـ (علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية)، تراوحت ما بين (4.24 و 3.98)، حيث حاز الاثر بشكل عام على متوسط حسابي إجمالي بلغ (4.16)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، وقد جاء في المرتبة الأولى والثانية تأثير العولمة على العوامل الاجتماعية والعوامل الثقافية، وقد حازا على أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (4.24) وانحراف معياري (0.47، 0.41) على التوالي وهما من المستوى المرتفع، وفي المرتبة الثالثة جاء تأثير العولمة على العوامل الاقتصادية، بمتوسط حسابي بلغ (4.20) وانحراف معياري (0.49)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، وفي المرتبة الرابعة جاء تأثير العولمة على العوامل السياسية، والحاصل على متوسط حسابي (3.98) وانحراف معياري (0.53)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع.

مفتاح تصحيح المقياس:

تم مراعاة أن يتدرج مقياس (ليكرت الخماسي) المستخدم في الدراسة تبعاً لقواعد وخصائص المقاييس كما يلي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

واعتماداً على ما تقدم فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة تم التعامل معها على النحو الآتي وفقاً للمعادلة التالية:

القيمة العليا - القيمة الدنيا لبدائل الإجابة مقسومة على عدد المستويات، أي:

$$1.33 = \frac{4}{3} = \frac{(1-5)}{3}$$

وبذلك يكون المستوى المنخفض من $2.33 = 1.33 + 1.00$

ويكون المستوى المتوسط من $3.67 = 1.33 + 2.34$

ويكون المستوى المرتفع من $5 - 3.68$

وللتعرف إلى مستوى الفقرات الفرعية لكل بعد من أبعاد علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وفيما يلي هذه النتائج:

1- علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية

للتعرف إلى مدى علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (4) يوضح ذلك:

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
1	أثرت العولمة سلبياً على القيم الاجتماعية والعادات في المجتمع.	4.57	0.66	1	مرتفع
2	عملت العولمة على تشويه وضعف الروابط الاجتماعية بين الناس.	4.36	0.67	2	مرتفع
3	أثرت العولمة على البناء الاجتماعي لأفراد المجتمع.	4.36	0.67	2	مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
5	شجعت العولمة الشباب على التمرد على الضوابط الاجتماعية للمجتمع.	4.34	0.72	4	مرتفع
7	عملت العولمة على ضعف دور الأسرة الرقابي.	4.27	0.65	5	مرتفع
9	زادت العولمة من أسباب التفكك الأسري والطلاق.	4.22	0.75	6	متوسط مرتفع
12	أسهمت العولمة في تغير دور المؤسسات الاجتماعية في تنشئة الفرد.	4.21	0.75	7	متوسط مرتفع
10	عملت العولمة على انتهاك خصوصية العائلة.	4.18	0.71	8	متوسط مرتفع
8	شجعت العولمة الأبناء في الاستغناء عن حاجتهم لأولياء الأمور تحت مسمى الاستقلالية.	4.17	0.68	9	متوسط مرتفع
6	احلال النزعة المادية على حساب النزعة الروحية والتعاون بين الناس.	4.16	0.81	10	متوسط مرتفع
4	عملت العولمة على تشويه العلاقة بين الرجل والمرأة تحت مسمى الحرية المطلقة للأفراد.	4.13	0.82	11	متوسط مرتفع
11	أوجدت العولمة خلاف بين الأب والأم على أسلوب تربية الأبناء.	4.07	0.79	12	متوسط مرتفع
13	أسهمت العولمة في تقليص الانفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية والخدمات	4.05	0.86	13	متوسط مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.24	0.47		مرتفع

يتضح من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية لـ (علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية)، تراوحت ما بين (4.57 و 4.05)، وقد حاز الأثر على متوسط حسابي إجمالي (4.24)، وهو من

المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (4.57)، وبانحراف معياري (0.66)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (أثرت العولمة سلبياً على القيم الاجتماعية والعادات في المجتمع)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرتان ذوات الأرقام (2، و 3) بمتوسط حسابي بلغ (4.36) وبانحراف معياري (0.67) لكل الفقرتين وهما من المستوى المرتفع، إذ نصت الفقرة (2) على (عملت العولمة على تشويه وضعف الروابط الاجتماعية بين الناس)، ونصت الفقرة (3) على (أثرت العولمة على البناء الاجتماعي لأفراد المجتمع)، وجاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الرابعة، والتي حصلت على متوسط حسابي (4.34) وبانحراف معياري (0.72) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (شجعت العولمة الشباب على التمرد على الضوابط الاجتماعية للمجتمع).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (13) بمتوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري (0.86)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أسهمت العولمة في تقليص الانفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية والخدمات)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (11) بمتوسط حسابي (4.07) وبانحراف معياري (0.79) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أوجدت العولمة خلاف بين الأب والام على أسلوب تربية الأبناء).

وهذا يدل على أن العولمة تؤثر في العوامل الاجتماعية بدرجة مرتفعة من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

2- علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية

للتعرف إلى مدى علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (5) يوضح ذلك:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
1	ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطنين.	4.53	0.72	1	مرتفع
14	عملت العولمة على إيجاد فوارق اقتصادية بين أفراد المجتمع.	4.42	0.73	2	مرتفع
3	تذبذب أسعار السلع والخدمات.	4.41	0.70	3	مرتفع
13	زيادة النزعة الاستهلاكية بين الناس.	4.41	0.71	3	مرتفع
5	زيادة معدلات العمالة الوافدة.	4.36	0.80	5	مرتفع
4	زيادة معدلات البطالة بين الشباب.	4.34	0.78	6	مرتفع
2	تفشي ظاهرة الفقر في المجتمع.	4.28	0.85	7	مرتفع
11	زادت العولمة من دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.	4.14	0.72	8	متوسط مرتفع
6	خلق الأزمات الاقتصادية والتضخم.	4.05	0.82	9	متوسط مرتفع
12	تراجع قدرة الحكومة على السيطرة وتوجيه الأنشطة الاقتصادية.	4.00	0.86	10	متوسط مرتفع
7	عملت العولمة على زيادة الاستثمارات الأجنبية.	3.96	0.74	11	متوسط مرتفع
10	زيادة نفوذ الشركات متعددة الجنسيات.	3.96	0.74	11	متوسط مرتفع
9	ساهمت العولمة عن طريق الخصخصة في التدخل في سياسة الدولة الاقتصادية.	3.95	0.80	13	متوسط مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
8	أدت العولمة إلى وجود التنافس الاقتصادي غير العادل بين الدول الغنية والفقيرة.	3.94	0.75	14	متوسط مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.20	0.49		متوسط مرتفع

يتضح من الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية لـ (علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية)، تراوحت ما بين (4.53 و 3.94)، وقد حاز الأثر على متوسط حسابي إجمالي (4.20)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (4.53)، وبانحراف معياري (0.72)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطنين)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (14) بمتوسط حسابي بلغ (4.42) وبانحراف معياري (0.73) وهو من المستوى المرتفع أيضاً، إذ نصت الفقرة على (عملت العولمة على إيجاد فوارق اقتصادية بين أفراد المجتمع)، وجاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الثالثة، وقد حازت على متوسط حسابي (4.41) وبانحراف معياري (0.70) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على أن عملت العولمة على (تذبذب أسعار السلع والخدمات).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (8) بمتوسط حسابي (3.94) وبانحراف معياري (0.75)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أدت العولمة إلى وجود التنافس الاقتصادي غير العادل بين الدول الغنية والفقيرة)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (9) بمتوسط حسابي (3.95) وبانحراف معياري (0.80) وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (ساهمت العولمة عن طريق الخصخصة في التدخل في سياسة الدولة الاقتصادية).

وهذا يدل على أن العولمة تؤثر في العوامل الاقتصادية بمستوى متوسط مرتفع من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

3- علاقة العولمة بالعوامل الثقافية

للتعرف إلى مدى علاقة العولمة بالعوامل الثقافية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (6) يوضح ذلك:

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "علاقة العولمة بالعوامل الثقافية" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب ب	مستوى العلاقة
1	اكتساب بعض القيم الغربية مكان القيم المحلية للمجتمع	4.55	0.65	1	مرتفع
11	تنامي دور الفضائيات والانترنت في نشر ثقافة جديدة لدى الأفراد.	4.48	0.62	2	مرتفع
10	انتشار البرامج والمضامين الإباحية أو غير الملائمة لمنظومة القيم والتقاليد العربية.	4.38	0.67	3	مرتفع
9	عملت العولمة على انفتاح الثقافات على بعضها البعض دون ضوابط.	4.29	0.63	4	مرتفع
8	أثرت العولمة في حياة الأفراد من خلال توجيه محتويات الإعلام بما يخدم مصالحها الخاصة.	4.27	0.69	5	مرتفع
7	نشرت العولمة النموذج الغربي في حياة الأفراد.	4.24	0.63	6	متوسط مرتفع
3	ضعف الروابط الدينية في المجتمع.	4.14	0.63	7	متوسط مرتفع
2	توجيه المجتمعات نحو التشابه الثقافي.	4.13	0.52	8	متوسط مرتفع
6	زادت العولمة من الهوة بين الأجيال (الأبناء والآباء)	4.13	0.63	8	متوسط مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب ب	مستوى العلاقة
5	عملت العولمة على طمس الهوية الثقافية للشباب.	4.02	0.74	10	متوسط مرتفع
4	ساهمت العولمة في التأثير سلباً بنظام التعليم في الدولة.	3.99	0.77	11	متوسط مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.24	0.41		مرتفع

يتضح من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لـ (علاقة العولمة بالعوامل الثقافية)، تراوحت ما بين (4.55 و 3.99)، وحاز الأثر على متوسط حسابي إجمالي (4.24)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (4.55)، وبانحراف معياري (0.65)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (اكتساب بعض القيم الغربية مكان القيم المحلية للمجتمع)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (11) بمتوسط حسابي بلغ (4.48) وبانحراف معياري (0.62) وهو من المستوى المرتفع أيضاً، حيث نصت الفقرة على (تنامي دور الفضائيات والانترنت في نشر ثقافة جديدة لدى الأفراد)، وجاءت الفقرة رقم (10) في المرتبة الثالثة، وقد حازت على متوسط حسابي (4.38) وبانحراف معياري (0.67) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على أن عملت العولمة على (انتشار البرامج والمضامين الإباحية أو غير الملائمة لمنظومة القيم والتقاليد العربية).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (4) بمتوسط حسابي (3.99) وبانحراف معياري (0.77)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (ساهمت العولمة في التأثير سلباً بنظام التعليم في الدولة)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (5) بمتوسط حسابي (4.02) وبانحراف معياري (0.74) وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (عملت العولمة على طمس الهوية الثقافية للشباب).

وهذا يدل على أن العولمة تؤثر في العوامل الثقافية بمستوى متوسط مرتفع من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

علاقة العولمة بالعوامل السياسية:

للتعرف إلى مدى علاقة العولمة بالعوامل السياسية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (7) يوضح ذلك:

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "علاقة العولمة بالعوامل السياسية" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب ب	مستوى العلاقة
10	رفعت العولمة سقف الحرية لدى الشباب بالتعبير عن الرأي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي	4.46	0.69	1	مرتفع
4	تفشي الفساد المالي والإداري في الدولة.	4.07	0.91	2	متوسط مرتفع
1	انتشار الأحزاب السياسية والجمعيات في الدولة.	4.05	0.71	3	متوسط مرتفع
7	أسهمت العولمة في بروز قوى عالمية وإقليمية جديدة.	4.04	0.84	4	متوسط مرتفع
9	ساهمت العولمة في عدم تنمية الثقة بين أفراد المجتمع بما يدعم الولاء ويخدم المصلحة الوطنية.	3.99	0.89	5	متوسط مرتفع
2	أسهمت العولمة في ظهور الحركات العرقية في الدولة.	3.94	0.70	6	متوسط مرتفع
3	تعمل العولمة على التدخل في السيادة الوطنية للدولة.	3.89	0.80	7	متوسط مرتفع
6	تعمل العولمة على تراجع دور الدولة القومي.	3.87	0.75	8	متوسط مرتفع
8	إحلال الهوية العالمية محل الانتماءات الوطنية.	3.81	0.83	9	متوسط مرتفع
5	توقيع الدول على معاهدات لا تخدم مصالحها الوطنية.	3.70	0.80	10	متوسط مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	3.98	0.53		متوسط مرتفع

يتضح من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لـ (علاقة العولمة بالعوامل السياسية)، تراوحت ما بين (4.46 و 3.98)، حيث حاز الأثر على متوسط حسابي إجمالي (3.98)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (10) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.46)، وبانحراف معياري (0.69)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (رفعت العولمة سقف الحرية لدى الشباب بالتعبير عن الرأي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (4) بمتوسط حسابي بلغ (4.07) وبانحراف معياري (0.91) وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (تفشي الفساد المالي والإداري في الدولة)، وجاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الثالثة، وقد حازت على متوسط حسابي (4.05) وبانحراف معياري (0.71) وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على أن عملت العولمة على (انتشار الأحزاب السياسية والجمعيات في الدولة).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (5) بمتوسط حسابي (3.70) وبانحراف معياري (0.80)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (توقيع الدولة على معاهدات لا تخدم مصالحها الوطنية)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (8) بمتوسط حسابي (3.81) وبانحراف معياري (0.83) وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على أثرت العولمة على (إحلال الهوية العالمية محل الانتماءات الوطنية).

وهذا يدل على أن العولمة تؤثر على العوامل السياسية بمستوى متوسط مرتفع من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

وللتأكد من أن العولمة علاقة بالعوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية للشباب، من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي، تم استخدام اختبار One Sample T-test، علماً بأن القيمة الافتراضية للوسط الحسابي هو $t = (3.00)$ ، وأن قيمة t الجدولية = (1.96)، حيث تم إيجاد قيمة t الجدولية من خلال المتوسط الحسابي الافتراضي (3.00) وهي القيمة الوسط في المقياس (5 4 3 2 1)، وإذا كان المتوسط الحسابي أعلى من (3) بدلالة إحصائية فإنه تتوفر العلاقة أو الأثر. وإذا كانت قيمة t المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية، بدلالة إحصائية أقل من (0.05) فهذا يدل على توفر الأثر أو العلاقة، ما بين

العولمة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لدى الشباب، والجدول (8) يوضح ذلك:

الجدول (8) نتائج اختبار One Sample T-test للتعرف إلى علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لدى الشباب (ن=165)

المصدر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	درجات الحرية	الدالة الاحصائية
علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية	4.24	0.47	33.953	1.96	164	*0.00
علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية	4.20	0.49	31.624	1.96	164	*0.00
علاقة العولمة بالعوامل الثقافية	4.24	0.41	38.650	1.96	164	*0.00
علاقة العولمة بالعوامل السياسية	3.98	0.53	23.823	1.96	164	*0.00
علاقة العولمة بالعوامل ككل	4.16	0.39	38.304	1.96	164	*0.00

*دالة عند مستوى (0.05) قيمة T=3.00

يتضح من الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية على محاور المقياس: علاقة العولمة ب (العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية) بلغت (4.24، 4.20، 4.24، 3.98، 4.16) وانحراف معياري (0.47، 0.49، 0.41، 0.53، 0.39)، على التوالي، وتظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية ما بين المتوسطات الحسابية للمقياس والمتوسط الحسابي الافتراضي (3.00)، إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (33.953، 31.624، 38.650، 23.823، 38.304) على التوالي وهي أعلى من قيمتها الجدولية (1.96)، وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، مما يؤكد على وجود علاقة كبيرة بين العولمة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للشباب، من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مدى ارتباط العولمة بالجرائم المستحدثة؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف إلى ارتباط العولمة بالجرائم المستحدثة والمتعلقة بالجريمة الاقتصادية، والجريمة الإلكترونية، وجريمة المخدرات لدى الشباب في الأردن من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي، والجدول (9) يوضح ذلك:

الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن "ارتباط العولمة بالجريمة المستحدثة لدى الشباب في الأردن" مرتبة ترتيباً تنازلياً

المرتبة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ارتباط العولمة بالجريمة المستحدثة لدى الشباب في الأردن	الرقم
مرتفع	1	0.45	4.43	ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية.	2
مرتفع	2	0.49	4.37	ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية.	1
مرتفع	3	0.45	4.33	ارتباط العولمة بجريمة المخدرات.	3
مرتفع		0.40	4.37	الدرجة الكلية للمقياس	

يتضح من الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لمحاور (ارتباط العولمة بالجريمة المستحدثة) والمتمثلة في ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية، وارتباط العولمة الاقتصادية، وارتباط العولمة بجريمة المخدرات، تراوحت ما بين (4.33 و 4.43)، إذ حاز الأثر بشكل عام على متوسط حسابي إجمالي بلغ (4.37)، وهو من المستوى المرتفع، وقد جاء في المرتبة الأولى تأثير العولمة على الجريمة الإلكترونية، وقد حازت على أعلى متوسط حسابي والذي بلغ (4.43) وانحراف معياري (0.45) وهو من المستوى المرتفع، وفي المرتبة الثانية جاء تأثير العولمة على الجريمة الاقتصادية، بمتوسط حسابي بلغ (4.37) وانحراف معياري (0.49)، وهو من المستوى المرتفع، وفي المرتبة الثالثة والأخيرة جاء تأثير العولمة على جريمة المخدرات، والحاصل على متوسط حسابي (4.33) وانحراف معياري (0.45)، وهو من المستوى المرتفع.

وللتعرف إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الفرعية لكل بعد من أبعاد تأثير العولمة على الجرائم المستحدثة المتعلقة بالجريمة الاقتصادية والجريمة الإلكترونية، وجريمة المخدرات، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وفيما يلي هذه النتائج:

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مدى ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية في الأردن؟

للتعرف إلى مستوى ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (10) يوضح ذلك:

الجدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة عن فقرات "ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية" مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
1	عمل التطور التكنولوجي في زمن العولمة على سهولة تقليد العلامات التجارية وتزييفها	4.56	0.65	1	مرتفع
9	انتجت العولمة ثورة في مجال النسخ والطباعة بأحدث الوسائل مما سهل عمليات التزييف والتزوير	4.44	0.65	2	مرتفع
5	عملت العولمة من خلال الثورة التكنولوجية في تفشي الجريمة الاقتصادية وسهولة تعلمها	4.42	0.65	3	مرتفع
10	أسهمت العولمة في ابتكار أساليب وافكار دعائية جديدة ومثيرة بهدف تضليل المستهلكين	4.42	0.67	3	مرتفع
13	زادت العولمة من انتشار جريمة الاتجار بالبشر في المجتمع الأردني	4.41	0.80	5	مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
6	تساعد مرونة الاجراءات والأنظمة التي وفرتها العولمة في تسهيل ممارسة الجرائم الاقتصادية.	4.39	0.65	6	مرتفع
11	ساهمت العولمة في تفشي الفقر والعوز مما أدى إلى ظهور جرائم اقتصادية مستحدثة في المجتمع	4.36	0.77	7	مرتفع
3	أثرت العولمة سلبياً على الناحية الاقتصادية للأفراد مما يجعلهم أكثر عرضة للانحراف لتلبية احتياجاتهم	4.33	0.69	8	مرتفع
4	امكانية التسوق عن طريق المتاجر الالكترونية يعرض الأشخاص لعمليات السرقة أو الاحتيال	4.33	0.69	8	مرتفع
12	فتحت العولمة أسواق البورصة والتي أثرت سلباً على الاقتصاد الأردني	4.33	0.79	8	مرتفع
8	ساهمت العولمة في تفشي عمليات الغش التجاري	4.30	0.68	11	مرتفع
2	ساهمت الوسائل التكنولوجية الحديثة التي أفرزتها العولمة في تسهيل غسيل الأموال	4.28	0.63	12	مرتفع
7	انتشار استخدام بطاقات الائتمان زاد من ارتكاب جرائم النصب	4.24	0.76	13	مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
	والاحتيال				
	المتوسط الحسابي العام	4.37	0.49		مرتفع

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لـ (ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية)، تراوحت ما بين (4.56 و 4.24)، حيث حاز الأثر على متوسط حسابي إجمالي (4.37)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.56)، وبانحراف معياري (0.65)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (عمل التطور التكنولوجي في زمن العولمة على سهولة تقليد العلامات التجارية وتزييفها)، وفي المرتبة الثانية الفقرة رقم (9) بمتوسط حسابي بلغ (4.44) وبانحراف معياري (0.65) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أنتجت العولمة ثورة في مجال النسخ والطباعة بأحدث الوسائل مما سهل عمليات التزييف والتزوير)، وجاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الثالثة، والتي حصلت على متوسط حسابي (4.42) وبانحراف معياري (0.65) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (عملت العولمة من خلال الثورة التكنولوجية في تفشي الجريمة الاقتصادية وسهولة تعلمها وممارستها).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (7) بمتوسط حسابي (4.24) وبانحراف معياري (0.76)، وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (انتشار استخدام بطاقات الائتمان زاد من ارتكاب جرائم النصب والاحتيال)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي (4.28) وبانحراف معياري (0.63) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (ساهمت الوسائل التكنولوجية الحديثة التي أفرزتها العولمة في تسهيل عمليات غسيل الأموال).

وهذا يدل على أن العولمة تؤثر على الجريمة الاقتصادية في الأردن بدرجة مرتفعة من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما مدى ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية في الأردن؟

للتعرف إلى مستوى ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (11) يوضح ذلك:

الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية" مرتبة ترتيباً تنازلياً..

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب ب	مستوى العلاقة
1	سهولة نقل الأفكار والمعلومات مما أدى إلى ظهور سرقات الملكية الفكرية والأدبية والفنية.	4.58	0.59	1	مرتفع
14	مكنت العولمة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي انتشار جريمة الابتزاز والتهديد.	4.55	0.59	2	مرتفع
2	عملت مواقع التواصل الاجتماعي على التأثير سلباً على حياة الأفراد في ظهور أنماط مستحدثة للجريمة.	4.50	0.63	3	مرتفع
13	ساعدت العولمة من خلال شبكة الانترنت في سرقة أسماء المستخدمين وأرقامهم السرية وحساباتهم.	4.50	0.58	3	مرتفع
7	ساهمت العولمة من خلال الثورة التكنولوجية في تفشي الجريمة وسهولة تعلمها وممارستها.	4.49	0.64	5	مرتفع
10	أدت العولمة من خلال مواقع الانترنت إلى بث رسائل الجوائز الوهمية مما يعرض الأشخاص للنصب.	4.48	0.71	6	مرتفع
9	عملت العولمة من خلال مواقع الانترنت المختلفة في بث الرسائل العاطفية المليئة	4.46	0.67	7	مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب ب	مستوى العلاقة
	بالآثار الجنسية				
6	سهلت العولمة عن طريق الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي جريمة الإغواء والفعل المنافي للحياء العام.	4.45	0.60	8	مرتفع
11	أنتجت العولمة الجرائم التي تمس سرية وأمن الدولة من خلال الدخول غير المشروع في منظومة البيانات.	4.41	0.70	9	مرتفع
12	أسهمت العولمة في فرض الجرائم المتصلة بالمواد الإباحية للأطفال والتغريب بهم.	4.38	0.66	10	مرتفع
3	أدت العولمة من خلال أدواتها المختلفة إلى نشر خطاب الكراهية بين الناس.	4.35	0.70	11	مرتفع
5	ساهمت العولمة في انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي مما أدى إلى ظهور مشكلة فسخ العلاقات الزوجية.	4.35	0.70	12	مرتفع
8	أسهمت ثورة الاتصالات في انتشار جريمة التنصت.	4.25	0.78	13	مرتفع
4	تمكنت العولمة من نشر وترسيخ الفكر الإرهابي والتكفيري بين الناس.	4.23	0.78	14	متوسط مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.43	0.45		مرتفع

يتضح من الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية لـ (ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية)، تراوحت ما بين (4.58 و 4.23)، إذ حاز الأثر على متوسط حسابي إجمالي (4.43)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ (4.58)، وبانحراف معياري (0.59)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (سهولة نقل الأفكار والمعلومات مما أدى إلى ظهور سرقات الملكية الفكرية والأدبية والفنية)،

وفي المرتبة الثانية الفقرة رقم (14) بمتوسط حسابي بلغ (4.55) وبانحراف معياري (0.59) وهو من المستوى المرتفع، ونصت الفقرة على (مكنت العولمة من خلال شبكات التواصل الاجتماعية من انتشار جريمة الابتزاز والتهديد)، وجاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الثالثة، والتي حصلت على متوسط حسابي (4.50) وبانحراف معياري (0.63) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (عملت مواقع التواصل الاجتماعي على التأثير سلباً على حياة الأفراد في ظهور أنماط مستحدثة للجريمة). وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (4) بمتوسط حسابي (4.23) وبانحراف معياري (0.78)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (تمكنت العولمة من نشر وترسيخ الفكر الإرهابي والتكفيري بين الناس)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (8) بمتوسط حسابي (4.25) وبانحراف معياري (0.78) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أسهمت ثورة الاتصالات في انتشار جريمة التنصت والتجسس). وهذا يدل على أن العولمة تؤثر على الجريمة الإلكترونية في الأردن بدرجة مرتفعة من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي

النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما مدى ارتباط العولمة بجريمة المخدرات في الأردن؟

للتعرف إلى مستوى ارتباط العولمة بجريمة المخدرات، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (12) يوضح ذلك:

الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات "ارتباط العولمة بجريمة المخدرات" مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
1	سهولة توصيل المادة المخدرة بأحدث الوسائل.	4.52	0.70	1	مرتفع
2	أسهمت العولمة في إنتاج أنواع جديدة للمواد المخدرة.	4.45	0.56	2	مرتفع
3	سهلت العولمة طرق الترويج والتسويق للمواد المخدرة.	4.36	0.66	3	مرتفع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى العلاقة
4	زادت العولمة من فرص التواصل مع المروجين للمواد المخدرة.	4.33	0.56	4	مرتفع
8	وظفت عصابات المخدرات امكانيات العولمة من أجل تحقيق انتشار جغرافي واسع لها.	4.32	0.73	5	مرتفع
5	عملت العولمة على إثارة فضول المراهقين لتجربة المواد المخدرة والتعرف عليها.	4.30	0.66	6	مرتفع
11	سهلت العولمة من فرصة عرض المخدرات على جميع أفراد المجتمع.	4.30	0.76	6	مرتفع
7	استفاد تجار المخدرات من التكنولوجيا في زيادة تصنيع المواد المخدرة بكمية أكبر وكلفة أقل.	4.29	0.72	8	مرتفع
9	تستخدم عصابات المخدرات التكنولوجيا في المحافظة على الكتمان والسرية لعملياتها وحماية أفرادها من الوقوع في قبضة الأمن.	4.27	0.75	9	مرتفع
10	أسهمت العولمة في توفير مناخاً ملائماً وأرض خصبة لجريمة المخدرات بكافة أشكالها.	4.25	0.71	10	مرتفع
6	تستخدم العصابات التكنولوجيا في تحسين كفاءة تسليم المخدرات والمؤثرات العقلية.	4.19	0.72	11	متوسط مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.33	0.45		مرتفع

يتضح من الجدول رقم (12) أن المتوسطات الحسابية لـ (ارتباط العولمة بجريمة المخدرات)، تراوحت ما بين (4.52 و 4.19)، إذ حاز الأثر على متوسط حسابي إجمالي (4.33)، وهو من المستوى المرتفع، وقد حازت الفقرة رقم (1) على أعلى متوسط حسابي حيث

بلغ (4.52)، وبانحراف معياري (0.70)، وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (سهولة توصيل المادة المخدرة بأحدث الوسائل)، وفي المرتبة الثانية الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي بلغ (4.45) وبانحراف معياري (0.56) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أسهمت العولمة في إنتاج أشكال وأنواع جديدة للمواد المخدرة)، وجاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الثالثة، والتي حصلت على متوسط حسابي (4.36) وبانحراف معياري (0.66) وهو من المستوى المرتفع، وقد نصت الفقرة على (سهلت العولمة طرق الترويج والتسويق للمواد المخدرة).

وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (6) بمتوسط حسابي (4.19) وبانحراف معياري (0.72)، وهو من المستوى المتوسط المرتفع، حيث نصت الفقرة على (تستخدم العصابات التكنولوجية في تحسين كفاءة تسليم المخدرات والمؤثرات العقلية)، وفي المرتبة ما قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (10) بمتوسط حسابي (4.25) وبانحراف معياري (0.71) وهو من المستوى المرتفع، حيث نصت الفقرة على (أسهمت العولمة في توفير مناخ ملائم وأرض خصبة لجريمة المخدرات بكافة أشكالها).

وهذا يدل على أن العولمة تؤثر في جريمة المخدرات في الأردن بدرجة مرتفعة من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

وللتأكد من أن العولمة تؤثر في الجريمة المستحدثة في الأردن والمتمثلة بالجريمة الاقتصادية، والجريمة الإلكترونية، وجريمة المخدرات، من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي، تم استخدام اختبار One Sample T-test، علماً بأن القيمة الافتراضية للوسط الحسابي هو $t = (3.00)$ ، وأن قيمة t الجدولية = (1.96) ، وإذا كانت قيمة t المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية، بدلالة إحصائية أقل من (0.05) فهذا يدل على توفر الأثر أو العلاقة، ما بين العولمة والجريمة المستحدثة في الأردن، والجدول (13) يوضح ذلك:

الجدول (13) نتائج اختبار One Sample T-test للتعرف إلى علاقة العولمة بالجريمة المستحدثة في الأردن والمتمثلة بالجريمة الاقتصادية، والإلكترونية، والمخدرات (ن=165)

المصدر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية	4.37	0.49	35.785	1.96	164	*0.00
ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية	4.43	0.45	41.156	1.96	164	*0.00
ارتباط العولمة بجريمة المخدرات	4.33	0.45	37.541	1.96	164	*0.00
ارتباط العولمة بالجريمة المستحدثة ككل	4.37	0.40	43.601	1.96	164	*0.00

*دالة عند مستوى (0.05) قيمة T=3.00

يتضح من الجدول (13) أن المتوسطات الحسابية على محاور المقياس: مدى ارتباط العولمة بالجريمة المستحدثة والمتمثلة بالجريمة الاقتصادية، والإلكترونية، والمخدرات) والجريمة المستحدثة ككل بلغت (4.37، 4.43، 4.33، 4.37) وانحراف معياري (0.49، 0.45، 0.45، 0.40)، على التوالي، وتظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية ما بين المتوسطات الحسابية للمقياس والمتوسط الحسابي الافتراضي (3.00)، إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة (35.785، 41.156، 37.541، 43.601) على التوالي وهي أعلى من قيمتها الجدولية (1.96)، وهي قيم دالة عند مستوى الدلالة (0.05) فأقل، مما يؤكد تأثير العولمة على الجريمة الاقتصادية والجريمة الإلكترونية، وجريمة المخدرات، والمقياس الكلي على الجريمة المستحدثة في الأردن، من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي.

مناقشة النتائج والتوصيات:

وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما العلاقة بين العولمة والجرائم المستحدثة في الأردن؟ وفيما يلي عرض ومناقشة لأبرز النتائج المتعلقة بالأسئلة الفرعية للدراسة:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما مدى علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في الأردن؟

لقد توصلت الدراسة بخصوص النتائج المتعلقة بمدى علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في ظهور الجرائم المستحدثة في الأردن إلى أن للعولمة تأثيراً كبيراً على العوامل الاجتماعية والثقافية على المجتمع الأردني وبنفس الدرجة بمتوسط حسابي (4.24) ويمكن تعليل ذلك بأن هناك ترابطاً وتداخلاً بينهما، ثم جاء في المرتبة الثانية وبفارق بسيط العوامل الاقتصادية بمتوسط حسابي (4.20)، في حين كانت العوامل السياسية الأقل تأثيراً بالعولمة من غيرها من العوامل بمتوسط حسابي (3.98).

ويتضح من النتائج السابقة أن للعولمة تأثيراً متبايناً على العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وبدرجات متقاربة نوعاً ما وبفارق بسيط بينهم، واحتلت العوامل الاجتماعية والثقافية المرتبة الأولى في تأثيرها بالعولمة، وقد يعزى ذلك إلى أن مثل هذه العوامل تمس حياة الأفراد مباشرة، ومرتبطة بتفاصيل حياتهم اليومية حيث تسعى العولمة بكافة وسائلها وأدواتها إلى التأثير على السلوكيات الاجتماعية والثقافية للأفراد بما يخدم مصالحها الخاصة والتي لها انعكاساتها السلبية الواسعة على الصعيد الفردي والأسري والمجمعي، إضافة إلى سعيها على فرض الثقافة الغربية وقيمها مكان القيم المحلية للمجتمع.

في حين جاءت العوامل الاقتصادية في المرتبة الثانية حول تأثير العولمة ويعود ذلك إلى أن العولمة تسعى إلى تحويل اهتمام العالم إلى الاقتصاد أكثر من اهتمامه بأي شيء آخر، وإنشاء صورة جديدة للاقتصاد العالمي الذي يتميز بتحرير التجارة العالمية وتقديم جميع التسهيلات الممكنة لانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول. ومن ناحية أخرى وعلى الرغم من أن العوامل السياسية احتلت الترتيب الأخير إلا أنه لا يمكن تجاهل الدور الكبير الذي تلعبه العولمة من الناحية السياسية من خلال دعوتها للديمقراطية ودعم حقوق الإنسان والحريات الفردية

مثل حرية التعبير عن الرأي وحرية الفكر وحرية الدخول في التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب.

وللتعرف أكثر على مستوى الفقرات لكل بعد من أبعاد تأثير العولمة، نناقش فيما يلي نتائج تأثير العولمة على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية:

1. علاقة العولمة بالعوامل الاجتماعية:

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير للعولمة على العوامل الاجتماعية في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي وقد يعزى ذلك إلى أن العولمة الاجتماعية تعتبر عولمة للحياة الاجتماعية للإنسان والمجتمع بكل تفاصيلها، إضافة إلى ما تسعى إليه العولمة الاجتماعية من هيمنة غربية وفرض قيم اجتماعية خاصة على المجتمع الأردني مما قد يؤثر سلباً على الهوية الثقافية والوطنية.

وبينت نتائج الدراسة أيضاً أن العولمة أثرت سلبياً على القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد في المجتمع الأردني، إضافة إلى دورها في تشويه وضعف العلاقات والروابط الاجتماعية في المجتمع وهذا ما اتفقت معه هذه الدراسة مع (Albanawi, 2014). كما أن ذلك يتفق أيضاً مع تفسيرات نظرية الأنومي حول التغيرات التي تحدث للبنية الاجتماعية للمجتمع في المجتمعات المتحضرة، ومن جهة أخرى قد يعزى ذلك إلى الدور الكبير الذي يلعبه الإعلام في حياة الأفراد وما تحتويه المادة الإعلامية المعروضة من تأثير على البنية الاجتماعية للأفراد، حيث تتفق هذه الدراسة مع النتائج التي توصلت إليها (Inglehart, 2000) عن مدى خطورة الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي في بث الرسائل المختلفة وتأثيرها الكبير في الحياة الاجتماعية للأفراد.

ونستنتج مما سبق أن تأثير العولمة على العوامل الاجتماعية من أخطر ما يمكن أن يؤثر على المجتمع على النحو السلبي بسبب تأثيرها على البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع وما يترتب عليه من مشكلات مثل التفكك الاسري والطلاق.

2. علاقة العولمة بالعوامل الاقتصادية:

أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير كبير للعولمة على العوامل الاقتصادية في المجتمع والتي تساهم بدورها في ظهور الجرائم المستحدثة في المجتمع الأردني من وجهة نظر عينة الدراسة ويمكن تفسير ذلك إلى أن العولمة أسهمت في ارتفاع تكاليف المعيشة على المواطنين

وايجاد فوارق اقتصادية بين أفراد المجتمع، حيث يسعى الأفراد الى مواكبة التطورات التي رافقت العولمة مما قد يؤدي إلى عدم قدرة الفرد على تأمين الاحتياجات الأساسية لأسرته مما قد يدفعه إلى البحث عن وسائل غير مشروعة لتلبية مثل هذه الاحتياجات.

وتعتبر العوامل الاقتصادية من العوامل المهمة جداً في ظهور الجرائم المستحدثة، ويمكن تفسير ذلك بأن الفقر وغلاء المعيشة والبطالة والتوزيع غير العادل للدخل ساهموا في زيادة الجرائم الاقتصادية على مختلف أشكالها، إضافة إلى أن خصخصة بعض المؤسسات في الدولة ساهم بشكل كبير في التدخل بسياسات الدولة الاقتصادية من المستثمرين، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Albanawi, 2014) الذي أشار إلى وجود علاقة بين التغيرات الاقتصادية في المجتمع الأردني والعولمة وبخاصة من ناحية القطاعات التي تم خصصتها والتي تؤدي إلى الاستغناء عن الكثير من العاملين وتقليل فرص العمل وبالتالي زيادة البطالة وتفشي الفقر في المجتمع.

ويمكن القول أيضاً أن العولمة تؤثر في الناحية الاقتصادية كونها تساهم في خلق الأزمات الاقتصادية والتضخم، إضافة إلى أنها تعمل على التوجيه أو السيطرة على الأنشطة الاقتصادية الحكومية وذلك لما نقرزه من قوانين وأنظمة دولية عادة ما تكون ملزمة، ولها تأثيراتها السلبية على الاقتصاد في الدولة، وهذا ما توصلت إليه أيضاً نتائج دراسة (Aljumaie, 2016). ويمكن أيضاً تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال ما ذهب إليه ميرتون في نظرية الأنومي الذي يرى أن الظروف الاقتصادية مثل الفقر قد تشكل ضغطاً على الأفراد في المجتمع وبما أن الأفراد يحتلون مواقع مختلفة فاستجاباتهم وتفاعلهم سيكون مختلف بهدف تحقيق الأهداف بغض النظر عن الطريقة سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة.

3. علاقة العولمة بالعوامل الثقافية:

أوضحت نتائج الدراسة أن للعولمة أثراً كبيراً على المجتمع من الناحية الثقافية من خلال المفهوم الفكري والثقافي وهذا الأمر قاد إلى تغيير بعض القيم والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع والترويج لأنماط معينة من العلاقات الأسرية والأفكار السائدة في الغرب لتحل محلها القيم الغربية وما تحمله من آثار سلبية. وهذا ما أكدته دراسة (Nasrullah, 2013) أن العولمة أثرت ثقافياً على الأفراد من خلال المفهوم الفكري والثقافي وهذا الأمر قاد إلى تغيير بعض القيم والعادات في المجتمع.

ومن جهة أخرى قد يعزى ما تسببه العولمة الثقافية من تأثير على المجتمع في الدور الذي يلعبه الإعلام في نقل الرموز الثقافية من مجتمع إلى آخر والسيطرة على وعي الآخرين وتوجيه الإعلام بالشكل الذي يصعب السيطرة عليه من خلال ما فرضته الثورة التكنولوجية من سيطرة على مضمون ومحتوى الوسائل الاتصالية والإعلامية بسبب انتشار أنظمة البث الفضائي. واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (AIRadaideh,2011) الذي أشار الى أن العولمة ساهمت بشكل كبير في الغزو الثقافي للشباب وانتشار الأفلام الإباحية بينهم والمخدرات والجريمة المنظمة مما يؤثر في هويتهم الثقافية.

4. علاقة العولمة بالعوامل السياسية:

بينت نتائج الدراسة الحالية إلى أن العولمة أسهمت في رفع سقف الحرية للشباب بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم وذلك من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة وذلك دون ضوابط أو حواجز، إضافة إلى أن العولمة أثرت في الشباب سياسياً من خلال التأثير على بعضهم بفكر منحرف في ظاهره ديني وهو بالأصل هدفه سياسي وذلك من خلال ومواقع التواصل الاجتماعي التي غزت أفكار وعقول الشباب على شكل جماعات غرضها سياسي ومدعوم من جهات خارجية لها مصالحها الخاصة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مدى ارتباط العولمة بالجرائم المستحدثة؟

أوضحت نتائج الدراسة أن العولمة أثرت بشكل كبير على ظهور الجرائم المستحدثة في الأردن، مما أسهم في فتح المجال لارتكاب الكثير من الجرائم باستخدام التقنيات الحديثة، وحازت الجريمة الإلكترونية على المرتبة الأولى من بين الجرائم المدروسة وبمتوسط حسابي (4.43) وقد يعزى ذلك الى أن طبيعة الجرائم والتي تعتمد بشكل كلي على الوسائل أو المصادر الالكترونية، وأنها لا تتطلب جهداً ووقتاً كبيراً لإنجازها بل يكفي أن تتوفر لدى الفاعل معرفة بأنظمة الحاسوب مما يساعد على سهولة انتشارها وتطورها مع مرور الزمن.

وقد جاءت في المرتبة الثانية الجريمة الاقتصادية بمتوسط حسابي (4.37) حيث بدأت الجريمة الاقتصادية تتطور وتأخذ أشكالاً وصوراً متعددة في ظل العولمة، بعد زوال الحواجز الاقتصادية بين الدول وتحرر مثل هذه الجرائم من الخصوصية الزمانية والمكانية مما يجعل ملاحقة المجرمين صعبة وخارجة عن السيطرة. ومن ثم احتلت جريمة المخدرات الترتيب الثالث من بين الجرائم المدروسة بمتوسط حسابي (4.33) وهو من المستوى المرتفع أيضاً مما يعني

تأثير العولمة على المخدرات وقد يعود ذلك إلى التسهيلات التي قدمتها العولمة في الوصول إلى المروجين للمادة المخدرة، أو في استفادة تجار المخدرات من التكنولوجيا في تصنيع المواد المخدرة بتكلفة ووقت أقل.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مدى ارتباط العولمة بالجريمة الاقتصادية في الأردن؟

لقد توصلت الدراسة من خلال التحليل إلى أنه ومن الواضح بأن للعولمة تأثيراً واضحاً في ازدياد معدل الجريمة الاقتصادية إذ احتلت المرتبة الثانية في الدراسة من ضمن الجرائم المستحدثة التي تم دراستها وبمتوسط حسابي (4.37) وانحراف معياري بلغ (0.49) وهو من المستوى المرتفع، وقد يبدو الأمر منطقياً لأن الحاجات الاقتصادية من الحاجات الأساسية للإنسان والتي لا يمكن الاستغناء عنها، مما يؤكد أن الجريمة الاقتصادية بدأت تأخذ أبعاداً وأشكالاً جديدة في عصر العولمة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثيراً للنظام الاقتصادي المعولم وما رافقه من تطور تكنولوجي في ارتكاب الجرائم الاقتصادية، حيث أسهمت العولمة وبشكل كبير في تسهيل عمليات تقليد العلامات التجارية وتزييفها، وإحداث ثورة في مجال النسخ والطباعة بأحدث الوسائل والطرق مما ساعد في سهولة تعلم وممارسة الجريمة الاقتصادية.

وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى أن العولمة تلعب دوراً كبيراً في تفشي الفقر بين الأفراد في المجتمع مما قد يجعلهم أكثر عرضة للانحراف لتلبية احتياجاتهم وبالتالي زيادة معدلات الجرائم الاقتصادية في الأردن، وخصوصاً بما تقدمه العولمة من أساليب وأفكار دعائية ومثيرة بهدف تضليل المستهلكين.

تميزت الجرائم الاقتصادية المعاصرة بتخطيها للحدود الجغرافية والزمانية بالإضافة إلى صعوبة اكتشافها كونها لا تترك أثراً بعدها، ومن أهم هذه الجرائم التي تناولت دراستها وأثرت عليها العولمة بشكل ملحوظ جرائم الاتجار بالبشر، من خلال إنشاء مواقع خاصة لتسهيل عمل تلك العصابات، إضافة إلى عمليات السرقة أو الاحتيال والتي تتم عن طريق المتاجر الإلكترونية وبطاقات الائتمان من خلال إجراء تعديلات عليها حتى تتغير حقيقة البطاقة ويسهل سرقتها.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى نظرية الأنومي والتي فسرت ظهور الجرائم الاقتصادية من خلال ملاحظتها أن الأهداف وبخاصة المادية قد تلعب دوراً كبيراً في تفسير الجريمة وبخاصة اذا أصابت البناء الاجتماعي بدرجات كبيرة تمتد الى وسائل الضبط الاجتماعية، كما أن الفشل في تحقيق هذه الطموحات بالسبل المشروعة إما لعدم قدرتهم على تحقيق ذلك أو لاستعجالهم في تحقيق تلك الطموحات، مما قد يشعرهم بالاعتزاز عن واقعهم ويحفزهم لتبني الأفكار التي تعرض على التحرر من الضوابط بهدف تحقيق الطموحات، وهذا بدوره يحفزهم لارتكاب السلوك الجرمي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما مدى ارتباط العولمة بالجريمة الإلكترونية في الأردن؟

توصلت الدراسة من خلال تحليل النتائج المتعلقة بالجرائم الإلكترونية الى أن الجريمة الإلكترونية هي الأكثر تأثراً بالعولمة من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي وبمتوسط حسابي (4.43) وانحراف معياري بلغ (0.45)، وتتم مثل هذه الجرائم عن طريق الاستخدام غير القانوني للحاسوب وأجهزة الموبايل وغيرها من أدوات الثورة التكنولوجية والاتصالات.

إذ أشارت نتائج الدراسة الى أن العولمة أسهمت بشكل كبير في سهولة نقل الأفكار والمعلومات مما أتاح الفرص لإمكانية سرقة الملكيات الأدبية والفكرية والفنية، إضافة إلى سرقة الحسابات الشخصية والأرقام السرية لمستخدمي شبكة الإنترنت.

إضافة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي التي أفرزتها الثورة التكنولوجية ساهمت بشكل كبير في التأثير سلباً على حياة الأفراد من خلال ما تتسبب به من مشكلات مثل فسخ العلاقات الزوجية أو التهديد والابتزاز أو استغلال الأطفال و التغيرير بهم.

وتتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه ميرتون في نظريته اللامعيارية حيث تكشف هذه النظرية أن غياب القوانين الفاعلة التي تحكم التسهيلات التكنولوجية التي قد يستخدمها المجرم يؤدي إلى انتشار حالة من اللامعيارية وبالتالي انتشار الفعل الاجرامي المرتبط بالجريمة الإلكترونية والاحتيال، من خلال الاعتماد على بيئة الإنترنت في تنفيذ الجريمة، ومن جهة أخرى فأن تطور طموحات وتطلعات الأفراد تدفعهم نحو الكسب السريع من أجل تحقيق أهدافهم والتي قد لا تتناسب مع إمكانياتهم وقدراتهم مما يشجعهم على ارتكاب جرائم الاحتيال.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: ما مدى ارتباط العولمة بجريمة المخدرات في الأردن؟

بينت نتائج الدراسة من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالجرائم المدروسة إلى أن جريمة المخدرات هي الأقل ارتباطاً بالعولمة من غيرها من وجهة نظر المحققين العاملين في مديرية البحث الجنائي وبمتوسط حسابي (4.33) وانحراف معياري بلغ (0.45)، إلا أنه من الدرجة المرتفعة مما يؤكد على تأثير العولمة على المخدرات في الأردن مما أدى إلى زيادة انتشار المواد المخدرة وتعاطيها، من خلال ما قدمته العولمة من تسهيلات في توصيل المادة المخدرة وإنتاج أشكال وأنواع جديدة بأحدث الوسائل، حيث ساهم الانفتاح العلمي والتكنولوجي في سهولة الترويج والتسويق للمادة المخدرة والتواصل مع المروجين من خلال العديد من الوسائل مثل: مواقع التواصل الاجتماعي أو المتاجر الإلكترونية، إضافة إلى توظيف عصابات المخدرات إمكانيات العولمة في تحقيق انتشار جغرافي أوسع لها.

وفيما يخص جريمة المخدرات والإدمان عليها، فإن ميرتون يرى أن لكل مجتمع مجموعة من الأهداف التي تتشكل عبر المراحل التاريخية التي يمر بها ويسعى كل فرد في المجتمع في الوصول إلى هذه الأهداف بنجاح، إلا أن المجتمع المادي يكون فيه النجاح من خلال الطرق والمسارات الشرعية من نصيب عدد قليل من الشباب، وأن الذين يستطيعون تحقق النجاح فأنهم قد يختارون الطرق المنحرفة للتعامل مع فشلهم والتأقلم معه، حيث يرى ميرتون أن القيم والمبادئ الأخلاقية تمنع الأفراد من الانحراف لتحقيق أهدافهم.

التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج تتعلق بالعولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في الأردن، فقد تم صياغة التوصيات التالية:

فيما يتعلق بالعولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة :

1. ضرورة تفعيل دور وسائل الإعلام للتوعية بمخاطر الجرائم المستحدثة وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع.

2. دعم وجود إعلام هادف ومتخصص بمشكلات الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي. والعمل على رفع المستوى الإعلامي المحلي لمواجهة الأفكار التي تستهدف عقول الشباب وتتعارض مع المعتقدات الدينية وعاداتنا وتقاليدينا.
3. التوسع في إجراء دراسات علمية تركز على التغيرات التي تنتجها العولمة وعلاقتها بالجرائم المستحدثة في الأردن.

فيما يتعلق بالجريمة الاقتصادية:

1. العمل على تطوير قاعدة بيانات وتوحيدها بين جميع الجهات المهتمة والعاملة في مجال الجريمة الاقتصادية في الأردن وتصنيفها لتسهيل متابعتها.
2. رفع المستوى الاقتصادي للأسر وتممية الموارد الداخلية والتوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع بهدف التقليل من معدلات الفقر والبطالة والتي تساهم بشكل كبير في ممارسة الجرائم الاقتصادية.
3. العمل على وضع أنظمة وتشريعات تتواءم مع المتغيرات الاقتصادية المتسارعة في العصر الحالي والتي تسهم بخلق أنواع جديدة من الجرائم الاقتصادية لم تكن موجودة من قبل.

فيما يتعلق بالجريمة الالكترونية:

1. ضرورة توفير برامج إعلامية تهدف إلى توعية وتنقيف مستخدمي الإنترنت بالاحتيال الذي قد يتعرضون له عند استخدامهم شبكة الإنترنت مثل مخاطر الرد على البريد الإلكتروني مجهول المصدر وآلية التعامل معها، وإكسابهم المهارات والخبرات اللازمة.
2. تطوير العلاقات على المستوى الدولي بما يتضمن ملاحقة الفعل الإجرامي الذي يعتمد على الإنترنت وتطوير تلك العلاقات بما يتواءم مع التطورات التي تفرضها الجرائم المستحدثة.
3. الاهتمام بأنظمة الحماية الالكترونية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية للحد من الجرائم الإلكترونية.

فيما يتعلق بجريمة المخدرات:

1. العمل على زيادة حملات التوعية في المدارس والجامعات ومختلف وسائل الإعلام بكافة أنواع المخدرات وأيضاً بمخاطر الإدمان على صحة الفرد وأسرته ومجتمعه.
2. ضرورة الاهتمام بالشباب وتبني برامج واضحة من قبل الحكومة لشغل وقت الفراغ لديهم إضافة إلى تعزيز الوعي بمخاطر الإدمان.
3. تفعيل دور المجتمع المدني لتوعية الشباب بالمخاطر التي قد يتسبب بها الإدمان على صحة الفرد وحياته.

Reference:

- Abd Alnaem, R. (2015). The origin and development of economic crime and its impact on economic growth, Cairo, Egypt ,Alarbylelmaaref.
- AlBanawi, Z. (2014). Social Economic and Cultural changes and their Relationship with innovated Crimes in the Jordanian society, Unpublished Master's thesis, Mutah University ,Alkarak ,Jordan.
- Al-Hamadani, Bushra (2014). 'Electronic piracy: Modern War Weapons. Amman, Jordan, Dar Osama For Publishing.
- Alhasan , E. (2005). Advanced Social Theories, Amman, Jordan, Dar Wa'el For Publishing.
- Aljumaie, A. (2016). The Effect of economic and social factors on the emergence of crimes created from the view point of young people in the Jordanian society, Unpublished PhD thesis, Mutah University , Alkarak ,Jordan.
- Al-Kudari, Muhsan (2000). Globalaization, Cairo m Egypt, Nile Publishing Company.
- Almalah, T. & Abd alhameed, F. (2017). Digital Drugs (Real or Fake), Cairo: El Sahab for Publishing.
- Al-Radaideh, Khaled (2011). Towards Arab and National strategies to confront new crimes and criminals, Journal of Cultural Development, No 47, The United Arab Emirates.
- Al-Wrikat, A. (2013). Criminology: Theories, Amman, Jordan, Dar Wa'el For Publishing.
- Ashri, M. (1999). Positive & Negative Impacts of the Internet on Arab's Minds, Cairo, Egypt, Dar Al Nahda Al Arabia.
- Bloom, H. (2006). The care analytics of randomized experiments for social research MDRC Working papers on research methodology.
- Clinard, B. (1971). Anomie and Deviant Behavior, New York, The free press, p. 226.
- Eid, F. (1999). Contemporary criminality, Naif Arab University For Security Sciences , Riyadh, Saudi Arabia.

- Gomez, D. (1999). Transnational social policies, The New development challenges of globalization, in: From national to transnational social policies, London: Earth scan publications Ltd.
- Hair, J.; Black, W.; Babin, B.; Anderson, R. E & Tatham, R. (2010). "Multivariate Data Analysis ", 7th edition., New York.
- Inglehart, R. (2000). "Globalization and Postmodern Values" Washington, Survey.
- Merton R. (1964). Anomie and Social Interaction: Context of Deviant Behavior Clinard, p140.
- Merton, K. (1975). Social Theory and Social Structure, New York, free press, 3rd Edition, P132.
- Mursi, A. (1986). descriptive and associative approach "Descriptive statistics" by using Statistical Analysis System (SAS) .
- Musa, D. (2010). The Electronic theft :Study of Fiqh , Unpublished Master's thesis, Yarmouk University ,Irbid ,Jordan.
- Nasrullah, W. (2013). Crime in the Shadow of Globalization :A field study of male and female reformers at the peace camp in Sulaymaniyah , University of Sulaimaniyah , Iraq .
- Peter, G. & Harry, R. (2001). New genetics New ethics, Globalization & its discountents. Helth, Risk & society.
- Shelley, L.. (2003). "The Challenge of crime and corruption." Russia`s Policy Challenges. Ed. Stephen Wegren.
- Steger, Manfred (2003). Globalization: a very short introduction, New York: Oxford University press.
- Thiab, Maha (2002). The Threat of Globalization to Arab Islamic Culture, No 276, page 149-16, Lebanon: Arab future .
- Wuderlich, J. (2007). Regionalism, Globalization and International order Europe and southeast Asia, England: Ash gate.

الأثر السياسي والأمني لثورة المعلوماتية والاتصالات (الأردن حالة دراسية)

منال محمود الحموري*

ملخص

هدفت الدراسة إلى تقديم وصف لواقع الإنترنت والاتصالات في الأردن، من حيث انتشارها، ومستخدموها، ومجالات استخدامها، والأبعاد السياسية، والأمنية، والإعلامية والقانونية إذا دعا السياق، لهذا الاستخدام، وأطره، ومعيقاته، وما يجب أن يُحذَر منه؛ سياسياً، وأمناً. وتمحورت الدراسة حول التعريف بماهية ثورة المعلومات والاتصالات، وتأصيلها الفكري والعلمي والتكويني، ثم تناولت بالتحليل الأثر السياسي والأمني لثورة المعلوماتية والاتصالات في الأردن، في الفترة 2010-2017.

في نتائجها، توصلت الدراسة إلى بيان الأسس التي قامت عليها ثورة المعلومات والاتصالات، وأوضحت ماهيتها من منظور علمي عام، كما ومن جوانب تكوينية تتصل ببنيتها، ونتائجها، وأهم تطبيقاتها. وتوصلت الدراسة إلى أنه كانت لثورة المعلوماتية والاتصالات في المنطقة العربية عموماً آثار سياسية وأمنية بارزة وواضحة، سواء بالتحريض، أو تنظيم الحركات، أو التنسيق بين الناشطين، بل وصولاً إلى القيام بأنشطة تنظيمية مباشرة، إلى جانب الدور التوعوي والإخباري الكثيف الذي شهدته الساحة العربية، وضمنها الأردن، طوال الفترة التي غطتها الدراسة.

الكلمات الدالة: ثورة المعلومات والاتصالات، الإنترنت والاتصالات في الأردن.

* مجلس النواب الأردني، عمان، الأردن.

تاريخ قبول البحث: 2020/ 2/6 م.

تاريخ تقديم البحث: 2019/9/10 م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2021 م.

The Political and Security Impact of the Information and Communications Revolution: A case Study of Jordan

Manal Mahmoud Al-Hamoury

Abstract

This study aimed at describing the reality of the Internet and telecommunications in Jordan in terms of their spread, users, areas of use, and their political, security, media and legal dimensions, when needed, from the perspective of internet usage frameworks and obstacles, in addition to what should be warned of, politically and security wise. The study focused on the introduction of information and communications revolution, its intellectual, scientific and content, and how the Arab citizen, in general, and the Jordanian society, in particular, dealt with this shift in the human thought caused by the information and communications revolution especially in the period 2010-2017. The political and security impact of the information and communications revolution in the Arab region, in general, and Jordan, in particular, in the period 2010-2017 was studied.

In its results, the study articulated the foundations of the information and communication revolution and explained its general scientific perspective as well as some aspects related to its structure, its products, and its most important applications. The study also found that the Arab and Jordanian citizens interacted vigorously and enthusiastically with the information and communication revolution, especially with the new media and social networking sites.

This interaction also had profound political, security and social dimensions, which were proved in the events that have been taking place in the region for more than seven years, in the so-called " Arab Spring". The study showed also that the information and communications revolution has generally had clear political and security implications in the Arab region. The effects manifested in instigating, organizing movements, and coordinating activists or even directing organizational activities.

This was accompanied by extensive awareness and news spreading activities that have taken place in the Arab arena, including Jordan, throughout the period covered by the study.

Keywords: The information and communication revolution, the Internet and communications in Jordan.

المقدمة:

منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، شهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نموا هائلا؛ مدفوعا في المقام الأول بالنظام اللاسلكي، والتكنولوجيات، وتحرير أسواق الاتصالات. وقد تطورت الاتصالات المتنقلة، من خدمات الصوت والنصوص البسيطة، إلى التطبيقات المبتكرة المتنوعة، والإنترنت المتنقلة ذات النطاق العريض. في عام 2016، كان هناك أكثر من 7,3 مليار من اشتراكات الهواتف الخلوية في جميع أنحاء العالم، وعلى الصعيد ذاته، كان هناك 3,7 مليار شخص يستخدمون الإنترنت، منهم 2,5 مليار من البلدان النامية. وارتفعت اشتراكات النطاق العريض المتنقل باستمرار لتصل إلى 3,6 مليار، في حين أن عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت وصلت إلى أكثر من 884 مليونا خلال الفترة نفسها. وأظهرت البحوث أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يرتبط بفوائد اقتصادية؛ من قبيل زيادة الإنتاجية، وانخفاض التكاليف، والفرص الاقتصادية الجديدة، وخلق الوظائف، والابتكار، وزيادة التجارة. وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا على توفير خدمات أفضل في مجال الصحة والتعليم، وتعزيز التماسك الاجتماعي (World Bank, 2017: 5).

ولعل هذه "الثورة الرابعة" ستؤثر على الجميع، وبينهم الحكومات. فباستمرار تداخل العوالم المادية والرقمية والبيولوجية؛ ستتيح التقنيات والمناهج الجديدة للمواطنين، وبشكل متزايد، التفاعل مع الحكومات، والتعبير عن آرائهم وتنسيق جهودهم. وفي الوقت عينه، ستحظى الحكومات بقوة تكنولوجية جديدة؛ لزيادة سيطرتها على السكان باستخدام أنظمة المراقبة المنتشرة، والقدرة على التحكم في البنية التحتية الرقمية. مع ذلك، فإن الحكومات ستواجه ضغوطا متزايدة لتغيير نهجها والقبول بإشراك الجمهور في رسم السياسات، وأن دورها المركزي في إدارة السياسة سيتضاءل؛ بسبب المصادر الجديدة من المنافسة، وإعادة توزيع السلطة، وجعلها لا مركزية؛ بسبب التكنولوجيا الجديدة (AlSaad, 2016:21).

ومن حياتنا اليومية في عصرنا الراهن، نلاحظ أن أدوات الاتصال وتطبيقاته المختلفة انتقلت إلى يد الجمهور، ولم تعد حكرا على المؤسسات الإعلامية، خاصة بعد التزاوج بين تكنولوجيا الاتصال الحديثة والوسائط المتعددة والكمبيوتر، وهو ما تمخضت عنه أشكال جديدة للاتصال والتواصل، وبناء المضامين، والرسائل الإعلامية، وتدفعها بشكل حر بين المستخدمين، فلم تعد وظيفة الهواتف النقالة تقتصر على التخاطب والتواصل عن بعد فحسب، بل صارت لها وظائف

وأدوار جديدة أكثر ديناميكية؛ حيث أصبحت تُستخدم في إرسال دعوات المظاهرات السياسية والحقوقية، أو لنشر المعلومات بطرق سريعة وأقل تكلفة، وكذلك الأمر بالنسبة لشبكة الإنترنت وتطبيقاتها المتعددة، وهذا المتغير صار يعكس أبعادًا سياسية وأمنية وفكرية وثقافية غاية في الحساسية، وهو بطبيعته ذو قدرات على الفعل إيجابًا، في غالبية الأحيان، وسلبيًا، في أحيان أخرى غير نادرة (Sehili, 2015: B).

ومع غزو الإنترنت دول العالم أصبح من الصعوبة بمكان ضبط وكشف هذه الجرائم نظرا لكونها عابرة للحدود لا دين ولا وطن لها، وتتم بسرعة فائقة دون رقيب أو حسيب وذن رقابة من أي دولة مما أدى إلى ارتكاب كافة صور النشاط الإجرامي المتعارف عليها عبر الإنترنت كالسطو على برامج الحاسوب بغرض سرقة البيانات وقاعدة المعطيات المعلوماتية حتى السرية منها واستخدامها في التجسس، أو تلك المتعلقة بالقرصنة والسطو على الأموال إلى جانب ظهور ما اصطلح عليه بالإرهاب الإلكتروني وتهديد الأمن القومي للدول، وكذا جرائم الآداب العامة والمساس بالأخلاق من خلال الإباحية الإلكترونية التي تجسدها المواقع الجنسية الإباحية، خاصة الموجهة منها للأطفال ما دون سن البلوغ يتم فيها استخدام دعارة الأطفال والنساء، سواء بالعين أو قصر عن طريق تصويرهم مباشرة أو بالمحاكاة والتمثيل الرقمي للصورة باستعمال وسائل الترغيب والترهيب كالإغراء والتحذير أو التهديد.

إن هذه المعطيات كفيّلة، في ذاتها، للنظر في آثار هذا الحضور، في اتجاهات يصعب حصرها، ولكن الجانب السياسي والأمني حاضر بالضرورة في الطيف الواسع المتنوع للإنترنت، ومواقعها.

إن موضوع ثورة المعلومات والاتصالات، بطبيعته، يدعو الباحثين من مختلف الاختصاصات والتوجهات، إلى تناول ما ينبير جوانب يلفّها بعض الغموض حوله حتى الآن. والآثار السياسية والأمنية لهذه الثورة، لم تلقَ بعد، إلاّ جزءًا يسيرًا، ممّا تستحقّه من اهتمام.

مشكلة الدراسة:

تحظى الأبعاد السياسية والأمنية لأي ظاهرة، بسبب طبيعتها بمكانة خاصة، فتتجه الأنظار إليها، نظرا للأثر الهام الذي يمسّ حياة جماعات واسعة من الناس. ولو اقتصر آثار ثورة المعلومات والاتصالات على تيسير التواصل والحوسبة والسرعة، لما لاقت مثل هذه الدرجة من الاهتمام، الذي تلاقيه بالفعل، ومع تزايد واتضح الأبعاد السياسية والأمنية لهذه الثورة.

وعليه، تتحدد مشكلة هذه الدراسة في بيان الأثر السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات في الحالة الأردنية، إذ تتمحور الدراسة حول تلك الآثار، في الفترة (2010-2017).

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة تتبع ظاهرة الإنترنت والاتصالات في الأردن، من حيث انتشارها، ومستخدموها، ومجالات استخدامها، والأبعاد السياسية، والأمنية، والإعلامية والقانونية إذا دعا السياق، لهذا الاستخدام، وأطره، ومعيقاته، وما يجب أن يُحذَر منه؛ سياسيا، وأمنيا. ويمكن تحديد أهداف الدراسة، بالآتي:

1. التعريف بماهية ثورة المعلومات والاتصالات، وتأصيلها الفكري والعلمي والتكويني.
2. تحليل الأثر السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات في الأردن خصوصا، في الفترة 2010-2017.

أهمية الدراسة:

تحظى الدراسة الالية بأهمية علمية وأخرى عملية، فعلى صعيد الأهمية العلمية: يمكن القول إن حداثة الموضوع، والنقص في المكتبة العربية حوله، ربّما كان لدراسة الآثار السياسية والأمنية لثورة المعلومات والاتصالات أهمية إضافية؛ نظرا لكثرة المسائل ذات الأهمية الإحصائية، والمعرفية الأكاديمية، التي يُؤمل أن تضيفها الدراسة لمكتبة الدراسات ذات البُعد السياسي الأمني والأكاديمي، في علاقته بثورة المعلومات والاتصالات. كما يمكن أن تسهم هذه الدراسة في توفير مرجع أكاديمي موثوق، حين يتعلّق الأمر بالتوجهات المستقبلية للتعامل مع ثورة المعلومات والاتصالات، بآثارها المختلفة.

الأهمية العملية: يُؤمل أن تكون الدراسة ذات بُعد عملي لصاحب القرار، والمشرّع، والمراقب، السياسي، والأمني. وتتضاعف الأهمية العملية، بالنظر إلى الغموض الذي يلف كثيرا من جوانب الأثر السياسي والأمني لثورة المعلومات. وعلى ذلك، يصبح مدّ صاحب القرار، والباحث، بمعرفة أعمق لتلك الآثار، حاجة عملية ماسّة لمختلف المعنيين.

فرضية الدراسة وأسئلتها

سوف تحاول الدراسة أن تثبت الفرضية التي مفادها:

"هناك علاقة ارتباطية بين تفجر الثورات التقنية وثورة المعلومات والاتصالات وبين التحولات السياسية والأمنية، والأردن حالة دراسية". ولفحص هذه الفرضية، فإن الدراسة تهدف الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما ماهية ثورة المعلومات والاتصالات وتأصيلها الفكري والعلمي والتكويني؟
3. ما الأثر السياسي والأمني لثورة المعلوماتية والاتصالات في الأردن خصوصاً، في الفترة 2010-2017؟

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتحدّد الدراسة مكانياً، بالأردن.

الحدود الزمانية: تتحدّد الدراسة زمانياً، بدراسة أثر ثورة المعلوماتية والاتصالات على التحولات السياسية والأمنية في الأردن من عام 2010 ولكن، ربما تضطر الباحثة إلى العودة إلى ما قبل هذه الفترة لضرورة إثبات الفرضية، وتحديد مفاهيم البحث.

مصطلحات الدراسة:

ثورة المعلومات (Information Revolution): النمو السريع لكمية المعلومات، وهذا ما أدى إلى هذه الحقبة الحالية من تاريخ البشرية التي حلّ فيها امتلاك المعلومات ونشرها محلّ المكنة والتصنيع، باعتبارهما قوة محرّكة للمجتمع (Daaboul, 2017 as reported in almarefa.org). وتتفق الباحثة، إجرائياً، مع التعريف الاصطلاحي. وثورة المعلومات: التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي أعطى قدرة فائقة للحركة المعلوماتية على المستوى العالمي بتجاوزه كل حواجز القوميات.

ثورة الاتصالات Communication Revolution: التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا الاتصالات، وأسهمت في التقريب بين الشعوب، وجعل العالم قرية كونية صغيرة، ويعيش في عصر المعلومات فائقة السرعة؛ بسبب السماوات المفتوحة، والإنترنت، والطريق السريع للمعلومات، وأضعفت من الحدود الدولية وقبضة الدولة على مواطنيها (Abdul Kafi, 2005: 140). وتتفق الباحثة، إجرائياً، مع التعريف الاصطلاحي.

مواقع التواصل الاجتماعي: تركيبة اجتماعية إلكترونية تتم صناعتها من أفراد أو جماعات أو مؤسسات، وتتم تسمية الجزء التكويني الأساسي (مثل الفرد الواحد) باسم (العقدة - Node)، بحيث يتم وصل هذه العقد بأنواع مختلفة من العلاقات؛ كتشجيع فريق معين، أو الانتماء لشركة ماء، أو حمل جنسية بلد ما في هذا العالم. وقد تصل هذه العلاقات لدرجات أكثر عمقاً، كطبيعة الوضع الاجتماعي،

ثالثاً: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

بعد تأمين ما يمكن توفيره من بيانات ومعطيات ومعلومات وكتب وأبحاث ودراسات في موضوع الدراسة المقترحة، سيتم استخدام منهج تحليل النظم في مقارنة القضايا التي يطرحها سؤال الدراسة الرئيسي، كما ستستخدم بعض العناصر والأدوات التي يوفرها المنهج الوصفي- التحليلي، وأدوات الاستقراء والاستنباط، في خدمة أهداف الدراسة المقترحة.

إن منهج تحليل النظم لديفيد إيستون "David Easton" يسهم في تحليل العلاقات والترابطات بين مجموعة من الظواهر الفاعلة في تركيبة معينة، وهو، في خدمة أهداف هذه الدراسة، المنهج الأنسب لتحقيق هدف الدراسة الأساسي في تبيان الأثر السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية عموماً، وفي الأردن خصوصاً، من حيث كونه الحالة الدراسة. ونظراً لأن ثورة المعلومات والاتصالات بحاجة إلى التوصيف والتحليل النقدي، يأتي المنهج الوصفي التحليلي ليشكل الحلقة المكملة لمنهج تحليل النظم. ومن أجل التعميم، والتدقيق، والاستقصاء، لا بدّ من استثمار أدوات الاستنباط والاستقراء.

المبحث الأول: ثورة المعلومات والاتصالات وتأصيلها الفكري والعلمي والتكويني

أعطت التحولات التي أتت بها التطورات التكنولوجية الحديثة للأعلام والاتصال بعداً أكثر اتساعاً، حيث أثبت الإعلام بتقنياته الهائلة أنه محرك التحولات في السياسة والاقتصاد والفكر والفن والثقافة، بل هو محورها ومحرضها، وعلى هذه الدلالة كان له ذلك الجبروت في تشكيل المعرفة، وخلق المعايير الجديدة، وفي تدمير أنظمة القيم التقليدية السابقة.
(ALmahanuh,2002: 249).

إن المستوى الأعلى للقوة والسلطة هو المعرفة التي تتمثل في العقل والتفكير والمعلومات، التي تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة بشكل دقيق وصحيح، وتمكّن من تجاوز السلبيات. فبالمعرفة

والتفكير والمعلومة، يستطيع الإنسان تنمية قواه العقلية أكثر بكثير مما كان يجري سابقاً. فالمعرفة هي الركيزة الأساسية التي أنشئت عليها جملة من المنافع الإنسانية عبر تاريخ البشرية، وهي عامل حاسم ومحدد للتفوق والتقدم؛ كونها تتشكل من جملة من العناصر، أهمها العلم والعلماء والتراكم المعرفي (Ben Said & Lahamar, 2005: 278).

وسنعمد من خلال هذا المبحث إلى مقارنة ذلك ضمن المطالبين الآتيين:

المطلب الأول: ماهية مجتمع المعلومات.

المطلب الثاني: التاصيل التكويني لثورة المعلومات والاتصالات ومفاعيلها الراهنة.

المطلب الأول: ماهية مجتمع المعلومات وتأصيله.

يُعد مفهوم "مجتمع المعلومات" نتاج لثورة المعلومات والاتصالات، فإن "مجتمع المعلومات" تسمية تطلق على المجتمع الذي يوظف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كل نشاطاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد عرف تسميات عديدة مثل "المجتمع ما بعد الصناعي"، "المجتمع الاستهلاكي"، "مجتمع المعرفة"، نظراً للتزايد الكبير في حجم المعلومات، والتراكم المعرفي الذي ميز هذا العصر، وما رافقه من تطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وظهور شبكة الإنترنت، وهي عوامل زادت من أهمية المعلومات في المجتمع، بل أصبحت المعلومات استثماراً ومعيّاراً لقياس مستوى تطور اقتصادات بلدان العالم. كما يُقصد بمجتمع المعلومات جميع الأنشطة، والموارد، والتدابير، والممارسات المرتبطة بالمعلومات؛ إنتاجاً، نشرًا (باستخدام وسائل اتصال جد متطورة)، تنظيمًا، واستثمارًا (تجارة). ويشمل إنتاج المعلومات أنشطة البحث المختلفة، بالإضافة إلى جهود التطوير والابتكار، والجهود الإبداعية الموجهة لخدمة الأهداف التعليمية والتنقيفية. وهو بمعنى آخر، المجتمع الذي يعتمد في تطوره، بصورة أساسية، على المعلومات وشبكات الاتصال والحواسيب، مع التزايد المستمر في القوة العاملة المعلوماتية، أي تعظيم شأن الفكر والعقل الإنساني بالحواسيب والاتصال والذكاء الاصطناعي (Bensoula, 2018: 57).

ومن خلال هذه التعاريف، يبدو جلياً أن السمة الأساسية التي تميز هذه المرحلة الجديدة، أو هذا المجتمع الحديث، هي تعاضد قيمة المعلومات في شتى الميادين، واستخدامها بكثافة، وجهاً للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وموردًا استثمارياً، وسلعة استراتيجية، ومصدرًا للدخل القومي، ومجالاً للقوى العاملة. وإن كان المجتمع الصناعي الذي ظهر في القرن

19م، نتاج الثورة الصناعية، فإن مجتمع المعلومات يُعدّ روح المجتمع الحديث، والقوة الفاعلة فيه، والتي هي وليدة التطور التكنولوجي، والتمدن الحضاري السائد في العالم ولعلّ من الجدير تأكيده أن مفهوم "مجتمع المعلومات" ما زال غير واضح بشكل تام، وأن هناك العديد من التعريفات لمجتمع المعلومات التي تختلف وفقاً لوجهة نظر كل وجهة والخلفيات التي انطلقت منها، ويمكن عكس مفهومه من خلال التعاريف الآتية:

1. فالبعض يعرفه بأنه المجتمع الذي يشغل معظم أفراده بإنتاج المعلومات أو جمعها أو اختزانها أو معالجتها أو توزيعها". ومن الباحثين من يرى أن مجتمع المعلومات "هو المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصفة رئيسة على المعلومات والحاسبات الآلية وشبكات الاتصال، أي أنه يعتمد على التقنية الفكرية، تلك التي تضم سلعا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة بالمعلومات التي تقوم بإنتاج هذه السلع والخدمات وتجهيزها، ومعالجتها ونشرها وتوزيعها وتسويقها". ومنهم من يعدّ مجتمع المعلومات "المجتمع الذي تستخدم فيه المعلومات بكثافة كوجه للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. أو أنه المجتمع الذي يعتمد أساسا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري، وكسلعة استراتيجية، وكخدمة، ومصدر للدخل القومي، وكمجال للقوى العاملة" (Abdul Hadi, 2000: 19).

2. وعرفه مؤتمر جنيف (2003) بأنه "مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفوذ إليها واستخدامها وتقاسمها، بحيث يمكن للأفراد والمجتمعات والشعوب أن يسخروا كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة، وفي تحسين نوعية حياتهم".

3. كما عرف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 "مجتمع المعلومات" بأنه "المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: من الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة، وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد؛ أي إقامة التنمية الإنسانية" (Gamble & Blackwell, 2003: 16).

ويتميز "مجتمع المعلومات" بمجموعة من السمات والخصائص التي تحدد طبيعته، أهمها
:(Bensoula, 2018: 57-58)

1. زيادة أهمية المعلومات كمورد حيوي استراتيجي، ونمو المعلومات والمنظمات المعتمدة على المعلومات، واستخدام تقنيات المعلومات والنظم المتطورة، وتنامي النشر الإلكتروني ومصادر المعلومات الإلكترونية، والتضخم في حجم الإنتاج الفكري.
2. ويتميز مجتمع المعلومات كذلك، بتراجع استخدام الورق، من خلال استعمال النقود الإلكترونية، والجراند والكتب الإلكترونية، وغيرها كثير من الأمور التي أُلغيت أو قلّصت استعمال مثيلاتها الورقية، مما جعل العديد من الكتاب يسمون مجتمع المعلومات بالمجتمع اللأورقي، خاصة مع ظهور ما يسمى بـ "الحكومة الإلكترونية" و "الإدارة الإلكترونية".
3. ويتميز هذا المجتمع أيضا بتزايد حجم القوى العاملة والأنشطة في قطاع صناعة المعلومات، حيث تتجاوز في بعض الدول المتقدمة 50% من مجموع القوى العاملة في المجالات الاقتصادية التقليدية وفي الزراعة والصناعة والخدمات.
4. يتميز كذلك بكون المعرفة والمعلومة من أهم مصادر الثروة والقوة، بالإضافة إلى انفجار ثورة النشر بكل الأشكال واللغات، والوعي، وفي كل الميادين والتخصصات.
5. ولعل من أهم ميزات مجتمع المعلومات (مجتمع المعرفة) حدوث انفجار اتصالي هائل، تصاحبه تطورات لا متناهية في ميدان الإلكترونيات والاتصالات عن بعد.
6. وهذا المجتمع يتسم كذلك بوجود ما يسمى بالتعليم المستمر مدى الحياة، لضمان البقاء، في عصر يشهد تغيرات سريعة تعطي الأولوية للأكثر كفاءة ومهارة، وليس للأقدمية. وتنتشر في هذا المجتمع، باطراد، الأنشطة التي تُتَجَرَّعُ عن بُعد، مثل العمل عن بعد، والتجارة عن بعد، والتعليم عن بعد، والتعليم المفتوح أو التعليم الافتراضي.
7. ومن أهم ميزات هذا المجتمع، الاستعمال المكثف لشبكات الاتصال وأنظمة المعلومات في الإدارات والهيئات والمؤسسات.

المطلب الثاني: التأسيس التكويني لثورة المعلومات والاتصالات ومفاعيلها الراهنة

يشير مفهوم تكنولوجيا المعلومات إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل المعلومات ونقلها وتخزينها بشكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيا الحاسبات الآلية، ووسائل الاتصال، وشبكات الربط، وأجهزة الفاكس، وغيرها من المعدات التي تستخدم بكثافة في الاتصالات (Haydar, 2002: 253). ويُقصد بثورة تكنولوجيا الاتصالات، تلك التطورات التكنولوجية في مجالات الاتصالات التي حدثت خلال الربع الأخير من القرن العشرين والتي

اتسمت بالسرعة والانتشار والتأثيرات الممتدة من الرسالة إلى الوسيلة، إلى الجماهير داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات، وهي تشمل ثلاثة مجالات (Jaber & Othman, 2000: 108):

1. ثورة المعلومات أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم، المتمثل في الكم الهائل من المعرفة.
2. ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة، التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، وانتهت بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.
3. ثورة الحسابات الإلكترونية التي امتزجت بوسائل الاتصال واندمجت معها، والإنترنت خير مثال على ذلك.

تترابط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بينها، وقد مرت بمراحل تاريخية عدة، يمكن إيجازها بخمس مراحل أساسية، هي:

1. مرحلة ثورة المعلومات والاتصالات الأولى: وتتمثل في اختراع الكتابة ومعرفة الإنسان لها، مثل الكتابة المسمارية والكتابة السومرية، ثم الكتابة التصويرية، حتى ظهور الحروف، والتي عملت على إنهاء عهد المعلومات الشفهية التي تنتهي بوفاة الإنسان، أو ضعف قدراته الذهنية.
2. ثورة المعلومات والاتصالات الثانية: التي تشمل ظهور الطباعة بأنواعها المختلفة، وتطورها، والتي ساعدت على نشر المعلومات واتصالاتها عن طريق كثرة المطبوعات وزيادة نشرها عبر مواقع جغرافية أكثر اتساعاً.
3. ثورة المعلومات والاتصالات الثالثة: وتتمثل بظهور مختلف الأنواع والأشكال من مصادر المعلومات المسموعة والمرئية، مثل الهاتف، والمذياع، والتلفاز، والأقراص، والأشرطة الصوتية، واللاسلكي، إلى جانب المصادر المطبوعة الورقية. وهذه المصادر وسعت في نقل المعلومات وزيادة حركة الاتصالات.
4. ثورة المعلومات والاتصالات الرابعة: وتتمثل باختراع الحاسوب وتطور مراحل وأجياله المختلفة، مع ميزاته وفوائده وآثاره الإيجابية كافة على حركة تنقل المعلومات عبر وسائل اتصال ارتبطت بالحواسيب.

5. ثورة المعلومات والاتصالات الخامسة: تتمثل في التزاوج والترابط ما بين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة وتكنولوجيا الاتصالات مختلفة الأنواع والاتجاهات التي حققت إمكانية تنقل كميات هائلة من البيانات والمعلومات وعبر مسافات جغرافية هائلة بسرعة فائقة وبغض النظر عن الزمان والمكان وصولاً إلى شبكات المعلومات، وفي قمته شبكة الإنترنت (Samarrai & Zoghbi, 2004: 118).

تعتمد "البنية التحتية للمعلومات" على منتجات التقنية مستمرة التطور مثل الهواتف، آلات البريد المصور (الفاكس)، الحواسيب، الاسطوانات المضغوطة، الأشرطة المرئية والمسموعة، والكيبل المحوري، والأقمار الاصطناعية، وخطوط الاتصال البصرية fiber optics، وشبكات الموجات الدقيقة، وأجهزة الاستقبال، والمساحات، وآلات التصوير، والطابعات، إضافة إلى التقدم في عمليات الحوسبة والمعلومات، وتقنيات الشبكات. ولكن البنية التحتية لتقنية المعلومات تتجاوز المعدات والبرمجيات. إنها تحتوي النظم التطبيقية، والنشاطات والعلاقات. وهناك المعلومات في حد ذاتها، بغض النظر عن الغرض منها، أو شكلها، مثل قواعد البيانات العلمية أو التجارية، وتسجيلات الصوت والصورة، وأرشيف المكتبات، ووسائط أخرى. وهناك أيضاً القوانين والأعراف، ووسائط الاتصال interfaces، وشفرات البث، التي تسهل التعامل بين الشبكات وتضمن الخصوصية والأمان للمعلومات التي تُنقل عبر الشبكات. وأهم من ذلك كله "الإنسان" الذي يعمل على تكوين المعلومات والاستفادة منها، وبناء التطبيقات والخدمات، والتدريب الضروري لتحقيق مستهدفات البنية المعلوماتية (Al-Rtami & Bspas, 2012: 1).

ويعرّف البعض "البنية التحتية لتقنية المعلومات": بأنها مجموعة الوسائل والقدرات التي يتم تنسيقها عادة بواسطة منظمة مركزية للمعلومات. فمثلاً شبكة الاتصالات التي تديرها مؤسسة معينه ويشترك في استغلالها العديد من المؤسسات التجارية والخدمية تشكل بنية تحتية مشتركة. وتشكل القوانين والأعراف الآليات التي تربط استغلال كل من المركبات الفيزيائية والذهنية لبنية تقنية المعلومات. أما المرافق المشتركة لبنية تقنية المعلومات، فهي تجسيد للبنية، وهي تحقق التطبيقات العملية.

ومن أكثر المقاييس استعمالاً لتقييم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المؤشرات الخاصة بنمو شبكة الاتصالات، التي تُعد الركن الأساسي لبناء الشبكات الأخرى، وأهم

تلك المؤشرات: عدد الخطوط الهاتفية الثابتة، ونسبة الاشتراك في الهاتف النقال، وعدد الحواسيب الشخصية، وعدد مستخدمي شبكة الإنترنت (Belqedum, 2013: 52).

وفيما يخصّ مجتمع المعلومات في الوطن العربي والعالم، تتوافر تقارير ذات صدقية وموثوقية في تتبّع ما يدور على ساحة ثورة المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي، لعلّ من أهمها تقرير "قياس مجتمع المعلومات"، وهو تقرير سنوي يصدر عن شعبة إحصاءات وبيانات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات. ويقدم تصورا إقليميا ودوليا لأحدث التطورات في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بناء على مقارنات دولية للبيانات، ووفق منهجيات متقن عليها. ويكمن الهدف من وراء إصدار هذا التقرير تحفيز نقاشات الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات ودعمها، فيما يتعلق بسياسات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال تقديم أداة تقييم تُبرز التفاوت في أداء الدول فيما يتعلق بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتحدد المواطن التي تتطلب مزيدا من التحسين. وقد قيّم تقرير العام (2016) من هذا المؤشر 175 دولة واقتصاد مشارك. ويتضمن هذا التقرير مؤشر تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات IDI Index Development ICT والذي استحدثه الاتحاد الدولي للاتصالات في العام 2008، وأعلن عنه عام 2009 استجابة لطلب الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات. أشار المؤشر لعام 2016 إلى أن الدول المشاركة كافة في ذلك العام، وعددها 175 دولة، قد رفعت مؤشر IDI الخاص بها مقارنة مع العام 2015، وقد كان هذا التطور في مجالات النفاذ، وخاصة خدمات الاتصالات المتنقلة ذات النطاق العريض، على مستوى العالم، مما أسهم في زيادة أعداد المنضمين إلى مجتمع المعلومات، خاصة من الدول النامية، وذلك من خلال الإنترنت. كما وبرز تقدم في أداء الدول ذات الدخل المتوسط، بفضل تحرير الأسواق وزيادة تنافسيتها وتشجيع الابتكار (MCIT, 2017: 3-7).

وبيّن الجدول (1) الأوزان النسبية للمؤشرات الفرعية الأحد عشر، في ثلاث فئات رئيسية:

الجدول (1) المؤشرات الفرعية الأحد عشر التي يتكوّن منها مؤشر IDI ووزنها النسبي في المؤشر الرئيسي

المؤشرات الفرعية لمؤشر تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات IDI	
عدد اشتراكات الهاتف الأرضي لكل مئة نسمة	النفوذ للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (40%)
اشتراكات الهاتف النقال لكل مئة نسمة	
عرض حزمة الانترنت بت/ث لكل مستخدم	
نسبة الأسر التي تمتلك حاسوبا	
نسبة الأسر التي لديها نفوذ للإنترنت	
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت	استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (40%)
اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 نسمة	
الاشتراكات النشطة للنطاق العريض المتنقل لكل 100 نسمة	
متوسط سنوات الدراسة	مهارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (20%)
النسبة الإجمالية للالتحاق بالمرحلة الثانوية	
النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم العالي	

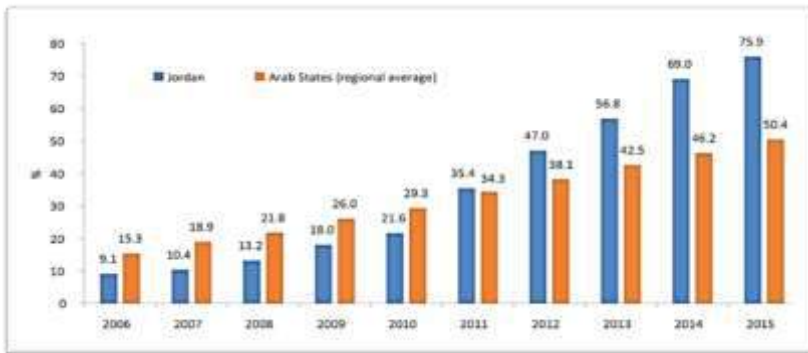
ولعلّ من الملائم تقديم ملخص حول نتائج مؤشر تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مؤشر تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ICT Index Development IDI المتاح (للعام 2016). يتكوّن مؤشر IDI العامّ من 11 مؤشرا فرعيا حول النفوذ إلى الإنترنت، والاستخدام والمهارات. ويقيّم المؤشر العام أهم جوانب تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مقياس واحد IDI يتيح المقارنات بين الدول في الوقت نفسه، ويحقق المقارنات أيضا في أداء الدول بشكل سنوي من جانبين؛ هما: مقدار التقدم، وحجم الفجوة في مجتمع المعلومات. وفيما يلي أهم النقاط التي تم استنتاجها (MCIT, 2017: 5, ITU, 2017):

1. قيّم التقرير حجم الفجوة بين أفضل الدول وأقل الدول أداء للعالم 2016. وكان مقدار الفرق الحاصل بينهما 7.76 على مقياس IDI. وقد حققت كوريا الجنوبية أعلى الدول تقييما لهذا العام. كما وحققت إلى جانبيها الدول ذات الدخل المرتفع باقي المراتب العشرة الأولى: سبع من هذه الدول تقع في أوروبا، واثنان في آسيا، وهي دول ركزت على إدخال مفاهيم الابتكار والاستثمار في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

2. واستخلص المؤشر أن ثمة علاقة وثيقة بين الاقتصاد لدولة ما، ومقدار أدائها حسب هذا المؤشر، حيث أن الدول ذات الدخل المرتفع هي أفضل الدول أداءً، في حين أن الدول ذات الأداء المنخفض (أقل 27 دولة) تمثل الدول ذات الدخل المنخفض. ولا تزال الفجوة بين هذه الدول وأفضل الدول أداءً في اتساع مستمر.

3. خلال العام 2016، ارتفع استخدام الإنترنت بشكل أسرع من النفاذ إلى الإنترنت (إمكانية الشبكي على الإنترنت والدخول إلى مواقعها)، حيث كان المؤشر الفرعي للاستخدام قد ارتفع بمقدار 37% عن العام 2015، مقارنة بزيادة مقدارها 13% في المؤشر الفرعي للنفاذ، مما جعل استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عامل تغيير كبير في مؤشر IDI بين العامين 2015 و2016. وتتنوع أسباب هذه الزيادات بين الدول بين ازدياد في نسبة الاشتراكات أو ربط المنازل بالإنترنت، أو زيادة نسبة انتشار الهاتف النقال. إن مقدار التقدم المحرز في الدول لعام 2016 كان سببه تقدماً في صياغة السياسات والتشريعات والاستثمارات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقد أدرج تقرير العام 2016 حالة الأردن بشكل مخصص كأحد الدول العربية المتقدمة في هذا التقرير؛ نتيجة لارتفاع نسبة انتشار الاستخدام بشكل عام. وقد أحرز الأردن تقدماً واضحاً يفوق متوسط أداء الدول العربية فيما يتعلق بنسبة الأسر التي لديها اشتراك إنترنت، وكذلك الحال فيما يخص نسبة مستخدمي الإنترنت، والتي ارتفعت بشكل ملحوظ جدا (الشكل 5).



الشكل (5) مقارنة بين الأردن والمتوسط العام للدول العربية في تقرير IDI لعام 2016،
والشكل يغطي الفترة (2006-2015)

إن إفراس العقول البشرية لكمّ هائل متسارع النمو من المعلومات، أصبح من المستحيل حفظ هذه المعلومات، واسترجاعها بكفاءة، فكان لا بد من استخدام الحاسبات في هذا الصدد، وقد تم ذلك فعلا، ولكن في ظل بيئة المعلومات المخزنة آليا. وكان لا بد أن "تضعف" قبضة الأمن والمراقبة والتحكم، وأن تزدهر عمليات التجسس على المعلومات المعالجة إلكترونيا، وفرصتها وتخريبها وإتلافها، حتى باتت تشكل تهديدا بالغا لسائر المنظمات الحكومية التي تعتمد أعمالها على الحاسبات والشبكات الاتصالية. وارتفعت مخاطر إساءة استخدام الحاسبات والتلاعب في البرامج وملفات المعلومات المخزنة آليا؛ وبرزت مقدرات المعلومات والاتصالات أهدافا لعمليات التخريب والإرهاب، في منظومة معالجة المعلومات، وقواعد البيانات، وبرامج الحاسبات، وشبكات الاتصال، لاسيما المستخدم منها في الأغراض الدفاعية. وبدأت الدول؛ سواء المتقدمة منها أم السائرة في طريق النمو، تعاني من جرائم العبث والتخريب الموجه إلى الحاسبات ذاتها، وسرقة المعلومات المخزنة فيها، والاحتيال والغش المالي المرتبط بها، والاستخدام غير المصرح به لخدمات الحاسبات، وغيرها من الجرائم الفنية، التي تحولت من مجرد انتهاكات فردية لأمن النظم، إلى ظاهرة تقنية تهدد الأمن القومي، قبل أن تهدد الشركات والمؤسسات والأفراد، لاسيما وأن شبكة الإنترنت، تفتح أبواب تيسير ارتكاب جرائم معلوماتية عابرة للحدود، بحيث أنه يمكن لشخص تتوافر لديه المهارة الفنية، ويتسلح ببعض التجهيزات التقنية، أن يمحو أو يعدل أو يخرب أو يستولي على بيانات معالجة إلكترونيا، حتى في دولة أخرى، خلال ثوان محدودة. ويزداد الأمر خطورة عندما يتعلق بالاعتداء على البرامج الحساسة ذات الصلة بالجوانب العسكرية والأمنية والاستراتيجية للدول، بما قد يتضمن معلومات عسكرية أو اقتصادية حساسة. وبناء عليه، فإن موضوع الجرائم المعلوماتية أصبح يكتسي أهمية قصوى. والجرائم المعلوماتية تعد من الموضوعات الحديثة التي فرضت نفسها بقوة على المستوى الوطني والدولي على حد سواء (Journal of Law and Business, 2014).

المبحث الثاني: الدور السياسي والأمني لثورة المعلومات والاتصالات في الأردن (2010-2017)

تفاعل الأردنيون، ولا يزالون، بحماس وإيجابية مع نتائج ثورة المعلومات والاتصالات. وشمل هذا التفاعل مختلف الأوساط، الرسمية، والشعبية، ومؤسسات الأعمال على اختلافها، والمدارس والجامعات، وصولا إلى الأفراد. لكن ما أتت به هذه الثورة لم يكن يحمل فقط ما هو إيجابي، ميسر لأمر الحياة العملية والخاصة فقط، فقد حملت هذه الثورة أيضا عددا من السلبيات، بعضها على المستوى الأخلاقي، وبعضها على مستوى إضاعة وقت متزايد في اللهو على حساب

ما هو مفيد فكريا وثقافيا وحضاريا، وصولا إلى استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لبتّ الإشاعات، والترويج لعدد من المفاهيم المضللة، ذات النتائج الضارة، بل والخطيرة، سياسيا وأمنيا، ومن خلال هذا المبحث سنسلط الضوء على واقع ثورة الاتصالات والمعلومات في الأردن(المطلب الأول)، ومن ثم نتناول أثر ثورة الاتصالات والمعلومات على الدور السياسي والأمني في الأردن على النحو الآتي:

المطلب الأول: واقع ثورة الاتصالات والمعلومات في الأردن.

وضعت دراسة عالمية لمؤسسة (Pew Research Center) البحثية الأردن في المرتبة الأولى عالميا في مؤشر نسبة عدد من يستخدمون منصات وشبكات التواصل الاجتماعي من البالغين إلى مستخدمي الإنترنت، حيث بلغت النسبة في الأردن 90 %، وذلك عبر مختلف الوسائل والأدوات، لا سيما الهواتف الذكية. وأكثر شبكات التواصل الاجتماعي استخداماً في الأردن هي فيسبوك، إنستغرام، سنابشات، تويتر، ولينكد إن وغيرها. ووفقاً لأرقام رسمية محلية، فإن عدد مستخدمي الإنترنت في الأردن يقدر بنحو 8 ملايين مستخدم، وبالاستناد إلى النسبة العالمية، فإن عدد مستخدمي مختلف شبكات التواصل الاجتماعي في المملكة يقدر بحوالي 7.2 مليون مستخدم. وترجع أهم أسباب انتشار استخدام الأردنيين لشبكات التواصل الاجتماعي إلى زيادة استخدام الإنترنت بشكل عام في الأردن، وذلك مع توافر شبكات الإنترنت عريض النطاق، لا سيما الإنترنت المتنقل عريض النطاق من الجيلين الثالث والرابع، وانتشار استخدام الهواتف الذكية مع انخفاض أسعارها، وتوافر ذلك مع وعي كبير وشغف باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي أنواعه، في الحياة اليومية، أو لأغراض العمل والتسويق والترويج والإعلام. والأرقام التفصيلية المعلنة تظهر أن قاعدة مستخدمي " الفيسبوك" في الأردن توسعت لتضم قرابة 4.5 مليون حساب، فيما بلغ عدد مستخدمي شبكة التدوينات المصغرة "تويتر" في الأردن حوالي 350 ألف مستخدم، فيما يقدر عدد مستخدمي "إنستغرام" بحوالي المليون مستخدم، كما يقترب عدد مستخدمي سنابشات من الأردنيين من حوالي المليون مستخدم(Almubidiun, 2016).

وتعدّ المملكة الأردنية الهاشمية واحدة من أكثر البلدان العربية التي ينمو فيها الإنترنت بشكل متسارع، كما هو الحال بالنسبة للصحافة الإلكترونية، التي تزداد بشكل كبير في المملكة، والأردن أيضاً من أول البلاد العربية التي وضعت تشريعا لتنظيم تداول المعلومات، لكنه جاء مقيدا بدرجة

كبيرة. وقد تمكن المدونون ونشطاء الإنترنت في الأردن من أن يكون لهم صوت مسموع في جميع أرجاء العالم العربي، الأمر الذي قابلته السلطات بالتضييق، بل والملاحقة الأمنية والقضائية لبعض لنشطاء الإنترنت ومستخدميها. وتجاوزا للتضييق على وسائل الإعلام التقليدية، مراقبة الصحف الإلكترونية، لجأ نشطاء الإنترنت في المملكة إلى الشبكات الاجتماعية لاستخدامها كمنصات إعلامية بديلة. ويُعدّ الأردن واحداً من أكثر البلدان في العالم توسعا في استخدام الشبكات الاجتماعية، حيث شهد زيادة هائلة في عدد مستخدميها، فبلغت نحو 5,6 مليون مستخدم، ويأتي فيس بوك في صدارة الشبكات الاجتماعية في الأردن بحوالي 5,2 مليون مستخدم، في حين يُقدّر عدد مستخدمي تويتر بنحو 400 ألف مستخدم في نهاية عام 2016، أي أن عدد المستخدمين شهد زيادة بنحو 70% عما كان عليه في بداية عام 2015 (Mustafa & Eid, 2017: 7-9).

كما تبين إحصائيات حديثة، أن أكثر من 80% من أفراد المجتمع الأردني يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي جُلهم من الشباب، وكنتيجة لامتلاك معظم الناس الهواتف الذكية هذه الأيام، فإن وسائل التواصل الاجتماعي باتت الوسيلة الأسرع والأنجع والأكثر انتشاراً، ولهذا، فاستغلالها لغايات مكافحة الإرهاب والتطرف يأتي في وقته هذه الأيام. وهناك عدد من الحقائق، والأساليب التي يمكن بها مواجهتها، والتي يجب التوقف حيالها، نل أهمها (Obeidat, 2017):

1. ثلاثة أرباع مستخدمي شبكة الإنترنت من الشباب يقعون ضحايا ابتزازات الشبكة، ولهذا فتبصيرهم وفق برامج مدروسة وتوجيهية واجب وطني.
2. الفضاء الإلكتروني مفتوح وبيئته خصبة، ولا يمكن ضبطه أو مراقبته أو السيطرة عليه، وأصبح يشكل تحدياً كبيراً لكثير من الدول، ولهذا فلا بدّ من توجيه الحوار فيه، والحقائق تقول: إن الجماعات الإرهابية جُلها من الشباب، ويتم التواصل معهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، لإظهار البطولة والإنجازات والدين وفرص العمل والفروسية والأخلاق وغيرها عند الالتحاق بهم. ولهذا، فإن وجود أساليب وقائية وإقناعية ضرورية ملحة.

3. الحروب الإعلامية والإلكترونية تطفو على السطح في مقدمات حروب الألفية الثالثة ونهاياتها، من خلال بث رسائل الترويع الإلكتروني. ولهذا، فالشباب بحاجة ماسة لصوت الحكمة والعقل. والحقائق تقول: إن التنظيمات الإرهابية المتطرفة والمتشددة تستغل وسائل التواصل الاجتماعي لنشر سمومها وأيدولوجياتها وأفكارها الظلامية والهدامة وصور

الترويع والعنف والخوف والكرهية والتطرف، وتوصل تلك الجماعات رسائلها الجاذبة أو المنفّرة أو المبتزة للشباب وغيرهم. ولهذا، فحضور الرسائل الإعلامية الرسمية والشعبية المعتدلة شيء ضروري.

4. سموم الإرهابيين قد تبدأ بـ "هاشتاغ" hashtag عاطفي، وبعدها ابتزازي، ومن ثم الاستغلال والإغراق والتوريط والتجنيد والمشاركة، ولهذا فالحذر واجب (Obeidat, 2017).

5. إحدى وسائل محاربة التطرف والإرهاب تكون من خلال استغلال وسائل التواصل الاجتماعي على كل المديات، وفي المحاور الفكرية والاجتماعية والإعلامية والسياسية، واعتماد وسائل التواصل الاجتماعي لمخاطبة عقول الشباب واعتماد التحليل والحجة والإقناع والحوار والمقاربة الموضوعية لتفهّم الآخر والإنصات له.

6. أن تنشط المؤسسات الرسمية والشعبية في إيجاد وسائل تشبيكية بين الشباب على صفحات التواصل الاجتماعي لغايات نشر الفكر المعتدل وتوجيه الحوار الشبابي صوبه، كما أن الأمر وأهميته يستدعي تخصيص موازنات خاصة لدعم تشبيك الشباب المكافح للفكر المتطرف على شبكات التواصل الاجتماعي، واستخدام الوسائل الاستباقية والوقائية الإعلامية لدرء خطر الإرهاب (Obeidat, 2017).

ومن أجل مشهد أكثر وضوحاً للحالة الأردنية في هذا المضمار، ولمعرفة طبيعة التجاوزات والجرائم الإلكترونية في الأردن، يمكن الإشارة إلى أن وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية في الأردن تعاملت خلال العام 2017 المنصرم مع أكثر من 4200 قضية، كان 80% من ضحاياها نساء وفتيات. وكانت معظم الشكاوى المسجلة لدى الوحدة تتعلق بالاحتيال والتشهير وبث الكراهية والتحرير، فيما الابتزاز أكثرها. وتتناقل وسائل الإعلام الأردنية، على نحو شبه يومي، قصص ضحايا هذا النوع من الجرائم الذي يُعد حديث عهد على المجتمع الأردني المحافظ، فيما لا تتوقف تحذيرات الأمن العام للأهالي من أجل مراقبة أبنائهم على الشبكة العنكبوتية. وقبل نهاية العام الماضي (2017)، استحدث القانون الأردني، عقوبات متنوعة لكل من استخدم الشبكة المعلوماتية في ابتزاز شخص، أو خرق حياة الناس الخاصة واستغلاله على نحو غير أخلاقي. ويعاقب قانون الجرائم الإلكترونية رقم (27) بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة

لا تقل عن 5 آلاف دينار ولا تزيد عن 15 ألف دينار لكل من يقوم باستغلال كل من لم يتم الثامنة عشر من عمره أو أي شخص معوق نفسياً أو عقلياً لأعمال الدعارة أو الأعمال الإباحية. وبحسب أرقام شبه رسمية، هي الأحدث ممّا توافر حتى الآن، يوجد في الأردن ما يزيد عن 4 ملايين حساب منشأ على موقع فيسبوك وحده داخل المملكة، وأكثر من 7 ملايين مستخدم لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى. وقد بات خطاب الكراهية والانتقاد السلبي، حالة شبه عامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الأردن، دفعت بالمشرعين في المملكة، إلى استصدار قوانين صارمة تجرم هذا الفعل. وهناك خشية من أن تستغل السلطة التنفيذية التجاوزات "الإلكترونية" لفرض مزيد من القيود وكبت الحريات، بينما تؤكد الحكومة الأردنية على أنها تعمل "بمبدأ سيادة القانون وتطبيقه لضمان التزام وسائل الإعلام ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بالابتعاد عن خطاب الفتنة والكراهية والتحريض والتقسيم وبث الشائعات والأخبار المغلوطة التي كانت أداة مست بالكثر من المجتمعات". ويؤكد مختصون، أن أرقام الجرائم الإلكترونية على أنواعها المختلفة، آخذة في الازدياد، على نحو يهدد منظومة المجتمع الأردني المحافظ، مشددين على أن خطورتها في المستقبل لن تقل عن خطورة الجرائم "التقليدية" والتي أصبحت في ازدياد هي الأخرى (Fayek, 2017).

وقانونياً، صدر في الأردن عام 2015 "قانون الجرائم الإلكترونية"، وهو نسخة محدّثة من قانون "جرائم أنظمة المعلومات" لعام 2010، كقانون مؤقت في ظل غياب مجلس النواب حينها، من أجل "وقف الاعتداءات على الحقوق المادية والمعنوية". ومنذ ذلك الوقت، يطغى السرد السلبي، كما يبدو، على خطاب السلطات فيما يخص الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، بل وهناك من يرى أن تلك السلطات تحجّمها فتصبح مساحات رقمية تنتشر فيها الجرائم والإشاعات، دون توازن مع دورها في التطور الاقتصادي والإبداعي في المجتمعات، وتتأجج هذه السردية في كل مرة يثور فيها مستخدمو الإنترنت في الأردن معترضين على قرارات حكومية. ومع إصدار النسخة الجديدة من القانون، عام 2015، أضيفت إليه المادة 11 لتخصيص عقوبة لجرائم القذف والذم والتحقير عبر مواقع الويب، وتم لاحقاً اقتراح مجموعة من التعديلات تغلّظ العقوبات (Almisruy, 2017).

يمكن القول إن هناك بعض المعلومات غير المسموح بنشرها، لأنها مؤذية للمجتمع أو للأفراد، أو ضارة بالأمن الوطني ووحدة أراضي الدولة أو السلامة العامة، أو بحماية الصحة أو

الأخلاق، مثل المواد الإباحية الخاصة بالأطفال، كما وردت في 10 من الاتفاقية الأوروبية، إلى جانب اتفاقات حول وحدة أراضي الدولة أو السلامة العامة، أو بحماية الصحة أو الأخلاق، والمتضمنة بعض الحقوق الأساسية الأخرى، وهي حرية الفكر والوجدان والدين والرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، وحماية حقوق الإنسان للأفراد، وسيادة القانون وتعزيز الديمقراطية. من أجل هذا، وضعت أوروبا أساساً قوية من أجل حماية حقوق الإنسان الأساسية وحرياته، حيث أنشأت اتفاقية أوروبية تعد الأقوى والأكثر تقدماً على مستوى العالم، وهذه الاتفاقية تم توقيعها في مدينة روما في بتاريخ 1950/10/4، ودخلت حيز التنفيذ في 1953/9/3. وتتكون الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان من مقدمة و66 مادة تضع الأساس لحماية حقوق الإنسان على المستوى الأوروبي، وتضع وسائل مراقبة احترام السلطات لها، وآليات تطبيقها، وقانون دولي إقليمي على مستوى دول أوروبا، بحيث تلتزم كل الدول الأوروبية بهذا القانون.

وتتصدى بعض الاتفاقات للمواد الإباحية الخاصة بالأطفال، كما وردت في اتفاقية بودابست حول الجرائم السيبرانية، وكذلك تلك المتعلقة بالخطابات المثيرة للكراهية، أو ذات التمييز الإثني أو العنصري، كما وردت في البروتوكول الملحق باتفاقية بودابست، وهي الاتفاقية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية التي اعتمدها مجلس أوروبا في بودابست في 23 تشرين الثاني من عام 2001. كما يُضاف إلى ذلك المواد التي تشكل اعتداء على حقوق الملكية الفكرية أو حقوق الملكية الصناعية أو العلامات التجارية أو الاسم التجاري، أو على شخص الإنسان، مثل القذف والذم أو القذف أو التهديد أو الابتزاز، أو حقوقه المالية، كالاختيال، أو على الاقتصاد الوطني، أو تلك التي تؤدي إلى التلاعب بالأسواق المالية أو البورصة، أو تلك المتعلقة بالتحقيقات القضائية السرية، أو المتعلقة بنشر استطلاعات للرأي حول نتائج الانتخابات في أوقات معينة. وربما تجدر الإشارة إلى ما يُسمى "الحق بالنسيان" "Right to be Forgotten"، ويظهر هذا الحق الذي يخول الشخص بإزالة المعلومات الشخصية عنه، والتي تم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي، والتي أضحت غير صحيحة أو منتهية أو مر عليها الزمن، وهذا الحق بالنسيان يتفوق على المصالح التجارية لوسائل التواصل الاجتماعي، وعلى الحق بحرية المعلومة وحق

الوصول إليها في بعض الأحيان، وذلك ما لم يتعارض هذا الحق مع المصلحة العامة (AI-91, 82--83, 2017: Hajjar).

وفي ظل الاضطراب في مشهد الأدوار السياسية والأمنية لوسائل التواصل الاجتماعي، بل والإنترنت عموماً، يُلاحظ مؤخراً أن شركات التكنولوجيا العملاقة، مثل "غوغل" و"فيسبوك" و"تويتر"، تواجه استجابات أمام ثلاث لجان في الكونغرس الأميركي بشأن ما يقال عن استغلالها من جانب روسيا، للتأثير في الانتخابات الرئاسية الأميركية التي جرت العام الماضي. وأثارت مسألة استغلال مواقع التواصل الاجتماعي في التأثير السياسي الجدل مؤخراً، ورآه بعض المحللين والمراقبين "خطراً على الديمقراطية والأمن القومي"، فيما عدّ ارتداداً لمنحى الترحيب بدور التكنولوجيا في حرية المعلومات و"تمكين الشعوب". وتواجه شركات التكنولوجيا، خاصة تلك التي لها منصات تواصل عبر الإنترنت، انتقادات متزايدة في العامين الأخيرين، مع زيادة أعداد العمليات الإرهابية في الدول الغربية. وانتقدت السلطات في دول أوروبا التي شهدت عمليات إرهابية مؤخراً، مواقع التواصل، متهمة إياها بأنها "لا تقوم بما يكفي لمنع استخدامها من قبل الإرهابيين في التجنيد والتمويل والتخطيط". وبدأت "فيسبوك" و"تويتر" تعلن في الآونة الأخيرة بين كل فترة وأخرى، عن إجراءات للحد من محتوى الكراهية على مواقعها، ولاكتشاف الحسابات المرتبطة بالإرهاب ووقفها. وهذه الاتهامات الأخيرة للـ "سوشيال ميديا" تُعدّ ارتداداً عن التهليل لدورها قبل سنوات قليلة فيما أُسمي "الربيع العربي"، وأطلق عليه الإعلام وقتها "تمكين الشعوب ودعم الحرية والديمقراطية". فقبل نحو 6 سنوات كانت العناوين في الصحف ووسائل الإعلام، بالعربية والإنجليزية وغيرها من اللغات الأخرى، عن دور "فيسبوك" في "حشد الجماهير في الشوارع والميادين لإسقاط الأنظمة والحكومات" (Alraay, 2017).

قد يتضح من كل ذلك، أنه إلى جانب المزايا العديدة لثورة المعلومات والاتصالات، برزت تحديات ومخاطر جديدة، يبدو أنها تتعاظم باستمرار، وهي مخاطر متعددة الصنوف والاتجاهات، تشمل فيما تشمل عمليات الاحتيال المالي، واستغلال الأطفال، والمحتوى غير الأخلاقي، والجرائم بأنواعها، وصولاً إلى مخاطر التخريب المعلوماتي، والتجسس، بل والتدخل في الحملات السياسية والانتخابية، وما شابهها، الأمر الذي دفع بالهيئات المعنية في مختلف دول العالم إلى اتخاذ إجراءات أمنية وحمائية ووقائية، للحد من تلك المخاطر ومن سوء الاستخدام.

المطلب الثاني: أثر ثورة الاتصالات والمعلومات على الدور السياسي والأمني في الأردن.

يتضمن التقرير لمجلس الاستخبارات القومية في الولايات المتحدة الأميركية بعنوان "اتجاهات عالمية 2030، عوالم بديلة" بعض الإضاءة، الإشارة إلى أن الفرد الرقمي المستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت سيتحول إلى عنصر فاعل ولاعب مؤثر في اللعبة السياسية المحلية، وإلى شريك في رسم خارطة القوى الجيوسياسية الدولية (NIC, 2012: 12, 116). ويأتي ذلك في إطار نظرية أسست لمصطلح جديد هو "التكنولوجيا السياسية" Political Technology، التي تستند في كثير من وجوها إلى وسائل التواصل الاجتماعي، والأدوار السياسية والأمنية لثورة المعلوماتية والاتصالات. ويُشار إلى أن تقرير الاتجاهات العالمية Global Trends Report واحد من أهم المشروعات التحليلية لمجلس الاستخبارات القومي الأميركي، ويتم إعداده للرئيس الأميركي القادم، حيث يُقدّم إليه بين يوم الانتخاب ويوم التنصيب. والتقرير يقيم الدوافع والسيناريوهات الهامة للاتجاهات العالمية في أفق زمني يقترب من 15 سنة.

وما من شكّ في أن لشبكات التواصل الاجتماعي مهمات تجسسية كبرى، لم يعرف التاريخ لها مثيلاً، وما هو جوليان أسانج Assange مسرّب وثائق ويكيليكس الشهيرة يقول: "إن شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت هي أضخم وأخطر جهاز تجسس واستخبارات ابتكره الإنسان، وعرفته البشرية منذ فجر التاريخ، لأن الإنسان المستخدم للشبكة يتبرع مجاناً بوضع المعلومات والمعطيات والصور والفيديو والتعليقات والآراء عن نفسه، وعن دائرة زملائه، ومحيطه الاجتماعي، وهي غالباً ما تكون مهمة ومفيدة وموثوقة" (Assange, 2011). وحسب أسانج، فإن الجميع يسهم في تزويد أكبر قاعدة بيانات حول الجميع، والشبكات الاجتماعية تمتلك إلى جانب جوجل Google وياهو Yahoo ومثيلاًهما آليات خاصة تمكن أجهزة المخابرات من الحصول على البيانات التي تريدها، بالرغم من أن هذه الشبكات والمواقع غير تابعة لها. وفي الإجمال، يبدو أن غالبية سكان العالم دخلت في قلب عاصفة سياسية وأمنية، إلى جانب البعد الثقافي والحضاري والاجتماعي والترفيهي والاقتصادي بالطبع، وأسهمت فيها وتسهم، دون أن تدري غالباً ما الذي تفعله.

يستعمل المستخدمون وسائط التواصل الاجتماعي للتعبير عن آرائهم والترويج لها، في السياسة والثقافة والاقتصاد وحقوق الإنسان والمرأة والعمل والاجتماعيات والرياضة، وغيرها من الموضوعات التي تهم الرأي العام. وتظهر وسائط التواصل الاجتماعي كإحدى أهم الأدوات الحديثة التي توصل رأي الشخص إلى جمهور غير محدود على مستوى العالم، ودون قيود متعلقة بالحدود الجغرافية، ودون تكلفة، وبشكل آني وسريع وسهل، إلا أنه قد تثار إشكاليات عديدة، سياسية وقانونية وأخلاقية وأمنية حول المحتوى الذي ينشره المستخدم على وسيلة التواصل الاجتماعي، ومدى تعارضه أحيانا مع القوانين أو حقوق الغير. وصحيح أن للمستخدم حرية التعبير على وسائط التواصل الاجتماعي، إلا أنه يتوجب عليه، عند نشر المحتوى، احترام النظام العام في الدولة وسلامتها (Al-Hajjar, 2017: 75). وعلى الصعيد العربي، تنص المادة 32 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أن يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار، وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة، ودونما اعتبار للحدود الجغرافية، على أن تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع، ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة.

وعلى صعيد الأردن فمنذ بداية عام (2011)، كغيره من العديد من الدول العربية، موجة من الاحتجاجات والاعتصامات والمسيرات المطالبة بإحداث تغييرات إصلاحية، في المجالات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، ومن أن مواقع التواصل الاجتماعي أتاحت المجال لمنظمي فعاليات هذا الحراك الجماهيري، للمشاركة والتفاعل مع الأحداث، على مستوى التحفيز وتحريك الرأي العام. يرى كثيرون أن تونس حظيت بشرف إطلاق شرارة الثورة العربية التي وضعت حداً لأنظمة شمولية وحكام استمروا في إذلال رعاياهم طوال عشرات السنوات، إذ استطاع الشعب التونسي خلال أقل من شهر إجبار رئيسه زين العابدين بن علي على تسليم السلطة بعد 23 عاماً من توليه زمام أمورها. ويعود تفجير الأوضاع في تونس بمظاهرات عارمة بعد إضرام الشاب محمد البوعزيزي النار بنفسه في السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر 2010، وذلك تعبيراً عن غضبه من الاعتداء عليه بشكل مهين، والإبقاء على بطالته التي تتوجب بمصادرة عربة كان يسترزق ببيع بضائع عليها. ويمكن القول: إن البوعزيزي نفسه كان المؤجج للاحتجاجات التونسية 2010-2012. وتبع ذلك أحداث مصر واليمن وسوريا وليبيا والبحرين، وأحداث أقل أهمية وعنفاً في الأردن وعدد آخر من الدول العربية، بل ربما غالبيتها (Lutfi, 2012: 122).

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

حاولت هذه الدراسة أن تسيّر بتكثيف وبسرعة مع نشوء ثورة المعلومات والاتصالات وانتشارها، ومع تطور نتاجات هذه الثورة، منطلقاً من أساسيات معرفية، ركنها هو أن المعرفة تتأتى باستثمار البيانات المخزنة، ومعالجتها، وصولاً إلى المعلومات، وتعزيز القدرة على استعمالها، في بيئة معرفية ملائمة، تتطلب من التجهيزات والإدراك الواعي الكثير.

ولأن شبكات التواصل الاجتماعي مثلت نوعاً من الإعلام الجديد، أو "الإعلام الاجتماعي"، أو "صحافة المواطن"، تشكلت ظواهر ذات مفاعيل سياسية وأمنية عديدة. وجاءت هذه الأعباء الجديدة لتضيف إلى منظومة أمن الدول أبعاداً مضافة، فتحرّكت منظومة الأمن الوطني الشامل في استخدام القوتين، الصلبة والناعمة، في العديد من المناسبات. وتزايدت في كل هذا الحاجة إلى حماية الأمن السيبراني (الإلكتروني المتصل بالمعلوماتية والاتصالات) للدولة، كونه مزيجاً من التحديات التقنية، والسياسية، والاجتماعية، والفكرية، والثقافية. فمع التطورات الجديدة، كان لا بد أن تضعف قبضة الأمن والمراقبة والتحكم، وأن تزيد مخاطر إساءة استخدام الحاسبات والإنترنت كمّاً ونوعاً، خاصة بعدما أصبحت المعلومات والاتصالات أهدافاً لعمليات التخريب والإرهاب، وأداة من أدوات المتطرفين من كل صنف.

أما فيما يخص فرضية الدراسة، التي مفادها أن "هناك علاقة ارتباطية بين الثورات التقنية وثورة المعلومات والاتصالات وبين التحولات السياسية والأمنية والأردن حالة دراسية". فقد اختبرت الدراسة الفرضية، وأثبتت صحتها، معززة ذلك بالشواهد السياسية والأمنية، وبوصف الأحداث التي تبرّر التوصل إلى القبول بالفرضية في الأردن كحالة دراسية.

وقد أجابت الدراسة عن أسئلتها، على النحو الآتي:

أجابت الدراسة عن السؤال الأول الذي مفاده: "ما ماهية ثورة المعلومات والاتصالات وتأصيلها الفكري والعلمي والتكويني؟"، وبيّنت الأسس التي قامت عليها ثورة المعلومات والاتصالات، وأوضحت ماهيتها من منظور علمي عام، كما ومن جوانب تكوينية تتصل ببنيتها، ونتائجها، وأهم تطبيقاتها.

وأجابت الدراسة كذلك عن سؤالها الثالث، الذي مفاده: "ما الأثر السياسي والأمني لثورة المعلوماتية والاتصالات في المنطقة العربية عموماً، والأردن خصوصاً، في الفترة 2010-

2017؟"، فتوصلت إلى أنه كانت لثورة المعلوماتية والاتصالات في المنطقة العربية عموماً آثار سياسية وأمنية بارزة وواضحة، سواء بالتحريض، أو تنظيم الحركات، أو التنسيق بين الناشطين، بل وصولاً إلى القيام بأنشطة تنظيمية مباشرة، إلى جانب الدور التوعوي والإخباري الكثيف الذي شهدته الساحة العربية، وضمنها الأردن، طوال الفترة التي غطتها الدراسة.

ولو جاز للباحثة أن تتقدم في ختام هذه الدراسة ببعض التوصيات، فإن أهمها سيكون:

- إيلاء مزيد من الاهتمام بالشباب، ومتابعة سلوكياته على الشبكة ومواقع التواصل، بروح متفحصة، سمحة، هدفها منع الانحراف، فكرياً، وأخلاقياً، وسياسياً، وأمنياً، واجتماعياً.
- تخصيص جهود للبحث العلمي في مجالات أمن وسائط التواصل الاجتماعي والإنترنت، ليس بالمعنى التقليدي المراقب والراصد، بل من موقع المتابعة الواعية والتحليلية، الهادفة إلى استخلاص نتائج عملية قابلة للتطبيق في البيئة العربية والأردنية.
- عدم المغالاة في إبراز الجوانب السلبية لثورة المعلومات والاتصالات، فهي مهما وصلت، لا تساوي جزءاً صغيراً من الخدمات الكبرى التي تقدمها للإنسانية جمعاء. وهذه التوصية موجهة خصوصاً للمعنيين في السلطة التنفيذية في الأردن، الذين اتخذ بعضهم مواقف مبالغاً فيها، أدت إلى تقييد عدد من الحريات، وإلى إيقاف بعض الأنشطة على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، دون ما يكفي من المبررات.
- التأمي قبل إقرار قوانين مقيدة للحريات، وخاصة الحريات على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. وهذه التوصية موجهة أساساً إلى مجلس النواب. ولا يجوز في حال القبول بمنطق العقاب الجماعي على أخطاء أو حتى جرائم ارتكبتها عدد محدود.

Reference:

- International Telecommunication Union (2015). Information Society Measurement Report 2015. ITU Publications. <https://www.itu.int/en/publications/Pages/default.aspx>.
- International Telecommunication Union (2017). Information Society Measurement Report 2016. ITU.
<https://www.itu.int/en/publications/Pages/default.aspx>.
- World Telecommunication Union (2010). "Resolution 181". ITU News, November 2010. Internet:
http://www.itu.int/net/itunews/issues/2010/09/pdf/201009_20-en.pdf.
- Bensoula, N. (2018). "Information Society in the Arab World". Generation of Humanities and Social Sciences, No. 39, February, Generation of Scientific Research Center.
- Jaber, S. & Osman, N. (2000). Communication and Information (Information Technology). University Knowledge House, Alexandria.
- Gamble, P. & Blackwell, J. (2003). information management. Dar Al Farouk, Egypt.
- Hajjar, W. (2017). The legal system of social media (Whatsapp, Facebook, Twitter): a comparative legal study on privacy, personal freedom, responsibility and jurisdiction. Arab Center for Legal and Judicial Research, Council of Arab Ministers of Justice, League of Arab States, Beirut - Lebanon.
- Haidar, M. (2002). Entrance information systems to achieve competitive advantage. University House, Alexandria.
- Daaboul, M. (2017). "Information Revolution". Arabic Encyclopedia. (Internet 11/10/2017):http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=160067&m=1.

- Radi, Z. (2003). "Using Social Media in the Arab World". Journal of Education, No. 1, Al-Ahliyya Amman University, Amman.
- Ratimi, M., Abu al-Qasim., B. & Wajdi. S. (2012). IT infrastructure and the future of education. Site: <https://www.slideshare.net/arteimi/information-technology-infrastructure-and-education-future>.
- Saad, M. (2016). "Fourth Industrial Revolution ... are we ready?" Al-Watan, Oman, February 6, 2016.
- Al-Samarrai, I. & Al-Zoghbi, H. (2004). Management information systems. 1st floor, Safaa Publishing & Distribution House, Amman, Jordan.
- Tuwaisi, A. (2015). "The Role of the Legislative Authority (National Assembly) in Jordan in Protecting Cyber Security in the Hashemite Kingdom of Jordan". Paper presented to the Fourth Arab Days Conference of the Arab Observatory for Cybersecurity, Beirut/Lebanon 1-3 / 12/2015.
- Abdul Alim, M. (2011). The Egyptian Revolution between the Transition and the Palestinian Cause. 4th Floor, Geziret El Ward Library Cairo.
- Abdul Kafi , I. (2005). The Easy Encyclopedia of Political Terms. Arabic books for publication and Tuzi. Internet: <http://www.kotobarabia.com>.
- Abdul Hadi, M. (2000). Information and information technologies on the threshold of a new century. Arab Book House Library, Cairo.
- Obeidat, M. (2017). "Language of the Age: Social Communication". Tell me about the Jordanian Constitution, 18-06-2017.
- The New Arab (2017). "Communication is the source of news for 95% of Yemenis." Thursday 21/12/2017.
- Gatas, J. & Mokdad, K. (2015). The Role of Social Media in Democratic Transformation in the Arab Spring Countries: A Descriptive Case Study (Tunisia and Egypt). Master Thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, New Communication Technology, University of KasidiMerbahOuargla, Algeria.

Qandilji, A. & Janabi, A. (2007). Management information systems. Dar Al-Masira, Amman, Jordan.

The Ovaries, I. (2016). "Jordan is the first globally using social networks." Al-Ghad newspaper, Wednesday, April 20, 2016.

Journal of Law and Business (2014). "Crimes related to information technology". Internet:[http://www.droitentreprise.com// Crimes-related-technology-known](http://www.droitentreprise.com//Crimes-related-technology-known).

Al-Masri, R. (2017). "Cybercrime Law: How does the state control the means?". Ink site. Internet: <https://www.7iber.com/technology/cyper-crimes-law-controlling-7-million-internet-users/>.

Makkawi, H. & Leila, H. (1998). Communication and contemporary theories. Egyptian Lebanese House, Cairo.

World Summit on the Information Society (2003). Geneva 2003 and Tunis 2005. Internet:

<http://www.un.org/arabic/conferences/wsis/fact6.html>.

Ministry of Communications and Information Technology (2018). Global Reporting Summaries - Global Information Technology Report 2016. ICT Policies and Strategies Division Strategic Policy Directorate, Ministry of Communications and Information Technology, Jordan, <http://moict.gov.jo/content/studies-and-reports>.

Ministry of Communications and Information Technology, Ministry of Education, and Jordan Education Initiative (2012). Survey on ICT penetration and use in schools in the Hashemite Kingdom of Jordan. Ministry of Communications and Information Technology, Ministry of Education, and Jordan Education Initiative.

Assange, J. (2011). Interview with RT. Internet:

<https://www.rt.com/news/wikileaks-revelations-assange-interview/>

Burkhart, G. & Older, S. (2003). The Information Revolution in the Middle East and North Africa. RAND - National Defense Research Institute.

- Coe, P. (2015). "The Social Media Paradox: An Intersection with Freedom of Expression and the Criminal Law". Internet:
http://publications.aston.ac.uk/25254/1/Social_media_paradox_an_intersection_with_freedom_of_expression_and_the_criminal_law.pdf
- Davenport, T. & Prusak, L. (1998). Working knowledge "How Organizations Manage What They Know". Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Deloitte (2017). Technology, Media and Telecommunications Predictions - Middle East Edition. Deloitte's Predictions for the technology, media and telecommunications (TMT) sectors.
- Elmasry, Tarek, Benni, Enrico, Patel, Jigar & Peter ausdem Moore, Jan (2016). Digital Middle East: Transforming the Region into a Leading Digital Economy. McKinsey & Company.
- NIC–National Intelligence Council (2012). Global Trends 2030: Alternative Worlds. A publication of the National Intelligence Council, USA.
- Salem, F. (2017). "The Arab Social Media Report 2017: Social Media and the Internet of Things: Towards Data-Driven Policymaking in the Arab World". MBR School of Government. (Vol. 7), Dubai.
- Socialbakers (2014). <http://www.socialbakers.com>
- Statista (2014). <http://www.statista.com>
- Thayer, L. (2000). Communication and Communication Systems. Homewood Illinois, Richard D. Irwin.
- World Bank (2017). The Little Data Book on Information and Communication Technology 2017. Washington, DC: World Bank. doi: 10.1596/978-1-4648-1028-2. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO.

أثر التوجه الريادي في تحقيق إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية

سامي شكري جبرا زرافيلي*

سامر عبد المجيد البشايشة**

ملخص

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر التوجه الريادي في تحقيق إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، وتكون مجتمع الدراسة من (13) بنكاً تجارياً أردنياً. واشتملت وحدة التحليل للدراسة على (853) مديراً في الإدارتين العليا والوسطى بالمسميات الوظيفية التالية (مدير عام، نائب مدير عام، مدير دائرة، مدير فرع). وتكونت عينة الدراسة من (309) مفردة تم اختيارها بأسلوب العينة العشوائية البسيطة. واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعة في تحقيق إدارة المعرفة بأبعادها (اكتساب المعرفة، وخزن المعرفة، ومشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة) مجتمعة في البنوك التجارية الأردنية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني البنوك التجارية الأردنية منهج التوجه الريادي للإفادة من مخرجاته بتطوير خدماتها المصرفية لتلبية احتياجات العملاء.

الكلمات الدالة: التوجه الريادي، إدارة المعرفة، البنوك التجارية الأردنية.

* مدير تحليل وتطوير العمليات المصرفية، بنك الإسكان.

** كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة.

تاريخ قبول البحث: 7 / 2 / 2020 م.

تاريخ تقديم البحث: 2019/12/2 م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2021م.

The Effect of Entrepreneurial Orientation in Achieving Knowledge Management in Jordanian Commercial Banks

Sami Shukri Jabra Zarafili

Samer AbdulMajid Al-Bashabsheh

Abstract

The study aimed to measure and analyze the effect of entrepreneurial orientation on achieving knowledge management in Jordanian commercial banks. The study's population consisted of (13) Jordanian commercial banks. The analysis unit consisted of (853) managers in top and middle managements (general manager, deputy general manager, department manager, branch manager). The study's sample consisted of (309) respondents selected by the simple random sample method. The descriptive analytical method was used. A questionnaire was used as a tool to collect data. The study found statistically significant impact at significance level ($\alpha \leq 0.05$) of entrepreneurial orientation with its combined dimensions (innovative entrepreneurial orientation, proactive entrepreneurial orientation, risk-taking entrepreneurial orientation) in achieving knowledge management with its combined dimensions (knowledge acquisition, knowledge storage, knowledge sharing, Knowledge implementation) in Jordanian commercial banks. The study recommended that Jordanian commercial banks should adopt an entrepreneurial orientation to benefit from its outputs in developing banking services to meet customers' needs.

Keywords: Entrepreneurial Orientation, Knowledge Management, Jordanian Commercial Banks.

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

تشهد بيئة الأعمال اليوم العديد من التقلبات والتغيرات المتسارعة، مما شكل العديد من التحديات التي أصبحت تواجه جميع المنظمات بمختلف أشكالها، بحيث أصبحت أمراً واقعاً ينبغي على المنظمات العمل في ظل مكوناته وضعفاته، ولعل بروز العولمة، والتقدم التكنولوجي، وثورة الاتصالات، كان أهم مظاهر هذا التحدي، ولقد شكل ذلك حافزاً قوياً لتلك المنظمات نحو تبني مداخل ونماذج تحوي بين طياتها أساليب ومناهج إدارية حديثة قادرة على تجاوز هذه التحديات ضمن مفهوم معاصر يحقق لها التميز والنجاح، وذلك من خلال التكيف مع المتغيرات البيئية المحيطة بها، وخلق القيمة، لغرض البقاء، والنمو وتحقيق الازدهار.

إن التوجه الريادي يدعم منظمات الأعمال كافة، ويسهم في زيادة قدرتها على مواجهة الظروف التنافسية الشديدة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، ويساعدها على استثمار مواردها المادية والفنية والمالية بما يكفل تحقيق الميزة التنافسية واستدامتها، كما يحقق لها الاستباقية في اقتناص الفرص الجديدة ومواجهة التهديدات، في إطار نظرة موحدة للمنظمة ككل، والتوجه للاهتمام بالإبداع كقوة استراتيجية، وميزة تنافسية في خلق المنتجات الجديدة، أو تطوير أساليب العمل، وزيادة إمكانية الإدارة للتحليل الخارجي للبيئة والداخلي للمنظمة بشكل يحقق لها الريادة، ويقلل من فرص تحملها للمخاطر.

تعدّ إدارة المعرفة من المفاهيم الإدارية المعاصرة، وقد شهدت السنوات الماضية اهتماماً متزايداً من جانب المنظمات نحو تبني إدارة المعرفة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها، ولقد أصبحت إدارة المعرفة من أهم مدخلات التطوير والتغيير في عصرنا الحالي؛ حيث استطاعت إحداث نقلة نوعية في مستوى أداء مختلف المنظمات.

وبناءً على ما سبق، فإنّ بيئة البنوك التجارية الأردنية الحالية قائمة على المنافسة الشديدة، وتواجه تحديات غير مسبوقة؛ بسبب أنّ مفهوم التغيير أصبح قاعدة في العمليات المصرفية والخدمات الجديدة، فكان لا بدّ من الاستجابة لهذا التغيير في الاتجاه نحو التوجه الريادي بمختلف أبعاده لتقديم خدمات مصرفية جديدة ومتنوعة، وكذلك سرعة الاستجابة لمتطلبات العملاء؛ لأنّ السرعة في التغيير الذي أخذت تفرضه المنافسة في عالم البنوك الحديثة، يعتمد بشكل متزايد على

المنافسة والإبداع والاستباقية لتقديم أفضل الخدمات، والتي تهدف إلى تحقيق ميزة تنافسية من أجل إرضاء العملاء والمحافظة عليهم. أضف إلى ذلك أنّ الساحة المعرفية شهدت توسعاً كبيراً في التكنولوجيا وإدارة المعرفة، ومن أبرز مظاهرها انتشار البنوك الإلكترونية التي تعدّ اتجاهاً حديثاً ومختلفاً عن البنوك التقليدية والذي ظهر نتيجة النمو المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أسهمت البنوك الإلكترونية بشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة، وبتكاليف منخفضة مختصرة للوقت وحدود المكان، ومن هذا المنطلق يمكن القول: إنّ البنوك التجارية الأردنية - حتى تتمكن من المنافسة- لا بدّ لها من تبني استراتيجيات حديثة؛ كالتوجه الريادي، ومواكبة التغيرات المحلية والعالمية في مجال الصناعة المصرفية، والتوجه نحو إدارة المعرفة التي تعدّ من أهم الأنظمة لأي منظمة أعمال تنشُد الاستمرار وتطمح إلى النجاح في سوق العمل.

وانطلاقاً من أهمية موضوعات التوجه الريادي، وإدارة المعرفة، وتواصلًا مع الجهود البحثية السابقة في زيادة الإثراء المعرفي في هذا المجال، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذه الموضوعات الإدارية الهامة، وتطبيقها في البنوك التجارية الأردنية.

وبناءً على ما سبق، فقد جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر التوجه الريادي في إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، بهدف الوصول إلى استنتاجات علمية وعملية وتقديم التوصيات المناسبة لتلك البنوك والبنوك العاملة في القطاع المصرفي الأردني.

مشكلة الدراسة:

تواجه البنوك التجارية الأردنية العديد من التحديات الناتجة عن التغييرات المتسارعة في الصناعة المصرفية محلياً وإقليمياً وعالمياً، فضلاً عن ظهور مفاهيم العولمة وتطبيقاتها وازدياد حدة المنافسة، مما دفع هذه البنوك إلى الاهتمام بمواكبة التقدم المعرفي من أجل مواكبة النمو والتطور المتسارع الذي أصاب بيئتها الداخلية والخارجية على حد سواء.

وفي ظل التطور المتسارع في مجال إدارة المعرفة، أصبح لزاماً على البنوك التجارية الأردنية أن تتكيف بسرعة مع التكنولوجيا الجديدة في مجال المعرفة، وكذلك نماذج الأعمال الحديثة التي تتسم بالمرونة وسرعة الاستجابة للأسواق بتقديم منتجات جديدة بطرق مبتكرة، مما جعل من إدارة المعرفة متغيراً هاماً في المحتوى الحالي.

وحتى تتمكن البنوك التجارية الأردنية من تحقيق أهدافها بالنمو والازدهار، لا بد لها وبشكل مستمر من تحديد الفرص الجديدة التي تقع خارج قدراتها الحالية من خلال الاستفادة من طاقتها المعرفية، وتبني منهج التوجه الريادي الذي يدفع هذه البنوك تجاه التحول إلى بنوك ريادية تمارس أنشطة استكشافية وإبداعية تحفز العاملين فيها على تقديم وتنفيذ الأفكار الريادية.

ومن هنا فإن مشكلة تكمن في محاولة التعرف على مستوى تطبيق التوجه الريادي في البنوك التجارية الأردنية وما هو تأثيره في تحقيق إدارة المعرفة، خاصة في ظل ندرة البحوث المنشورة التي تناولت هذا الموضوع.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة من خلال عمليات البحث والتحليل الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما مستوى توافر أبعاد التوجه الرياديّ (التوجه الرياديّ الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) في البنوك التجارية الأردنية؟
2. ما مستوى توافر أبعاد إدارة المعرفة (اكتساب المعرفة، وخزن المعرفة، ومشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة) في البنوك التجارية الأردنية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة أثر التوجه الرياديّ في إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال دراسة وتحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على مستوى توافر أبعاد التوجه الرياديّ (التوجه الرياديّ الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) في البنوك التجارية الأردنية.
2. التعرف على مستوى توافر أبعاد إدارة المعرفة (اكتساب المعرفة، وخزن المعرفة، ومشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة) في البنوك التجارية الأردنية.
3. معرفة أثر التوجه الرياديّ بأبعاده (التوجه الرياديّ الإبداعي، والتوجه الرياديّ الاستباقي، والتوجه الرياديّ بتحمل المخاطرة) في تحقيق إدارة المعرفة بأبعادهما (اكتساب المعرفة، وخزن المعرفة، ومشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة) في البنوك التجارية الأردنية.

أهمية الدراسة:

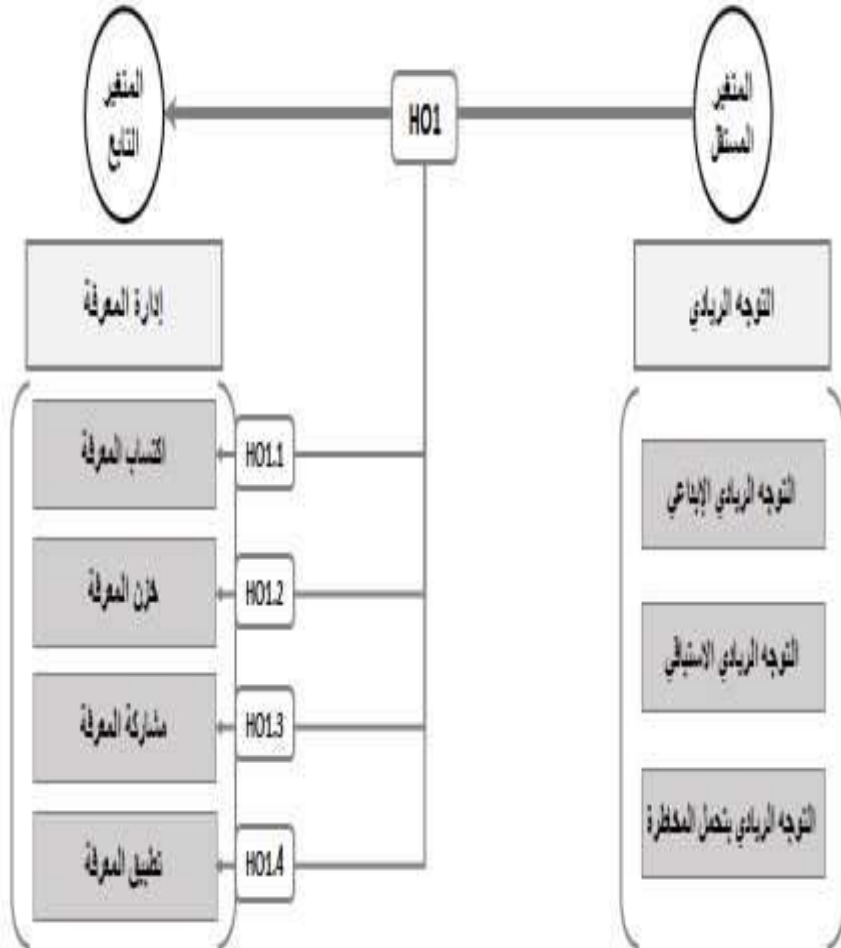
أولاً: الأهمية العلمية: وتكمن في اعتماد الدراسة على مجموعة من الدراسات الحديثة التي تناولت متغيرات الدراسة (التوجه الريادي، وإدارة المعرفة) وأبعادها، وبأنها من الدراسات النادرة وخاصة باللغة العربية-على حد علم الباحثين- التي تناولت تلك المتغيرات مجتمعة، وهي تُشكل مادة علمية حديثة ومفيدة تكون مرجعاً للدراسات المستقبلية بهذا الموضوع، فضلاً عن إسهامها في تقديم إطار نظري متكامل يُثري المكتبة الإدارية الأردنية والعربية في المفاهيم التي تناولتها.

ثانياً: الأهمية العملية: وتكمن بشكل عملي في دراسة مستوى تطبيق متغيرات الدراسة، وتحديد العلاقات فيما بينها في البنوك التجارية الأردنية، وتقديم الدراسة الحالية معلومات مفيدة لهذه البنوك عن طريق بعض الاستنتاجات والتوصيات والأدلة التي يمكن الاسترشاد بها من قبل المديرين العاملين في البنوك التجارية الأردنية لمواكبة التطورات المتسارعة، وتطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة، من خلال تسليط الضوء على أهمية التوجه الريادي ودوره في تحقيق إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية من حيث اكتسابها، وخبزها، ومشاركتها وتطبيقها من أجل دعم عمليات الإبداع وتقديم خدمات مصرفية متميزة تلبي احتياجات ورغبات العملاء المتنوعة.

أموذج الدراسة:

يُصور الشكل رقم (1) نموذج الدراسة موضعاً مجموعة من المتغيرات المكونة للدراسة الحالية، بحيث يعطي تصوراً أولياً عن التأثير بين متغيرات الدراسة، التي ستكون في صورة كمية، ففي ضوء الطروحات الفكرية وآراء المنظرين والباحثين والكتاب بأهمية التوجه الريادي في تحقيق إدارة المعرفة، اعتمدت الدراسة نموذجاً يُظهر المتغيرات التالية:

1. المتغير المستقل: التوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة).
2. المتغير التابع: إدارة المعرفة بأبعادها (اكتساب المعرفة، وخبز المعرفة، ومشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة).



الشكل (1) أتمودج الدراسة

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

دراسات شملت المتغير المستقل (التوجه الريادي):

(Serai et al., 2017); (Ejdys, 2016); (Hussaini et al., 2016); (Kollman, 2016);
(Martin and Javagi, 2016); (Szymaniec, 2016); (Bierwerth, et al., 2015);
(Jangl, 2015); (Teresa, 2015); (Yung, 2015).

دراسات شملت المتغير التابع (إدارة المعرفة):

(Wach, et al., 2018); (Farooq and Vig, 2018); (Baskaran, 2018); (Jiang, et al., 2018); (Mallasi and Ainin, 2015); (Funmilola, 2015); (Rusly, et al., 2014); (Royal, 2013); (Esterhuizen, et al., 2012).

فرضيات الدراسة:

لغاية تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، فقد قام الباحث بوضع مجموعة من الفرضيات بناءً على مشكلة الدراسة وعناصرها المختلفة، وكانت كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعة في تحقيق إدارة المعرفة بأبعاده (اكتساب المعرفة، وخرن المعرفة، ومشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة) مجتمعة في البنوك التجارية الأردنية.

وللتحقق من تأثير التوجه الريادي بدلالة أبعاده في كل بُعد من أبعاد إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، جُزئت الفرضية الرئيسية الأولى إلى أربعة فرضيات فرعية:

H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعة في اكتساب المعرفة كأحد أبعاد إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية.

H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعة في خزن المعرفة كأحد أبعاد إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية.

H01.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعة في مشاركة المعرفة كأحد أبعاد إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية.

Ho1.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعاً في تطبيق المعرفة كأحد أبعاد إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تم اختيار البنوك التجارية الأردنية كأحد تشكيلات القطاع الخدمي المالي في الأردن ليمثل الموقع التطبيقي للدراسة.
- الحدود البشرية: المديرين العاملين في الإدارة العليا والوسطى في البنوك التجارية الأردنية.
- الحدود الزمنية: الفترة الزمنية المستغرقة لإنجاز الدراسة امتدت من شهر مايو حتى شهر نوفمبر من عام 2019.
- الحدود المعرفية: وتمثلت بالمتغيرات التالية للدراسة: التوجه الريادي، وإدارة المعرفة.

محددات الدراسة:

عدم وجود أقسام متخصصة في البنوك التجارية الأردنية في مجال الدراسات والأبحاث ليمتد الاستعانة بها تسهياً لعملية جمع البيانات.

الإطار النظري والدراسات السابقة

التوجه الريادي:

يُعد التوجه الريادي الالتزام المجدد للإبداع، والإبتكار، وحالات الاستجابة السريعة للمخاطر المحسوبة في إطار استغلال الفرص التي تفرضاها عوامل البيئة الخارجية، وتجنب التهديدات التي تواجه المنظمة (Zainol & Ayadurai, 2011). ويُشير التوجه الريادي إلى استراتيجية تدفع المنظمات لتحقيق ميزة تنافسية بالاعتماد على الأنشطة الريادية لديها (Agca, 2012). وقد أشار Fatoki (2014) إلى أن أنشطة التوجه الريادي، أدت إلى تنوع منتجات منظمات الأعمال، وتنوع أسواقها فهي ترسم السياسات المستقبلية لدخول أسواق جديدة بالمنتجات الحالية أو المنتجات القديمة بعد تعديلها وتطويرها لتلائم أذواق العملاء. ووضع Otache (2015) أن التوجه الريادي يُمثل السلوك والمنهج التي تتبناه المنظمة والذي ينعكس على كافة

أعمالها واستراتيجياتها، والجدول (1.2) يوضح المفاهيم التي حددها الكتاب والباحثون حول مفهوم التوجه الريادي.

جدول (1.2) مفهوم التوجه الريادي

الرقم	الباحث والسنة	المفهوم
1	(Villaverde, 2018)	العامل الأساسي القادر على توليد التميز أمام المنافسين، وتعزيز التكيف مع عوامل البيئة الخارجية.
2	(Thibault, 2016)	الاستجابة لعوامل البيئة الداخلية والخارجية.
3	(Tutar, 2015)	قدرة المنظمات على الاستجابة ديناميكية لتغيرات السوق.
4	(Revilla e al., 2014)	العامل الاستراتيجي الحاسم في بقاء المنظمة، ونموها، وتطورها.
5	(Aliyu et al., 2013)	قدرة المنظمة واستعدادها على اتخاذ القرارات التي تدعم الإبداع والأفكار الجديدة
6	(Muchiri, 2013)	مجموعة من السياسات والتوجهات التي توفر أساساً لاتخاذ القرارات الريادية.
7	(Yukl, 2013)	رغبة الإدارة العليا في أن يكون لدى المنظمة القدرة على إشباع رغبات العملاء.
8	(Murray, 2012)	قدرة المنظمات على الحفاظ على مواردها وزيادة حصتها السوقية.
9	(Osoro, 2012)	حالة ذهنية مرغوبة تنعكس على توجهه واستراتيجيات المنظمة.

المصدر من إعداد الباحث إستناداً للدراسات السابقة.

أهمية التوجه الريادي:

- يعد التوجه الريادي نظاماً إدارياً متكاملًا يسهم في تحسين أداء المنظمة وتميزها، وامتدت أهميته لتغطي طيفاً واسعاً من أعمال المنظمة، كما تتحدد أهمية التوجه الريادي في الآتي:
1. المساهمة في تحقيق النمو والازدهار في الأداء المالي للمنظمة بما يساهم إيجابياً بتحقيق أعلى الإيرادات (Sharma & Gogia, 2014).
 2. القدرة على اكتشاف واقتناص الفرص على نحو استباقي، وبما يعزز الموقع التنافسي للمنظمة (Gathumgu et al., 2014).
 3. تبني استراتيجية الإبداع التنظيمي، خاصة أن الإبداع يشكل أحد العوامل الحاسمة للمنافسة في ظل البيئة المتغيرة (Kraus et al., 2012).
 4. المعرفة اللازمة لمتطلبات العملاء وإشباع حاجاتهم، ورغباتهم بطرح منتجات مميزة تلبى هذه الاحتياجات (Rad et al., 2013).
 5. زيادة قدرة المنظمة على استثمار المعرفة التسويقية المتاحة بغرض الاستحواذ على الأسواق الحالية ودخول أسواق جديدة لتحقيق التفوق التسويقي على المنافسين (Martin, 2011).
 6. خلق قيمة للعملاء تتسجم ورغباتهم وطموحاتهم الحالية والمستقبلية (Becherer, 2012).

أبعاد التوجه الريادي:

اختلف الكتاب والباحثون حول تحديد أبعاد التوجه الريادي، ويعود سبب هذا الاختلاف لنوع اختصاصاتهم الأكاديمية وخبراتهم العملية، ولكن نجد أن معظم الباحثين والكتاب في مجال الإدارة الاستراتيجية قد بنوا دراساتهم على ما أشار إليه (Miller, 1983) من خلال استخدامه ثلاثة أبعاد هي (الإبداع، تقبل المخاطرة، الاستباقية)، ثم أضاف (Lumpkin & Dess, 1996) بُعدين آخرين للتوجه الريادي وهما (الهجومية التنافسية، الاستقلالية)، والجدول رقم (2.2) يوضح أبعاد التوجه الريادي وفقاً لبعض الدراسات السابقة.

جدول (2.2) أبعاد التوجه الريادي وفقاً لبعض الدراسات السابقة

الرقم	الباحث والسنة	الإبداع	تحمل المخاطر	الاستباقية	العدوانية التنافسية	الاستقلالية
1	(Serai et al., 2017)	√	√	√	√	√
2	(Ejdys, 2016)	√	√	√	√	√
3	(Hussaini et al., 2016)	√	√	√		
4	(Kollman, 2016)	√			√	
5	(Martin & Javagi, 2016)	√	√	√		
6	(Szymaniec, 2016)		√	√	√	
7	(Bierwerth et al., 2015)	√				
8	(Jangl, 2015)	√		√	√	
9	(Teresa, 2015)	√	√	√	√	√
10	(Yung, 2015)	√	√	√		
	المجموع	9	7	8	5	3
	النسبة %	90%	70%	80%	50%	30%

المصدر: إعداد الباحث بالاستفادة من المصادر أعلاه.

ونظراً لاختلاف وتعدد وجهات نظر الكتاب والباحثين في تحديد أبعاد التوجه الريادي، تم تلخيص هذه الأبعاد حسب الجدول رقم (2.2)، والذي يُظهر الأبعاد التي تبناها عدداً من الباحثين في مجال التوجه الريادي، وحسب الآتي:

1. الإبداع: حصلت على (90%) من الدراسات التي تناولت التوجه الريادي.
2. الاستباقية: حصلت على (80%) من الدراسات التي تناولت التوجه الريادي.
3. تقبل المخاطرة: حصلت على (70%) من الدراسات التي تناولت التوجه.

وبعد تحديد الأبعاد الفرعية للتوجه الريادي، سيتم توضيحها في الآتي:

الإبداع:

يُعد الإبداع عنصراً مهماً وفاعلاً في التوجه الريادي، ومكوناً أساسياً من مكونات استراتيجية الريادة، وأن نشاط الإبداع الناجح والمميز يقود المنظمة لطرح منتجات مميزة في الأسواق بما يحقق لها التميز عن المنافسين الذين يسعون باستمرار لتقليد الإبداع، لذا فإن اليقظة والاستباقية مطلب أساسي ومن الخصائص الأساسية للمنظمات التي تسعى لتحقيق الإبداع والابتكار من خلال استراتيجية قيادة الأعمال (Abuya, 2016).

وعُرف الإبداع على أنه نشاط إداري ذو منهجية محددة تتخذ فيها المنظمة كافة الطرق والوسائل لتقديم كل ما هو جديد وابتكاري لتطوير المنتجات (Karlosson & Wiberg, 2017).

في حين عرّف (Proctor, 2014) الإبداع على أنه عملية تشمل إضافة قيمة ودرجة من الحداثة والتطوير للمنتجات التي تقدمها المنظمة وبشكل يعزز موقفها التنافسي.

الاستباقية:

ظهر مفهوم التوجه الاستباقي كمنهج إداري استراتيجي متكامل تتبناه العديد من منظمات الأعمال في ظل التطورات والتغيرات السريعة في البيئة الخارجية وما رافقه من تغيرات في بيئة الأعمال، أهمها اشتداد المنافسة بين المنظمات ودخول العولمة، لذلك فإن المنظمة ذات التوجه الاستباقي تسعى باستمرار إلى تحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال استكشاف الفرص واستغلالها، لذلك يرى (Wheelen, 2008) بأن التوجه الاستباقي يُمكن المنظمة من البحث عن الأسواق الحديثة بما يعزز حصتها السوقية في ضوء مراقبة البيئة الخارجية بهدف الاستجابة المبكرة بوجود الفرص واستثمارها بطرح منتجات جديدة.

إضافة إلى ذلك فإن استخدام الاستباقية يساعد المنظمة على التكيف مع عوامل البيئة الخارجية، ويمكنها من الدفاع عن حصتها السوقية أمام المنافسين، خاصة أن الهدف من الاستباقية الحصول على المزايا التنافسية، والحصول على حصة سوقية وإخراج بعض المنافسين من السوق (Kolter & Armstrong, 2008).

تحمل المخاطرة:

يُعد تحمل المخاطرة من العناصر الأساسية في التوجه الريادي، إذ يُنظر إليها على أنها أحد سمات الإبداع والمبادرة بتشكيل الأعمال الجديدة، والإجراءات الاستباقية بطرح المنتجات الجديدة للسوق قبل المنافسين (Govender, 2010)، لذلك يشير (Bleeker, 2011) بأن تحمل المخاطرة هو عملية اتخاذ إجراءات محددة كدخول أسواق جديدة في منطقة معينة أو طرح منتجات جديدة ذات نتائج غير مؤكدة لدرجة معينة.

أما (Njagi, 2016) فيرى بأن تحمل المخاطرة هو طريقة المنظمة في التعامل مع الفرص واستغلالها بالرغم من عدم التأكد حول نجاح العمل أو معرفة النتائج، خاصة أن المنظمات الريادية غالباً ما تأخذ المزيد من المخاطرة في سعيها لتحصيل الفرص. تمثل المخاطرة الإطار العام للتوجه الاستراتيجي الريادي الذي يُشير إلى ميل المنظمة في اتباع مسلك المغامرة في المجهول من دون معرفة أو تحديد نتائج هذه المغامرة، وتأخذ أشكالاً متعددة مثل دخول أسواق جديدة، أو طرح منتجات جديدة، أو تبني تكنولوجيا جديدة غير مستخدمة مسبقاً. وبذلك يمكن القول بأن الأساس في تبني منهج التوجه الريادي بإيجاد الفرص واقتناصها ومواجهة المخاطرة المحتملة، وتحويل تلك الفرص إلى مشاريع عمل (Narayanan, 2017).

مفهوم إدارة المعرفة وأبعادها:

هناك اختلافات كثيرة في تحديد مفهوم محدد لهذا المصطلح الجديد، فقد اختلف كتاب الإدارة في تناول إدارة المعرفة تبعاً لخلفياتهم العلمية والعملية، إضافة إلى اختصاصاتهم الأكاديمية، ويُشير (Martina et al., 2012) إلى أن إدارة المعرفة تمثل القدرات والمهارات اللازمة التي تمتلكها المنظمة من مصادرها الداخلية والخارجية لتلبية متطلبات العمل بطريقة دقيقة، وتقديم حلول للمشاكل اليومية لتحقيق مستويات الأداء المطلوبة، وهذا مفهوم يأتي من منظور الكفاءة الإدارية.

ويبين (Azimi & Nili, 2014) أن إدارة المعرفة عملية إدارية ومنهجية متكاملة شاملة لكافة أجزاء المنظمة ومكوناتها الأساسية، هدفها تحقيق الترابط والتنسيق والتكامل بين جميع المستويات الإدارية في المنظمة، ونشر المعرفة المكتسبة لكافة أعضاء المنظمة.

في حين أشار (Crnjar & Dlacic, 2014) إلى أن إدارة المعرفة تمثل إطاراً تنسيقياً منتظماً لمجموعة من العوامل المتمثلة بالموارد البشرية ومهاراتها، والتكنولوجيا والعمليات بهدف خلق قيمة للمنظمة من خلال الإبتكار والإبداع، ووفقاً لهذا المنظور الشمولي لإدارة المعرفة فإن متطلبات وعناصر إدارة المعرفة هي: رأس المال البشري، التكنولوجيا، والعمليات، وهدف هذا النهج الإداري خلق الإبتكار والإبداع في المنظمة.

وبيّن (Zhang et al., 2018) أن إدارة المعرفة يتم تحديدها من خلال الجانب الثقافي للمنظمة الذي يمثل القيم، والعادات، والتعليمات، والسياسات، والأنماط الإدارية السائدة، والتي تسعى المنظمة بموجبها لتقليل التعارض والفوارق ما بين ثقافة المنظمة وثقافة الأفراد، وخلق حالة من التوافق بينهما باستخدام المعرفة ونشرها بين العاملين في المنظمة.

وإلى جانب ما ورد ذكره من تحديد لمفهوم إدارة المعرفة، يلاحظ أن هناك تعاريف أخرى لإدارة المعرفة، والجدول رقم (3.2) يوضح تعريفات بعض الباحثين.

جدول (3.2) تعريفات الباحثين لمفهوم إدارة المعرفة

الرقم	الباحث والسنة	التعريف
1	(Allameh et al., 2016)	الإدراك الواعي للظواهر والحقائق، من خلال الخبرات والمهارات الكامنة لدى الفرد والمنظمة.
2	(Sentosa, 2016)	هدف استراتيجي تسعى المنظمة لتحقيقه لتعزيز الميزة التنافسية.
3	(Anummum, 2014)	حقل إداري علمي يعزز مدخل التكامل لاكتساب المعرفة من قواعد البيانات، والوثائق والسياسات في المنظمة.
4	(Dastaviz, 2014)	توفير المعلومات لضمان الأداء المناسب للموارد المتاحة بما يحقق أهداف المنظمة.
5	(Sain & Wekly, 2014)	نشر المعرفة للأخريين بصورة تفاعلية وتطبيقها في المنظمة.
6	(Baksh, 2013)	مجموعة المهارات التي يمتلكها الأفراد، والأدوات الحديثة والتقنية التي تستخدم في الأعمال اليومية.
7	(Hoglund, 2012)	استثمار رأس المال البشري عن طريق تطوير وتنمية مهاراتهم لتحقيق الأداء الفعال.

الرقم	الباحث والسنة	التعريف
11	(Namana, 2010)	مجموعة الوسائل المعرفية التي تمكن المنظمة من الوصول بسرعة للمعلومات المطلوبة.
12	(Pathirage et al., 2007)	الطريقة التي يتم من خلالها الاستفادة الكلية من المعلومات والمهارات والخبرات المتوفرة لدى أفراد المنظمة.
13	(Regan, 2006)	عمليات إدارية مطورة تتم في المنظمة وتمكنها من الوصول بسرعة كافية للمعلومات المطلوبة.

المصدر من إعداد الباحث إستناداً للدراسات السابقة.

أبعاد إدارة المعرفة:

اعتمدت هذه الدراسة عدة أبعاد لإدارة المعرفة والتي تشمل بُعد اكتساب المعرفة، وخرن المعرفة، ومشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة، وفيما يلي توضيح لهذه الأبعاد:

اكتساب المعرفة:

بعد الانتهاء من تحديد المعرفة المطلوبة التي تحتاجها المنظمة يتم اتخاذ إجراءات اكتساب المعرفة وتحصيلها من مصادرها الداخلية والخارجية، وهذه المصادر تأخذ أشكالاً متعددة على شكل وثائق، بحوث ودراسات، تجارب سابقة للمنظمة.

أكد (Sitali, 2008) على أن اكتساب المعرفة تشمل الجمع، والتوليد، والتحليل، والتحقق من صحة المعلومات الواردة من مصادرها بتدقيقها لتحري الدقة في جمع واكتساب المعرفة، خاصة وأنها تكون مدخلاً لحل المشاكل التي تواجه المنظمة.

خرن المعرفة:

يشير (Rodrigo & Manole, 2017) بأن خزن المعرفة هي عملية تكوين الذاكرة التنظيمية في المعرفة التي يتم تخزينها رسمياً في أنظمة الذاكرة الفعلية في قاعدة بيانات المنظمة واستخدامها عند الحاجة.

ويرى (Sixue, 2016) أن تخزين المعرفة يجب أن يتم بشكل واضح وصريح داخل المنظمة، وترتيب إدارة المعرفة بشكل منظم ليسهل الوصول إليها عند الحاجة لاستخدامها، وفي حين أشار (Urbancova, 2012) بأن خزن المعرفة يرتبط بعملية ترميز وتخزين المعرفة بشكل منظم بحيث يُمكن الآخرين من استخدامها عند الحاجة إليها، وفي الوقت المناسب، ويتطلب ذلك توفير قاعدة بيانات لخزن المعرفة، وتوفير بريد إلكتروني لتسهيل التواصل بين المنظمة والعاملين.

مشاركة المعرفة:

يُشير (Rusly et al., 2014) إلى أن أهمية مشاركة المعرفة كأحد أبعاد إدارة المعرفة تكمن في تحويل عمليات المعرفة الفردية _ ومن مصادرها الداخلية والخارجية _ إلى المعرفة التنظيمية لتطبيقها في المنظمة لتحقيق أهدافها، وتحسين جودة اتخاذ القرارات.

ويرى (Mallasi & Si Ainin, 2015) أن مشاركة المعرفة تدل على ترجمة المعرفة إلى الواقع الفعلي، وجعلها متاحة للجميع وفق منهج إداري متكامل لإيصالها لكافة المستويات الإدارية في المنظمة بالوقت المناسب لاستخدامها في حل المسائل الإدارية التي تواجهها لغرض تحقيق أهداف المنظمة.

تطبيق المعرفة:

يكمن نجاح المنظمة، وتقدمها ونموها في قدرتها على تطبيق المعرفة التي تم اكتسابها بكافة الأقسام والدوائر الإدارية فيها، والاستفادة من المعرفة المخزنة في اتخاذ القرارات، وحل المشكلات التي تواجه المدراء بشكل مستمر، إضافة إلى ذلك فإن المنظمات الناجحة هي التي تستخدم المعرفة بشكل مستمر بكافة أعمالها اليومية، بحيث يتم انتقال المعرفة من المستوى الفردي إلى المستوى التنظيمي والجماعي لنشرها داخل المنظمة (Esterhuizen et al., 2012).

الدراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

دراسة (Al-Arabi, 2019) بعنوان: "تأثير عمليات إدارة المعرفة على الابتكارات التنظيمية في ظل التوجه نحو التكيف مع التغيير التنظيمي". تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى

توافر عمليات إدارة المعرفة في البنوك التجارية الجزائرية، ومدى مساهمتها في خلق ابتكارات تنظيمية لدى البنوك التجارية الجزائرية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، إذ تم تطوير استبانة مكونة من (58) فقرة لجمع المعلومات، وتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الجزائري، كما واشتملت عينة الدراسة على (350) مفردة من بين العاملين في البنوك التجارية الجزائرية تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة. وتم استخدام العديد من الوسائل والأساليب الإحصائية لتحليل للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها. توصلت الدراسة لنتائج أهمها: أن مستوى تطبيق عمليات إدارة المعرفة في البنوك التجارية الجزائرية جاء بمستوى متوسط، وكذلك فإن مستوى تطبيق أبعاد الابتكار التنظيمي جاء بمستوى متوسط أيضاً، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتشخيص التغييرات البيئية للوصول إلى المعرفة الحقيقية للواقع البيئي والعمل على تحليلها للاستفادة منها في خلق الفرص ومواجهة التهديدات المفروضة.

دراسة (Salah, 2019) بعنوان: "دور التوجه الريادي كأداة لتحقيق النجاح التنظيمي لشركة زين العراق للاتصالات المتنقلة" هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التوجه الريادي (متغير مستقل) بأبعاده (الإبداع، والاستباقية، وتقبل المخاطرة، والهجومية التنافسية، والاستقلالية) في تحقيق النجاح التنظيمي (متغير تابع)، وتكون مجتمع الدراسة من المدراء العاملين بمختلف المستويات الإدارية في الشركة وفروعها، واشتملت عينة الدراسة التي تم اختيار مفرداتها بطريقة العينة العشوائية البسيطة على (60) مديراً من العاملين في الشركة. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وتحليل فرضياتها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استبانة استخدمت كأداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة الدراسة.

وبعد إجراء عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية (SPSS)، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن شركة زين العراق للاتصالات المتنقلة يوجد لديها اهتمام بالتوجه الريادي بأبعاده (الإبداع، الاستباقية، تقبل المخاطرة، الاستقلالية، الهجومية التنافسية)، وأيضاً توصلت إلى أن هناك مستويات جيدة للنجاح التنظيمي في شركة زين للاتصالات المتنقلة، كما بينت الدراسة أيضاً أن إدارة شركة زين العراق للاتصالات المتنقلة قد قامت باستخدام التوجه الريادي في تعزيز نجاحها التنظيمي وبحيث ظهرت هذه المساهمة بشكل متميز فيما يتعلق باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات وخصائص الإدارة العليا. وقد أوصت الدراسة

بضرورة اهتمام شركة زين العراق للاتصالات باستثمار الإبداع، والاستباقية، وتقبل المخاطرة، والاستقلالية، والهجومية التنافسية، والعمل على دعمها والاستفادة منها في تعزيز النجاح التنظيمي في المستقبل.

دراسة (Elshanty & Elshareef, 2018) بعنوان: "دور عمليات إدارة المعرفة في تحسين الرشاقة الاستراتيجية بالمنظمات غير الحكومية - قطاع غزة". تناولت الدراسة البحث حول دور عمليات إدارة المعرفة في تحسين الرشاقة الاستراتيجية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم (3167) موظفاً، وقد استخدمت الدراسة أسلوب العينة العشوائية الطبقية، وقد بلغ عدد مفردات العينة (343) موظفاً من مختلف المستويات الإدارية. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها، حيث تم تطوير استبانة استخدمت كأداة رئيسة لجمع البيانات اللازمة. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى ممارسة عمليات إدارة المعرفة جاء بدرجة كبيرة، إضافة إلى أن مستوى تطبيق أبعاد الرشاقة الاستراتيجية جاء بمستوى مرتفع، كما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعمليات إدارة المعرفة في تحسين الرشاقة الاستراتيجية بالمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة. وقد أوصت الدراسة أنه من الضروري للمنظمات محل الدراسة تبني مفهوم إدارة المعرفة كمدخل لتحسين الأداء التنظيمي وزيادة الوعي بأهمية مفهوم الرشاقة الاستراتيجية، وكذلك توجيه الاهتمام نحو الإبداع والابتكار والعمل على تلبية احتياجات المستفيدين والمجتمع الذي تعمل على خدمته.

دراسة (Al-Sayer, 2017) بعنوان: "العلاقة بين التوجه الريادي والتوجه السوقي وأثرهما في الميزة التنافسية: دراسة لعينة من العاملين في المصارف الأهلية في مدينة دهوك، العراق" هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التوجه الريادي والتوجه السوقي وأثرهما في الميزة التنافسية في المصارف الأهلية العاملة في مدينة دهوك - العراق، وقد تبنت الدراسة موضوع التوجه الريادي وموضوع التوجه السوقي بوصفهما متغيراً مفسراً للميزة التنافسية (متغيراً تابعاً). وتكون مجتمع الدراسة من المديرين العاملين في المصرف ممثلة بالمديرين العاملين، ومساعديهم، ونوابهم، ومديري الفروع، ورؤساء الأقسام، أما عينة الدراسة التي تم اختيارها بطريقة العينة القصدية فقد شملت (70) موظفاً. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها، من خلال استبانة استخدمت كأداة رئيسة لجمع المعلومات من مفردات

العينة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود علاقة ارتباط موجبة بين التوجه السوقي والميزة التنافسية، وأيضاً دلت نتائجها على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين أبعاد التوجه الريادي والميزة التنافسية على مستوى المصارف المبحوثة، وهو مؤشر على اهتمام المصارف محل الدراسة بدور التوجه الريادي في تحقيق الميزة التنافسية. وقد أوصت الدراسة بوجوب الاهتمام بدور التوجه الريادي في المصارف الأهلية في مدينة دهوك وتوضيحه للمديرين، من أجل اتخاذ إجراءات تنظيمية تؤدي إلى الاهتمام بالتوجه الريادي في الخدمات الجديدة في ظل المنافسة التي تشهدها المنظمات العاملة في قطاع المصارف، وكذلك تأكيد دور التوجه السوقي في المصارف الأهلية في مدينة دهوك واتخاذ كافة الإجراءات الإدارية التي تؤدي إلى الاهتمام بالتوجه السوقي نحو الخدمات الجديدة في ظل التغيير المستمر في أدواق العملاء وتغيير مواقفهم نحو الخدمات التي تقدمها تلك المصارف.

دراسة (Al-Nuaimi and Al-Momani, 2016) بعنوان: "أثر العلاقات بين التوجه الريادي التدريجي والجزري على الفعاليات التنظيمية للجامعات الخاصة الأردنية بمدينة عمان" هدفت الدراسة إلى تحديد أثر العلاقة بين التوجه الريادي التدريجي بمتغيراته (التوجه الريادي الإبداعي، التوجه الريادي الاستباقي، التوجه الريادي بتحمل المخاطرة). والتوجه الريادي الجزري بمتغيراته (التوجه الريادي العدائي، التوجه الريادي الاستقلالي)، على الفعالية التنظيمية بأبعادها. وتكون مجتمع الدراسة من القيادات العليا في تلك الجامعات ممثلة بـ (رؤساء الجامعات، رؤساء مجالس الأمناء، أعضاء مجالس الأمناء، نواب الرئيس، والعمداء)، والبالغ عددهم (101) مفردة. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، من خلال استبانة استخدمت كأداة رئيسة لجمع المعلومات طوّرت على أيدي نخبة من الباحثين والكتّاب في مجال متغيرات الدراسة والتي تكونت من (50) فقرة. وتم استخدام العديد من الوسائل والأساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للتوجه الريادي التدريجي والجزري بأبعادهما على الفعالية التنظيمية للجامعات الخاصة بمدينة عمان، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية للعلاقة التبادلية ما بين التوجه الريادي التدريجي بأبعاده والتوجه الريادي الجزري بأبعاده على الفعالية التنظيمية للجامعات الخاصة الأردنية بمدينة عمان. وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني الجامعات محل

الدراسة سلوكيات التوجه الريادي، ومحاولة الإفادة من مخرجاته في رفع فاعلية قراراتها من خلال التفكير المبدع وإدراك بيئتها الخاصة.

دراسة (Al-Kasasbeh, 2015) بعنوان: "أثر إدارة المعرفة في تطوير ثقافة التميز، دراسة ميدانية للبنوك التجارية العاملة في مدينة تبوك" هدفت الدراسة إلى قياس أثر إدارة المعرفة في تطوير ثقافة التميز في البنوك التجارية في مدينة تبوك، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وقد تم توزيع استبيان لجمع المعلومات. تكون مجتمع الدراسة من المديرين بالبنوك التجارية العاملة في منطقة تبوك والبالغ عددها (12) بنكاً تجارياً موزعة على (28) فرعاً في مدينة تبوك. تم اختيار (119) مفردة (عينة قصدية) للدراسة ممن لهم علاقة بالإدارة العليا ومركز اتخاذ القرار. وتحليل بيانات الدراسة استخدمت عدة أساليب إحصائية للإجابة على أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجميع أبعاد إدارة المعرفة في ثقافة التميز في البنوك التجارية العاملة في منطقة تبوك. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق إدارة المعرفة لدورها الهام في تطوير ثقافة التميز في البنوك التجارية العاملة في مدينة تبوك.

الدراسات باللغة الإنجليزية:

دراسة (Baskaran, 2018) بعنوان: "الدور الوسيط لعوامل التمكين لإدارة المعرفة على العلاقة بين الخصائص التنظيمية والتوجه الريادي" هدفت الدراسة إلى دراسة الدور الوسيط لعوامل تمكين إدارة المعرفة بين الخصائص التنظيمية والتوجه الريادي للموظفين، ونظرت الدراسة في ثلاث بنى، وهي: عوامل التمكين لإدارة المعرفة، والخصائص التنظيمية والتوجه الريادي، وتكون مجتمع الدراسة المستهدف من موظفي ثلاث شركات لتصنيع الإسمنت في ولاية جوهور في ماليزيا، وتم استخدام مسح عبر الإنترنت لتوزيع الاستبيانات على المجيبين باستخدام طريقة بسيطة لأخذ العينات العشوائية. وتم اختيار الاستطلاع عبر الإنترنت نظراً لأن استطلاعات الويب تحظى بقبول أوسع اليوم، وقد ردد عدد أفراد العينة بحوالي 300 موظف من ثلاث مصانع لتصنيع الإسمنت في ولاية جوهور/ ماليزيا. بعد جمع البيانات لمدة ثلاثة أشهر، تم الحصول على 181 استبياناً صالحاً للاستخدام، نظراً لأن الاستبيان قد تم تصميمه كمسح على شبكة الإنترنت وأن جميع عناصر الاختبار كانت إلزامية، ولم يتم حذف أي استبيان نتيجة لنقص البيانات. وأظهرت النتائج أن السلوك الريادي يمكن أن يوجد على جميع مستويات المنظمة، ومع

ذلك فإن تفعيل ريادة الأعمال وممارسة سلوك الريادة يخضعان لتوافر عوامل التمكين لإدارة المعرفة، إلى جانب الخصائص التنظيمية التي تسهل هذه المساعي بين الموظفين.

دراسة (Farooq and Vij, 2018) بعنوان: "ربط التوجه الريادي وأداء الأعمال: الدور الوسيط لتوجه إدارة المعرفة" هدفت الدراسة إلى دراسة الدور الوسيط لتوجه إدارة المعرفة في العلاقة بين التوجه الريادي وأداء الأعمال، وتكون مجتمع الدراسة من (400) شركة من قطاع التصنيع والخدمات من ولايات شمال الهند، وقد شملت عينة الدراسة (276) شركة تم استطلاع آراء كبار المديرين فيها من صناع القرار. ووجدت الدراسة أن التوجه الريادي يؤثر بشكل مباشر وإيجابي على أداء الأعمال وإدارة المعرفة، وأن توجه إدارة المعرفة يتوسط العلاقة بين التوجه الريادي وأداء الأعمال. وأظهرت الدراسة أيضاً أن مبدأ الاستباقية هو المحدد الأكثر أهمية لريادة الأعمال يليها تحمل المخاطرة والإبداع. وأوصت الدراسة بوجود تركيز الشركات التي تسعى إلى تحسين أداء الأعمال لديها بشكل أكبر على التقييم الاستباقي لفرص السوق، واستباق تحركات المنافسين والتكيف مع بيئة الأعمال سريعة التغير.

دراسة (Jiang et al., 2018) بعنوان: "التوجه الريادي وخلق المعرفة التنظيمية: نهج تكويني" هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير العلاقات التجارية وديناميكية السوق بشكل مستقل وتفاعلي على العلاقة بين التوجه الريادي وخلق المعرفة التنظيمية، وتم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة مكونة من 257 شركة صينية غطت قطاعات المواد، والكيمائيات، والمنسوجات، والإلكترونيات، وقد تم استرداد 196 استبانة. تشير النتائج المستخلصة من عينة الدراسة أن التوجه الريادي في السياق الصيني يعزز خلق المعرفة التنظيمية، وأن العلاقات التجارية وديناميكية السوق تضخمان فوائد التوجه الريادي، إضافة إلى أن تكوين التوجه الريادي العالي، وروابط العمل القوية، والأسواق الديناميكية لها التأثير الكبير، مما يوفر دعماً للأبحاث المقدمة في أبحاث ريادة الأعمال. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات بمواءمة استراتيجية التوجه الريادي لديها مع البيئة الخارجية والروابط بين المنظمات في متابعة أهداف إنشاء المعرفة التنظيمية بنجاح.

دراسة (Wach et al., 2018) بعنوان: "التوجه الريادي، واستخدام المعرفة وتدويل الشركات" هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقات بين التوجه الريادي واستخدام المعرفة في

تدويل الشركات البولندية، وطبق البحث المنهج الكمي استناداً إلى استبيان، مما سمح بتقييم تدويل الشركات ومواردها المعرفية. وبناءً على المنطق الاستنتاجي، حاولت الدراسة ربط البيانات التي تميز الشركات التي شملها الاستقصاء والتحقق من الفرضيات المفترضة. واستندت الدراسة على دراسة استقصائية أجريت في عام 2015 على عينة من 355 شركة بولندية، وتم تطبيق الأساليب الإحصائية للتحقق من الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى أن للتوجهات الريادية تأثير جوهري في استخدام المعرفة في عملية التدويل، وأن التوجه الريادي له آثار إيجابية كبيرة على نطاق التدويل، وأن المعرفة الريادية لها آثار إيجابية كبيرة على تكثيف مقياس التدويل. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الوعي بين المديرين والمديرين التنفيذيين حول أهمية التوجه الريادي للشركات، إضافة إلى وجوب تطوير المعرفة حول مكونات معينة من التوجه الريادي.

المنهجية والتصميم

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها، ومن ثم فإن تصميم الدراسة الحالية يعتمد على المنهج الوصفي في البحوث الإنسانية، وذلك بغرض وصف الخصائص والمتغيرات المتعلقة بمشكلة الدراسة، والتي تتمثل في التوجه الريادي كمتغير مستقل، وإدارة المعرفة كمتغير تابع، كما تستخدم الدراسة المنهج التحليلي (السببي) بغرض تحديد تأثير التوجه الريادي بأبعاده في إدارة المعرفة، كما تتناول الدراسة البيانات المطلوبة ومصادرها، وأداة جمع البيانات، وتقسيم صلاحية النموذج، وأساليب تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (13) بنكاً، وشملت وحدة التحليل للدراسة الحالية على العاملين في الإدارتين العليا والوسطى (المديرون ونوابهم ومديري الدوائر ومدراء الفروع) في البنوك التجارية الأردنية أو ما يعادل هذه المسميات الوظيفية بسبب اختلافها من بنك إلى آخر والبالغ عددهم (853) فرداً حسب النشرات التي تم الحصول عليها من سجلات هذه البنوك والبنك المركزي الأردني لسنة (2018)، وتكونت عينة الدراسة من (309) مفردة تم اختيارها بأسلوب العينة العشوائية البسيطة، وبنسبة (36%) من إجمالي عدد العاملين، والجدول رقم (2.3) يوضح مجتمع الدراسة.

أثر التوجه الريادي في تحقيق إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية

سامي شكري زرافيلي، سامر عبدالمجيد البشابشة

جدول (2.3) أسماء البنوك التجارية الأردنية

التسلسل	إسم البنك
1	البنك العربي
2	بنك الإسكان
3	بنك الأردن
4	بنك القاهرة عمان
5	البنك الأهلي
6	البنك الأردني الكويتي
7	بنك الاستثمار العربي الأردني
8	بنك الاتحاد
9	البنك التجاري
10	بنك المؤسسة العربية المصرفية
11	البنك الاستثماري
12	بنك سوسيتيه جنرال
13	بنك المال الأردني
المجموع	13

المصدر: نشرات وتقارير البنك المركزي الأردني والبنوك التجارية كما هو الوضع بتاريخ 2018/12/31.

وحدة التحليل:

شملت وحدة التحليل للدراسة الحالية على العاملين في الإدارتين العليا والوسطى والمتمثلة بالمسميات الوظيفية التالية (مدير عام، نائب مدير عام، مدير دائرة، مدير فرع)، والبالغ عددهم (309) مفردة، استرد منها (256) استبانة، واستبعد منها (20) استبانة، وبهذا يصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي ما مجمله (236) استبانة موزعة بين أفراد عينة الدراسة.

أساليب جمع البيانات:

تعتمد الدراسة الحالية على نوعين من البيانات اللازمة، وهي الدراسات السابقة المتعلقة بمفاهيم الدراسة الحالية من تقارير ونشرات صادرة عن البنك المركزي الأردني، والبنوك التجارية الأردنية، وكذلك المراجع العربية والأجنبية والمجلات والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

بالإضافة إلى البيانات الثانوية، حيث تم الاعتماد على البيانات الأولية التي تم استخراجها من الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة والموجهة إلى المسؤولين في البنوك التجارية الأردنية، وتضمنت الاستبانة النهائية أسئلة تحقق أهداف الدراسة الحالية.

أساليب القياس ومتغيرات الدراسة:

فيما يلي عرض لمتغيرات وأبعاد الدراسة الرئيسية، والمقاييس المستخدمة فيها:

أولاً: التوجه الريادي:

ويضم ثلاثة متغيرات رئيسية، تتلخص في (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة)، وقياس متغيرات التوجه الريادي في البنوك التجارية الأردنية استخدمت الدراسة مقياس متعدد البنود، وتم الاعتماد على مقياس (ليكرت) المتدرج من خمس نقاط، حيث يشير الرقم (5) إلى (موافق بدرجة كبيرة جداً)، بينما يُشير الرقم (1) إلى (غير موافق على الإطلاق)، وقد استخدم هذا المقياس في الاستبانة (السؤال الأول) لقياس اتجاهات المسؤولين في البنوك التجارية الأردنية نحو درجة تطبيق التوجه الريادي.

ثانياً: إدارة المعرفة:

وتضم أربعة متغيرات فرعية، وهي (اكتساب المعرفة، وخزن المعرفة، ومشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة)، وقياس متغيرات أبعاد إدارة المعرفة استخدمت الدراسة مقياس متعدد البنود، وتم الاعتماد على مقياس (ليكرت) والمتدرج من خمس نقاط، حيث يشير الرقم (5) إلى (موافق بدرجة كبيرة جداً)، بينما يشير الرقم (1) إلى (غير موافق على الإطلاق)، وقد استخدم هذا المقياس في الاستبانة لقياس اتجاهات المسؤولين في البنوك التجارية الأردنية نحو مستوى تطبيق إدارة المعرفة (أنظر ملحق رقم 1).

أداة الدراسة:

اعتمد هذا البحث بصفة رئيسة على تصميم الاستبانة كأداة للدراسة، وتم تخصيص الصفحة الأولى لتقديم الدراسة وأهدافها، وطلب التعاون في استيفاء المعلومات المطلوبة، أما الأقسام الأخرى فكانت كما يلي:

القسم الأول: وتضمن الأسئلة المتعلقة بالعوامل الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة وشملت (المسمى الوظيفي، والنوع الاجتماعي، والفئة العمرية، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة).

القسم الثاني: وتضمن بيانات عن المتغيرات والأبعاد التي اعتمدها الباحث لغايات هذه الدراسة لقياس اتجاهات المسؤولين في البنوك التجارية الأردنية محل الدراسة نحو مستوى تطبيق التوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة)، وخصصت الأسئلة من (1 - 18) لقياس هذا المتغير.

القسم الثالث: وتضمن بيانات عن المتغيرات والأبعاد التي اعتمدها الباحث لغايات هذه الدراسة لقياس اتجاهات المسؤولين في البنوك التجارية الأردنية محل الدراسة نحو مستوى تطبيق أبعاد إدارة المعرفة (اكتساب المعرفة، وخصن المعرفة، ومشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة)، وخصصت الأسئلة من (19 - 42) لقياس هذا المتغير وأبعاده.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تم جمع الاستبيانات باستخدام طريقة الزيارة المباشرة لتسليم الاستبيان باليد لعينة الدراسة، وبعد تجميعها تم إدخالها على حزمة الأساليب الإحصائية المتخصصة للبحوث الاجتماعية (SPSS, V.25)، وتمثلت الخطوة الأولى في تحليل بيانات هذه الدراسة بتقييم صدق وثبات أداة الدراسة التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية.

صدق أداة الدراسة:

تم قياس صدق المحتوى للاستبانة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في المجال الإداري وأساتذة الإدارة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية وعددهم (12) محكماً، وقد تم مراعاة آرائهم والأخذ بملاحظاتهم، حيث تم إعادة صياغة بعض الفقرات وإجراء التعديلات المطلوبة عليها بشكل دقيق يحقق التوازن في مضامين الاستبانة وفقراتها.

ثبات أداة الدراسة:

تم استخدام معامل كرونباخ الفا (Cronbach Alpha)، باعتباره أكثر أساليب تحليل الاعتمادية دلالةً في تقسيم درجة التناسق الداخلي بين محتويات أو بنود المقياس المستخدم، وأن الحدود المقبولة بمعامل الارتباط ألفا ($\text{Alpha} > 0.70$) وفقاً لمستويات تحليل الاعتمادية في العلوم الاجتماعية (Hair et al., 2010)، وتم تطبيق هذا الأسلوب على مقياس التوجه الريادي، ومقياس إدارة المعرفة، وذلك بصورة اجمالية ككل ولكل متغير من المتغيرات التي يتكون منها المقياس على حدى، ولقد أظهرت نتائج التحليل أن معامل ألفا لمقياس التوجه الريادي ككل يمثل نحو (89.7)، ولمقياس إدارة المعرفة (90.1)، وهو مؤشر لدرجة عالية من الاعتمادية والجدول رقم (3.3) يوضح درجة الاتساق الداخلي لمحتويات المقاييس المستخدمة في الدراسة حسب الآتي:

جدول (3.3) تقييم درجة معامل ثبات الاتساق الداخلي
بين محتويات المقاييس المستخدمة في الدراسة

الأسئلة	البُعد	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات (Alpha)
6-1	التوجه الريادي الإبداعي	6	82.6
12-7	التوجه الريادي الاستباقي	6	78.8
18-13	التوجه الريادي بتحمل المخاطرة	6	76.8
18-1	التوجه الريادي	18	89.7
24-19	اكتساب المعرفة	6	75.1
30-25	خزن المعرفة	6	82.5
36-31	مشاركة المعرفة	6	80.3
42-37	تطبيق المعرفة	6	84.5
19-42	إدارة المعرفة	24	90.1
42-1	جميع فقرات الاستبانة	42	91.3

وبناءً على نتائج التحليل السابق، فإن المقاييس المستخدمة في الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي بين محتوياتها، وبقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة والاعتماد عليها في المراحل اللاحقة من التحليل.

اختبار التوزيع الطبيعي:

يتم إجراء هذا الاختبار باستخراج قيمة (Z Skewness) وقيمة (Z Kurtosis)، من خلال قسمة قيمة Skewness و Kurtosis على الانحراف المعياري لها (Khin et al, 2013)، ووفقاً لهذا الأسلوب الإحصائي فإن البيانات تتوزع طبيعياً إذا كانت قيمة (Z) المحسوبة ضمن حدود ($1.96 \pm$) عند مستوى دلالة معنوية $P \leq 0.05$ (Hair et al., 2010)، وبما أن القيم الناتجة من المعادلتين وكما هو موضح في الجدول (4.3) تقع ضمن نطاق ($1.96 \pm$)، فإن ذلك يدل على أن البيانات موزعة طبيعياً، أي أن العينة متماثلة لمجتمع الدراسة الأصلي بما يشير إلى كونها تتناسب مع أسلوب الإحصاء المعلمي، والجدول رقم (4.3) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

جدول (4.3) اختبار التوزيع الطبيعي Skewness - Kurtosis

البُعد	Skewness	Kurtosis	الاستنتاج
التوجه الريادي الإبداعي	-1.302	0.339	توزيع طبيعي للبيانات
التوجه الريادي الاستباقي	-1.348	0.788	توزيع طبيعي للبيانات
التوجه الريادي بتحمل المخاطرة	-1.693	1.460	توزيع طبيعي للبيانات
اكتساب المعرفة	-1.383	0.460	توزيع طبيعي للبيانات
خزن المعرفة	-1.436	0.474	توزيع طبيعي للبيانات
مشاركة المعرفة	0.916	0.762	توزيع طبيعي للبيانات
تطبيق المعرفة	-1.030	-0.390	توزيع طبيعي للبيانات

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

وصف إجابات أفراد وحدة التحليل عن متغيرات الدراسة:

سعت هذه الفقرة للإجابة عن تساؤلات الدراسة حسب الآتي:

السؤال الأول: ما مستوى توافر أبعاد التوجه الرياديّ (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) في البنوك التجارية الأردنية؟

لوصف واقع ممارسة أبعاد التوجه الريادي في البنوك التجارية الأردنية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية البعد، كما هو موضح بالجدول (1.4).

جدول (1.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
وواقع ممارسة أبعاد التوجه الريادي في البنوك التجارية الأردنية

الأسئلة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
6 - 1	التوجه الريادي الإبداعي	4.32	0.91	1	مرتفع
12 - 7	التوجه الريادي الاستباقي	4.07	0.99	3	مرتفع
18 - 13	التوجه الريادي بتحمل المخاطرة	4.21	0.79	2	مرتفع
	المتوسط الحسابي الكلي	4.2	0.90		

يظهر من الجدول (1.4) أنّ المتوسط الكلي لبُعد التوجه الريادي جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.2) وانحراف معياري (0.90)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.07-4.32) على مقياس ليكرت الخماسي، والذي يشير إلى واقع الممارسة المرتفع لأبعاد التوجه الريادي، إذ جاء في المرتبة الأولى بُعد "التوجه الريادي الإبداعي" بمتوسط حسابي بلغ (4.32) وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي البالغ (4.2) وانحراف معياري بلغ (0.91)، فيما حصل بعد "التوجه الريادي الاستباقي" على المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي (4.07) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (4.2) وانحراف معياري (0.99)، وبين

الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد وحدة التحليل حول أبعاد التوجه الريادي، وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول واقع ممارسة أبعاد التوجه الريادي، ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، وبشكل عام يتبين أن واقع ممارسة أبعاد التوجه الريادي في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر وحدة التحليل كان مرتفعاً. ويرى الباحث أن النتائج السابقة تعني أن في البنوك التجارية الأردنية اهتمام عال في تبني مفهوم التوجه الريادي بكافة أبعاده.

السؤال الثاني: ما مستوى توافر أبعاد إدارة المعرفة (اكتساب المعرفة، وخبز المعرفة، ومشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة) في البنوك التجارية الأردنية؟

لوصف واقع ممارسة أبعاد إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، لجأ الباحث إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية البعد، كما هو موضح بالجدول (2.4).

جدول (2.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

وواقع ممارسة أبعاد إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية

الأسئلة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
19 - 24	اكتساب المعرفة	4.24	0.76	1	مرتفع
25 - 30	خبز المعرفة	4.18	0.80	2	مرتفع
31 - 36	مشاركة المعرفة	4.14	0.77	4	مرتفع
37 - 42	تطبيق المعرفة	4.16	0.79	3	مرتفع
المتوسط الحسابي الكلي		4.18	0.78		

يظهر من الجدول (2.4) أنّ المتوسط الكلي لبُعد التوجه الريادي جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.18) وبانحراف معياري (0.78)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.14-4.24) على مقياس ليكرت الخماسي، والذي يشير إلى واقع الممارسة المرتفع لأبعاد إدارة المعرفة، إذ جاء في المرتبة الأولى بُعد "اكتساب المعرفة" بمتوسط

حسابي بلغ (4.24) وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي البالغ (4.18) وبانحراف معياري بلغ (0.76)، فيما حصل بعد "مشاركة المعرفة" على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (4.14) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (4.18) وبانحراف معياري (0.77)، وبين الجدول أيضاً التشتت المنخفض في استجابات أفراد وحدة التحليل حول أبعاد إدارة المعرفة، وهو ما يعكس تقارب وجهات نظر أفراد وحدة التحليل حول واقع ممارسة أبعاد إدارة المعرفة، ويشير الجدول أيضاً إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، وبشكل عام يتبين أن واقع ممارسة أبعاد إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر وحدة التحليل كان مرتفعاً.

اختبار فرضيات الدراسة:

قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء بعض الاختبارات من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي:

1- تم التأكد من عدم وجود مشكلة الترادف الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة وذلك من خلال قياس معامل التباين (VIF) (Variance Inflation Factor)، واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة، نلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات كانت أقل من (10) وتتراوح ما بين (1.88 - 2.06)، كما نلاحظ أن قيمة التباين المسموح به (Tolerance) لجميع المتغيرات كانت أكبر من (0.05) وتتراوح ما بين (0.529 - 0.716)، ولذلك يمكن القول إنه لا يوجد مشكلة حقيقية تتعلق بوجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

جدول (3.4) اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء للمتغيرات المستقلة

الأسئلة	البُعد	قيمة VIF	قيمة Tolerance
6-1	التوجه الريادي الإبداعي	1.88	0.529
12-7	التوجه الريادي الاستباقي	1.39	0.716
18-13	التوجه الريادي بتحمل المخاطرة	2.06	6320.

2- تم التأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة، والجدول رقم (4.4) يوضح ذلك.

جدول (4.4) نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة

المتغير التابع	درجات الحرية	معامل التحديد R ²	قيمة (F) المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية
إدارة المعرفة	(3, 232)	0.771	260	* 0.000
اكتساب المعرفة	(3, 232)	0.705	184	* 0.000
خزن المعرفة	(3, 232)	0.523	85.1	* 0.000
مشاركة المعرفة	(3, 232)	0.479	71.14	* 0.000
تطبيق المعرفة	(4,231)	0.662	119.05	* 0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يوضح الجدول (4.4) صلاحية نموذج اختبار فرضيات الدراسة، نظراً لارتفاع قيمة (F) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت قيمة (F) المحسوبة (260)، وأن مستوى دلالة (F) بلغت (0.000)، حيث أن أبعاد التوجه الريادي تفسر ما مقداره (77.1%) من التباين في إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، كما تُفسر أيضاً (70.5%) من التباين في بُعد "اكتساب المعرفة"، وتُفسر أيضاً (52.3%) من التباين في بُعد "خزن المعرفة"، وتُفسر أيضاً (47.9%) من التباين في بُعد "مشاركة المعرفة"، وتفسر ما مقداره (66.2%) من التباين في بُعد "تطبيق المعرفة".

الفرضية الرئيسية الأولى (H₀₁): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعة في إدارة المعرفة بأبعادها (اكتساب المعرفة، وخزن المعرفة، ومشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة) مجتمعة في البنوك التجارية الأردنية.

جدول (5.4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد التوجه الريادي في إدارة المعرفة

أبعاد التوجه الريادي	قيمة (B)	الخطأ المعياري	قيمة (Beta)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية
التوجه الريادي الإبداعي	0.231	0.034	0.291	6.75	* 0.000
التوجه الريادي الاستباقي	0.140	0.027	0.193	5.20	* 0.000
التوجه الريادي بتحمل لمخاطرة	0.484	0.041	0.532	11.78	* 0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الاحصائية الواردة في الجدول رقم (5.4)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن أبعاد التوجه الريادي (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) لها تأثير في إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة كما يلي: التوجه الريادي الإبداعي ($t=6.75$)، التوجه الريادي الاستباقي ($t=5.20$)، التوجه الريادي بتحمل لمخاطرة ($t=11.78$)، وهي ذات دلالة إحصائية، مما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية، والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعة في إدارة المعرفة بأبعاده (اكتساب المعرفة، وخزن المعرفة، ومشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة) مجتمعة في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقبول الفرضية البديلة مما يعني وجود أثر للتوجه الريادي في إدارة المعرفة.

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Step wise Multiple Regression) لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدى في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل التوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) في إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، تم توضيح نتائج ذلك في الجدول (6.4).

جدول (6.4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي

Regression) (Step Wise Multiple) (6.4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي المعرفة

أبعاد التوجه الريادي	معامل التحديد R ²	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية
التوجه الريادي بتحمل المخاطرة	0.687	11.781	* 0.000
التوجه الريادي الإبداعي	0.745	6.754	* 0.000
التوجه الريادي الاستباقي	0.771	5.204	* 0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تُشير البيانات الواردة في الجدول رقم (6.4) إلى أن بعد "التوجه الريادي بتحمل المخاطرة" فسر ما مقداره (68.7%) من التباين في المتغير التابع، تلاه بعد "التوجه الريادي الإبداعي" وقد فسر مع المتغير السابق ما مقداره (74.5%) من التباين في المتغير التابع، أما متغير "التوجه الريادي الاستباقي" فقد فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (77.1%) من التباين في إدارة المعرفة بوصفه متغيراً تابعاً.

ويشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى (H_01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعة في اكتساب المعرفة كأحد أبعاد إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية.

جدول (7.4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار

أثر أبعاد التوجه الريادي مجتمعة في اكتساب المعرفة

أبعاد التوجه الريادي	قيمة (B)	الخطأ المعياري	قيمة (Beta)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية
التوجه الريادي الإبداعي	0.252	0.041	0.302	6.153	* 0.000
التوجه الريادي الاستباقي	0.150	0.032	0.196	4.647	* 0.000
التوجه الريادي بتحمل المخاطرة	0.459	0.049	0.480	9.353	* 0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (7.4)، ومن متابعة قيم اختبار (t)، أن أبعاد التوجه الريادي (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) لها تأثير في اكتساب المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة كما يلي: التوجه الريادي الإبداعي (t=6.153)، التوجه الريادي الاستباقي (t=4.647)، التوجه الريادي بتحمل المخاطرة (t=9.353)، وهي ذات دلالة إحصائية، مما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعة في اكتساب المعرفة كأحد أبعاد إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Step wise Multiple Regression) لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدى في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل التوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) في اكتساب المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، تم توضيح نتائج ذلك في الجدول (8.4).

جدول (8.4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Step Wise Multiple Regression)

للتنبؤ بأثر أبعاد التوجه الريادي مجتمعة في اكتساب المعرفة

أبعاد التوجه الريادي	معامل التحديد R ²	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
التوجه الريادي بتحمل المخاطرة	0.616	9.353	* 0.000
التوجه الريادي الإبداعي	0.678	6.153	* 0.000
التوجه الريادي الاستباقي	0.705	4.647	* 0.000

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تُشير البيانات الواردة في الجدول رقم (8.4) إلى أن بعد "التوجه الريادي بتحمل المخاطرة" فسر ما مقداره (61.6%) من التباين في المتغير التابع، تلاه بعد "التوجه الريادي الإبداعي" وقد

أثر التوجه الريادي في تحقيق إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية

سامي شكري زرافيلي، سامر عبدالمجيد البشابشة

فسر مع المتغير السابق ما مقداره (67.8%)، من التباين في المتغير التابع، أما متغير "التوجه الريادي الاستباقي" فقد فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (70.5%) من التباين في إدارة المعرفة بوصفه متغيراً تابعاً.

الفرضية الفرعية الثانية (Ho1.2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعة في خزن المعرفة كأحد أبعاد إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية.

جدول (9.4) نتائج تحليل الاحدار المتعدد لاختبار
أثر أبعاد التوجه الريادي مجتمعة في خزن المعرفة

أبعاد التوجه الريادي	قيمة (B)	الخطأ المعياري	قيمة (Beta)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية
التوجه الريادي الإبداعي	0.346	0.055	0.395	6.33	* 0.000
التوجه الريادي الاستباقي	0.087	0.043	0.108	2.02	* 0.044
التوجه الريادي بتحمل المخاطرة	0.329	0.066	0.326	4.99	* 0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الاحصائية الواردة في الجدول رقم (9.4)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن أبعاد التوجه الريادي (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) لها تأثير في خزن المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة كما يلي: التوجه الريادي الإبداعي (t=6.33)، التوجه الريادي الاستباقي (t=2.02)، التوجه الريادي بتحمل المخاطرة (t=4.99)، وهي ذات دلالة إحصائية، مما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة)

مجتمعة في خزن المعرفة كأحد أبعاد إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Step wise Multiple Regression) لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدى في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل التوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) في خزن المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، تم توضيح نتائج ذلك في الجدول (10.4).

جدول (10.4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Step Wise Multiple Regression) للتنبؤ بأثر أبعاد التوجه الريادي مجتمعة في خزن المعرفة

أبعاد التوجه الريادي	معامل التحديد R^2	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة لإحصائية
التوجه الريادي الإبداعي	0.440	6.33	* 0.000
التوجه الريادي بتحمل المخاطرة	0.514	4.99	* 0.000
التوجه الريادي الاستباقي	0.523	2.021	* 0.044

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

جدول (11.4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد التوجه الريادي مجتمعة في مشاركة المعرفة

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

يتضح من النتائج الاحصائية الواردة في الجدول رقم (11.4)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن

أبعاد التوجه الريادي	معامل التحديد R^2	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة لإحصائية
التوجه الريادي الإبداعي	0.440	6.33	* 0.000
التوجه الريادي بتحمل المخاطرة	0.514	4.99	* 0.000
التوجه الريادي الاستباقي	0.523	2.021	* 0.044

أبعاد التوجه الريادي (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) لها تأثير في خزن المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة كما يلي: التوجه الريادي الإبداعي (t=4.31)، التوجه الريادي الاستباقي (t=2.23)، التوجه الريادي بتحمل المخاطرة (t=5.75)، وهي ذات دلالة إحصائية، مما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعة في مشاركة المعرفة كأحد أبعاد إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Step wise Multiple Regression) لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدى في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل التوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) في مشاركة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، تم توضيح نتائج ذلك في الجدول (12.4).

جدول (12.4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Step Wise Multiple Regression)

للتنبؤ بأثر أبعاد التوجه الريادي مجتمعة في مشاركة المعرفة

أبعاد التوجه الريادي	معامل التحديد R ²	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية
التوجه الريادي بتحمل المخاطرة	0.416	5.75	* 0.000
التوجه الريادي الإبداعي	0.463	4.31	* 0.000
التوجه الريادي الاستباقي	0.479	5.75	* 0.026

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تُشير البيانات الواردة في الجدول رقم (12.4) إلى أنّ بعد "التوجه الريادي بتحمل المخاطرة" فسر ما مقداره (41.6%) من التباين في المتغير التابع، تلاه بعد "التوجه الريادي الإبداعي" وقد فسر مع المتغير السابق ما مقداره (46.3%) من التباين في المتغير التابع، أما متغير "التوجه

الريادي الاستباقي" فقد فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (47.9%) من التباين في مشاركة المعرفة بوصفه متغيراً تابعاً.

الفرضية الفرعية الرابعة (Ho1.4): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعة في تطبيق المعرفة كأحد أبعاد إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية.

جدول (13.4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار

أثر أبعاد التوجه الريادي مجتمعة في تطبيق المعرفة

أبعاد التوجه الريادي	قيمة (B)	الخطأ المعياري	قيمة (Beta)	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية
التوجه الريادي الإبداعي	0.211	0.045	0.247	4.72	* 0.000
التوجه الريادي الاستباقي	0.131	0.035	0.168	3.72	* 0.000
التوجه الريادي بتحمل المخاطرة	0.509	0.054	0.521	9.49	* 0.000

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الاحصائية الواردة في الجدول رقم (13.4)، ومن متابعة قيم اختبار (t) أن أبعاد التوجه الريادي (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) لها تأثير في تطبيق المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة كما يلي: التوجه الريادي الإبداعي (t=4.72)، التوجه الريادي الاستباقي (t=3.72)، التوجه الريادي بتحمل المخاطرة (t=9.49)، وهي ذات دلالة إحصائية، مما سبق يقتضي ما يلي: رفض الفرضية الصفرية، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعة في تطبيق المعرفة كأحد أبعاد إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

أثر التوجه الريادي في تحقيق إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية

سامي شكري زرافيلي، سامر عبدالمجيد البشابشة

وعند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Step wise Multiple Regression) لتحديد أهمية كل متغير مستقل على حدى في المساهمة في النموذج الرياضي، الذي يمثل التوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) في تطبيق المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، تم توضيح نتائج ذلك في الجدول (14.4).

جدول (14.4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Step Wise Multiple Regression) للتنبؤ بأثر أبعاد التوجه الريادي مجتمعة في تطبيق المعرفة

أبعاد التوجه الريادي	معامل التحديد R ²	قيمة (t) المحسوبة	مستوى الدلالة الاحصائية
التوجه الريادي بتحمل المخاطرة	0.599	4.72	* 0.000
التوجه الريادي الإبداعي	0.639	3.72	* 0.000
التوجه الريادي الاستباقي	0.658	9.49	* 0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تُشير البيانات الواردة في الجدول رقم (14.4) إلى أنّ بعد "التوجه الريادي بتحمل المخاطرة" فسر ما مقداره (59.9%) من التباين في المتغير التابع، تلاه بعد "التوجه الريادي الإبداعي" وقد فسر مع المتغير السابق ما مقداره (63.9%) من التباين في المتغير التابع، أما متغير "التوجه الريادي الاستباقي" فقد فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (65.8%) من التباين في تطبيق المعرفة بوصفه متغيراً تابعاً.

مناقشة النتائج:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر التوجه الريادي في تحقيق إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، وقد أثارت الدراسة جملة من التساؤلات، وقدمت أيضاً فرضيات تتعلق بالتأثير بين متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

1. أظهرت نتائج التحليل الوصفي المتعلقة بمستوى تطبيق أبعاد التوجه الريادي في البنوك التجارية الأردنية - ومن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة - أن المتوسطات الحسابية له تراوحت بين (4.07-4.32) على مقياس ليكرت الخماسي وبمتوسط حسابي كلي (4.20)، والذي يعكس أن مستوى تطبيق التوجه الريادي في البنوك التجارية الأردنية جاء بدرجة مرتفعة، وكذلك أعطت استجابات عينة الدراسة درجة موافقة بشدة لأبعاد التوجه الاستراتيجي، حيث احتل بُعد التوجه الريادي الابداعي المرتبة الأولى، تلاه بُعد التوجه الريادي بتحمل المخاطرة، بينما احتل بُعد التوجه الريادي الاستباقي المرتبة الأخيرة.

ويظهر من خلال هذه النتيجة وجود جهود إيجابية في البنوك التجارية الأردنية بتبني نهج التوجه الريادي بكافة أبعاده من خلال السعي إلى اكتشاف الفرص الجديدة واستغلالها، وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة في البنوك بتقديم الحوافز المادية والمعنوية للمبدعين، ودعم جهود البحث والتطوير لإيجاد الحلول المبتكرة التي تساهم في إيجاد قيمة أعلى للبنوك من خلال تطوير وتحسين الخدمات المصرفية بكافة أنواعها. وتُفسر هذه النتيجة أيضاً تبني البنوك للتوجه الريادي الاستباقي من خلال الاستجابة لمتطلبات ورغبات العملاء القائمة والمستقبلية والمبادرة بتطوير الخدمات المصرفية، والقيام بعملية الفحص البيئي للتكيف مع عوامل البيئة الخارجية المتغيرة. كما تدل هذه النتيجة أيضاً على وعي البنوك التجارية بأهمية الميل بقبول المخاطرة القائمة على حشد واستغلال الموارد المتاحة لاستغلال الفرص الجديدة لتحقيق عائداً مرتفعاً بتبني استراتيجيات تكون نتائجها ذات درجة عالية في ظل حالات عدم التأكد البيئي وظروف البيئة الخارجية المضطربة، مع الأخذ بالمخاطرة والجرأة في بيئة الأعمال بطرح خدمات مصرفية جديدة تسمح لها بزيادة حصتها السوقية للتفوق على المنافسين في القطاع المصرفي.

2. بلغ مستوى إدارة المعرفة بأبعادها في البنوك التجارية الأردنية درجة مرتفعة، إذ جاء بُعد اكتساب المعرفة بالمرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (4.24) على مقياس ليكرت الخماسي، وجاء في المرتبة الثانية بُعد خزن المعرفة بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.18) على مقياس ليكرت الخماسي، تلاه بُعد تطبيق المعرفة بمتوسط حسابي (4.16)، في حين جاء بُعد مشاركة المعرفة بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.14).

ويظهر من خلال هذه النتيجة قيام البنوك التجارية الأردنية بالسعي المتواصل لاكتساب المعرفة من مصادرها الداخلية والخارجية، من خلال تشجيع تبني الأفكار الإبداعية التي تساهم

في اكتساب المعرفة، وتُشير هذه النتيجة أيضاً إلى قيام هذه البنوك بالسعي إلى إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية منظمة لخزن المعرفة بكافة أشكالها وأنواعها، وأن تكون متاحة لجميع العاملين بمختلف المستويات الإدارية لاستخدامها عند الحاجة، بما يعزز تطوير الخدمات المصرفية وإجراءات العمل بشكل أفضل من المنافسين.

3. وجود أثر هام ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعاً في تحقيق إدارة المعرفة بأبعاده (اكتساب المعرفة، وخزن المعرفة، ومشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة) مجتمعاً في البنوك التجارية الأردنية، كما أظهرت الدراسة أثر التوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعاً في تحقيق اكتساب المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، ووجود أثر للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعاً في تحقيق خزن المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، ووجود أثر للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) مجتمعاً في تحقيق مشاركة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية، ووجود أثر للتوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة) في تحقيق تطبيق المعرفة في البنوك التجارية الأردنية.

ويظهر من خلال هذه النتيجة مقدرة البنوك التجارية الأردنية على تبني التوجه الريادي المعتمد على تطوير وتحسين الخدمات المصرفية، وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة التي تساهم بتطوير وتحسين نوعية الخدمات المقدمة وإجراءات العمل من خلال المبادرة بشكل استباقي باقتناص الفرص التي تفرزها عوامل البيئة الخارجية التي يرافقها بعض المخاطر، وقد أسهم ذلك بشكل مباشر في تعزيز وتحقيق إدارة المعرفة في البنوك التجارية الأردنية.

وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة ودراسة (Faroq and Vij, 2018) والتي توصلت لوجود أثر للتوجه الريادي في إدارة المعرفة بكافة أبعادها، كما اتفقت هذه النتيجة ودراسة (Tiang et al., 2018) والتي توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد التوجه الريادي في تحقيق

المعرفة التنظيمية، وأخيراً اتفقت نتيجة هذه الدراسة ودراسة (Wach et al., 2018) والتي توصلت إلى أن للتوجه الريادي تأثير إيجابي في إدارة المعرفة.

التوصيات:

1. ضرورة تبني البنوك التجارية الأردنية محل الدراسة منهج التوجه الريادي للإفادة من مخرجاته بتطوير الخدمات المصرفية وتلبية حاجات ورغبات العملاء الحالية والمستقبلية.
2. تشجيع الإدارة العليا في البنوك التجارية الأردنية للإبداع، وتوفير بيئة عمل تشجع على توليد الأفكار الريادية التي تساهم بتطوير الخدمات المصرفية وتحسين أداء العمل.
3. ضرورة تبني وتطبيق الأفكار الإبداعية والمبتكرة المقدمة من العاملين بمختلف المستويات الإدارية، واعتبارها مدخلاً هاماً لتطوير وتحسين الخدمات المصرفية.
3. ضرورة المبادرة بدخول أسواق جديدة وتقديم خدمات مصرفية جديدة ومميزة قبل المنافسين، بهدف تعزيز الموقع التنافسي للبنوك التجارية الأردنية.
4. ضرورة تبني البنوك التجارية الأردنية بُعد التوجه الريادي بتحمل المخاطرة الذي يحقق الاستباقية في استكشاف الفرص واقتناصها قبل المنافسين في حالات عدم التأكد البيئي واضطرابات البيئة الخارجية.
5. ضرورة اهتمام البنوك التجارية الأردنية بإدارة المعرفة بشكل مخطط ومقصود، من خلال تخصيص دائرة خاصة ضمن الهيكل التنظيمي لتقديم أفضل الأساليب العلمية لإدارة عمليات إدارة المعرفة من اكتسابها، وخبزها، ومشاركتها وتطبيقها لتطوير الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وتحسين إجراءات العمل.
6. جعل العمل المصرفي عملاً معرفياً، من خلال تشجيع نقل ومشاركة المعرفة وتبادل الخبرات والمهارات بين العاملين بمختلف المستويات الإدارية.
7. توظيف وتطبيق إدارة عمليات المعرفة بفعالية لتطوير إجراءات العمل وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة، والتكيف مع عوامل البيئة الخارجية المتغيرة.

المحددات والدراسات المستقبلية:

اقتصرت هذه الدراسة على عينة من المديرين العاملين في البنوك التجارية الأردنية، الأمر الذي يصعب معه تعميم النتائج على المجتمع الأردني، لذلك لا بد أن تأخذ الدراسات المستقبلية بعين الاعتبار قطاعات مختلفة من أجل إمكانية تعميم النتائج، الأمر الذي يتطلب من الباحثين في المستقبل دراسة قطاعات خدمية أخرى للتأكد من إمكانية الوصول إلى نفس النتائج، وبالتالي إمكانية تعميمها، كما يمكن أن تشمل الدراسات المستقبلية القطاعات الصناعية المختلفة.

كما اعتمدت الدراسة الحالية على اختبار أثر عدد من المتغيرات، وهي التوجه الريادي بأبعاده (التوجه الريادي الإبداعي، والتوجه الريادي الاستباقي، والتوجه الريادي بتحمل المخاطرة)، وإدارة المعرفة بأبعاده (اكتساب المعرفة، خزن المعرفة، مشاركة المعرفة، وتطبيق المعرفة)، وهنا لا بد من أن تأخذ الدراسات المستقبلية متغيرات أخرى مثل (الاستقلالية، والعدوانية التنافسية)، والتي يمكن أن تكون ذات أهمية في تحقيق إدارة المعرفة.

References:

- Abuya, P. (2016). Entrepreneurial Orientation and Performance of Commercial Banks in Kenya. *Global Journal of Flexible Systems Management*, 7(2), 37-44.
- Agca, V. & Topal, Y. (2012). Linking entrepreneurship activities to multidimensional firm performance in Turkish manufacturing firms: an empirical study, *International Entrepreneurship Management Journal*,8(2):15-33.
- Al-Arabi, S. (2019). The Impact of Knowledge Management Operations on Organizational Innovations in light of the Orientation Toward Adaptation to Organizational Change. *Journal of the Islamic University for Economic Studies*, 27(2), 34-58.
- Aliyu, Mukhtar S., Rogo, H. & Mahmood, R. (2015). "Knowledge Management, Entrepreneurial Orientation and firm performance: the Role of Organizational Culture", *Asian Social Science*, 11(23), 60-82.
- Al-Kasasbeh, W. (2015). The Impact of Knowledge Management on Developing a Culture of Excellence, a field study of commercial banks operating in the city of Tabuk. *Journal of Studies for Administrative Science*, 42(2),
- Allameh, S., Shahin, A. & Tabanifar, B. (2012), Analysis of Relationship between Knowledge Management and Customer Relationship Management with Customer Knowledge Management", *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 2(10),
- Al-Nuaimi, M. & Al-Momani, H. (2016). The Impact of Relationships between the Gradual and Rooted Entrepreneurial Orientation on the Organizational Events of Jordanian Private Universities in Amman. *Baghdad College Journal of University Economic Sciences*, 16(48),
- Al-Sayer, O. (2017). The relationship between the Entrepreneurial Orientation and Market Orientation and Their Impact on Competitive Advantage: A Study of a Sample of Workers in the

Private Banks in Dohuk City. Journal of Baghdad College of Economic Sciences University.

Anumum, S. (2014). Knowledge management and Development of Entrepreneurial Skills Among Students in Vocational Technical Institutions in Lagos, Nigeria , the Electronic Journal of Knowledge Management , 12(2), 144-154.

Azimi-Pour, L. & Nili-Ahmadabadi, A. (2014). "Assessing Knowledge Management Establishment: Case Study", International Journal of Academic Research in Management, 3(2), 126-134, Helvetic.

Baksh, S. (2013). Information technology managers role and responsibility A Study at Select Hospitals. Global journal of Computer and technology , European Journal of Social Sciences, 28(4), 512-522.

Baskaran, Shathees, (2018). Mediation Effect of Knowledge Management Enablers on the Relationship between Organizational Characteristics and Entrepreneurial Orientation, Gadjah Mada International Journal of Business 21(1), 1-32.

Becherer, Richard C., Helms, Marilyn M. & John P. McDonald, (2012) "The effect of entrepreneurial marketing on outcome goals in SMEs", New England , Journal of Entrepreneurship, Vol. (15) No(1), pp.7-18.

Bierwerth, M., Schwens, C., Isidor, R. & Kabst, R. (2015). "Corporate entrepreneurship and performance, Small Bus Econ, 45(2), 255–278.

Bleeker, I. (2011). The influence of Entrepreneurial Orientation on the Innovation Process: An empirical research on manufacturing SMEs, Strategic Management Journal, 22(13), 255-273.

Crnjar, K.. & Dlacic, J. (2014). "Critical Success Factors for Knowledge Management Implementation in Hotel Enterprises", Journal of Knowledge Management, 18(6), 1053-1074.

Dastaviz, A. (2014). Competing Values: Facilitate Knowledge management Activities With New Conceptual Framework, International Conference on Trends in Multidisc nary Business and Economics Research, 27-28 march, Bangkok, Thailand. 15

- Ejdys, Joanna (2016). "Entrepreneurial Orientation vs. Innovativeness of Small and Medium Size Enterprises", *Journal of Engineering, Project, and Production Management*, 6(1), 13-24.
- Elshanty, M. & Elshareef, T. (2019). The role of Knowledge Management Processes in Improving Strategic Agility in Non Governmental Organizations - Gaza Strip. *AAU Journal of Business & Law*.
- Esterhuizen, D. Schutte, C. & Toit, A. (2012). "Knowledge creation processes as critical enablers for innovation", *International Journal of Information Management*, 32(4), 354-364.Elsevier.
- Farooq, R. & Vij, S. (2018). Linking Entrepreneurial Orientation and Business Performance: Mediating Role of Knowledge Management Orientation, *Pacific Business Review International*, 10(8),174-194.
- Fatoki, Olawale, (2014). "The Entrepreneurial Orientation of Micro Enterprises in the Retail Sector in South Africa", *Journal of Africa*, 5(2): 125-129.
- Funmilola, O.(2015) Knowledge Management as an important tool in Organisational Management, A Review of Literature. *Library Philosophy and Practice*, 11(22), 206-231.
- Gathunngu, J., Aiko, D. & Machuki. V. (2014). " Entrepreneurial Orientation, Networking, External Environment and Firm Performance: a Critical Literature Review", *European Scientific Journal*, 10(7), 335-357.
- Govender, D. (2010). An assessment of corporate entrepreneurship in a petrochemical company, *Journal of Management*. 11(7), 315-337.
- Hair, J., Black, W., Babin, B. & Anderson, R. (2010). *Multivariate Data Analysis*. 7th ed., Pearson prentice Hall.
- Hoglund, M. (2012) "Quid pro quo? Examining talent management through the lens of psychological contracts", *Emerald Group Publishing, Personnel Review*, 1(2)
- Hussaini, H., Abubakar, A. & Bamble, M. (2016). The mediating effect of proactive market orientation on Entrepreneurial proclivity

- and Small scale business performance, *Journal of marketing and management*, 7(1), 72-90.
- Jangl, P. (2015). Relationship between market orientation and business performance in Czech and German High-Tech firms, *Trziste*, 27(2)15-37.
- Jiang, F., Wang, G. & Jiang, X (2018), Entrepreneurial orientation and organizational knowledge creation: A Configurational approach, *Journal of Business Strategy*, 9(3), PP17-31.
- Karlsson, A. & Wiberg, J., (2017). The Entrepreneurial Orientation of Nonprofits, *Acase Study on Swedish Sport Associations*.
- Kollman, T, (2016). When members of entrepreneurial teams differ: Linking diversity in individual-level entrepreneurial orientation to team performance. *Small Business Economics*, 48(4), 843–859.
- Kotler, P. & Armstrong, N. (2008). *Gary Marketing an introduction*, printed in Prentice Hall Upper Saddle River, New Jersey 07458 5th Ed, p: 134.
- Kraus, S., Rigtering, C. & Hosman, V. (2012) "Entrepreneurial Orientation and the business performance of SMEs: a quantitative study from the Netherlands", *Review Management Science* 6(2), 161–182.
- Lumpkin, G., & Dess, G. (1996). Clarifying the entrepreneurial orientation construct and linking it to performance. *Academic of Management Review*, 21(1), 135–172.
- Mallasi, H. & Aininm S. (2015). Investigating Knowledge Sharing Behaviour in Academic Environment. *Journal of Organizational Knowledge Management* ،1-20.
- Martin, D. (2011). "The entrepreneurial marketing mix" *Qualitative Market Research: An International Journal* . 12(4), 391-403.
- Martin, S. & Javagi, R. (2016). "Entrepreneurial orientation, marketing capabilities and performance: The Moderating role of Competitive Intensity on Latin American International New Ventures", *Journal of Business Research*, 69(2), 2040–2051.

- Martina, K. Hana, U. & Jiri, F. (2012). "Identification of Managerial Competencies in Knowledge-based Organizations", *Journal of Competitiveness*, 4(1), 129-142.
- Miller, D. (1983). The correlates of entrepreneurship in three types of firms. *Management Science*, 29(7), 770–791.
- Muchiri, M, (2013). “Entrepreneurial Orientation and Leadership: A Review, model and Research Agenda”, *Small Enterprise a social on of Australia and new Zealand 26th Annual Seams Conference Proceedings*.
- Murray, J. (2012). The role of strategic orientation and environmental scanning, *American Psychological Association*, 6th edition, Queensland university of Technology
- Namana, M. (2010). The role of information system in management decision making an theoretical. *European Journal of Innovation Management*, 20(1) 4-30.
- Narayanan, V. (2017). Theorizing on entrepreneurial orientation in international business: A synthetic review .25(6). 115-128.
- Njagi, K. (2016). Influence of Entrepreneurial Orientation on Firm Performance Among Small and Medium Enterprises in the Automobile Industry in Nairobi County, Kenya. *Journal of Counseling Psychology*, 51(1), 90-125.
- Osoro, W. (2012).“Entrepreneurial Orientation Effects on Business Performance of Small and Medium Enterprises in Information Technology Sector in Nairobi“ , Thesis submitted in partial fulfillment for the degree of Doctor of Philosophy in Entrepreneurship in the Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology .
- Otache, I. (2015). " Entrepreneurial Orientation and Performance of Nigerian Banks: The Mediating Effect of Teamwork", *Mediterranean, Journal of Social Sciences MCSER Publishing*, 6(3), 200-230.
- Pathirage, Chaminda & Amaratunga, Dilanthi and Richard, Haigh, (2007). "Tacit Knowledge and organizational performance: construction industry perspective", *Journal of Knowledge management*, 1(11).

- Proctor, T. (2014). *Creative Problem Solving for Managers: Developing Skills for Decision Making and Innovation*, Routledge, London and New York.
- Rad, A., Massafi, S. & Tak, F. (2013) "Role of Informational Systems on Marketing", *Journal of Business and Management Review* , 2(5).143-148.
- Regan, E. (2006). "Knowledge Management" *Industrial Marketing Management*, 39(3), 437-449.
- Revilla, A., Perez –luno, A. & Nieto, M. (2014), "Lessons from a Crisis: Does Entrepreneurial Orientation Compromise Family Firm Survival? ", Paper to be presented at the DRUID Society Conference, CBS, Copenhagen, June 16-18.
- Rodrigo, V, & Manoel M. (2017). Knowledge management process: a theoretical conceptual research, *Journal of Management studies* .4(2), 86-101.
- Royal, C. (2013). Knowledge Acquisition Competencies for Non-profit Leaders, *Journal of Knowledge Management*, 21(3). 623-639
- Rusl, F., Yih-Tong Sun, P. & L. Corner, J. (2014). The impact of change readiness on the knowledge sharing process for professional service firms. *Journal of Knowledge Management*, 18(4), 687-709.
- Sain, S. & Wekly, S. (2014) :customer Knowledge Management for Performance, *Electronic Journal of Knowledge Management*, 1(1), 55-62.
- Salah, A. (2019). The Role of Entrepreneurial Orientation Tool to Achieve the Organizational Success for Zain Iraq for Mobile Communications. *AL-Anbar University Journal of Economic and Administration Sciences*.
- Sentosa, A. (2016). "The Impact of Knowledge Management on Customer Relationship Management. *Life Science Journal*, 10(4), 2284-2296.
- Serai, M., Johl, S. & Marimuthu, M. (2017), "An Overview on Relationship between Corporate Entrepreneurship and Firm Performance, *Global*

- Business and Management Research: An International Journal, 9(1), 428-438.
- Sharma, N. & Gogia, J. (2014). "Infusing the elements Of Sustainability into Entrepreneurial Orientation Construct: An Approach to Intensify the Development of Business Enterprises ", Advance in Economics and Business Journal, 2(4), 155-163.
- Sitali, W. (2008). Developing guidelines for a knowledge management policy to enhance knowledge retention at the university of zambia, African Journal of Business. 9(13). 310-335.
- Sixue, C. (2016). an examination and critique of the use of knowledge management in Achieving and sustaining competition advantage in business, African Journal of Baseness Management. 11(5). Pp. 102-134.
- Szymaniec, M. (2016). Impact of Strategic Orientation Adopted By An Organization On Its Performance" Management And Social Science Faculty Of Economics, 21(2),14-34.
- Teresa, A. (2015), Dynamics of Entrepreneurial orientation on the performance of women owned enterprises in Kenya, international journal of academic research in business and social sciences, 5(9), 46-66.
- Thibault, M. (2016). "The Effect of Entrepreneurial Organization on Teacher Satisfaction and Retention" Journal of Psychology, 95(6), 1134- 1144.
- Tutar, H. (2015). "The Effects of Strategic Orientations on Innovation Capabilities and Market Performance. International Strategic Management Conference. 35(6), 107-132.
- Urbancova, H. (2012). The Process of Knowledge Continuity Ensuring ,Journal of Competitiveness, 3(11), 518-542.
- Villaverde, P. (2018). "Technological dynamism and entrepreneurial orientation: The heterogeneous effects of social capital" Journal of Business Research. 7(2) 51–64,

- Wach K., Agnieszka G., & Marek, M. (2018). Entrepreneurial Orientation, Knowledge Utilization and Internationalization of Firms, *Sustainability Journal*, 10(11). 2-23.
- Wheelen, T. & Hunger, J. (2008), "Strategic Management and Business Policy", Pearson Education Inc., Upper Saddle River, New Jersey, 11thEd.
- Yukl, G., (2013). "Leadership in Organization", 8 th ed., Pearson Education Inc., Upper Sadel River, Now Jersey, USA.
- Yung, C. (2015): Exploring amassing link for the market orientation effect on business performance: the strategic role of customer value creating capabilities, *Journal of management China University*, 32(3), 18-39.
- Zainol, F. & Ayadurai, S. (2011). Entrepreneurial Orientation and Firm Performance: The Role of Personality Traits in Malay Family Firms in Malaysia, *Centre for Promoting Ideas, USA*, 59-71.
- Zhang, Y.m Liu, S., Tan, J., Jiang, G. & Zhu, Q. (2018)." Effects of risks on the performance of business process outsourcing projects: The moderating roles of knowledge management capabilities", *International Journal of Project Management*, 36(4). 627-639, Elsevier.

أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للدور الوسيط للعوامل التنظيمية: دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية في شمال الأردن

غرام علي محمد عبدالعزيز*

خالد الزعبي

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي على النجاح الاستراتيجي بوجود العوامل التنظيمية كمنغير وسيط في الجامعات الحكومية في شمال الأردن، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطوير استبانة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (211) عاملاً في المناصب الإدارية العليا والوسطى في تلك الجامعات، وتم إدخال البيانات باستخدام برنامجي الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبرنامج (Amos) لإجراء تحليل المسار، وتوصلت الدراسة لنتائج عدة من أهمها وجود أثر ذا دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده مجتمعة (الروبا الاستراتيجية، الأهداف الاستراتيجية، التحليل الاستراتيجي، الخيار الاستراتيجي) في النجاح الاستراتيجي بأبعاده مجتمعة (تنفيذ فعال، تنظيم أفقي، قيادة تحويلية، ابتكارات مستمرة) من خلال العوامل التنظيمية بأبعادها مجتمعة (الكفاءة البشرية، التمويل، المعلومات، التكنولوجيا) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن، وأوصت الدراسة بزيادة تركيز القادة في الجامعات الحكومية في شمال الأردن على وضع رؤية ورسالة للمستقبل ترفع من درجة التنبؤ بالمتغيرات في البيئة الخارجية وإلى تحليل نقاط الضعف في البيئة الداخلية لتتمكن من إعداد استراتيجيات فعالة قادرة على النهوض بإدارتها نحو الأفضل.

الكلمات الدالة: التخطيط الاستراتيجي، النجاح الاستراتيجي، العوامل التنظيمية.

* جامعة العقبة للتكنولوجيا، الأردن.

** كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن.

تاريخ قبول البحث: 2020/3/10 م .

تاريخ تقديم البحث: 2020/1/29 م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2021 م.

The Impact of Strategic Planning on Strategic Success in the Presence of Organizational Factors as an Intermediate Variable in Public Universities in Northern Jordanian Universities

Gharam Ali Abdu-Elazeez

Khaled Al-Zou'i

Abstract

This study aimed to identify the impact of strategic planning on strategic success in the presence of organizational factors as an intermediate variable in public universities in northern Jordan. The researcher used the descriptive analytical approach, and a questionnaire was developed to collect data. The study sample consisted of (211) workers in the top and middle administrative positions in those universities, and the data was entered using the SPSS and Amos programs to conduct path analysis. The study reached several results, the most important of which is the presence of a statistically significant effect at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) of strategic planning with its combined dimensions (strategic vision, strategic goals, strategic analysis, strategic choice) in strategic success with its combined dimensions (effective implementation, horizontal organization, transformational leadership, continuous innovation) through organizational factors with their combined dimensions (human competence, financing, information, technology) in public universities in northern Jordan. The study recommended the need for an increase in the focus of leaders in public universities in northern Jordan on developing a vision and mission for the future that raise the degree of predicting changes in the external environment and to analyze the weakness points in the internal environment in order to develop effective strategies that can better advance its management.

Keywords: Strategic planning, strategic success, organizational factors.

المقدمة:

تواجه شركات القطاعين العام والخاص تحديات بيئية كثيرة تتمثل في كثرة حالات عدم التأكد وثورة في الاتصالات والمعلومات مما جعلها تواجه الكثير من المخاطر. ويعتبر التخطيط الاستراتيجي أسلوباً علمياً في التفكير والمفاضلة الذي يتم فيه تحديد رسالة المنظمة ووضع الأهداف والاستراتيجيات والسياسات لتأمين الموارد وتوزيعها وهو عملية نظامية توافق من خلالها إحدى المنظمات على الأولويات وتستجيب للبيئة المحيطة بها وهو الذي يمكن المنظمات من التعرف على الفرص والمخاطر في البيئة الخارجية وإلى تحليل نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية.

تعمل العوامل التنظيمية على مساعدة التخطيط الاستراتيجي من خلال ترجمة الخطط الاستراتيجية إلى خطط تفصيلية وبرامج قابلة للتنفيذ كما تسهم هذه العوامل التنظيمية على تشجيع القادة في وضع رؤية للمستقبل وترفع من درجة التنبؤ بالمتغيرات البيئية، إن بقاء المنظمة قائمة في السوق وقادرة على تحقيق رسالتها وأهدافها الاستراتيجية لهو دليل قاطع على حسن استخدام عواملها التنظيمية وحسن صياغة خططها الاستراتيجية بحيث تكون قادرة على تقديم خدمات ذات نوعية للزبائن وقادرة على استشعار احتياجاتهم وتهتم بالابتكار والإبداع فهذا هو الدليل الساطع القاطع على نجاحها الاستراتيجي.

مشكلة الدراسة:

في ضوء التوجهات الحديثة في النظام التعليمي نتيجة ما يواجهه من تحديات متجددة ومتغيرات متسارعة، ونقص في الموارد المتاحة للإنفاق على متطلبات واحتياجات التعليم مع زيادة الطلب عليها، فإن ذلك يحتم على المهتمين والقائمين على إدارة مؤسسات التعليم العالي الاهتمام بتحديد رؤى مستقبلية لأنشطتها في جميع المجالات، واللجوء إلى قواعد التخطيط الاستراتيجي كملاد لها لصياغة رؤاها المستقبلية في ظل البيئة المعقدة والمتغيرة المليئة بالصعوبات والتحديات وشدة المنافسة والتي يصعب معرفتها وتقدير حجمها واتجاهاتها.

حيث باتت غالبية مؤسسات التعليم العالي اليوم تعترف بأهمية التخطيط الاستراتيجي بالنسبة لبقائها ونموها وحفاظا على تطور مستواها نحو الأفضل على المدى الطويل؛ فهو يمكنها من الوصول إلى ما تسعى إليه، وتحديد ما سوف تقوم به لإنجاز أهدافها وتحقيقها. وهذا يتم من خلال

أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للدور الوسيط للعوامل التنظيمية: دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية...
غرام علي محمد عبدالعزيز، خالد الزعبي

تعرفها على القوى الخارجية المنافسة لها في مجالها، وتعرفها على نقاط القوى والضعف في محيط بيتها الداخلي، وبذلك تتمكن من إعداد استراتيجيات فعالة قادرة على النهوض بإدارتها نحو الأفضل. ونظراً لأن الجامعات تعمل على تهيئة الأفراد ونشر المعرفة والتكنولوجيا وبالتالي تحقيق طرق وآليات عمل مؤسسي قائم على ذلك؛ فإن اختيارها لاستراتيجية محددة ونجاحها في تطبيقها يتطلب منها القيام بممارسات متعددة تضمن لها النجاح فيما تخطط لها وتصيبوا للوصول إليه لتحقيق رسالتها؛ من شأنه أن يسهم في جعلها أكثر قدرة على الإبداع، والتميز والتنافسية، وهو ما يدفع بها إلى الارتقاء بمستوى أدائها نحو الأفضل، ومن هذه الممارسات تركيز توجهاتها بشكل مباشر على التخطيط الاستراتيجي الكفؤ الذي يسعى إلى تحسين بيئتها الداخلية، وتعليم أفرادها بما يتوافق مع الخطط المرسومة.

وتكمن مشكلة الدراسة في أن العديد من الجامعات الحكومية في شمال الأردن لازالت تقدم خدماتها وأنشطتها المختلفة بشكل تقليدي غير قادرة على تحقيق النجاح المطلوب في تقديم خدمات ذات نوعية للعملاء، والقدرة على استشعار احتياجاتهم وتهتم بالابتكار والإبداع، وقد يعود ذلك إلى ضعف في قدرتها على التخطيط الاستراتيجي. ومع التوجه الحكومي في المملكة الأردنية الهاشمية إلى تحقيق التطور في مجالات العملية التعليمية فقد سعت الجامعات على تحسين وتحديث تجهيزاتها وكوادرها ومبانيها وإدخال التكنولوجيا الحديثة في أنشطتها كافة إلا أن تلك التغيرات لم تؤهلها إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ولعل من أهم أسباب ذلك عدم توافر العوامل التنظيمية المتمثلة بالكفاءة البشرية المؤهلة، والتمويل المناسب، والتشريعات والقوانين، المعلومات، والتكنولوجيا التي تضمن نجاحها في تطبيق خططها وتحقيق أهدافها وتطلعاتها المستقبلية على المدى الطويل. وفي ضوء ما سبق فإن مشكلة الدراسة تمحورت في الإجابة عن التساؤل الآتي: ما أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي من خلال العوامل التنظيمية كمتغير وسيط في الجامعات الحكومية في شمال الأردن.

أسئلة الدراسة: تمركزت الدراسة حول الأسئلة الآتية:

1. ما مستوى التخطيط الاستراتيجي (الرؤية والرسالة، الأهداف الاستراتيجية، التحليل الاستراتيجي، والخيار الاستراتيجي) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن؟

2. ما مستوى النجاح الاستراتيجي (تنفيذ فعال، تنظيم أفقي، قيادة تحويلية، ابتكارات مستمرة) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن؟
3. ما مستوى توافر العوامل التنظيمية (الكفاءة البشرية، والتمويل، والمعلومات، والتكنولوجيا) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن؟

أهمية الدراسة: تتبع أهمية هذه الدراسة في جانبين، هما:

أولاً: الأهمية النظرية:

تظهر الأهمية النظرية لهذه الدراسة فيما تساهمه من توضيح الأطر النظرية، للموضوعات الثلاثة وهي: التخطيط الاستراتيجي بمكوناته، والنجاح الاستراتيجي بأبعاده والعوامل التنظيمية بأبعادها، وخاصة في الجامعات الحكومية من جهة، فضلاً عن عملية قياسهما واختبار علاقة الارتباط بينهما، ومن جهة أخرى أنها ترفد المكتبة العلمية المحلية والعربية بمادة نظرية هامة في إدارة الأعمال، وتشكل منطلقاً للباحثين المستقبليين للقيام بدراسات مستقبلية مستحدثة في هذا المجال الهام والحيوي في ظل التكتلات الاقتصادية والتكنولوجيا المتسارعة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

تأتي الأهمية التطبيقية من اختيارها لمجتمع الدراسة الذي تم إجراء الدراسة على أفرادها مثلاً في الجامعات الحكومية في شمال الأردن من خلال إبراز أثر التخطيط الاستراتيجي على النجاح الاستراتيجي من خلال الدور الوسيط للعوامل التنظيمية، وبالتالي قد تساعد هذه الدراسة الجامعات الحكومية بالاستفادة من النتائج التي توصلت إليها وتزويد قادة الجامعات بالتغذية الراجعة عن التخطيط الاستراتيجي وأثره على النجاح الاستراتيجي من خلال الدور الوسيط للعوامل التنظيمية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مستوى التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الحكومية في شمال الأردن
2. قياس مستويات تحقيق النجاح الاستراتيجي في الجامعات الحكومية في شمال الأردن.
3. التعرف على مدى توافر العوامل التنظيمية في الجامعات الحكومية في شمال الأردن.

4. معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي على النجاح الاستراتيجي بوجود العوامل التنظيمية كمتغير وسيط في الجامعات الحكومية في شمال الأردن.
5. التوصل إلى نتائج تسهم في تقديم توصيات إلى متخذي القرارات تساعد في تطوير الجامعات قيد البحث.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية لاختبار الفرضيات التالية:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤيا الاستراتيجية، الأهداف الاستراتيجية، التحليل الاستراتيجي، الخيار الاستراتيجي) على النجاح الاستراتيجي بأبعاده (تنفيذ فعال، تنظيم أفقي، قيادة تحويلية، ابتكارات مستمرة) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤيا الاستراتيجية، الأهداف الاستراتيجية، التحليل الاستراتيجي، الخيار الاستراتيجي) في العوامل التنظيمية بأبعاده (الكفاءة البشرية، التمويل، المعلومات، التكنولوجيا) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن.

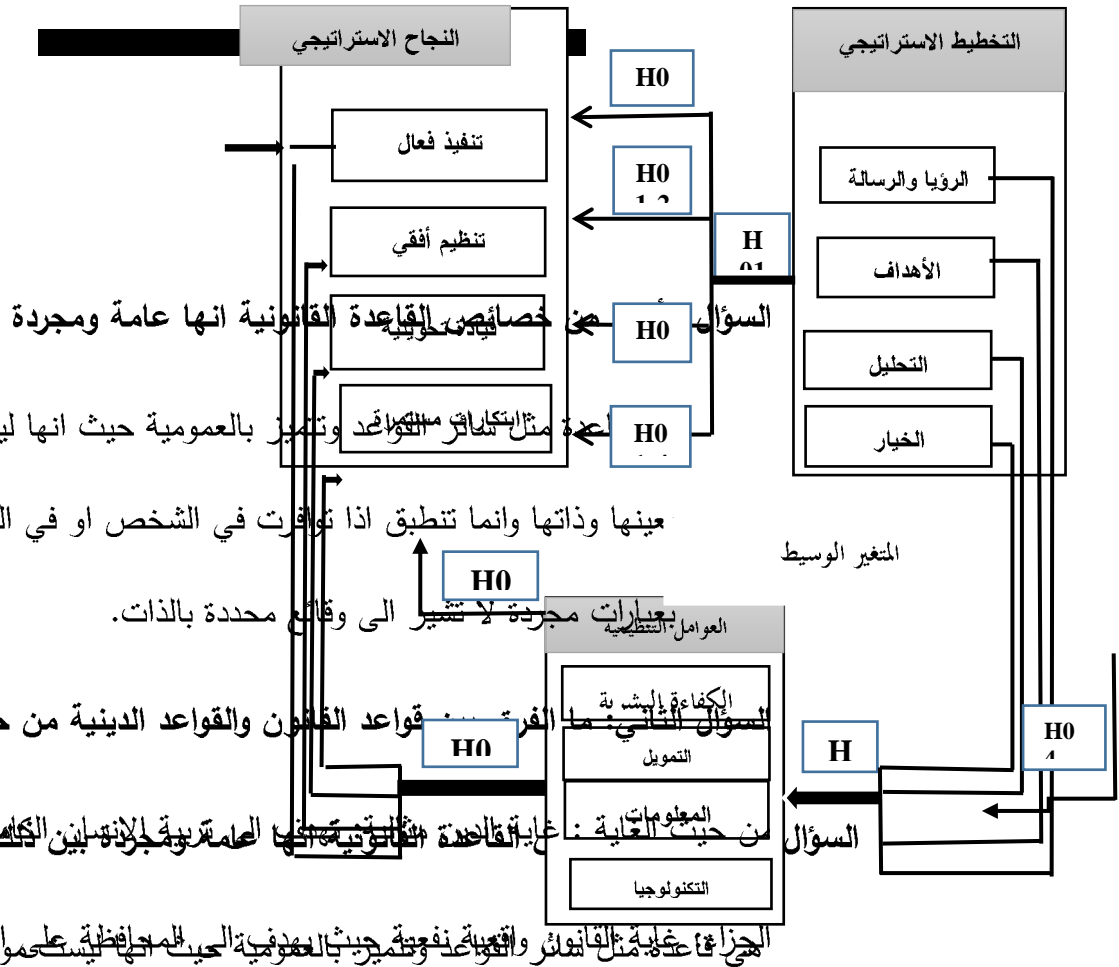
H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل التنظيمية بأبعاده (الكفاءة البشرية، التمويل، المعلومات، التكنولوجيا) في النجاح الاستراتيجي بأبعاده (تنفيذ فعال، تنظيم أفقي، قيادة تحويلية، ابتكارات مستمرة) مجتمعة في الجامعات الحكومية في شمال الأردن.

H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده مجتمعة (الرؤيا الاستراتيجية، الأهداف الاستراتيجية، التحليل الاستراتيجي، الخيار الاستراتيجي) في النجاح الاستراتيجي بأبعاده مجتمعة (تنفيذ فعال، تنظيم أفقي، قيادة تحويلية، ابتكارات مستمرة) من خلال العوامل التنظيمية بأبعاده مجتمعة (الكفاءة البشرية، التمويل، المعلومات، التكنولوجيا) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن.

أنموذج الدراسة

المتغير التابع

المتغير المستقل



الشكل (1) أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الدراسات كما هي مبينة في الجدول.

بعبارة مجردة لا تشير الى وقائع محددة بالذات.
 ١- القانون الدستوري: مجموعة من القواعد الأساسية التي تحدد

السؤال الثاني: هل الفرق بين قواعد القانون والقواعد الدينية من حيثها البعض

من حيث الغاية: غاية الدين هي التمسك بالدين الذي هو الى تربية الانسان الكامل الطاهر

الجدول (1) مراجع أنموذج الدراسة

الدراسات	متغيرات الدراسة	
(Ja'far, 2017)، (Shields, et al., 2017) (Elbanna, et al., 2016)	الرؤيا الاستراتيجية، الأهداف الاستراتيجية، التحليل الاستراتيجي، الخيار الاستراتيجي	المتغيرات المستقلة
دراسة (Abd, Dergham & Habash, 2017) دراسة (Al-Sophia & Owuor, 2015) ودراسة (Al-Tamimi & Al-Khshali, 2015)	تنفيذ فعال، تنظيم أفقي، قيادة تحويلية، ابتكارات مستمرة	المتغيرات التابعة
(Al-Hassan & Al-Afif, 2010)، (ppelbaum & Shekhar, 2017)، (Kiptoo, & Mwirigi, 2014).	الكفاءة البشرية، التمويل، المعلومات، التكنولوجيا	المتغيرات الوسيطية

مصطلحات الدراسة:

أولاً: التخطيط الاستراتيجي: هو العملية التي يتم فيها تحديد رسالة المنظمة ووضع الأهداف والاستراتيجيات وتأمين مواردها من أجل تحقيق الأهداف (Al-Khafaji, 2004). ويعرف إجرائياً درجة استجابة الباحثين على أسئلة الدراسة التي تقيس أبعاد التخطيط الاستراتيجي الآتية:

1. الرؤيا والرسالة: هي قدرة الجامعات الحكومية على تحديد غاياتها ومبررات وجودها، من خلال صياغة تصور استراتيجي لتحديد مجال عملها والفئة المستهدفة بخدماتها، وتحديد إطار يميزها عن غيرها من الجامعات الأخرى يبين مجال نشاطها وخدماتها وعملاتها، ويهدف بيان السبب الجوهري لوجود الجامعة وهويتها وعملياتها وممارساتها، وتعرف إجرائياً بأنها درجة استجابة الباحثين عن أسئلة الدراسة والتي تم قياسها من خلال فقرات الاستبانة.

2. الأهداف الاستراتيجية: هي قدرة الجامعات الحكومية على وضع توجهاتها والتي تعكس مدى قدرتها على التفاعل مع بيئتها، وتوضح أولوياتها وأهمية كل منها، وأن تكون هذه التوجهات موضوعية وواحة وعادلة وقابلة للتحقق. وتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة.

3. التحليل الاستراتيجي: هو قدرة الجامعات الحكومية على مراجعة كل من بيئتها الخارجية بهدف التعرف على التحديات التي تواجهها، والبيئة الداخلية بهدف التعرف على أهم نقاط القوة والضعف لديها، كضرورة أساسية للتخطيط الاستراتيجي. وتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة.

4. الخيار الاستراتيجي: هي قدرة الجامعات الحكومية على عرض البدائل الاستراتيجية، وتحديد الأفضل من بينها وفقاً لمعايير تحددها عملية الخيار ذاتها والتي تعتمد في الأساس على نتائج التحليل الاستراتيجي. وتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة.

ثانياً: النجاح الاستراتيجي: وهو مدى قدرة تلك المنظمات في استثمار الإمكانيات والقدرات العقلية في تعلم ونقل المعارف وتطبيقها (Dzinkowski, 2000). ويعرف إجرائياً بأنه درجة استجابة المبحوثين على أسئلة الدراسة التي تقيس أبعاد النجاح الاستراتيجي الآتية:

1. تنفيذ فعال: هي قدرة الجامعات الحكومية على تنفيذ استراتيجياتها بطريقة فعالة، فحرص بذلك على إرضاء عملائها، وبالتالي تحقيق أهدافها بشكل أفضل. وتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة.

2. تنظيم أفقي: قدرة الجامعات الحكومية على بناء وإعداد نظام لا مركزي تمكن من خلاله مدراء فروعها وأقسامها من اتخاذ القرارات. وتم قياسه من خلال فقرات الاستبانة.

3. قيادة تحويلية: هي قدرة الجامعات الحكومية على إتباع أسلوب قيادي يمارسه مديروها من أجل تحفيز العاملين على العمل الجاد ورفع معنوياتهم وولائهم للجامعة التي يعملون بها. وتم قياسه من خلال فقرات الاستبانة.

4. ابتكارات مستمرة: هي قدرة الجامعات الحكومية على ممارسة الابتكار في كافة أنشطتها وخدماتها لتتميز عن غيرها من الجامعات الأخرى. وتم قياسه من خلال فقرات الاستبانة.

ثالثاً: العوامل التنظيمية: هي مجموعة العوامل التي تواجه المنظمات ولها أثر مباشر في التخطيط الاستراتيجي بحيث تسهم في نجاحه وحل مشكلاته في حالة توافرها وحسن استخدامها وتشكل عائق في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة في حال غيابها وعدم ملاءمتها (Al-Hassan & Al-Afif, 2010). وتعرف إجرائياً بأنها درجة استجابة المبحوثين على أسئلة الدراسة التي تقيس أبعاد العوامل التنظيمية الآتية:

1. الكفاءة البشرية: هي قدرة الجامعات الحكومية على توفير كوادر بشرية مؤهلة قادرة على إنجاز عمليات التخطيط الاستراتيجي، من خلال توفير كافة ما يلزمها من احتياجات ومتطلبات. وتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة.
2. التمويل: هو قدرة الجامعات الحكومية على توفير مصادر تمويل بدلة لإنجاح عملية التخطيط الاستراتيجي وبرامجه. وتم قياسه من خلال فقرات الاستبانة.
3. المعلومات: هو قدرة الجامعات الحكومية على توفير مصادر معلومات كافية عن بيئتها الداخلية والخارجية المتعلقة بعملية التخطيط الاستراتيجي، وتسهيل عملية الوصول إليها. وتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة.
4. التكنولوجيا: هي قدرة الجامعات الحكومية على استخدام التكنولوجيا (شبكة الإنترنت) في تقديم خدماتها إلكترونياً، واستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة في تطوير برامجها وآليات عملها، لتحسين عملية التخطيط الاستراتيجي. وتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة.

الإطار النظري:

مع ظهور التخطيط الاستراتيجي كأحدث شكل من أشكال التخطيط في المنظمات على اختلاف مجالاتها، فقد أدى هذا الشكل من التخطيط إلى تغيير الطريقة التي تخطط بها المنظمات لتحديد ووضع الاستراتيجيات الخاصة به وتنفيذها. ويمكن استخدام مفهوم "الإدارة الاستراتيجية" للتعبير عن نفس المفهوم الذي يعبر عنه التخطيط الاستراتيجي.

أولاً: مفهوم التخطيط الاستراتيجي

ينظر إلى التخطيط الاستراتيجي وما ينتج عنه من خطط استراتيجية وتوجهات على أنه الأداة الجوهرية المستخدمة للتعرف على مسار المنظمة وتحديده، والأداة التي تضع الإطار الهام لإجراءاتها عند مجابهة التغيرات والتطورات البيئية بشتى أنواعها. وعليه فقد أضحت مفهوم التخطيط الاستراتيجي ضرورة مؤكدة كأسلوب تفكير ومنهج عمل كاستجابة للمؤثرات والضغوط الكبيرة الآتية من البيئة التي باتت تواجهها منظمات الأعمال، ولقد تم التطرق لمفهوم التخطيط الاستراتيجي من قبل العديد من الباحثين والكتاب (Jarjar, 2015).

ويرى (David, 2009) أن التخطيط الاستراتيجي هو جوهر الإدارة الاستراتيجية بما في ذلك عملية وضع وصياغة رسالة المنظمة على ضوء الرؤية الأساسية لها، وبناء أهدافها وغاياتها المستقبلية، وإعداد العمليات التحليلية للبيئة الداخلية والخارجية، حتى تتمكن من استغلال الفرص ومواجهة التهديدات المحتملة، وإدراك نقاط القوة التي تميز المنظمة وتساعد في الاختيار الاستراتيجي.

أبعاد التخطيط الاستراتيجي:

يمكن تناول عملية التخطيط الاستراتيجي من خلال الأبعاد التالي ذكرها (Bakeer, 2017):

أولاً: الرؤية الاستراتيجية: ويمكن التعبير عن رؤية المنظمة بأنها خريطة توضح مسار مستقبل المنظمة. وما تقوم به الرؤية الاستراتيجية داخل المنظمة هي أنها توفر معلومات معينة عن التكنولوجيا وتركز على العملاء والأسواق الإنتاجية في المنطقة التي ينبغي أن تتبعها المنظمة والإمكانيات التي ينبغي تطويرها وطبيعة الشركة التي ترغب الإدارة في بلوغها مستقبلاً.

ثانياً: الأهداف الاستراتيجية: وتمثل الأهداف الثمرات المراد بلوغها على أمد زمني (قصير، متوسط، طويل) ويتم تحقيقها بصورة متكاملة متتابعة يقود إلى تحقيق غايات المنظمة. وتعد الأهداف الاستراتيجية ضرورية لأنها تترجم رسالة المنظمة إلى جوانب معينة يمكن قياسها ولأنها تمثل معلومات لدى تنفيذ المنظمة لرسالتها ومهمتها.

ثالثاً: التحليل الاستراتيجي: ويشتمل التحليل الاستراتيجي على تحليل بيئة المنظمة الداخلية والخارجية. وفيما يلي شرح لكلا النوعين (Nasser & Hammoud, 2013) :

- تحليل البيئة الخارجية: المقصود بالبيئة الخارجية أي جميع العوامل الخارجية التي من شأنها أن تؤثر في المنظمة، بما في ذلك الفرص والتهديدات الواقعة خارج المنظمة وبالتالي خارج نطاق سيطرتها في المدى القصير. وينظر على هذه المتغيرات باعتبارها الإطار العام الذي تستخدمه المنظمة لممارسة أنشطتها، وعليه فعند النظر إلى البيئة الخارجية من منطلق مستويين، ندرك أنها تشتمل على البيئة العامة (الكلية)، وبيئة المهمات، إذ أن بيئة المهمات تتعلق بالعناصر أو الأمور التي تؤثر وتتأثر بنشاطات وعمليات المنظمة بصورة مباشرة.

- تحليل البيئة الداخلية: تتضمن البيئة الداخلية للمنظمة من العوامل والمتغيرات الواقعة داخل نطاق المنظمة نفسها، وتعتبر مصدر لتمكّنها وقوتها أو ضعفها، كما أن تلك العوامل تقع بشكل كبير تحت سيطرة الإدارة، وتشكل الإطار العام الذي تؤدي فيه المنظمة أنشطتها ومهامها المختلفة. ومن الأمثلة على تلك المتغيرات: الثقافة التنظيمية والموارد المتاحة والهيكل التنظيمي.

رابعاً: الخيار الاستراتيجي: وهي المرحلة التي تلي عملية التحليل البيئي، وينظر إليها على أنها المرجع في العملية ذات الخطوات المتسلسلة والمتربطة التي يجري فيها استعراض البدائل الاستراتيجية وتحديد الأفضل من بينها تبعاً لمعايير تضعها عملية الخيار نفسها والتي تعتمد بشكل أساسي على نتائج التحليل البيئي الموجودة في الخطوات السابقة. وتبعاً للمعلومات التي تم الحصول عليها من التحليل البيئي، يتم وضع استراتيجية تحقق بلوغ الموائمة بين موارد المنظمة ومقدرتها الداخلية من جهة، واحتياجات البيئة الخارجية من جهة أخرى. فتكون بعد ذلك المنظمة قادرة على تحفيز مواطن القوة لاستثمار الفرص وتقليص أو التحكم بجوانب الضعف ومجابهة التهديدات المحتملة (Fadel, 2017).

ويرى الباحثان بأن منظمات الكبيرة الحجم تتغير بسرعة مذهلة على أساس التطور التقني وثورة الاتصالات والتكنولوجيا التي صغرت العالم أمام هذه التطورات مما يلزم هذه المنظمات التفاعل مع هذه المتغيرات لتحقيق التوازن وضمان البقاء في سوق الأعمال والاستمرار بالمنافسة.

ثانياً: النجاح الاستراتيجي

للنجاح الاستراتيجي مكانة كبيرة لدى المنظمات، بعد أن كانت مهتمة بالفكر التنظيمي، بفرعيه الكفاءة والعدالة، للحكم على نجاح تلك المنظمات، وهذا لأن مفهوم النجاح الاستراتيجي قد تجاوز هذين الفرعين إلى مقدار الاستثمار من القدرات البشرية العقلية في المنظمات لنقل المعرفة واكتسابها ووضعها موضع التنفيذ. ويمكن الحكم بأن الاستمرارية في المنافسة والتركيز على العمل هو أساس النجاح الاستراتيجي، والركيزة الأساسية التي قد تنطلق منها المنظمة لإيجاد وضع مناسب للتكيف مع البيئة المحيطة ومواجهتها (Al-Tamimi & Al-Khshali, 2015)

ونظراً لما تواجه المنظمات في الوقت الراهن من صعوبات كبيرة ضخمة، مثل المنافسة القوية وسرعة التغييرات في البيئة العاملة فيها، نجد أن كافة المنظمات تعمل جاهدة للوصول إلى النجاح الاستراتيجي، ويكون ذلك عن طريق إنشاء قدرات وكفاءات تنظيمية وجدارات أساسية تسمح للمنظمات بإجراء التنسيق العالي في استخدام واستغلال الموارد المتوفرة بفعالية وكفاءة تساعد على الوصول إلى نتائج أداء تفوق الآخرين (Baylis, Wirtz & Gray, 2018).

مفهوم النجاح الاستراتيجي:

يتوقف مفهوم النجاح الاستراتيجي بشكل أساسي على تحقيق مكونين أساسيين، وهما:
أولاً: الفعالية: التي تتمثل في مقدرة المنظمة على تحقيق غاياتها بشكل عام، وما يتصل بذلك بالاهتمام بمصالح الأطراف المتعاملة مع المنظمة بشكل خاص.
ثانياً: الكفاءة التي تتمثل في استخدام الموارد المتوفرة واستغلالها على النحو الأمثل، والتي من أبرز أهدافها:

1. الكفاءة التي تتحدد بالنظر إلى العلاقات الموجودة بين مدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية، إذ يتحقق الكفاءة في الأداء إذا كانت قيمة المخرجات أعلى من قيمة المدخلات عن طريق اهتمام المنظمة بتحقيق أكبر استغلال وتوظيف لمواردها البشرية، الأمر الذي له قيمة إلى جانب المكونات الأخرى كالمواد الخام والتكنولوجيا والبيانات والآلات في تحقيق الكفاءة المرجوة.

2. تحقيق العدالة التي تقوم على العلاقات بين القرارات والإجراءات فيما يتعلق بالتعامل مع الموارد البشرية، ويمكن معرفة مقدارها من جانبين وهما الموظفون والمنظمة، فمن خلال المنظمة يمكن تحقيق العدالة عن طريق تبني سياسات واضحة في عدم التمييز أو الدعم بما يتعلق بالموظفين وتحقيق مبتغاهم ورجباتهم وتطلعاتهم، أما من جانب الموظفين فإنه يمكن تفسير مقدار العدالة من خلال معرفة نسبة الشكاوى والتظلمات ومستوى خطورة ذلك على همة الموظفين ومعنوياتهم (Hamilton & Kwon, 2016).

أبعاد النجاح الاستراتيجي:

ينظر إلى الاستراتيجية نفسها على أنها خطة تنتهجها المنظمة مع تفهم متطلب التغيير الاستراتيجي، وعلى المدير أن يحدد الأهداف، والأعمال اللازمة لتحقيق هذه الأهداف مع الربط

مع الموارد المتوفرة. وهنا يمكن التطرق إلى ستة أبعاد هامة في النجاح الاستراتيجي، ومن الجدير بالذكر أن الدراسة كانت قد تبنت بعض تلك الأبعاد لملائمتها بيئة الدراسة، والتي يمكن تمثيلها فيما يلي (Fayrouz, 2018):

أولاً: الاستراتيجية المحددة: تعد عمليتا التخطيط وصياغة الاستراتيجية مسألتين حيويتين، إذ يجب قبل قيام الأفراد بتنفيذ مجموعة الوظائف، أن يشاركوا في مرحلة صياغة الاستراتيجية. كما أن الأشخاص الذين يشاركون في الصياغة يجب أن يتمتعوا بمصداقية، فهم يشكلون نموذجاً للآخرين لقيادة المبادرة نحو إحداث التغيير من خلالهم، لذا، يجب أن يتمتع المشاركون المعنيون بالمعرفة المناسبة لتنفيذ الآخرين وتوعيتهم، وفي مرحلة التخطيط، ينبغي على المدير تنظيم جهود التنفيذ بصورة ناجحة. كما ينبغي تخصيص الموارد، وتعيين المسؤوليات والسلطات، وتعيين القدرات والإمكانات والشواغل المرتبطة بالوظائف.

ثانياً: التنفيذ الاستراتيجي الفعال: إن صياغة الاستراتيجية هي في الأصل عملية ريادية في المنظمات والمشاريع وتستلزم قدراً هائلاً من التحليل، والحكم، والابتكار والإبداع. إلا أن التنفيذ يستلزم موهبة إدارية، ومقدرة على توقع العقبات التي قد تنشأ أثناء التنفيذ. كما أن التنفيذ الاستراتيجي يمكن أن يكون بمثابة حلقة وصل فيما بين الصياغة والرقابة الاستراتيجية.

ثالثاً: الثقافة التحفيزية: إن التحفيز هو القوة النفسية التي تحدد سلوك الفرد في المنظمة، ومستوى الجهد المبذول من الشخص، ومستوى إصراره على العمل في المنظمة. وعرف التحفيز بأنه " عدد من المؤثرات التي يتم استثمارها لإثارة دوافع الفرد، وبالتالي تعمل على تحديد مضمون وشكل سلوكه، وذلك بإعطائه الفرصة لإشباع الحاجات التي تثير دوافعه وتحركها (Becker et al., 2018).

وترمي الحوافز إلى بلوغ الرضا الوظيفي لدى الموظفين، فهي وإذا كانت تعمل على رفع معنويات الموظفين، أولاً وقبل كل شيء، فهي في المقابل تلبي حاجاتهم ورغباتهم. حيث تقوم الحوافز بدور فعال وحساس في إثارة طاقات الأفراد ودفعها، وتحريك مقدراتهم،

وإيجاد الدافع لديهم لتطوير مهاراتهم، مما يقود إلى استمرارية المنظمات، وتنفيذ الأعمال فيها بشكل كفؤ وفعال (Arifin, 2015).

رابعاً: التنظيم الأفقي: وما يقصد بالتنظيم الأفقي أنه حتى تكون المنظمة ناجحة، عليها أن تتخذ إجراءاتها واستراتيجياتها من خلال نظام لا مركزي، فتمكن فروعها ومدراءها من اتخاذ القرارات. بينما تهدف المنظمات الفاشلة على مركزية الإدارة، فتسحب الصلاحيات كافة من فروعها ودوائرها وتضعها في يد الإدارة العليا فقط، مما يعرقل قدرتها التنافسية (Cornwell et al., 2018).

خامساً: القيادة التحويلية: تتبع القيادة في المنظمات الناجحة أسلوب إدارة الأداء بشكل موضوعي وتحويلي، بينما تشغل قيادات المنظمات الفاشلة في ممارسة السيطرة لعوامل شخصية بعيدة عن الاعتبارات التنظيمية العملية والموضوعية. لذا فالقيادة التحويلية هي القيادة التي تتجاوز فكرة الحوافز والمكافآت مقابل الأداء المطلوب إلى تطوير الموظفين وتشجيعهم فكرياً وإبداعياً وتغيير اهتماماتهم لتصبح جزءاً جوهرياً من رسالة المنظمة، وقد شهدت تلك القيادة تطوراً كبيراً إذ تتمتع بنظرية منهجية ونماذج ومقاييس لقياس عناصر السلوك القيادي ويطلق عليه ("MLQ" Management Leadership Questionnaire) ويشتمل على أربعة عناصر، وهي: التأثير المثالي، والتحفيز الملهم، والتشجيع الإبداعي الفكري، والاعتبارات الفردية (Sheikhly & Fadel, 2016).

سادساً: الابتكارات المستمرة: تمارس المنظمات الناجحة الابتكار، وتقوم بطرح مبادراتها في السوق مبكراً، فتميز عن منافسيها، بينما تشغل المنظمات الفاشلة في تقديم نفس الإصدارات المعتادة من خدماتها دون تحسين أو تطوير، فيتفوق عليها المنافسون. وعليه فإن كافة المنظمات تسعى جاهدة لتحقيق النجاح الاستراتيجي بالابتكار والنمو والتحسين المستمر في كافة الميادين والمجالات، وهذا الاستمرار في الابتكار يعتبر ضماناً بأن الموظفين يمتلكون المهارات والتدريب الضروري لإجراء التحسينات وضمان ذلك لوجود نهج منظمي واسع لتعزيز الأداء. كما تعتبر الابتكارات ضرورة ملحة لمواجهة التحديات التنافسية والتغلب على التغيرات السريعة في بيئة الأعمال مع تقادم الأفكار (Goffin & Mitchell, 2016).

ثالثاً: العوامل التنظيمية

عند التتبع لمسيرة الفكر التنظيمي عبر مختلف مراحلها، يمكن ملاحظة الاهتمام المتزايد بموضوع العوامل التنظيمية، وهذا الاهتمام نتيجة للتراكم النظري للدراسات التي أنتجتها مساهمات مجموعة من الباحثين والعلماء الذين نشطوا في حقل الفكر الإداري والتنظيمي عبر حقبة زمنية متعددة، بغية دراسة السلوك البشري داخل التنظيمات المختلفة إذ أنه يتسم بالمرونة والتغير، وكذلك دراسة العوامل التنظيمية المختلفة التي تحيط به (Barzekar & Karami, 2014).

كما تسعى المنظمات لبلوغ غاياتها وأهدافها، من خلال متابعة ورصد وزيادة فاعلية عواملها التنظيمية المتعددة بما في ذلك هيكله الوظيفي وتصميمها والحوافز والاتصال التنظيمي والتدريب، وذلك بسبب الأهمية التي يتمتع بها كل منهم حيث تشكل في مجملها واحدة من السياسات المحورية التي ترجع إليها المنظمة لمساندة الموظفين العاملين بحوزتها لتأدية نشاطاتها بفاعلية بغض النظر عن موقعهم في الهيكل التنظيمي ومهما اختلفت اختصاصاتهم (Shukla & Singh, 2015).

ونظراً لدور العوامل التنظيمية على مستوى المنظمات والتنظيمات، فقد شكلت إحدى أبرز مرتكزات البحث في العلوم الاجتماعية إذ شغلت حيزاً هاماً في بحوث الكثير من العلماء والباحثين (Al-Naqeebm 2012, Al-Haj, 2017., &Kharufa, 2019)

مفهوم العوامل التنظيمية:

يعرف التنظيم عموماً على أنه قيام الحكومة بفرض القواعد مدعومة باستخدام العقوبات التي ترمي تحديداً إلى تعديل السلوك الاقتصادي للأفراد والمنظمات في القطاع الخاص باستخدام أدوات تنظيمية تتواءم مع الأهداف المرجو بلوغها، تستند في ذلك على عدد من المبادئ واللوائح والقواعد التي تنظم عمل المنظمات وتحكمه بصورة عامة (Al-Hourani, Sheikh & Mansour, 2018)

وتم تعريف العوامل التنظيمية على أنها العوامل التي لها علاقة بكل من إدارة الموارد البشرية، والهيكل التنظيمي، وتحديد وتخصيص الموارد داخل المنظمة (Al-Haj, 2017). كما أشارت إليها (Kharufa, 2019) بأنها مجموعة العوامل داخل المنظمة التي تسهم في البلوغ إلى

تحقيق أداء متميز متمكن من مواجهة التغيرات التي تطرأ في البيئة والموصوفة بالتسارع، وعلى هذا الأساس فالعوامل التنظيمية هي من المتغيرات الهامة في الإدارة والتي لها أثرها في رضا الموظفين حتى ينعكس ذلك على أدائهم ما يقود إلى تحقيق المنظمة لأهدافها.

أبعاد العوامل التنظيمية:

أولاً: الكفاءة البشرية: هي استخدام الوسائل المتوفرة واستغلالها لبلوغ الأهداف المنشودة بأقل التكاليف وبتنفيذ الأعمال بشكل صحيح، فهي مقدرة الموظفين على الحصول على أكبر قدر من المخرجات من خلال فقط المدخلات المتوفرة، ويمكن تمثيل الكفاءة بالنقاط الآتي ذكرها: توافر كوادر بشرية مبدعة ومؤهلة لدى المنظمة تشكل فريقاً متخصصاً لإعداد التخطيط الاستراتيجي وتنفيذه. والرغبة في تطوير التخطيط الاستراتيجي، تستقطب المنظمة الكفاءات البشرية المؤهلة. وتضع المنظمة برامج تدريبية دائمة لزيادة كفاءة موظفيها لتوظيفهم في عمليات التخطيط الاستراتيجي. وتزود المنظمة موظفيها بخبرات المنظمات الأخرى فيما يتعلق بمجال التخطيط الاستراتيجي. وتحرص المنظمة بشكل مستمر على تعيين حاجاتها من الكوادر البشرية المؤهلة بهدف إنجاز عمليات التخطيط الاستراتيجي. وتواجد قنوات اتصال لتشارك الخبرات وتبادلها بين الإدارة العليا والإدارات الأخرى في مجال التخطيط الاستراتيجي. وجود كوادر بشرية لدى المنظمات متمكنة من التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية وتوقعها في ضوء الخبرات الماضية.

ثانياً: التمويل: وهو كل ما يتعلق بمصادر التمويل للمنظمة من مؤثرات وحلول وما إلى ذلك. ويمكن حصر هذا البعد كما بينها (Rahmandad & Vakili, 2016) بما يلي: يتوافر لدى المنظمة المخصصات المالية التي تلزم للتخطيط الاستراتيجي. وتسعى المنظمة لإنشاء مصادر تمويل بديلة من أجل إنجاز عمليات التخطيط الاستراتيجي. وتحدد المنظمة تكلفة تقديرية سنوية لأغراض برنامج التخطيط الاستراتيجي. وتأخذ المنظمة بعين الاعتبار العوامل والمتغيرات والظروف الطارئة التي قد تعترض طريق التخطيط الاستراتيجي. وتنشئ المنظمة نظاماً للمكافآت والحوافز المادية لفريق التخطيط الاستراتيجي بما يتواءم مع أتعابهم وجهودهم وإنجازاتهم. وتحرص المنظمة على تطوير حلول بديلة لعلاج مشكلة نقص التمويل اللازم في التخطيط الاستراتيجي. ولدى المنظمة نظام رقابة مالية لخفض هدر الأموال وتقليص النفقات الزائدة لمصلحة التخطيط الاستراتيجي.

أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للدور الوسيط للعوامل التنظيمية: دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية...
غرام علي محمد عبدالعزيز، خالد الزعبي

ثالثاً: التشريعات: وتعني تأثير الجو التشريعي العام، مثال ذلك علاقة الدولة التي تخدم فيها المنظمة مع الدول الأخرى التي تعتبر سوقاً موجوداً أو متوقفاً لمنتجاتها، بينما القوى القانونية فالمقصود بها تأثير التشريعات القانونية على أعمال المنظمة من حيث سن قوانين قد تعيق أو تعزّل المنظمة أو تضع قيوداً على أنشطتها أو تلك التي تعزز المنظمة وتساعد كالاهتمام بنمو القطاع الخاص (Kanaan, 2011).

رابعاً: المعلومات: وهي جميع البيانات والمعلومات في مبنى المنظمة والمصادر والملفات المتصلة بذلك. ويمكن حصر هذا البعد (Mahdi, 2017) في يلي: يتوفر لدى المنظمة مصادر معلومات كاملة كافية حول البيئة الداخلية التي تتعلق بالتخطيط الاستراتيجي. ويتوفر لدى المنظمة ما يكفي من مصادر المعلومات حول البيئة الخارجية المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي. وتتمتع المنظمة بإدراك كامل حول ما يعيقها والمشكلات التي تواجهها عمليات التخطيط الاستراتيجي. وتهتم المنظمة بتسهيل الوصول إلى المعلومات الهامة والحصول عليها من قبل أي موظف في مجال التخطيط الاستراتيجي.

خامساً: التكنولوجيا: وتشتمل على الأدوات والأساليب التي يتم انتقاؤها لإنجاز العمل أو الإنتاج مهما كان نوعها، سواء كانت مادية ملموسة أو غيرهما؛ إذ أن الأدوات أو الأساليب المادية تتضمن الاختراعات الجديدة إضافة إلى التغييرات التكنولوجية التي قد تكون على شكل ظهور منتجات وخدمات جديدة، أو ظهور بدائل لأدوات وأساليب الإنتاج والتسويق والمواد الخام واستخدامات هذه المواد، أو اختفاء سلع معينة وظهور سلع بدلية لسلع موجودة.

الدراسات السابقة:

الدراسات باللغة العربية:

دراسة العنزي (Al-Anizi, 2019). بعنوان: التخطيط الاستراتيجي وأثره في الفاعلية التنظيمية من خلال عناصر المنظمة المتعلمة كمتغير وسيط في الشركة السعودية للكهرباء. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي على الفاعلية التنظيمية من خلال عناصر المنظمة المتعلمة كمتغير وسيط في الشركة السعودية للكهرباء، وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين كافة في المناصب الإدارية العليا والوسطى في الشركة السعودية للكهرباء، أما عينة الدراسة فقد تكونت من (227) موظفاً إدارياً، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لغرض

جمع البيانات وتوزيعها على الموظفين في المناصب الإدارية العليا والوسطى (مدير، نائب مدير، رئيس قسم، مشرف مجموعة) في الشركة السعودية للكهرباء في مناطق (تبوك، الحدود الشمالية، الجوف)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي (المشاركة، الرؤية والرسالة، وتطوير أهداف طويلة المدى، وتقييم البيئة الخارجية، وتقييم البيئة الداخلية) على الفاعلية التنظيمية (الابتكار، والقدرة التنافسية، والالتزام بمعايير الجودة، وتحقيق الأهداف) في ضوء توافر عناصر المنظمة المتعلمة في الشركة السعودية للكهرباء.

وقام جعفر (Ja'far, 2017) بدراسة بعنوان: أثر التخطيط الاستراتيجي في إدارة الازمات (دراسة تطبيقية للمؤسسات العامة في ضواحي القدس. هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي في التقليل من الازمات التي يواجهها الموظفون في المؤسسات العامة، والتعرف على أهمية التخطيط الاستراتيجي وأبعاده إضافة إلى عناصر التخطيط الاستراتيجي الفعال، والتعرف على عوامل يجب الاهتمام بها من قبل الإدارة التي تساعد في التخفيف من آثار الازمات، وتم استخدام الإستبانة كأداة للدراسة، والتي طبقت على عينة من موظفي القطاع العام في ضواحي القدس، وظهرت نتائج الدراسة أن التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة يسهم في التقليل من المشكلات المحتملة، وأن التقليل من إشراك الموظفين في التخطيط الاستراتيجي يعتبر عقبة في حل المشكلات، كما أنه يكشف نقاط القوة والضعف في المؤسسة، ويوفر التخطيط الاستراتيجي عملية نقل المعرفة والمعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات وحل المشكلات، ويزيد من وضوح رؤية العاملين في إدارة الازمات.

وفي دراسة عبد والجنابي وحباش (Abd Dergham & Habash, 2017) بعنوان: أثر إدارة الموهبة في تحقيق النجاح الاستراتيجي بتوسيط الأداء التنظيمي المستدام دراسة استطلاعية لأراء عينة من مديري ومسؤولي شركة آسيا سبل للاتصالات المتنقلة في العراق. هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير إدارة الموهبة في تحقيق النجاح الاستراتيجي من خلال الأداء التنظيمي المستدام في شركة آسيا سبل للاتصالات المتنقلة في العراق، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من (150) مديراً للشركة، أما عينة الدراسة فقد طبقت الدراسة على (50) مدير من الشركات،

أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للدور الوسيط للعوامل التنظيمية: دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية...
غرام علي محمد عبدالعزيز، خالد الزعبي

وأظهرت نتائج الدراسة أن إدارة الموهبة لها أثر إيجابي في تحقيق النجاح الاستراتيجي في شركة أسيا سيل للاتصالات المتقلة في العراق.

وأجرى الحاج (Al-Haj, 2017). دراسة بعنوان: أثر العوامل التنظيمية والبيئية على جاهزية المنظمات السعودية لاستخدام التجارة الإلكترونية: دراسة تطبيقية على شركات الاستيراد والتصدير. هدفت هذه للتعرف على أثر العوامل التنظيمية والبيئية على جاهزية المنظمات السعودية لاستخدام التجارة الإلكترونية- دراسة تطبيقية على شركات الاستيراد والتصدير بالمملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من المنظمات السعودية التي تعمل في قطاع الاستيراد والتصدير، أما عينة الدراسة فقد تكونت من مديري الإدارة العليا والوسطى لهذه الشركات والبالغة عددها (12) شركة، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر العوامل التنظيمية والبيئية على جاهزية المنظمات السعودية لاستخدام التجارة الإلكترونية. وعليه فقد أوصت الدراسة بأهمية وضع استراتيجية فعالة تستطيع المنظمة التعامل مع المتغيرات البيئية التي تتسم بالسرعة.

وقام أبو الحسنى (Abu Al-Husna, 2016) بدراسة بعنوان: دور العوامل التنظيمية والوظيفية في نجاح إدارة مشاريع المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العوامل التنظيمية والوظيفية في نجاح إدارة المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل المشكلة، وتكون مجتمع الدراسة من المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (200) من مدراء ومنسقي وأعضاء فرق المشاريع العاملين في المنظمات غير الحكومية، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وأظهرت النتائج أن للعوامل التنظيمية أثر إيجابي وهام في نجاح إدارة المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة.

وفي دراسة حمد (Hamad, 2015) بعنوان: التخطيط الاستراتيجي وأثره على أداء الموارد البشرية لقطاع النفط، دراسة حالة (شركة سودابت). هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم وأهمية التخطيط، والتخطيط الاستراتيجي وعناصره وأبعاده المختلفة، معرفة العوامل المؤثرة على التخطيط الاستراتيجي في قطاع النفط، التعرف على المشكلات والتحديات التي تواجه عملية التخطيط الاستراتيجي في قطاع البترول بالتركيز على إدارة الموارد البشرية، معرفة الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج

أهمها أن الأنشطة تسير وفقا للتخطيط الاستراتيجي والخطة التفصيلية الموضوعة، كما بينت النتائج "تتعلق مشاركة الموظفين في صياغة الأهداف كانت بدرجة متوسطة. وأن التخطيط الاستراتيجي يسهم في عملية مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات المناسبة وإيجاد الحلول والمقترحات البديلة التي تتعلق بأداء العمل.

ودراسة الحاج (2015, Al-Haj). بعنوان: "اثر التخطيط الاستراتيجي على جودة أداء المؤسسات التعليمية بالتطبيق على جامعة العلوم والتكنولوجيا فرع عدن". هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي وجودة الأداء المؤسسي لجامعة العلوم والتكنولوجيا فرع عدن، وأثر التخطيط الاستراتيجي على جودة الأداء. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحديد المشكلة والتي تمثلت في إبراز أثر التخطيط الاستراتيجي على جودة أداء المؤسسات التعليمية. توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها، لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات إجابات أفراد عينة البحث تجاه عوامل التخطيط الاستراتيجي وأثره على جودة أداء جامعة العلوم والتكنولوجيا - عدن. وعلى ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة العمل على تنمية الوعي والمعرفة بثقافة إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية.

التميمي والخشالي (2015, Al-Tamimi & Al-Khshali). بعنوان: أثر مقومات التحالف الاستراتيجي في تحقيق النجاح الاستراتيجي دراسة تطبيقية في البنوك التجارية العاملة في الأردن. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر مقومات التحالف الاستراتيجي ببعاده (الإطار المؤسسي، تكاليف التعامل، ميزة الموارد، والخبرات التحالفية السابقة) في النجاح الاستراتيجي بأبعاده (استراتيجية محددة، تنفيذ فاعل، ثقافة تحفيزية، تنظيم عضوي، قيادة تحويلية، وابتكارات مستمرة) للبنوك التجارية العاملة في الأردن. وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (96) مديرا يعملون في البنوك التجارية الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام مجموعة من المعاملات الإحصائية المناسبة ومنها معامل الانحدار. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير دال إحصائيا لمقومات التحالف الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للبنوك التجارية الأردنية.

وفي دراسة بلقاسم (2013, Belqasem). بعنوان: دور تدريب الكفاءات على النجاح الاستراتيجي للمؤسسة الخدمية وكالة المسيلة CAAT دراسة حالة: الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة. هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر ودور تدريب الكفاءات على النجاح الاستراتيجي للمؤسسة الخدمية وكالة المسيلة للتأمينات الشاملة في الجزائر، واعتمدت الدراسة على المنهج

أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للدور الوسيط للعوامل التنظيمية: دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية...
غرام علي محمد عبدالعزيز، خالد الزعبي

الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من كافة العاملين في الوكالة والبالغ عددهم 12 عاملاً، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات من المبحوثين. وأظهرت نتائج الدراسة وجود دور لتدريب الكفاءات على النجاح الاستراتيجي للمؤسسة الخدمية وكالة المسيلة CAAT للتأمينات الشاملة في الجزائر، وقد أوصت الدراسة بضرورة تركيز المؤسسة على الاهتمام بذوي الخبرة القليلة والعمل على تدريب.

وأجرى الحسن والعفيف (Al-Hassan & Al-Afif, 2010). دراسة بعنوان: أثر العوامل التنظيمية في التخطيط الاستراتيجي في الوزارات الأردنية: دراسة ميدانية. هدفت هذه الدراسة إلى تعرف أثر العوامل التنظيمية في التخطيط الاستراتيجي في الوزارات الأردنية، واستهدفت الدراسة الإدارتين العليا والوسطى لتعرف اتجاهاتهما نحو هذه العوامل وأثرها في التخطيط الاستراتيجي. وقد صممت استبانة كأداة للدراسة، حيث وزعت على جميع المديرين وعددهم (222). وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب الدراسة الميدانية لجمع البيانات اللازمة. وتوصلت الدراسة إلى وجود اتجاهات إيجابية ومرتفعة للمديرين نحو التخطيط الاستراتيجي، وإلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة مجتمعة ومنفردة في التخطيط الاستراتيجي، وعليه فقد أوصت الدراسة بتوفير المخصصات المالية اللازمة واستقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة وإعادة النظر في التشريعات الإدارية لخدمة التخطيط الاستراتيجي.

وقام القيسي (Al-Qaisi, 2010). بدراسة بعنوان: أثر العوامل التنظيمية في تطبيق اللامركزية الإدارية: دراسة تطبيقية على مديري الدوائر ورؤساء الأقسام والشعب في أمانة عمان الكبرى. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر العوامل التنظيمية (الهيكل التنظيمي، الأنظمة والتعليمات، التمكين الإداري، التفويض الإداري) على تطبيق اللامركزية ولتحقيق أهداف الرسالة تم تطوير استبانة لغرض جمع البيانات وتوزيعها على أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم (664)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل التنظيمية (الهيكل التنظيمي، الأنظمة والتعليمات، التمكين الإداري، التفويض الإداري) في المتغير التابع تطبيق اللامركزية الإدارية. وعليه فقد أوصت الدراسة لضرورة البدء في إحلال ثقافة تنظيمية داخل أمانة عمان، ووضع استراتيجيات بناء على الممارسات المثلى للعوامل التنظيمية.

الدراسات الأجنبية:

Pake-Shields et al., (2017). Strategic planning characteristics applied to project management.

خصائص التخطيط الاستراتيجي وتطبيقه على إدارة المشاريع. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية تطبيق خصائص التخطيط الاستراتيجي في إدارة المشاريع. والاستفادة من خصائص التخطيط الاستراتيجي المستمدة من البحوث السابقة التي أجريت في الشركات الصغيرة والمتوسطة الولايات المتحدة الأمريكية (الرؤية والرسالة، تطوير أهداف طويلة المدى، تقييم البيئة الخارجية، تقييم البيئة الداخلية)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبتها لتحقيق أهداف الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن المنظمة التي تستخدم النهج العقلاني والأدوات المتنوعة في إدارة المشروع هي التي تحصل على نتائج مجزية. حيث أن تلك المنظمات القادرة على استخدام التخطيط الاستراتيجي بعناصره من تحليل واقعي للبيئة الداخلية والخارجية يمكنها من فهم طبيعة إدارة المشاريع وكيفية التعامل مع الظروف البيئية والتحديات إن وجدت.

Ppelbaum & Shekhar (2017). Factors that affect the success of an organizational change: a case study analysis.

العوامل التنظيمية التي تؤثر في النجاح الاستراتيجي داخل المنظمات: دراسة حالة التدريب الصناعي والتجاري. هدفت استكشاف العوامل التنظيمية التي تؤثر على النجاح الاستراتيجي داخل المنظمات. اعتمدت الدراسة على عملية من ثلاث خطوات تتكون من مراجعة الأدبيات والبحث الميداني من خلال المسح والمقابلات. إذ خدمت مراجعة الأدبيات في إنشاء أساس مهم لفهم المشكلة. وقد شمل البحث الميداني الموظفين في المنظمات لاستكمال الاستبيان. كما أجريت مقابلات فردية مع موظفين على مستوى الإدارة يشاركون بنشاط في عملية التغيير. توضح النتائج أن هناك أثر للعوامل التنظيمية على النجاح الاستراتيجي داخل المنظمات، وأن التزام الموظفين بالتغيير، في هذه المنظمة، يمكن تحسينه من خلال زيادة الاتصالات الرسمية وغير الرسمية، وخلق أنظمة تنظيمية تكيفية وتعزيز دور قادة التحولات أثناء التغيير.

Elbanna et al., (2016). Strategic planning and implementation success in public service organizations: Evidence from Canada.

التخطيط الاستراتيجي وتحديد نجاح تنفيذ الاستراتيجية في مؤسسات الخدمة العامة في كندا. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه التخطيط الاستراتيجي بأبعاده (الرؤية

أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للدور الوسيط للعوامل التنظيمية: دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية...
غرام علي محمد عبدالعزيز، خالد الزعبي

والرسالة، تطوير أهداف طويلة المدى، تقييم البيئة الخارجية، تقييم البيئة الداخلية) في تحديد نجاح تنفيذ الاستراتيجية. وتشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن التخطيط الاستراتيجي بأبعاده له علاقة إيجابية قوية مع التنفيذ. كما أظهرت النتائج أن للتخطيط الاستراتيجي دوراً ذا أهمية بالغة كوسيلة يعتمد عليها المديرون في صياغة الاستراتيجية التي تسهم في عملية التنفيذ وذلك من خلال أبعاده المتمثلة بالرؤية والرسالة وتقييم البيئة الخارجية والداخلية. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة أن على المديرين العامين القيام بطريقة تعزز التخطيط الاستراتيجي من خلال تطبيق أبعاده في صياغة الاستراتيجية وتنفيذها بطريقة ملائمة.

Sophia & Owuor (2015). Effects of Strategic Planning on Organizational Growth. (A Case Study of Kenya Medical Research Institute, Kemri).

أثر التخطيط الاستراتيجي على النمو التنظيمي. دراسة حالة لمعهد كينيا للأبحاث الطبية. هدفت دراستهم إلى تحديد آثار أنشطة التخطيط الاستراتيجي على النجاح الاستراتيجي والنمو التنظيمي. وتحليل آثار التخطيط الاستراتيجي على نجاح المنظمة. وقد تم استخدام تصميم البحث الوصفي الذي اشتمل على استبيانات يتم توزيعها وتعبئتها مع العديد من كبار المديرين ورؤساء الإدارات ومديري المستوى المتوسط والموظفين العامين في معهد البحوث الطبية في كينيا. وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في إدارة معهد البحوث الطبية في كينيا، وقد تألفت عينة الدراسة من (200) موظف. وكشفت نتائج الدراسة أن التخطيط الاستراتيجي إذا تم تنفيذه جيداً في المنظمة يكون فعالاً تجاه النجاح الاستراتيجي ونمو المنظمة. كما أشارت النتائج بوضوح إلى وجود تخطيط استراتيجي في معهد البحوث الطبية في كينيا، يساعده على تقييم أعماله من خلال تحديد أهدافه طويلة الأجل وغاياته والقوى العاملة المنظمة ومراقبة الأداء وتخصيص الموارد وبالتالي تعزيز الأداء من حيث النمو. وقد أوصى الباحث بضرورة وضوح الأهداف المحددة وأن تكون قابلة للقياس، حيث تسعى المنظمات إلى الحصول على مزيد من الأموال التي ينبغي توجيهها إلى البحث بدلاً من الإدارة، وضرورة إنشاء هياكل تمكن الفرق الفردية من التعامل مع المواصفات.

Ferreira & Proenca (2015) Strategic Planning and Organizational Effectiveness in Social Service Organizations in Portugal.

التخطيط الاستراتيجي والفعالية التنظيمية في منظمات الخدمة الاجتماعية في البرتغال. هدفت الدراسة إلى فهم واقع منظمات الخدمات الاجتماعية، ومستوى تنفيذ التخطيط الاستراتيجي،

فضلا عن تأثير تطبيقه على الفاعلية التنظيمية. وقامت الدراسة بجمع المنظمات في مجموعات وفقا لمستوى تنفيذ التخطيط الاستراتيجي ودرجة فعاليته، وأجرت تحليلا لتلك المجموعات. ونظرا للعدد المتزايد من منظمات الخدمات الاجتماعية وما يترتب على ذلك من تعقيد في هيكلها، فهناك حاجة إلى أن تعتمد هذه المنظمات أساليب إدارية رسمية. ويعد التخطيط الاستراتيجي هو واحد من هذه الأساليب لإدارة استراتيجية قيمة وأحد أهدافها الرئيسية هو جعل المنظمات أكثر فعالية. ولذلك، فقد أجري الدراسة لتحديد ما إذا كان التخطيط الاستراتيجي ينفذ في منظمات الخدمات الاجتماعية وما هي الآثار المترتبة على تطبيقه على الفاعلية التنظيمية. وأثبتت الدراسة أن نتائج هذا البحث قد تكون ذات صلة لصانعي القرار في هذه المنظمات، حيث أظهرت الأبحاث أن اعتماد التخطيط الاستراتيجي له تأثير إيجابي على الفاعلية التنظيمية لمنظمات الخدمات الاجتماعية.

Arasa & Obonyo (2012). The relationship between strategic planning and firm performance.

العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وأداء الشركة. هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية تبني وممارسة التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات القطاعين العام والخاص بشكل متزايد وأثر ذلك على نجاح المؤسسات وتحسين الأداء فيها مع الاهتمام بخطوات التخطيط الاستراتيجي. وقد تم استخدام نهج التحليل الكمي في محاولة لتحديد تجريبيا العلاقة بين المتغيرات من خلال تطبيق تقنيات البيانات الإحصائية المناسبة. كما قد تم استخدام تصميم المسح الشامل. إذ كانت هذه هي الطريقة الأنسب نحو معالجة أهداف البحث بفعالية. كما تضمنت الدراسة جمع البيانات من مختلف أقسام الشركات داخل القطاع المدروس. وأجريت مقابلات في جميع الشركات المستهدفة وعقدت مناقشات جماعية مركزة حيثما أمكن ذلك. وأشارت نتائج تحليل الارتباط إلى وجود علاقة قوية بين التخطيط الاستراتيجي ونجاح أداء الشركة. علاوة على ذلك، وجدت نتائج الدراسة أن جميع خطوات التخطيط الاستراتيجي (تحديد الغرض المؤسسي للشركة، والمسح الضوئي لبيئة الأعمال، وتحديد القضايا الاستراتيجية للشركة، واختيار الاستراتيجية ووضع أنظمة التنفيذ والتقييم والمراقبة) ذات صلة إيجابية بنجاح أداء الشركة.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في وصف متغيرات الدراسة (التخطيط الاستراتيجي، النجاح الاستراتيجي، العوامل التنظيمية) من خلال الأدب السابق بالإضافة إلى وصفها من خلال إجابة أفراد العينة على الاستبانة ومعرفة مستوياتها في الجامعات الحكومية في شمال الأردن، أما المنهج التحليل فقد تم استخدامه بهدف معرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة وإيجاد أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي بوجود العوامل التنظيمية كمتغير وسيط في الجامعات الحكومية في شمال الأردن.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الجامعات الحكومية في شمال الأردن والبالغ عددها (3) جامعات وهي (جامعة اليرموك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جامعة آل البيت)، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بالطريقة الطبقية من العاملين في المناصب الإدارية العليا والوسطى (رئيس، نائب رئيس، مساعد رئيس، عميد كلية/نائب عميد، رئيس قسم، مدير وحدة (فنية/إدارية)) والبالغ عددهم (447) عاملاً إدارياً، أما وحدة المعاينة فقد تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة من أفراد عينة الدراسة، حيث تم توزيع (240) استبانة بالاعتماد على معادلة ستيفن ثامبسون لتحديد حجم عينة الدراسة، وتم استرداد (217) استبانة، وبعد التدقيق تم استبعاد (6) استبانات لعدم اكتمال الإجابات فيها، وبذلك أصبح عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي (211) استبانة شكلت ما نسبته (87.9%) من عدد الاستبانات الموزعة، والجدول (2) يبين الخصائص الديمغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة:

الجدول (2) توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية والوظيفية

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	36	17.06
	أنثى	175	82.94
	المجموع	211	100.00

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط فأقل	9	4.27
	بكالوريوس	67	31.75
	دراسات عليا	135	63.98
	المجموع	211	100.00
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	7	3.32
	30 - 40 سنة	53	25.12
	41 - 50 سنة	72	34.12
	51 سنة فأكثر	79	37.44
	المجموع	211	100.00
الخبرة	5 فأقل	4	1.90
	6 سنوات - 10 سنوات	48	22.75
	11 - أقل من 15 سنة	64	30.33
	15 سنة فأكثر	95	45.02
	المجموع	211	100.00
المستوى الوظيفي	رئيس/نائب رئيس	5	2.37
	مساعد رئيس	8	3.79
	عميد/نائب عميد	51	24.17
	رئيس قسم	68	32.23
	مدير وحدة (فنية/إدارية)	79	37.44
	المجموع	211	100.00

أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة في تطوير استبيان لجمع البيانات الأولية، حيث تكون الاستبيان من أربعة أجزاء رئيسية وهي:

أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للدور الوسيط للعوامل التنظيمية: دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية...
غرام علي محمد عبدالعزيز، خالد الزعبي

الجزء الأول: يتعلق هذا الجزء بالمعلومات الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتضمن (الجنس، المؤهل العلمي، الفئة العمري، الخبرة، والمستوى الوظيفي).

الجزء الثاني: تكون هذا الجزء من مجموعة من (16) فقرة لقياس المتغير المستقل التخطيط الاستراتيجي موزعة على أبعاده (الرؤية والرسالة، الأهداف الاستراتيجية، التحليل الاستراتيجي، الاختيار الاستراتيجي)، وتم صياغة فقرات هذا المتغير بالرجوع إلى دراسة كل من ((الزبن، 2016؛ Shields, et al, 2017؛ Elbanna, et al., 2016)).

الجزء الثالث: تكون هذا الجزء من مجموعة من (13) فقرة لقياس المتغير التابع النجاح الاستراتيجي موزعة على أبعاده (تنفيذ فعال، تنظيم أفقي، قيادة تحويلية، ابتكارات مستمرة)، وتم صياغة فقرات هذا المتغير بالرجوع إلى دراسة كل من (Abd, Dergham & Habash, 2017., Sophia & Owuor, 2015 & Al-Tamimi & Al-Khshali, 2015)

الجزء الرابع: تكون هذا الجزء من مجموعة من (13) فقرة لقياس المتغير الوسيط العوامل التنظيمية موزعة على أبعاده (الكفاءة البشرية، التمويل، المعلومات، التكنولوجيا)، وتم صياغة فقرات هذا المتغير بالرجوع إلى دراسة كل من (Kiptoo, & Mwirigi, 2014., Ppelbaum & Shekhar, 2017 & Al-Hassan & Al-Afif, 2010)

طريقة تصحيح المقياس:

لقياس تقديرات أفراد العينة على فقرات الاستبانة تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي وتم إعطاء أوزان لإجابات عينة الدراسة على النحو التالي: (أوافق بدرجة كبيرة جداً (5)، أوافق بدرجة كبيرة (4)، أوافق بدرجة متوسطة (3)، أوافق بدرجة قليلة (2)، لا أوافق إطلاقاً (1)).
ولتفسير المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة وعلى كل مجال من مجالاتها؛ فقد تم احتساب المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى (للأوزان)}}{\text{عدد الفئات المقترضة}}$$
$$1.33 = \frac{5-1}{3}$$

واستناداً لذلك تم اعتماد المعيار التالي: المستوى المنخفض = 1 - 2.33، والمستوى المتوسط = 2.34 - 3.67، والمستوى المرتفع = 3.67 - 5.

صدق وثبات الأداة:

للتأكد من صلاحية أداة الدراسة لقياس متغيرات الدراسة تم القيام بعدة إجراءات وهي:

أولاً: الصدق الظاهري للأداة

بعد قام الباحثان بإعداد أداة الدراسة تم عرضها على (12) من أساتذة الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة من أصحاب الخبرة والاختصاص في موضوع الدراسة، وذلك للتأكد من صلاحيتها لقياس ما يجب أن تقيسه والتأكد من وضوح فقراتها وصحة مفرداتها لغوياً ومعنوياً، وقد تم الأخذ بملاحظاتهم حول أداة الدراسة.

ثانياً: ثبات أداة الدراسة

تم استخدام اختبار الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس مدى التناسق في إجابات عينة الدراسة على كل فقرات الأداة، ويتراوح قيمة المعامل ألفا ما بين (0 و1)، وكلما اقتربت قيمته من 1 دلّ على درجة ارتفاع الثبات، ويكون قيمته مقبولة عند (70%) وما فوق (Sekaran & Bougie, 2016)، والجدول (3) يوضح نتائج الاختبار.

الجدول (3) معاملات كرونباخ ألفا الخاصة بأبعاد الدراسة والأداة ككل

الرقم	البعد	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
1	الرؤية والرسالة	6	0.799
2	الأهداف الاستراتيجية	4	0.770
3	التحليل الاستراتيجي	3	0.719
4	الاختيار الاستراتيجي	4	0.708
التخطيط الاستراتيجي ككل			
1	تنفيذ فعال	3	0.702
2	تنظيم أفقي	4	0.796
3	قيادة تحويلية	3	0.739
4	ابتكارات مستمرة	4	0.765
النجاح الاستراتيجي ككل			
1	الكفاءة البشرية	3	0.708

أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للدور الوسيط للعوامل التنظيمية: دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية...
غرام علي محمد عبدالعزيز، خالد الزعبي

الرقم	البعد	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
2	التمويل	3	0.756
3	المعلومات	4	0.872
4	التكنولوجيا	3	0.776
	العوامل التنظيمية ككل	13	0.893
	الأداة ككل	44	0.906

يظهر من الجدول (3) أن معاملات كرونباخ ألفا لأبعاد التخطيط الاستراتيجي تراوحت بين (0.708-0.799) فيما بلغت للمتغير ككل (0.863)، كما تراوحت لأبعاد المتغير النجاح الاستراتيجي بين (0.702-0.796) وللمتغير ككل (0.831)، وفيما يخص أبعاد المتغير العوامل التنظيمية فقد تراوحت قيم كرونباخ ألفا لها بين (0.708-0.872) وبلغت للمتغير ككل (0.893)، وكانت القيمة للأداة ككل (0.906) وجميعها أكبر من (0.70) مما يدل على صلاحية الأداة لتحقيق أهداف الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم إدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استبانة الدراسة على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبرنامج (Amos) حيث تم بعدها معالجتها وفق الاختبارات التي تحقق غرض الدراسة، واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية التالية:

1. معامل كرونباخ ألفا: للتحقق من ثبات استبانة الدراسة واتساقها الداخلي.
2. التكرارات والنسب المئوية: لمعرفة الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لمعرفة مستوى إجابات عينة الدراسة على فقرات أبعاد الدراسة ومعرفة التشتت الحاصل في الإجابات.
4. اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح: للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.
5. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

6. اختبار الانحدار المتعدد (Multi Regression Analysis): لاختبار الفرضيات الرئيسية الثلاثة الأولى.

7. اختبار المسار (Path Analysis) باستخدام برنامج Amos: لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية الرابعة.

الإجابة على أسئلة الدراسة:

سؤال الدراسة الأول: ما مستوى التخطيط الاستراتيجي (الرؤية والرسالة، والرؤية، والرسالة، والتحليل الاستراتيجي، والاختيار الاستراتيجي) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن؟ وللإجابة على سؤال الدراسة الأول تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، والجدول (4) يبين النتائج:

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المتغير المستقل "التخطيط الاستراتيجي" والمقياس ككل (ن=211)

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	الرؤية والرسالة	3.70	.814	1	مرتفعة
2	الأهداف الاستراتيجية	3.31	1.004	4	متوسطة
3	التحليل الاستراتيجي	3.68	.961	2	مرتفعة
4	الاختيار الاستراتيجي	3.40	1.020	3	متوسطة
	التخطيط الاستراتيجي ككل	3.54	-----		متوسطة

* الدرجة الدنيا (1) والدرجة القصوى من (5)

يلاحظ من الجدول (4) أن المتوسط الحسابي العام لأبعاد المتغير "التخطيط الاستراتيجي" في الجامعات الحكومية في شمال الأردن بلغ (3.54) وبدرجة تقدير متوسطة. وقد تراوحت المتوسطات الحسابية للأبعاد بين (3.31-3.70) وبدرجات تقدير مرتفعة ومتوسطة، وكان البعد "الرؤية والرسالة" بأعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.70) بانحراف معياري (0.814) وبدرجة تقدير مرتفعة، ثم تلاه بُعد "التحليل الاستراتيجي" بمتوسط حسابي (3.68) وانحراف معياري

أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للدور الوسيط للعوامل التنظيمية: دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية...
غرام علي محمد عبدالعزيز، خالد الزعبي

(0.961) وبدرجة تقدير مرتفعة، ثم جاء بالمرتبة الثالثة بعد "الاختيار الاستراتيجي" بمتوسط حسابي (3.40) وانحراف معياري (1.020) وبدرجة تقدير متوسطة، في حين جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة بعد "الأهداف الاستراتيجية" حيث بلغ المتوسط الحسابي له (3.31) وانحراف معياري (1.004) وبدرجة تقدير متوسطة.

سؤال الدراسة الثاني: ما مستوى النجاح الاستراتيجي (تنفيذ فعال، وتنظيم أفقي، وقيادة تحويلية، وابتكارات مستمرة) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن؟ وللإجابة على سؤال الدراسة الثاني تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، والجدول (5) يبين النتائج:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المتغير التابع "النجاح الاستراتيجي"

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقدير
1	تنفيذ فعال	3.55	.970	1	متوسطة
2	تنظيم أفقي	3.51	.911	2	متوسطة
3	قيادة تحويلية	3.20	.979	4	متوسطة
4	ابتكارات مستمرة	3.26	.935	3	متوسطة
النجاح الاستراتيجي ككل		3.38			متوسطة

* الدرجة الدنيا (1) والدرجة القصوى من (5)

يلاحظ من الجدول (5) أن المتوسط الحسابي العام لأبعاد المتغير التابع "النجاح الاستراتيجي" في الجامعات الحكومية في شمال الأردن بلغ (3.38) وبدرجة تقدير متوسطة. وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لأبعاد المتغير التابع "النجاح الاستراتيجي" بين (3.20-3.55) وبدرجات تقدير متوسطة، وكان البعد "تنفيذ فعال" بأعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.55) وانحراف معياري (0.970) وبدرجة تقدير متوسطة، ثم تلاه بعد "تنظيم أفقي" بمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (0.911) وبدرجة تقدير متوسطة، ثم جاء بالمرتبة الثالثة بعد "ابتكارات مستمرة" بمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (0.935) وبدرجة تقدير متوسطة،

في حين جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة بعد "قيادة تحويلية" حيث بلغ المتوسط الحسابي له (3.20) بانحراف معياري (0.979) وبدرجة تقدير متوسطة.

سؤال الدراسة الثالث: ما مستوى توافر العوامل التنظيمية (الكفاءة البشرية، والتمويل، والمعلومات، والتكنولوجيا) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن؟

وللإجابة على سؤال الدراسة الثالث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة، والجدول (6) يبين النتائج:

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المتغير التابع "العوامل التنظيمية"

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التقدير
1	الكفاءة البشرية	3.31	.959	4	متوسطة
2	التمويل	3.37	1.003	2	متوسطة
3	المعلومات	3.46	1.141	1	متوسطة
4	التكنولوجيا	3.36	1.050	3	متوسطة
العوامل التنظيمية ككل		3.38			متوسطة

* الدرجة الدنيا (1) والدرجة القصوى من (5)

الجامعات الحكومية في شمال الأردن بلغ (3.38) وبدرجة تقدير متوسطة. وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لأبعاد المتغير الوسيط "العوامل التنظيمية" بين (3.31-3.46) وبدرجات تقدير متوسطة، وكان البُعد "المعلومات" بأعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.46) بانحراف معياري (1.141) وبدرجة تقدير متوسطة، ثم تلاه بُعد "التمويل" بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (1.003) وبدرجة تقدير متوسطة، ثم جاء بالمرتبة الثالثة بُعد "التكنولوجيا" بمتوسط حسابي (3.36) وبانحراف معياري (1.050) وبدرجة تقدير متوسطة، في حين جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة بعد "الكفاءة البشرية" حيث بلغ المتوسط الحسابي له (3.31) بانحراف معياري (0.959) وبدرجة تقدير متوسطة.

اختبار الفرضيات:

تم إجراء بعض الاختبارات للتأكد من صلاحية البيانات لإجراء الاختبارات المعملية عليها.

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح

يستخدم اختبار معامل تضخم التباين (variance inflation factor VIF) في الكشف عن وجود ارتباط خطي بين متغيرات الدراسة المستقلة ويعني أن العلاقة الخطية بين متغيرين مستقلين عالية بدرجة كبيرة لدرجة أنه يمكن لأحد المتغيرات أن يؤثر على قيمة المتغير التابع بنفس قيمة متغير آخر، ما يعني انه يعمل كبديل للمتغير له. وأشار (Myrs, 1990) إلى أن قيم اختبار VIF يجب ألا تزيد عن 5، ويرافق اختبار تضخم التباين اختبار التباين المسموح به (Tolerance) وهو مقلوب معامل تضخم التباين ويجب أن تكون قيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05) (Field, 2013)، وبما أن أبعاد المتغير الوسيط تلعب دوراً مستقلاً في الفرضية الثالثة تم إجراء الاختبار لها، والجدول (7) يوضح ذلك.

الجدول (7) اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح

لأبعاد المتغيرات المستقلة والوسيط

Tolerance	VIF	المتغيرات المستقلة
.356	2.806	الرؤية والرسالة
.365	2.743	الأهداف الاستراتيجية
.435	2.300	التحليل الاستراتيجي
.370	2.701	الاختيار الاستراتيجي
.354	2.823	الكفاءة البشرية
.346	2.888	التمويل
.251	3.985	المعلومات
.299	3.340	التكنولوجيا

يُلاحظ من الجدول (7) أن قيم معامل التضخم (VIF) تراوحت بين (2.300-3.985) وجميعها أقل من (5) مما يدل على عدم وجود تداخل خطي متعدد بين أبعاد المتغير المستقل أو المتغير الوسيط، أما قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) فقد تراوحت بين (0.251-0.435) وجميعها أكبر من (0.05) وهذا مؤشر على عدم وجود ارتباط عالٍ بين متغيرات الدراسة المستقلة والوسيط، وهذا يدل على ملاءمة البيانات لاختبار تحليل الانحدار.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (Test of Normality)

لاختبار فيما إذا كانت بيانات أبعاد المتغير التابع موزعة طبيعياً تم تطبيق اختبار Kolmogorov-Smirnov، والجدول (8) يبين النتائج.

الجدول (8) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

Kolmogorov-Smirnov		المتغيرات
Sig.	Statistic	
0.119	0.081	تنفيذ فعال
0.222	0.062	تنظيم أفقي
0.261	0.119	قيادة تحويلية
0.097	0.093	ابتكارات مستمرة

يظهر من الجدول (8) أن الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة التابعة كانت أكبر من (0.05)، وعليه وبناءً على نتائج الاختبار فإن بيانات هذه الدراسة تتصف بأنها موزعة طبيعياً وصالحة لإجراء جميع الاختبارات المعلمية الإحصائية التي تحتاجها الدراسة.

الفرضية الرئيسية الأولى

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي (الرؤية والرسالة، والأهداف الاستراتيجية، والتحليل الاستراتيجي، والاختيار الاستراتيجي) على النجاح الاستراتيجي (تنفيذ فعال، وتنظيم أفقي، وقيادة تحويلية، وابتكارات مستمرة) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن.

ولاختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن وجود أثر للتخطيط الاستراتيجي (الرؤية والرسالة، والأهداف الاستراتيجية، والتحليل الاستراتيجي، والاختيار الاستراتيجي) على النجاح الاستراتيجي (تنفيذ فعال، وتنظيم أفقي، وقيادة تحويلية، وابتكارات مستمرة) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، والجدول (9) يبين النتائج:

الجدول (9) نتائج اختبار تباين الانحدار المتعدد (Multiple Regression)

للفرضية الرئيسية الأولى

دلالة F	F المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	R ² المعدل	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط
.000*	43.462	16.309	4	65.236	.447	.458	.677 ^a
		.375	206	77.301			
			210	142.536			

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، قيمة f الجدولية (2.37)

يظهر من الجدول (9) صلاحية نموذج اختبار الانحدار المتعدد لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة (0.677) وهي تشير إلى علاقة قوية ومقبولة، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R²) معامل التحديد بلغ (0.458) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (45.8%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع النجاح الاستراتيجي والباقي يعزى لمتغيرات أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.447) وأن الفرق بينها وبين قيمة R² بسيط جداً (0.011) ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع.

كما ويظهر من الجدول (9) وبالاعتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (43.462) أعلى من قيمتها الجدولية (2.37) عند مستوى دلالة (0.000) أقل من (0.05)، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة حيث أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي (الرؤية والرسالة، والأهداف الاستراتيجية، والتحليل الاستراتيجي، والاختيار الاستراتيجي) على النجاح الاستراتيجي (تنفيذ فعال، وتنظيم أفقي، وقيادة تحويلية، وابتكارات مستمرة) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن". حيث تبين تأثير كل بعد من أبعاد التخطيط الاستراتيجي بشكل منفرد على النجاح الاستراتيجي وذلك من خلال قيمة (t) ودالاتها الإحصائية والجدول (10) يبين النتائج:

الجدول (10) نتائج معاملات الانحدار المتعدد (Coefficients) للفرضية الرئيسية الأولى

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		البعد
		Beta	Std. Error	B	
.000	7.016		.202	1.416	الثابت
.103	-1.639	-.141	.087	-.142	الرؤية والرسالة
.000*	4.650	.395	.070	.324	الأهداف الاستراتيجية
.004*	2.900	.226	.067	.193	التحليل الاستراتيجي
.002*	3.067	.259	.068	.209	الاختيار الاستراتيجي

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، قيمة t الجدولية (1.96)

يظهر من الجدول (10) وباستعراض قيم تأثير كل بعد من أبعاد المتغير المستقل يتبين أن الأبعاد (الأهداف الاستراتيجية، التحليل الاستراتيجي، الاختيار الاستراتيجي) لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على النجاح الاستراتيجي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (0.324، 0.193، 0.209) على الترتيب كما وبلغت قيمة (t) لها (4.650، 2.90، 3.067) على الترتيب وجميعها أعلى من قيمتها الجدولية (1.96) وبمستوى دلالة (0.000، 0.004، 0.002)، بينما لا يوجد أثر للبعد (الرؤية والرسالة) حيث بلغت قيمة (t) لها (-1.639) عند مستوى دلالة (0.103) أعلى من (0.05)، وعليه تكون معادلة التنبؤ كالتالي: النجاح الاستراتيجي = 1.416 - (0.142*الرؤية والرسالة) + (0.324*الأهداف الاستراتيجية) + (0.193*التحليل الاستراتيجي) + (0.209*الاختيار الاستراتيجي). أي أن زيادة وحدة واحدة في (الرؤية والرسالة، الأهداف الاستراتيجية، التحليل الاستراتيجي، الاختيار الاستراتيجي) يؤدي إلى نقصان بمقدار (14.2%) وزيادة بمقدار (32.4%) و(19.3%) و(20.9%) وحدة في النجاح الاستراتيجي.

أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للدور الوسيط للعوامل التنظيمية: دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية...
غرام علي محمد عبدالعزيز، خالد الزعبي

وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدرجي لتحديد أهمية كل بعد من أبعاد التخطيط الاستراتيجي على مدى المؤثرة في نموذج الانحدار للفرضية الرئيسية الأولى، والجدول (11) يبين الاختبار:

الجدول (11): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدرجي (Stepwise Multiple Regression) لأبعاد التخطيط الاستراتيجي في الفرضية الرئيسية الأولى

الأبعاد مرتبة حسب الدخول	R معامل الارتباط	R ² معامل التحديد	T المحسوبة	دلالة t
الأهداف الاستراتيجية	.618 ^a	.382	11.368	.000*
الخيار الاستراتيجي	.659 ^b	.434	5.145	.000*
التحليل الاستراتيجي	.671 ^c	.451	2.521	.012*

يبين الجدول (11) ترتيب دخول أبعاد التخطيط الاستراتيجي المؤثرة في معادلة الانحدار، ويلاحظ أن بُعد الأهداف الاستراتيجية جاء في المرتبة الأولى حيث فسر ما مقداره (38.2%) من التباين في النجاح الاستراتيجي، ثم دخل بُعد الخيار الاستراتيجي ليصبح مقدار ما فسر مع البعد السابق (43.4%) من التباين الحاصل في النجاح الاستراتيجي، ثم تلاهم بُعد التحليل الاستراتيجي ليصبح مقدار التفسير في تباين النجاح الاستراتيجي يعزى للأبعاد مجتمعة (45.1%)، بينما خرجت بُعد الرؤية والرسالة من معادلة الانحدار لضعف قوته التأثيرية.

الفرضية الرئيسية الثانية

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي (الرؤية والرسالة، والأهداف الاستراتيجية، والتحليل الاستراتيجي، والاختيار الاستراتيجي) على العوامل التنظيمية (الكفاءة البشرية، والتمويل، والمعلومات، والتكنولوجيا) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن.

ولاختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن وجود أثر للتخطيط الاستراتيجي على العوامل التنظيمية في الجامعات الحكومية في شمال الأردن عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، والجدول (12) يبين النتائج:

الجدول (12) نتائج اختبار تباين الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للفرضية الرئيسية الثانية

ANOVA				ملخص النموذج			
دلالة F	F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	R ² المعدل	R ² معامل التحديد	R معامل الارتباط
.000*	183.251	36.735	4	146.940	.776	.781	.884 ^a
		.200	206	41.295			
			210	188.236			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، قيمة f الجدولية (2.37)

يظهر من الجدول (12) صلاحية نموذج اختبار الانحدار المتعدد لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة والوسيلة (0.884) وهي تشير إلى علاقة قوية جداً، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R^2) معامل التحديد بلغ (0.781) أي أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر ما نسبته (78.1%) من التغيرات الحاصلة في العوامل التنظيمية والباقي يعزى لأسباب أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.776) وأن الفرق بينها وبين قيمة R^2 بسيط جداً (0.005) ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع. كما ويظهر من الجدول (12) وبالاعتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (183.251) عند مستوى دلالة (0.000)، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة حيث أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي (الرؤية والرسالة، والأهداف الاستراتيجية، والتحليل الاستراتيجي، والاختيار الاستراتيجي) على العوامل التنظيمية (الكفاءة البشرية، والتمويل، والمعلومات، والتكنولوجيا) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن". ويتبين تأثير كل

أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للدور الوسيط للعوامل التنظيمية: دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية...
غرام علي محمد عبدالعزيز، خالد الزعبي

بعد من أبعاد التخطيط الاستراتيجي بشكل منفرد على العوامل التنظيمية وذلك من خلال قيمة (t) ودالاتها الإحصائية والجدول (13) يبين النتائج:

الجدول (13) نتائج معاملات الانحدار المتعدد (Coefficients) للفرضية الرئيسية الثانية

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		البعد
		Beta	Std. Error	B	
.798	-.257		.147	-.038	الثابت
.037*	2.098	.115	.064	.133	الرؤيا والرسالة
.000*	7.289	.394	.051	.371	الأهداف الاستراتيجية
.000*	6.237	.309	.049	.304	التحليل الاستراتيجي
.001*	3.442	.185	.050	.171	الاختيار الاستراتيجي

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، قيمة t الجدولية (1.96)

يظهر من الجدول (13) وباستعراض قيم تأثير كل بعد من أبعاد المتغير المستقل يتبين أن جميع الأبعاد (الرؤيا والرسالة، الأهداف الاستراتيجية، التحليل الاستراتيجي، الاختيار الاستراتيجي) لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على العوامل التنظيمية، حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (0.133، 0.371، 0.304، 0.171) على الترتيب كما وبلغت قيمة (t) لها (2.098، 7.289، 6.237، 3.442) على الترتيب وجميعها أعلى من قيمتها الجدولية (1.96) وبمستوى دلالة (0.037، 0.000، 0.000، 0.001)، وعليه تكون معادلة التنبؤ كالتالي:
العوامل التنظيمية = -0.038 + (0.133*الرؤيا والرسالة) + (0.371*الأهداف الاستراتيجية) + (0.304*التحليل الاستراتيجي) + (0.171*الاختيار الاستراتيجي).

أي أن زيادة وحدة واحدة في (الرؤيا والرسالة، الأهداف الاستراتيجية، التحليل الاستراتيجي، الاختيار الاستراتيجي) يؤدي إلى نقصان بمقدار (13.3%) وزيادة بمقدار (37.1%) و(30.4%) و(17.1%) وحدة في العوامل التنظيمية. وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدرجي لتحديد أهمية كل بعد من أبعاد التخطيط الاستراتيجي على حدى المؤثرة في نموذج الانحدار للفرضية الرئيسية الثانية، والجدول (14) يبين نتائج الاختبار:

الجدول (14) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدرجي (Stepwise Multiple Regression) لأبعاد التخطيط الاستراتيجي في الفرضية الرئيسية الثانية

الأبعاد مرتبة حسب الدخول	R	R ²	t	دلالة t
معامل الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة		
الأهداف الاستراتيجية	.807	.651	19.766	.000*
التحليل الاستراتيجي	.871	.759	9.654	.000*
الخيار الاستراتيجي	.881	.776	3.916	.000*
الرؤيا والرسالة	.884	.781	2.098	.037*

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يبين الجدول (14) ترتيب دخول أبعاد التخطيط الاستراتيجي المؤثرة في معادلة الانحدار، ويلاحظ أن بُعد الأهداف الاستراتيجية جاء في المرتبة الأولى حيث فسر ما مقداره (65.1%) من التباين في العوامل التنظيمية، ثم دخل بعد التحليل الاستراتيجي ليصبح مقدار ما فسر مع البُعد السابق (75.9%) من التباين الحاصل في العوامل التنظيمية، ثم تبعه بالدخول بُعد الخيار الاستراتيجي ليصبح مقدار التفسير للأبعاد الثلاثة (77.6%)، وأخيراً دخل بُعد الرؤية والرسالة ليصبح التفسير للأبعاد مجتمعة (78.1%).

الفرضية الرئيسية الثالثة:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل التنظيمية (الكفاءة البشرية، والتمويل، والمعلومات، والتكنولوجيا) على النجاح الاستراتيجي (تنفيذ فعال، وتنظيم أفقي، وقيادة تحويلية، وابتكارات مستمرة) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن.

ولاختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن وجود أثر للعوامل التنظيمية على النجاح الاستراتيجي في الجامعات الحكومية في شمال الأردن. عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، والجدول (15) يبين النتائج:

الجدول (15) نتائج اختبار تباين الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للفرضية الرئيسية الثالثة

ANOVA					ملخص النموذج		
F	F	متوسط	درجات	مجموع	R ²	R ²	R
دلالة F	المحسوبة	المربعات	الحرية	المربعات	المعدل	معامل التحديد	معامل الارتباط
.000*	77.117	21.366	4	85.463	.592	.600	.774 ^a
		.277	206	57.074			
			210	142.536			

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يظهر من الجدول (15) صلاحية نموذج اختبار الانحدار المتعدد لتفسير الظاهرة حيث بلغ معامل الارتباط (R) بين المتغيرات الوسيطة والتابعة (0.774) وهي تشير إلى علاقة قوية، كما ويظهر من الجدول أن قيمة (R²) معامل التحديد بلغ (0.600) أي أن المتغير الوسيط استطاع أن يفسر ما نسبته (60%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع النجاح الاستراتيجي والباقي يعزى لأسباب أخرى، كما ويلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدلة بلغت (0.592) وأن الفرق بينها وبين قيمة R² (0.008) وهي قيمة قليلة جداً ما يدل على قدرة المتغيرات التي تم قبولها في النموذج على التنبؤ بقيم المتغير التابع.

كما ويظهر من الجدول (15) وبالاعتماد على قيمة ودلالة F الإحصائية للأبعاد مجتمعة والتي بلغت (77.117) أعلى من قيمتها الجدولية (2.37) عند مستوى دلالة (0.000) أقل من (0.05)، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة حيث أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل التنظيمية (الكفاءة البشرية، والتمويل، والمعلومات، والتكنولوجيا) على النجاح الاستراتيجي (تنفيذ فعال، وتنظيم أفقي، وقيادة تحويلية، وابتكارات مستمرة) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن". ويتبين تأثير كل بعد من أبعاد التخطيط الاستراتيجي بشكل منفرد على النجاح الاستراتيجي وذلك من خلال قيمة (t) ودالاتها الإحصائية ويبين الجدول (16) النتائج:

الجدول (16) نتائج معاملات الانحدار المتعدد (Coefficients) للفرضية الرئيسية الثالثة

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		البعد
		Beta	Std. Error	B	
.000	8.628		.142	1.222	الثابت
.030*	2.192	.162	.064	.139	الكفاءة البشرية
.982	-.022	-.002	.062	-.001	التمويل
.000*	5.322	.468	.063	.338	المعلومات
.013*	2.506	.202	.063	.158	التكنولوجيا

* دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، قيمة t الجدولية (1.96)

يظهر من الجدول (16) وباستعراض قيم تأثير كل بعد من أبعاد المتغير الوسيط يتبين أن الأبعاد (الكفاءة البشرية، المعلومات، التكنولوجيا) لها أثر إيجابي دال إحصائياً بشكل منفرد على النجاح الاستراتيجي، حيث بلغت قيمة (Beta) غير المعيارية (0.139، 0.338، 0.158) على الترتيب كما وبلغت قيمة (t) لها (2.192، 5.322، 2.506) على الترتيب وجميعها أعلى من قيمتها الجدولية (1.96) وبمستوى دلالة (0.030، 0.000، 0.013)، وعليه تكون معادلة التنبؤ كالتالي: النجاح الاستراتيجي = 1.222 + (0.139*الكفاءة البشرية) - (0.001*التمويل) + (0.338*المعلومات) + (0.158*التكنولوجيا).

أي أن زيادة وحدة واحدة في (الكفاءة البشرية، التمويل، المعلومات، التكنولوجيا) يؤدي إلى زيادة بمقدار (13.9%) و(33.8%) و(15.8%) ونقصان بمقدار (0.1%) وحدة في النجاح الاستراتيجي. وتم إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدرجي لتحديد أهمية كل بعد من أبعاد العوامل التنظيمية على حدى المؤثرة في نموذج الانحدار للفرضية الرئيسية الثالثة، والجدول (17) يبين نتائج الاختبار:

أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للدور الوسيط للعوامل التنظيمية: دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية...
غرام علي محمد عبدالعزيز، خالد الزعبي

الجدول (17) نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدرجي (Stepwise Multiple Regression)

لأبعاد العوامل التنظيمية في الفرضية الرئيسية الثالثة

الأبعاد مرتبة حسب الدخول	R معامل الارتباط	R ² معامل التحديد	t المحسوبة	دلالة t
المعلومات	.752 ^a	.566	16.502	.000
التكنولوجيا	.768 ^b	.590	3.525	.001
الكفاءة البشرية	.774 ^c	.600	2.197	.029

* دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يبين الجدول (17) ترتيب دخول أبعاد العوامل التنظيمية المؤثرة في معادلة الانحدار، ويلاحظ أن بُعد المعلومات جاء في المرتبة الأولى حيث فسر ما مقداره (56.6%) من التباين في النجاح الاستراتيجي، ثم دخل بُعد التكنولوجيا ليصبح مقدار ما فسر مع البُعد السابق (59%) من التباين الحاصل في النجاح الاستراتيجي، ثم جاء بُعد الكفاءة البشرية في المرتبة الأخيرة ليصبح مقدار التفسير في تباين النجاح الاستراتيجي للأبعاد الثلاثة مجتمعة (60%)، بينما خرج بُعد التمويل من معادلة الانحدار لضعف قوته التأثيرية.

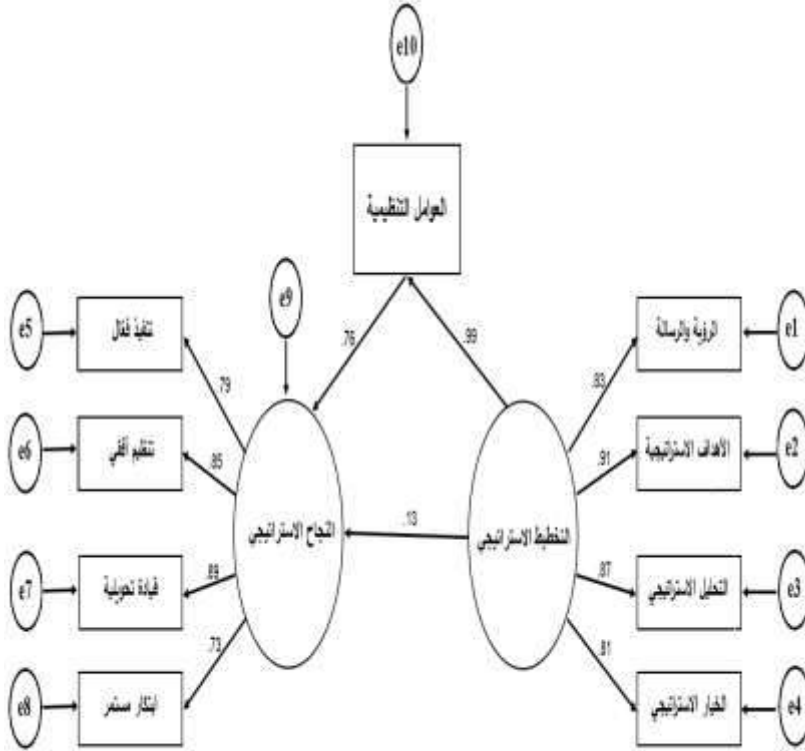
الفرضية الرئيسية الرابعة:

H04 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط

الاستراتيجي (الرؤية والرسالة، والأهداف الاستراتيجية، والتحليل الاستراتيجي، والاختيار الاستراتيجي) على النجاح الاستراتيجي (تنفيذ فعال، وتنظيم أفقي، وقيادة تحويلية، وابتكارات مستمرة) بوجود العوامل التنظيمية (الكفاءة البشرية، والتمويل، والمعلومات، والتكنولوجيا) كمتغير وسيط في الجامعات الحكومية في شمال الأردن.

لاختبار هذه الفرضية قام الباحثان بإجراء تحليل المسار (Path Analysis) باستخدام برنامج Amos المدعوم من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك للتحقق من وجود الأثر المباشر وغير المباشر للتخطيط الاستراتيجي على النجاح الاستراتيجي بوجود

العوامل التنظيمية كمتغير وسيط في الجامعات الحكومية في شمال الأردن، وتم التحقق من النموذج البنائي النظري (المعادلة البنائية) للنموذج الكلي الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات الثلاثة وذلك من خلال مقارنة قيم المؤشرات المحسوبة بمحاكات المطابقة الحسنة، وفيما يلي نتائج الاختبار:



الشكل (1): اختبار الأثر غير المباشر للتخطيط الاستراتيجي على النجاح الاستراتيجي مع وجود المتغير الوسيط العوامل التنظيمية

أثر التخطيط الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي للدور الوسيط للعوامل التنظيمية: دراسة ميدانية في الجامعات الحكومية...
 غرام علي محمد عبدالعزيز، خالد الزعبي

الجدول (18) نتائج تحليل المسار (Path Analysis) للفرضية الرئيسية الرابعة

Sig	Indirect Effect التأثير غير المباشر	Sig	t المحصوية	Direct Effect التأثير المباشر	RMSEA	CFI	GFI	CMIN /DF	Chi ²	أثر التخطيط الاستراتيجي على النجاح الاستراتيجي في ظل وجود العوامل التنظيمية كمتغير وسيط
0.000	0.755	0.000	25.848	0.986	0.020	0.973	0.968	0.867	182.2	
		0.000	9.658	0.766						

GFI: مؤشر ملائمة الجودة ويفترض أن يزيد عن (0.05) ويقترّب من الواحد الصحيح
 CFI: مؤشر المواءمة المقارن ومن المفترض أن يزيد عن (0.05) ويقترّب من الواحد الصحيح
 RMSEA: الجذر التربيعي لمتوسطات الخطأ التقريبي ويجب أن تقترب من الصفر (أقل من 0.05)
 يلاحظ من الجدول (18) لمؤشرات حسن المطابقة (Goodness of Fit) لنموذج العلاقة بين المتغيرات الثلاثة أن جميع قيم المؤشرات جيدة، حيث أن قيمة مربع كاي Chi^2 المحسوبة بلغت (182.2)، كما وبلغت قيمة (CMIN/DF) مربع كاي المعياري (0.867) وهي قيمة أقل من (5)، وبلغت قيمة (GFI) مؤشر ملائمة الجودة (0.968) وهي قيمة قريبة من الملاءمة التامة (واحد صحيح)، في حين بلغت قيمة (CFI) مؤشر المواءمة المقارن (0.973) وهي قريبة أيضاً من (واحد صحيح)، وبلغت قيمة (RMSEA) الجذر التربيعي لمتوسطات الخطأ التقريبي (0.020) وهي تقترب من الصفر، وقد بلغ التأثير المباشر للمسار الأول التخطيط الاستراتيجي بأبعاده مجتمعة على العوامل التنظيمية (0.986)، فيما بلغت قيمة t له (25.848) عند مستوى دلالة (0.000) أقل من (0.05)، كما وبلغ التأثير المباشر للمسار الثاني العوامل التنظيمية على

النجاح الاستراتيجي (0.766)، وبلغت قيمة t له (9.658) عند مستوى دلالة (0.000) أقل من (0.05)، في حين بلغ التأثير غير المباشر للتخطيط الاستراتيجي بأبعاده على النجاح الاستراتيجي في ظل وجود العوامل التنظيمية كمتغير وسيط (0.755)، وبمستوى دلالة (0.000) أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهو ما يؤكد الدور الذي تلعبه العوامل التنظيمية في تعزيز تأثير التخطيط الاستراتيجي على النجاح الاستراتيجي في الجامعات الحكومية في شمال الأردن، وعليه فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة حيث أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي (الرؤية والرسالة، والأهداف الاستراتيجية، والتحليل الاستراتيجي، والاختيار الاستراتيجي)، على النجاح الاستراتيجي (تنفيذ فعال، وتنظيم أفقي، وقيادة تحويلية، وابتكارات مستمرة) بوجود العوامل التنظيمية (الكفاءة البشرية، والتمويل، والمعلومات، والتكنولوجيا) كمتغير وسيط في الجامعات الحكومية في شمال الأردن.

النتائج

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى متوسط من التخطيط الاستراتيجي لدى الجامعات الحكومية في شمال الأردن، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.54)، وكان البعد "الرؤية والرسالة" بأعلى متوسط حسابي حيث بلغ (3.70) وبمستوى مرتفع، بينما كان بُعد الأهداف الاستراتيجية بأقل متوسط حسابي حيث بلغ (3.31) وبمستوى متوسط، ويعني هذا أن الجامعات الحكومية في شمال الأردن لديها رؤية واضحة متوافقة مع أهدافها المستقبلية، وأن رؤية الجامعات تقود عملية التغيير الإداري والتنظيمي نحو الوضع المأمول.
2. أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى متوسط لأبعاد النجاح الاستراتيجي في الجامعات الحكومية في شمال الأردن، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.38)، وكان البعد تنفيذ فعال بأعلى متوسط حسابي، حيث بلغ (3.55)، وبمستوى متوسط، وهذا يعني أن لدى الجامعات الحكومية في شمال الأردن المقدر على ترجمة الاستراتيجيات المحددة إلى آليات عمل قابلة للتنفيذ، وأنها تضع معايير أداء واضحة مرتبطة بأهدافها الاستراتيجية.
3. أظهرت النتائج وجود مستوى متوسط لأبعاد المتغير الوسيط العوامل التنظيمية في الجامعات الحكومية في شمال الأردن، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.38)، وجاء بعد "المعلومات" بأعلى متوسط حسابي، حيث بلغ (3.46)، وهذا يفسر أن هناك أثراً واضحاً للعوامل التنظيمية كمتغير وسيط بين التخطيط الاستراتيجي، والنجاح الاستراتيجي، حيث أن توفر

كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة لإعداد وتنفيذ التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الحكومية، وتوافر الخطط البديلة لحل مشكلة نقص التمويل اللازم للتخطيط الاستراتيجي، وإشراك العاملين في صياغة التشريعات والقوانين في الجامعة، وإيلاء أهمية خاصة للمعلومات التي تقدم لها من جميع المستويات الإدارية لتفعيل التخطيط الاستراتيجي، جميعها تسهم إنجاح التخطيط الاستراتيجي وبالتالي نجاح هذه الجامعات في تحقيق أهدافها.

4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) للتخطيط الاستراتيجي (الرؤية والرسالة، والأهداف الاستراتيجية، والتحليل الاستراتيجي، والاختيار الاستراتيجي) على النجاح الاستراتيجي (تنفيذ فعال، وتنظيم أفقي، وقيادة تحويلية، وابتكارات مستمرة) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن".

5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي (الرؤية والرسالة، والأهداف الاستراتيجية، والتحليل الاستراتيجي، والاختيار الاستراتيجي) على العوامل التنظيمية (الكفاءة البشرية، والتمويل، والمعلومات، والتكنولوجيا) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن.

6. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعوامل التنظيمية (الكفاءة البشرية، والتمويل، والمعلومات، والتكنولوجيا) على النجاح الاستراتيجي (تنفيذ فعال، وتنظيم أفقي، وقيادة تحويلية، وابتكارات مستمرة) في الجامعات الحكومية في شمال الأردن".

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخطيط الاستراتيجي (الرؤية والرسالة، والأهداف الاستراتيجية، والتحليل الاستراتيجي، والاختيار الاستراتيجي) على النجاح الاستراتيجي (تنفيذ فعال، وتنظيم أفقي، وقيادة تحويلية، وابتكارات مستمرة) بوجود العوامل التنظيمية (الكفاءة البشرية، والتمويل، والمعلومات، والتكنولوجيا) كمتغير وسيط في الجامعات الحكومية في شمال الأردن، وهذا يفسر أن للعوامل التنظيمية كمتغير وسيط لها أثر في تحقيق عملية التخطيط الاستراتيجي، وبالتالي النجاح الاستراتيجي، وهذا ما أكدت عليه دراسة الحسن والعفيف (Al-Hassan & Al-Afif, 2010) والتي بينت أن يوجد أثر للعوامل التنظيمية على التخطيط الاستراتيجي، وبالتالي فقد أوصت دراسة الحسن والعفيف بالتركيز على توفير المخصصات المالية اللازمة واستقطاب الكفاءات المؤهلة في الوزارات الأردنية، كما اتفقت هذه

النتيجة مع ما جاءت به نتيجة دراسة (Pelbaum & Shakhar, 2017)، والتي بينت أن هناك أثراً للعوامل التنظيمية على النجاح الاستراتيجي داخل المنظمات، وأن التزام الموظفين بالتغيير، في هذه المنظمة، يمكن تحسينه من خلال زيادة الاتصالات الرسمية وغير الرسمية، وخلق أنظمة تنظيمية تكيفية وتعزيز دور قادة التحولات أثناء التغيير.

ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلا أن للعوامل التنظيمية المتمثلة ب (الكفاءة البشرية، والتشريعات، والمعلومات، والتمويل) أهمية كبيرة، وتكمن هذه الأهمية كونها تسهم في توفير الخطط البديلة لحل المشكلات اللازمة لتحقيق عملية التخطيط الاستراتيجي المتمثلة بإمداد المنظمات بالكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة القادرة على إعداد وتنفيذ عملية التخطيط الاستراتيجي؛ بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم في الحالات الطارئة التي قد تعترض عملية التخطيط الاستراتيجي، وإشراك العاملين في وضع التشريعات والقوانين الخاصة بدعم عملية التخطيط الاستراتيجي، وهذا كله ينصب في النهاية إلى تحقيق التخطيط الاستراتيجي وبالتالي الوصول إلى النجاح الاستراتيجي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تسعى المنظمات للوصول إليها.

التوصيات:

- وفي ضوء النتائج الدراسية الحالية فقد تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات وهي كالآتي:
1. زيادة تركيز القادة في الجامعات الحكومية في شمال الأردن على وضع رؤية ورسالة للمستقبل ترفع من درجة التنبؤ بالمتغيرات في البيئة الخارجية وإلى تحليل نقاط الضعف في البيئة الداخلية لتتمكن من إعداد استراتيجيات فعالة قادرة على النهوض بإدارتها نحو الأفضل.
 2. اهتمام الجامعات الحكومية في شمال الأردن بالعوامل التنظيمية وحسن استخدامها لتحقيق عملية التخطيط الاستراتيجي في الجامعات لتتمكن من تقديم خدمات نوعية لأفرادها تميزها عن غيرها من المنافسين.
 3. ضرورة قيام الجامعات الحكومية في شمال الأردن بزيادة دافعية العاملين لديها من خلال القيادات الإدارية الحكيمة القادرة على تشجيع الابتكار والإبداع، وذلك من خلال توفير كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة بعملية التخطيط الاستراتيجي، وتوفير التقنية المواكبة للتطور والتغيرات المتسارعة في عصر يتميز بالمعرف.

References:

- Abd Dergham., A. & Habash, K. (2017). The Impact of Talent Management on Achieving Strategic Success by Intermediating Sustainable Organizational Performance: An Exploratory Study of a Sample Opinion of Managers and Officials of Asia cell Mobile Communications Company in Iraq, *Iraqi Journal of Administrative Sciences*, 3 (1), 297-329.
- Abu Al-Husna, A. (2016). The role of organizational and functional factors in the success of non-Governmental Organizations project management in the Gaza Strip, unpublished Master Thesis, Islamic University of Gaza, Gaza, Palestine.
- Al-Anizi, A. (2019). Strategic planning and its effect on organizational effectiveness through the elements of the educated organization as an intermediate variable in the Saudi Electricity Company, unpublished doctoral thesis, Mutah University, Karak, Jordan.
- Al-Haj, R. (2017). The impact of regulatory and environmental factors on Saudi organizations' readiness to use E-commerce: An applied study on import and export companies, *Amarapark Magazine*, 27 (8). 1-81.
- Al-Hassan, R. & Al-Afif, A. (2010). The effect of organizational factors on strategic planning in Jordanian ministries: A field study, *studies* 1 (37).
- Al-Hourani, S. & Sheikh, I. & Mansour, I. (2018). Organizational Factors Affecting Business Continuity in Commercial Banks: An Applied Study on Jordanian Commercial Banks, *International Journal of Economic Studies*, 4 (1), 31-41.
- Al-Khafaji, A. (2004). Strategic Management, Entrance, Concepts, and Operations, 1st Floor, Dar Al Thaqafa Office for Publishing and Distribution: Amman.
- Al-Naqeeb, M. (2012). Organizational Factors Causing Work Pressure and Their Relationship with Career Affiliation, *Anbar University Journal for Economic and Administrative Sciences*, 9 (4), 147-167.
- Al-Qaisi, A. (2010). The effect of organizational factors in the application of administrative decentralization (an applied study on department

- managers, heads of departments and divisions in the Greater Amman Municipality), unpublished Master Thesis, Mu'tah University, Karak, Jordan.
- Al-Tamimi, I. & Al-Khshali, S. (2015). The Impact of the Elements of Strategic Alliance on Achieving Strategic Success: An Applied Study in Commercial Banks Operating in Jordan, *The Jordanian Journal of Business Administration*, 3 (11). 641-666.
- Arasa, R. & Obonyo, P. (2012). The relationship between strategic planning and firm performance.
- Arifin, H. (2015). The Influence of Competence, Motivation, and Organisational Culture to High School Teacher Job Satisfaction and Performance. *International Education Studies*, 8(1), 38-45.
- Bakeer, W. (2017). Strategic planning and its impact on managing organizational change among workers: A field study applied to the Libyan Iron and Steel Company, *Scientific Journal of Trade and Environmental Studies*, 2 (8), 802-777.
- Barzekar, H., & Karami, M. (2014). Organizational factors that affect the implementation of information technology: Perspectives of middle managers in Iran. *Acta Informatica Medica*, 22(5), 325.
- Baylis, J., Wirtz, J., & Gray, C. (Eds.). (2018). *Strategy in the contemporary world*. Oxford University Press, USA.
- Becker, T., Kernan, M., Clark, K., & Klein, H. (2018). Dual commitments to organizations and professions: Different motivational pathways to productivity. *Journal of Management*, 44(3), 1202-1225.
- Belqasem, S. (2013). The role of competency training on the strategic success of service agency, Messila Agency CAAT - Case Study: Algerian Company for Comprehensive Insurance, unpublished Master Thesis, University of Messila, Algeria.
- David, F. (2009). *Strategic Management, Concept and Case*, edisi ke-12. New Jersey (US).

- Cornwell, T. Howard-Grenville, L & Hample, C. (2018). The company you keep: How an organization's horizontal partnerships affect employee organizational identification. *Academy of Management Review*, 43(4), 772-791.
- Dzinkowski, R. (2000). The measurement & management of intellectual capital: An introduction management accounting, *Magazine of Chartered Management Accounting*, 18(2), 34-38.
- Fayrouz, K. (2018). Knowledge Capital and its Impact on Achieving Strategic Success: An Analytical Study of the Views of a Sample of Islamic University Professors in Najaf Al-Ashraf, Al-Gharee for Economic and Administrative Sciences.2 (15), 305-322.
- Elbanna, S., Andrews, R., & Pollanen, R. (2016). Strategic planning and implementation success in public service organizations: Evidence from Canada. *Public Management Review*, 18(7), 1017-1042.
- Fadel, R. (2017). The effect of organizational culture on the relationship between strategic management and the performance of Sudanese banks operating in Khartoum State, unpublished doctoral dissertation, Sudan University of Science and Technology, Sudan.
- Ferreira, M. & Proença, J. (2015). Strategic planning and organizational effectiveness in social service organizations in Portugal. *Management: journal of contemporary management issues*, 20(2), 1-21.
- Goffin, K., & Mitchell, R. (2016). *Innovation management: effective strategy and implementation*. Macmillan International Higher Education.
- Hamad, M. (2015). Strategic planning and its impact on human resources performance of oil sector, case study of Sudapet Company, unpublished doctoral thesis, National Rabat University, Sudan.
- Hamilton, J. & Kwon, I. (2016). Strategic Success, Supply Chain Performance, and Social Media: The Impact of New Technologies. In *Social Media and Networking: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications* (pp. 2211-2218). IGI Global.

- Ja'far, Y. (2017). The Impact of Strategic Planning in Crisis Management: An Empirical Study: Public Institutions in the Jerusalem Suburbs District. *Al-Aqsa University Journal (Humanities Series)*. 21 (1) 293-324.
- Jarjar, I. (2015). Strategic planning and its impact on increasing the level of performance, *Scientific Journal of Business and Environmental Studies*, 1 (6), 213-234.
- Kanaan, N. (2011). Administrative decision-making (between theory and practice), 1st floor, Dar Al Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Kauser, S. & Shaw, V. (2004) The Influence of Behavioral and Organizational Strategic Alliances, *International Marketing Review*, 21(1), 18-53
- Kharufa, R. (2019). Some organizational and behavioral factors that enhance organizational health: A survey study on a sample of private schools in the city of Mosul, *Anbar University Journal for Economic and Administrative Sciences*, 25 (11), pp. 357-385.
- Mahdi, M. (2017). Information technology and its impact on product development strategy: An applied study in the Central Refineries Company / Ministry of Oil in Al-Ladoura, Baghdad, *Journal of the Kufa Studies Center*, 47 (1), 45-74.
- Nasser, M. & Hammoud, A. (2013). The impact of strategic analysis on the competitive strategic options of the Syrian pharmaceutical establishments, *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series*, 3 (35). 31-50.
- Papke-Shields, K. & Boyer-Wright, K. (2017). Strategic planning characteristics applied to project management. *International Journal of Project Management*, 35(2), 169-179.
- Rahmandad, H. & Vakili, K. (2016). Publication Maximizing Scientists and the Impact of Funding on Organization of Science. In *Academy of Management Proceedings* (1, p. 17277). Briarcliff Manor, NY 10510: Academy of Management.

- Sheikhly, A. & Fadel, S. (2016). The role of some organizational factors in defining talent management strategies (field research in a number of talented schools in Iraq), *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 22 (90). 1-32.
- Shukla, T. & Singh, A. (2015). Organizational Factors Influencing Innovation: An Empirical Investigation. *Journal of Strategic Human Resource Management*, 4(3).
- Sophia, O., & Owuor, D. (2015). Effects of strategic planning on organizational growth.(A case study of Kenya medical research institute, Kemri). *International Journal of Scientific and Research Publications*, 5(9), 1-15.

الأسناد الخطية القابلة للتحويل أمام دائرة التنفيذ وإشكالات شروطها في القانون الأردني

أسيد حسن الذنبيات*
باسل محمود النوايسة

ملخص

وسع المشرع الأردني من مفهوم السند التنفيذي، إذ بات يشمل بالإضافة للأحكام القضائية طائفةً من الأسناد الخطية يمكن طرحها للتنفيذ مباشرة دون حاجة لاستصدار حكم قضائي بشأن مضمونها، وجاء نص المشرع على ذلك صريحاً في قانون التنفيذ إذ ذكر "السندات الرسمية" و"السندات العادية" و"الأوراق التجارية القابلة للتداول"، الأمر الذي اقتضى منا الوقوف على مدلولات هذه الأسناد وشروطها القانونية كأسناد خطية ابتداءً وشروطها كأسناد تنفيذية.

ووجدنا المشرع بالنتيجة يتطلب لتكون تلك الأسناد أسناداً تنفيذية أن يكون مضمون الحق المنظم فيها محقق الوجود معيّن المقدار وحال الأداء، وبالتحليل ظهر لنا أنّ هناك شرطاً لم ينص عليه المشرع وتميننا عليه لو كان فعل، ألا وهو أن يكون مضمون السند دفع نقود، إذ أن صور الالتزام الأخرى ربما لا تصلح للتنفيذ المباشر بغير حكم قضائي، سواء كانت تلك الصور على شكل قيام بعمل أو امتناع عن عمل أو حتى تسليم شيء من غير النقود لأن من شأن تنفيذها تنفيذاً مباشراً تفويت بعض حقوق المدين التي كفلها المشرع بالذات في حال كان التنفيذ مرهقاً إذ من حقه أن يطلب من المحكمة استبداله بالتعويض، كما أن بعض صور هذه الطائفة من الالتزامات مما يرتبط بشخص المدين الأمر الذي يتعذر إكراهه على تنفيذه وليس من اختصاص قاضي التنفيذ الدخول في موضوعه وتقدير مدى ارتباط الالتزام الوارد فيه بشخص المدين من عدمه.

* كلية الحقوق، جامعة مؤتة، الأردن.

تاريخ قبول البحث: 2020/4/26 م.

تاريخ تقديم البحث: 2020/2/27 م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2021 م.

Conditions and Problems for Execution at the Execution Department under Jordanian Law

Osaid Hasan Al-Donaibat

Basel Moahmoud Al-Nawaiseh

Abstract

The Jordanian legislator has expressly expanded on the concept of Executive Bonds to include a wide range of written bonds that can be submitted directly for execution, without having to first obtain a judicial ruling regarding the same. Such bonds include: official bonds, ordinary bonds and negotiable commercial papers. This study aims to explore the concept of these deeds and their legal conditions, considering their dual nature: written instruments and executive deeds.

This paper has consequently found that the Jordanian legislator requires that the legal right, which is subject to the executive bond, must unquestionably exist, with a fixed and certain amount to be due. The analysis in this paper has shown that there is a condition, which was not clearly mentioned in the law, that this bond embodies an obligation to pay an amount of money. Hence, the other types of obligations may not be suitable for direct execution without a court order. Examples of such obligations are obligation to act, to refrain from such an act, or even the delivery of any nonmonetary matter. This is because direct execution in these later situations would deprive the debtor from some of his/her guaranteed statutory rights, particularly when the execution is cumbersome. Here, the debtor has the right to seek compensation from the court instead of such obligation to perform. Moreover, when performance takes a personal nature, the debtor cannot be compelled to perform. All in all, it is not within the jurisdiction of the execution judge to explore whether the obligation contained therein is of a personal nature.

Keyword: Executive bond, official bond, ordinary bond, commercial papers.

المقدمة:

من مقومات نشوء الدولة الحديثة احتكار تحصيل التزامات المدين جبراً عنه، وفي سبيل ذلك حظرت على الدائن أن يقتضي حقه بنفسه جبراً عن مدينه، ولكنها وهي تنفرد بهذه السلطة فإنها قد اتخذت من الوسائل القانونية ما يكفل تحصيل تلك الحقوق وفق إجراءات منضبطة وبشروط راعت فيها التشريعات مصالح وحقوق الدائن والمدين متى كانت مشروعة وجديرة بتلك الرعاية، ومن بين تلك التشريعات كان القانون الأردني محل دراستنا.

وانطلاقاً من ذلك فقد أنشئت في محاكم المملكة دوائر تنفيذ مختصة بمهمة تحصيل الحقوق يرأسها قاضٍ أناط به المشرع اختصاصات قضائية لتحقيق هذه الغاية من خلال نظره في دعاوى تنفيذية تختلف عن الدعاوى القضائية الموضوعية في كثير من جوانبها سواء ما اتصل بأجراءاتها أو بشروطها الموضوعية والشكلية أو ما اتصل بصلاحيات القاضي إزاءها.

وتقوم الدعوى التنفيذية هذه على ركن أساسي أطلق عليه تعبير السند التنفيذي، ولاشك أن درة الأسناد التنفيذية هي الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم المختصة بتشكيلاتها المختلفة، ولكن المشرع الأردني لم يقف في مفهوم السند التنفيذي عند حدود الحكم القضائي وإنما توسع فيه حد أن شمل في مفهومه الأسناد الخطية بغير حاجة لأن تقترن بحكم قضائي يؤكد حق الدائن في مضمونها ولعل في ذلك خروج على الصورة النمطية التي لطالما اقترنت بفكرة التنفيذ بعد التقاضي.

ولعل هذا البحث يهدف للوقوف على مفهوم الأسناد الخطية القابلة للتحصيل مباشرة أمام دائرة التنفيذ، سواء من حيث مدلولاتها القانونية أو شروط صحتها كأسنادٍ خطية لها قوتها في الإثبات بحسب نوعها، أو من حيث شروط اعتبارها أسناداً تنفيذية وفق الوصف المتقدم وذلك من جانب، ومن جانب آخر بحث مدى وجود إشكالات قانونية تتعلق بشروط تلك الأسناد وفق خطة المشرع الأردني في قانون البينات رقم(30) لسنة 1952، أو في قانون التنفيذ رقم (25) لسنة 2007 .

ولعل مشكلة هذا البحث تتعلق بمحاولة باستقراء أيّ إشكال يتعلق بمفهوم الأسناد الخطية بصورتها الرئيسيتين الرسمية منها والعادية وفق تنظيم المشرع الأردني لها في قانون البينات من

جانب و بأي إشكال يتعلق بشروط اعتبار تلك الأسناد أسناداً تنفيذية وفق خطة المشرع في قانون التنفيذ، ومن ثم الوقوف على أيّ تعارضٍ ما بين التشريعات النافذة في هذا الشأن.

وفي سبيل الوصول إلى نتائج وتوصياتٍ مرجوةٍ من هذا البحث كان علينا الاتكاء على المنهج التحليلي للنصوص القانونية ذات العلاقة تحليلاً يقف على المعاني المقصودة وقياسها إلى الغايات والمقاصد المرجوة، وفي سبيل تحقيق ذلك قسّمنا هذا البحث لثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الأسناد الرسمية القابلة للتحويل أمام دائرة التنفيذ.

المبحث الثاني: الأسناد العادية والأوراق التجارية القابلة للتحويل أمام دائرة التنفيذ.

المبحث الثالث: شروط اعتبار الأسناد الخطية قابلة للتحويل مباشرة وإشكالاته.

المبحث الأول: الأسناد الرسمية القابلة للتحويل أمام دائرة التنفيذ

سنعالج الأسناد الرسمية القابلة للتحويل أمام دائرة التنفيذ مباشرةً دون حاجة لاستصدار حكم قضائيٍّ بمضمونها من خلال مطلبين نخصص الأوّل لبحث مفهوم السند الرسمي، ونخصص الثاني لبحث شروط السند الرسمي القابل للتحويل مباشرةً، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم الأسناد الرسمية.

عبّرت المادة (5) من قانون البيئات الأردني رقم (30) لسنة (1952) عن صيغة جمع "سند" بتعبير "أسناد"، ولكن المادة (6) من ذات القانون عبّرت عن صيغة الجمع هذه بتعبير "السندات"، ولكن المشرع عاد في المادة (7) من ذات القانون وعبّر عنها بتعبير "أسناد"، ولعلّ تعبير أسناد أدق لغوياً من تعبير سندات؛ ذلك أن تعبير سندات جمع مؤنثٍ سالم، في حين أن تعبير سند كمفرد هو مذكر وليس مؤنثاً، وعليه يكون تعبير أسناد كجمع تكسير هو الأنسب وهو ما أكدته معاجم اللغة المتخصصة (Ibn Manthour, 1414AH, 220).

ينصرف مفهوم السند عموماً وفق ما ذهب إليه رأيٌ في الفقه إلى الورقة المعدة للإثبات (Al-Samhoury, 1990, 50) الأمر الذي علق عليه رأيٌ آخر بأن اتسام الكتابة بتعبير سند لا يشترط فيه أن تكون معدةً ابتداءً للإثبات (Morqous, 1952, 33)، ولعلّ مدلول "ورقة" الوارد

في هذا التعريف قد تطوّر بعد ظهور الكتابة الإلكترونية، وبتقديرنا أنّ مصطلح سند أضيّق من مصطلح كتابة أو من مصطلح نصّ مكتوب؛ إذ ليست كلّ كتابة سنداً، ولكنّ الكتابة تكون سنداً متى كانت صالحةً لإثبات حقوق أو التزامات، هذا يعني أنّه لا يشترط أن تكون تلك الكتابة اتخذت ابتداءً لغايات الإثبات، وإنما فقط أن تكون صالحةً منتجةً في الإثبات.

وتعتبر الأسناد الرسمية شكلاً من أشكال الأسناد عموماً وقد عرفت في المادة (6) من قانون البيّنات رقم (30) لسنة (1952) بأنّها "أ- السندات التي ينظمها الموظفون الذين من اختصاصهم تنظيمها طبقاً للأوضاع القانونية ويحكم بها دون أن يكلف مبرزها إثبات ما نص عليه فيها ويعمل بها ما لم يثبت تزويرها. ب- السندات التي ينظمها أصحابها ويصدقها الموظفون الذين من اختصاصهم تصديقها طبقاً للقانون، ويحصر العمل بها في التاريخ والتوقيع فقط".

ومن خلال هذا النصّ يظهر للباحثين أنّ السند الرسمي على شكلين؛ فهو إما أن يكون بتنظيم مباشرٍ من الموظف المعني، أو أن يقتصر دور الموظف على المصادقة على التوقيع والتاريخ الذي تم فيه هذا التوقيع دون أن يتعدى هذا الدور حدّ التنظيم المباشر لمضمون السند، وإذا كانت القوة الثبوتية لكلا الشكلين من أشكال السند الرسمي كما ظهر من النص السابق تتباين فيما بينها إلا أن القوة التنفيذية لكليهما لا تفترق، إذ أنّ لهما ذات القوة التنفيذية.

ويعرّف السند الرسمي في الفقه بأنّه: "أوراق رسمية يقوم بتحريرها موظف عامّ مختص وفقاً للأوضاع المقرّرة، وهي كثيرة ومتنوعة منها الأوراق الرسمية المدنية كتلك التي تثبت العقود والتصرفات المدنية، ومنها الأوراق الرسمية العامة كالقرارات الإدارية والقوانين والمعاهدات، ومنها الأوراق الرسمية القضائية كعرائض الدعوى وأوراق المحضرين ومحاضر الجلسات والأحكام" (Al-Samhuri, 1990, 106).

كما وعرّف السند الرسمي بأنّه: "الأعمال القانونية التي تتم أمام مكاتب التوثيق للشهر العقاري والمتضمنة التزاماً بشيء يمكن اقتضاؤه جبراً مما يجعل له بهذه المثابة قوّة تنفيذية تجيز لصاحب الحق الثابت فيها أن ينفذها دون حاجة للالتجاء إلى القضاء لاستصدار حكم بالحق الثابت فيها" (Moustafa, 2000, 23)

أما في القضاء فجاء تعريف السند الرسمي على النحو التالي "هي السندات التي ينظمها الموظفون الذين من اختصاصهم تنظيمها طبقاً للأوضاع القانونية ويحكم بها دون أن يكلف مبرزها إثبات ما نصّ عليه فيها ويعمل بها ما لم يثبت تزويرها وتكون حجة على الكافة كما هو دون فيها من أفعال مادية قام بها الموظف في حدود اختصاصه" (حكم تمييز حقوق أردني رقم 2018/7538 قسطاس).

وليس كل سند رسمي وفق هذا المفهوم يصلح سنداً تنفيذياً وإنما لابد أن تتوافر في السند الرسمي بعض الشروط ليكون سنداً تنفيذياً وهو ما سيظهر معنا لاحقاً.

والسند الرسمي القابل للتحويل أمام دائرة التنفيذ يمكن أن يكون في صيغة تعاقدية بحيث يعتبر عن إرادتين توافقتا على إحداث أثر قانوني وظهر توافقهما في سند خطي نظمه موظف مختص أو شخص مكلف بخدمة عامة، كما ويمكن أن يكون السند الرسمي تصريحاً كما هو الحال في سند الأمانة الذي يقرّ من خلاله الشخص بقيام مديونيته لآخر، أو كما هو الحال في جواب الإنذار العدلي الذي يسلمّ فيه المجاب بمديونيته لآخر، فهذا الشكل من أشكال السند الرسمي يعبر عن إرادة المصرّح بمضمونه ولا يعبر بالضرورة عن إرادة طرفين تعاقداً (Omar, 2002, 107).

والسند الرسمي القابل للتحويل قد يكون في صورة تقليدية كما وقد يكون في صورة إلكترونية وكلا الصورتين صالحتين لتكونا سنداً قابلاً للتحويل مباشرة أمام دائرة التنفيذ، ويكون السند الرسمي في صورة تقليدية في حال تجسّد في صورة ورقية سواء وردت الكتابة فيها مخطوطةً بخط اليد أو كانت مطبوعة، أما السند الرسمي الإلكتروني فإن طبيعة الكتابة فيه إلكترونية ولا يتجسّد بالضرورة في صورة ورقية وإنما يتم تحريره وتخزينه وحفظه بوسائل إلكترونية وينظمه بهذه الطريقة موظف مختص أو مكلف بخدمة عامة (Jadid, 2015, 120).

وإذا كان السند الرسمي يصلح من حيث المبدأ ليكون سنداً تنفيذياً قابلاً للتحويل مباشرة أمام دائرة التنفيذ، فهل لصورة السند الرسمي ذات القوة لتكون سنداً تنفيذياً قابلاً للتحويل أمام دائرة التنفيذ مباشرة؟ الحقيقة أنّ قانون التنفيذ لم يجبا على هذه الفرضية، ولكن قانون البيانات ومن خلال المادتين (8٠9) منه عالج موضوع القوة الثبوتية لصورة السند الرسمي مفرقاً ما بين

الصورة التي يكون أصلها موجوداً والصورة التي لا يكون أصلها موجوداً، فإذا كان الأصل موجوداً كان للصورة المأخوذة عنه ذات قوة السند الأصلي متى صادق عليها موظف مختصّ وبالقدر الذي تتطابق فيه الصورة مع الأصل، أما إذا لم يكن الأصل موجوداً فإنّ للصورة الأولى المأخوذة عن الأصل ذات قوّة الأصل متى صادق عليها موظف مختص وكان مظهرها الخارجي لا يتطرق معه الشك بمطابقتها للأصل، وذات الأمر يكون للصورة المأخوذة عن الصورة الأولى متى توافرت ذات الشروط في حين أن الصورة المأخوذة عن الصورة الثانية لا يكون لها ذات القوة وإنما تؤخذ فقط على سبيل الاستئناس.

الأمر الذي يمكننا اعتماده في مدى اعتبار هذه الصور أسناداً تنفيذية من عدمه، فإذا كان المشرّع قد منحها هذه القوة الثبوتية فإن لها في ذات الوقت تلك القوة التنفيذية وفي الوقت الذي ينزعها عنها فإنها تفقد أيضاً تلك القوة التنفيذية بالتبعية.

المطلب الثاني: شروط السند الرسمي

سنتناول هذه الشروط تباعاً وعلى النحو التالي:

أولاً: أن يتولّى تنظيم السند والمصادقة عليه موظفٌ مختصٌ أو شخصٌ مكلفٌ بخدمة عامة.

من الجدير ذكره ابتداءً أنّ نص المادة (6) من قانون البيّنات المشار له اقتصر على ذكر الموظف العام دون أن يشير لكون السند الرسمي قد يكون منظماً من قبل شخص مكلفٍ بخدمةٍ عامة من غير الموظفين، وليس من المناسب باعتقادنا تحويل مصطلح موظف عام ليتناسب مع موقف المشرّع هذا كما فعل رأيي في الفقه، إذ ذهب إلى أنّ صفة "الموظف العام تنطبق على كل من تكلفة الدولة بالقيام بعمل من أعمالها سواءً تقاضى أجراً أو لم يتقاض كال مختار (Al-Qudah, 2019, 79) ذلك أنّ مصطلح "الموظف العام" مصطلح مستقر قانوناً، ويتعلق بكثير من أحكام القانون في فريعه العام أو الخاص، ففي إطار قانون التنفيذ ذاته لا يجوز حبس الموظف العام حبساً تنفيذياً الأمر الذي يقتضي منا ألا نتوسع في تفسير مدلول هذا المصطلح لما له من تأثير على كثير من الأحكام والمراكز القانونية، فالموظف العام بالنتيجة هو "كل شخص يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام" (حكم تمييز حقوق أردني رقم 2000/115 قسطاس) (Al-Tamawi, 1966, 667).

وعليه فحتى يتسم السند بسمة السند الرسمي فلا بد من أن ينظمه موظف عام أو يصادق على توقيع أطراف السند عليه من قبل موظف عام أو أن يفعل ذلك شخص مكلف بخدمة عامة، والمشرع مدعو لتعديل نص المادة (6) سالف الإشارة إليه وذلك بتضمينه المضمون الذي فاتته ذكره والمتعلق بشمول مفهوم السند الرسمي للأسناد التي ينظمها شخص مكلف بخدمة عامة من غير الموظفين.

وإذا كان كاتب العدل كموظف عام معني بتوثيق عقود الأشخاص سواء بتنظيمها مباشرة أو بالمصادقة على توقيع الأطراف على ما نظمته من عقود أمامه وبحضوره فإن من الجدير ذكره أنّ المشرع ومن خلال قانون الكاتب العدل رقم (11) لسنة (1952) وتعديلاته عرف كاتب العدل في المادة (2) منه بأنه: "الكاتب العمومي المكلف بإجراء المعاملات المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر" وقد أجاز أن يتولى هذه المهمة أي موظف عام يعينه ككاتب عدل أو أي شخص يُعين بمقتضى القانون ليقوم بواجبات الكاتب العدل أو أي شخص رُخص له مزاوله مهام كاتب العدل من القضاة السابقين أو المحامين الأساتذة للقيام بهذه المهمة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية، وبالفعل صدر نظام ترخيص كاتب العدل رقم (22) لسنة (2015) لينظم تفصيلات هذا الترخيص، في دلالة واضحة على أنّ السند الرسمي قد يكون صادراً عن شخص مكلف بخدمة عامة دون اشتراط موظف عام تحديداً.

ولعل التطور التكنولوجي قد أفرز لنا نمطاً من الأسناد الرسمية ينظمها موظف مختص أو مكلف بخدمة عامة عبر سجل إلكتروني وبكتابة إلكترونية وتتمتع هذه الأسناد بذات القوة الثبوتية للأسناد التقليدية وبذات القوة التنفيذية كذلك. لا بل إن هذا التطور أفرز لنا أسناد رسمية إلكترونية لا ينظمها موظف عام أو مكلف بخدمة عامة على نحو مباشر وإنما يتولى هذه المهمة برنامج إلكتروني مبرمج ومعدّ لاستقبال طلبات الأشخاص وتنفيذها أو المصادقة عليها متى ما حققت الشروط المطلوبة (Al-Horoub, 2010, 52).

ثانياً: أن يكون الموظف أو الشخص المكلف بالخدمة العامة مختصاً بتنظيم السند:

وشرط الاختصاص في هذا المقام ينصرف إلى مدلولين مجتمعين ألا وهما: اختصاصه النوعي الموضوعي في تنظيم ذلك السند تحديداً، واختصاصه المكاني في مباشرة عمله في المكان

الذي ينظم فيه السند أو يصادق على توقيع الأطراف عليه، وينبني على غياب ركن الاختصاص هذا انتفاء صفة الرسمية عن السند المنظم، وإن كان التصرف في ذاته صحيحاً سليماً من العيوب إلا أن البطلان يلحق صفة الرسمية، ولا يلحق بالضرورة ذات التصرف أو القوة الثبوتية للسند كسند عادي لا رسمي (Khan, 2010, 80) ولعلّ نظريّة الموظف الفعلي تنتصب استثناءً على ما تقدّم حال تحقق شروطها المستقرة في القانون الإداري (Al-Botoush, 2006, 22).

ثالثاً: مراعاة الأوضاع القانونيّة في تحرير السند

وتتحدد الأوضاع القانونية واجبة المراعاة في تنظيم السند بحسب التشريعات النازمة للسند وموضوعه، ويختلف هذا الأمر من سند لآخر، هذه الأوضاع التي قد تكون سابقةً على تنظيم السند أو التصديق عليه كدفع الرسوم القانونيّة المقررة والتثبت من وجود الإثبات الشخصي للأطراف، أو قد تكون مترامنةً مع تنظيم السند أو المصادقة عليه كشرط اللغة التي يكتب بها السند حال كان موجوداً، وشروط وضوح الكتابة والمتطلبات الشكلية للكتابة بعدم وجود محو أو تحشية أو كشط أو شرط البيانات الإلزامية التي قد تكون مطلوبة وشرط التوقيع بحضور الموظف واستماع الإقرار مباشرةً، أو قد تكون مثل هذه الأوضاع لاحقةً لمرحلة التنظيم أو التصديق كحفظ الصور وتسليم الأسناد لذوي الشأن وغيرها (Bakir, 1997, 82).

المبحث الثاني: الأسناد العادية والأوراق التجارية القابلة للتحويل أمام دائرة التنفيذ

لعل ما استدعى جمع الأسناد العادية والأوراق التجارية في عنوان واحد هو أن الأوراق التجارية في ذاتها ليست إلا أسناداً عادية في ذاتها وأصلها، فكلاهما بالنتيجة ينبثق من مشكاة واحدة، وسنفرد لبحث كل واحدة منهما مطلباً مستقلاً وعلى النحو التالي:

المطلب الأول: الأسناد العادية

عرّفت المادة (10) من قانون البيّنات الأردني السند العادي بأنه: " هو الذي يشتمل على توقيع من صدر عنه أو على خاتمه أو بصمة إصبعه وليست له صفة السند الرسمي"، ولعلّ هذا التعريف قد ركز على عنصر أساسي من عناصر السند العادي ألا وهو التوقيع ولكنه أغفل الإشارة إلى عنصر آخر أساسي ألا وهو الكتابة فسنذّم موقع دون أي كتابة قد لا تتوافر فيه سمات السند ابتداءً.

وعرف السند العادي في الفقه بأنه: "سندٌ معدٌّ للإثبات يتولى تحريره وتوقيعه أشخاص عاديون بدون تدخل الموظف" (Bakkoush, 1988, 85) كما وعرفت الأسناد العادية بأنها "أوراق عرفية صادرة عن أصحاب الشأن ومحررة بمعرفتهم دون اتباع إجراءات خاصة تكون مثبتة لإجراءات مادية أو تصرفات لا يتطلب القانون فيها إلا أن تكون مكتوبة وأن تكون تلك الكتابة موقعة من الشخص المنسوبة إليه" (Al-Keilani, 2008, 108) وعُرف كذلك بأنه "الكتابة التي يوقعها الشخص قصداً منه إلى إعداد الدليل على واقعة ما" (Al – Sharqawi, 1983, 57).

ولعل ما يؤخذ على هذا التعريف إهماله الشق الشكلي الخارجي في السند باعتباره محرراً يتضمن كتابةً وتوقيعاً؛ فالكتابة بلا محرر لا قيمة لها كما لو كانت في الهواء أو على الماء أو على سطح مغبر كما، ويؤخذ على هذا التعريف كذلك اعتبار السند العادي متمتعاً بهذه الصفة متى ما كان مقصوداً منها الإثبات، بمعنى؛ أنه معدٌّ لغايات الإثبات، والحقيقة أن مثل هذا الاشتراط تزيد على مفهوم السند العادي ومتطلباته القانونية؛ إذ لا يشترط لكي يكون السند عادياً أن يكون أنشأ ابتداءً لغايات الإثبات.

كما وعُرف السند العادي كذلك بأنه "ورقة صادرة عن أحد الأفراد بتوقيعه إياها وتصلح أن يكون دليلاً كتابياً" (Morqous, 1952, 192) ولعل هذا التعريف مختصر مفيد غير أن تعبير ورقة لم يعد يناسب ما نشهده من تطورات متلاحقة طالت كافة المجالات بما فيها المجال القانوني، وذلك بظهور الكتابة الإلكترونية والبعيدة عن الأوراق بمفهومها المادي، ثم إن تعبير أفراد ينصرف للأشخاص الطبيعيين دون المعنويين وبظهور التوقيع الإلكتروني، هذا التوقيع الذي عُرف في المادة (2) من قانون من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني بأنه: "البيانات التي تتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها وتكون مدرجة بشكل إلكتروني أو أي وسيلة أخرى مماثلة في السجل الإلكتروني، أو تكون مضافة عليه أو مرتبطة به بهدف تحديد هوية صاحب التوقيع وانفراده باستخدامه وتمييزه عن غيره". بات من المتصور أن يكون للأشخاص المعنوية توقيعها المميز لها غيرها من أشخاص طبيعيين ومعنويين.

وعليه يمكننا تعريف السند العادي بأنه: محرر مكتوب يوقع من شخص يتعلق بتصرف أو واقعة تخصه. فاشتراط أن يكون التصرف أو الواقعة مما يخص موقع السند ضابط مهم لتمييز

السند العادي عن الشهادة مثلاً، فالشهادة التي يدونها شخص وموقع عليها لا تعتبر سنداً عادياً إذا لم تتعلق بتصرف صادر عنه أو واقعة تخصه.

ويشترط لقيام السند العادي صحيحاً وبالتالي صلاحيته لأن يكون سنداً تنفيذياً قابلاً للتحويل أمام دائرة التنفيذ مباشرة ما يلي:

أولاً- شرط الكتابة: إنّ من مقتضيات وجود سند وجود كتابة؛ إذ لا سنداً ابتداءً بغير وجود كتابة أياً كانت اللغة التي تتم بها هذه الكتابة، وينبغي أن تكون هذه الكتابة دالة على الهدف الذي أنشأت من أجله ومنصبه على تصرف أو على واقعة منسوبة لصاحب السند (Omar, 2002, 17) سواء كان من شأن ذلك إنشاء التزام أو إلغاء التزام أو تعديله (Saleem, 1997, 208) ولكي يكون شرط الكتابة متحققاً كعنصر من عناصر قيام السند العادي فلا بد أن تمتاز هذه الكتابة بعدة سمات؛ فلا بد ابتداءً أن تكون كتابةً مقروءةً، بمعنى؛ أن يكون السند معبراً عن محتواه لمن يقرأه، ويستوي أن تكون القدرة على الكتابة متحققةً للشخص بالوسائل التقليدية لسبق معرفته بالحروف أو الرموز أو أن تكون القدرة على القراءة ممكنةً بواسطة أجهزة الحاسوب حال كانت مشفرةً إذ لم يعد الورق هو وسيلة الكتابة الوحيدة (Al-Majaly, 2006, 17).

كما وينبغي أن تتوافر في الكتابة صفة الاستمرارية بمعنى قدرة السند على حفظ ما دون فيه وإمكانية استرجاعه عند الحاجة إليه، فإذا انتفت هذه الصفة انتفت الكتابة المعتبرة لقيام السند، فالكتابة التي لا يمكن الرجوع إليها بعد أدائها لا تعتبر كتابةً كشروط لقيام السند (Joumai'e, 2000, 21). كما وينبغي أن تكون الكتابة غير قابلةً للتعديل من أحد أطراف السند بعد إنشائه ودون علم الطرف الآخر ودون أن يظهر ذلك كعيب شكليّ فيه على صورة كشط أو محو أو إتلاف (Joumai'e, 2000, 24).

والكتابة وفق هذا المفهوم قد تكون في صورتين فهي إما أن تكون تقليدية على الورق ويمكن أن تكون إلكترونية بواسطة الوسائل الإلكترونية، وساوى المشرع بين هذين النوعين من الكتابة في القوة القانونية الثبوتية منها والتنفيذية حيث جاء في نص المادة (2) من قانون المعاملات الإلكترونية رقم (5) لسنة (2015) في معرض تعريف رسالة المعلومات إذ جاء فيها:

"المعلومات التي يتم إنشاؤها أو إرسالها أو تسلمها أو تخزينها بأي وسيلة إلكترونية ومنها البريد الإلكتروني أو الرسائل القصيرة أو أي تبادل للمعلومات إلكترونياً".

وإذا كانت هذه الشروط مطلوبة في السند لقيامه صحيحاً كسند قابل للإثبات فإنه يمكننا أن نضيف لها شرطاً لاعتبار هذا السند قابلاً للتحويل مباشرةً أمام دائرة التنفيذ يضاف للشروط العامة في السند التنفيذي أو يستخلص منها ألا وهو وجوب وضوحه ودلالته القاطعة على الالتزام النقدي المتضمن في السند، فشرط الكتابة المقررة ينصرف للجانب الشكلي في الكتابة في حين أن شرط الوضوح ينصرف للجانب الموضوعي الدلالي، وعليه فإذا كان منطوق السند غير دال على وجهٍ قاطعٍ يقينيٍّ على نطاق الالتزام الموصوف في السند، فلا يصلح السند_ والحالة هذه_ سنداً تنفيذياً قابلاً للتحويل.

ثانياً- شرط التوقيع: إذا كان الغرض من الكتابة هو الدلالة على موضوع التصرف أو مضمون الواقعة المنشئة للالتزام أو الملغية أو المعدلة له فإن وظيفة التوقيع هي الدلالة على شخص الملتمزم بمضمون السند، وعرف رأيي في الفقه التوقيع بأنه "علامة شخصية مميزة مكتوبة بخط اليد تسمح بالتعرف على من صدرت منه دون أدنى شك وتعبر عن إرادته الجلية في الموافقة على الالتزام بالتصرف" (Abu Qorein, 1991, 80) ولعل هذا التعريف لم يعد يتناسب مع ما شهدته مفهوم التوقيع من تطورات أدت إلى ظهور التوقيع الإلكتروني سالف الإشارة لمضمونه، ثم إن هذا التعريف لا يتناسب مع خطة المشرع الأردني في تنظيم التوقيع؛ إذ إن التعريف السابق ينصرف إلى الإمضاء كأحد أشكال التوقيع إذا أضاف له المشرع كلاً من بصمة الإصبع والختم في مفهوم التوقيع كحالات قانونية تدل على شخصية الملتمزم.

ويؤدي التوقيع وظيفتين، فهو بالإضافة إلى كونه يدل على شخصية الموقع على السند يؤدي وظيفة الدلالة على رضا الموقع على مضمون السند باعتباره تعبيراً صريحاً عن إرادة الموقع بالموافقة، الأمر الذي يجعل للتوقيع والحالة هذه عنصرين؛ مادي ومعنوي، وينصرف العنصر المادي إلى الكتابة أو الرموز التي يتشكل منها التوقيع بمظهره المادي الظاهر على السند، في حين يتمثل العنصر المعنوي بدلالته القاطعة على الرضا (Al-Majaly, 2006, 56) وعليه فإننا

لا نجد الرأي القائل باشتراط ذكر اسم الشخص ولقبه بجانب التوقيع لقيامه صحيحاً (AI- Qudah, 2019, 94) طالما يمكن نسبته لصاحب بأي وسيلة من وسائل الإثبات كالخبرة مثلاً.

وبخلاف صور الأسناد الرسمية المشار لحكمها سابقاً فإنه لا يكون لصور الأسناد العادية قوة ثبوتية وتنفيذية لخلوها من توقيع حي من صاحبها على السند وعليه فلا تقبل صورة السند العادي كسند تنفيذي قابل للتحويل أمام دائرة التنفيذ مباشرة.

المطلب الثاني: الأوراق التجارية القابلة للتداول.

ورد النص على اعتبار الأوراق التجارية أسناداً تنفيذية قابلة للتحويل مباشرة أمام دائرة التنفيذ في المادة (6/ب) من قانون التنفيذ - ووصفت الأوراق التجارية في هذا النص بأنها "القابلة للتداول" وبالرجوع لنص المادة (123) من قانون التجارة الأردني رقم 12 لسنة (1966) فإننا نجدها تعرف الأوراق التجارية بأنها "أسناد قابلة للتداول بمقتضى أحكام هذا القانون".

وفي الفقه عرفت بأنها "صك مكتوب وفقاً لأوضاع قانونية محددة يمثل حقاً موضوعه مبلغ من النقود مستحق الوفاء في موعد معين أو قابل للتعين بمجرد الاطلاع ويقبل التداول بالطرق التجارية بحيث تقوم مقام النقود في المعاملات" (Ahmad, 2010, 4).

وتتوزع الأوراق التجارية وفق خطة المشرع الأردني في قانون التجارة على ثلاثة أنواع هي: أولها: سند السحب: والذي عرف سنداً للمادة (123/أ) من قانون التجارة بأنه: سند السحب ويسمى أيضاً البوليصة أو السفتجة وهو محرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون ويتضمن أمراً صادراً من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بان يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغاً معيناً بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعين". وثانيها: السند لأمر، والذي عرّف سنداً للمادة (123/أ) من قانون التجارة بأنه: "سند الأمر ويسمى أيضاً السند الإذني ومعروف باسم الكمبيالة وهو محرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون ويتضمن تعهد محرره بدفع مبلغ معين بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعين لأمر شخص آخر هو المستفيد أو حامل السند" وثالثها: الشيك، والذي عرّف سنداً للمادة (123/أ) من قانون التجارة بأنه: "الشيك وهو محرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون ويتضمن أمراً صادراً من شخص هو الساحب إلى شخص آخر يكون معرفاً وهو

المسحوب عليه بأن يدفع لشخص ثالث أو لأمره أو لحامل الشيك - وهو المستفيد - مبلغاً معيناً بمجرد الاطلاع على الشيك".

وتمتاز الأوراق التجارية وفق هذه المفاهيم بعدة ميزات فهي بالنتيجة تمثل تصرفاً شكلياً، والشكلية فيها تتمثل بالكتابة من جانب وبيانات إلزامية تطلبها المشرع في كل ورقة من هذه الأوراق من جانب آخر، كما أنها أوراق قابلة للتداول بالطرق التجارية وتختلف آلية تداولها باختلاف طبيعة الخطاب الوارد فيها، فإن كانت الورقة لحامله كانت تداولها بالمناولة، وإن كانت الورقة لأمر كان تداولها بالتظهير كما ويمكن أن تكون الورقة غير قابلة للتظهير بناءً على بيان في ذات الورقة كما هو الحال في بيان "للمستفيد الأول فقط"، كما وتمتاز الأوراق التجارية بتمتعها بمبدأ الكفاية الذاتية بمعنى؛ أنها دالة بحد ذاتها على مضمون الحق الثابت فيها ونطاقه وأوصافه دون حاجة إلى سند آخر، وتمتاز الورقة التجارية كذلك بمبدأ استقلال التوقيع فكل توقيع على الورقة يمثل علاقة مستقلة بحد ذاتها عن العلاقات الأخرى وليس من شأن بطلان أحد هذه العلاقات بطلان باقي العلاقات (7, 2005, Al-Aqili).

وفي الوقت الذي يؤدي فيه كلاً من سند السحب والسند لأمر وظيفة ائتمانية لاحتوائهما على تاريخ الاستحقاق فإن الشيك لا يؤدي هذه الوظيفة لكونه أداة وفاء فقط واجب الدفع لدى الاطلاع الأمر الذي يعكس على شروط اعتبارها أسناداً تنفيذية؛ إذ لا يمكن طرح سند السحب والسند لأمر في التنفيذ مباشرة إلا إذا كانت مستحقة الأداء وفق التاريخ المثبت فيها، هذا بخلاف الشيك الذي يمكن طرحه للتنفيذ بغض النظر عن التاريخ المدون فيه باعتباره في الأصل أداة وفاء، ولا يغير من هذه النتيجة القانونية ربط الحماية الجزائية في الشيك بضرورة أن يكون التاريخ المدون قد تحقق فعلاً ولم تمض عليه مدة ستة شهور، سنداً للمادة (5/421ب) من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 والتي جاء فيها بهذا الخصوص ما يلي: "أن يكون مقدماً إلى البنك المسحوب عليه للوفاء في التاريخ المبين فيه أو خلال ستة أشهر تلي ذلك التاريخ". فذلك بالنتيجة شأن الحماية الجزائية، ولا تأثير لأحكامها على القوة الصرفية والحماية المدنية للشيك، ومن جانب آخر فإن ربط الحماية الجزائية بنوع محدد من الشيكات الصادرة عن البنوك لا تأثير له على اتسام باقي أنواع الشيكات بسمة كونها أسناداً تنفيذية فذلك شأن الحماية الجزائية ولا تتعدى مفاعيلها إلى نطاق آخر.

وتتميز الأوراق التجارية بكونها تتضمن بيانات إلزامية تطلب المشرع وجودها لقيام تلك الأوراق على نحو سليم، ومع ذلك فإنّ جزءاً من غياب هذه البيانات ليس في مستوى واحد، وذلك بحسب البيان الغائب؛ فغياب بعض البيانات يجعل الورقة التجارية باطلةً وتفقد قوتها كسند عادي قابل للتحويل أمام دائرة التنفيذ كما هو الحال في غياب التوقيع وغياب المبلغ فبطلان الورقة التجارية والحالة هذه يستتبع بالضرورة بطلانها كسند تنفيذي.

ومن شأن غياب بعض البيانات الأخرى بطلان الورقة كورقة تجارية وعدم بطلانها كسند عادي كما هو الحال في غياب اسم المسحوب عليه في الشيك وسند السحب إذ سنكون أمام ورقة محدد فيها المبلغ وتاريخ الاستحقاق والتوقيع وهي عناصر كامنة ليقوم السند العادي القابل للتحويل أمام دائرة التنفيذ ولا نعتقد أن شيئاً يمنع طرحها في التنفيذ باعتبارها سنداً عادياً لا باعتبارها ورقة تجارية.

ثم إنّ غياب بعض البيانات الأخرى غير مؤثر باعتبار أن المشرع قد أوجد لغيابها حكماً احتياطياً، فغياب كلمة شيك أو كلمة سند سحب أو كلمة سند لأمر لن يؤثر على سلامة الورقة طالما كان ظاهر تلك الورقة يدل على حقيقتها والأمر ذاته بخصوص تاريخ الاستحقاق في سند السحب والسند لأمر إذ تعتبر أسناداً واجبة الدفع لدى الاطلاع.

ومما ينبغي الوقوف عنده هو وصف المشرع الأوراق التجارية الصالحة لأن تكون سنداً تنفيذياً بأنها القابلة للتداول، فهل حظر التداول في الورقة المنشأة يجعل منها غير صالحة كسند تنفيذي كما لو أنشئت ابتداءً للمستفيد الأول أو بخطاب "ليس لأمر" في الوقت الذي لا نعتقد فيه أن ذلك كان مقصوداً من قبل المشرع ذلك أن حظر تداول الورقة التجارية بعد سحبها لا ينتقص من قيمتها القانونية أو قيمتها الثبوتية الأمر الذي تنتفي فيه مبررات ذلك، وإن كنا نجد أن المشرع لم يكن موفقاً في هذا التعبير ذلك أن الأوراق التجارية في ذاتها قابلة للتداول دون حاجة لوصفها بذلك.

وطالما أنّ الورقة التجارية في ذاتها قابلة للتداول فإنّ كل المظهرين بالإضافة للساحب يمكن أن يكونوا في مركز قانوني كمنفذ في مواجهتهم باعتبارهم جميعاً مدينين للحامل الشرعي للسند وبالتضامن فيما بينهم.

المبحث الثالث: شروط اعتبار الأسناد الخطية قابلة للتحويل مباشرة وإشكالاته

سنقسم هذا المبحث لمطلبين نعالج في أولهما شروط اعتبار الأسناد الخطية قابلة للتحويل مباشرة أمام دائرة التنفيذ، في حين نعالج في الثاني إشكالات في تنظيم القانون الأردني لشروط اعتبار السند قابلاً للتحويل مباشرة. وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: شروط اعتبار الأسناد الخطية قابلة للتحويل مباشرة أمام دائرة التنفيذ

انتقلت أهمية الكتابة في إطار التصرفات من كونها وسيلة للإثبات إلى كونها وسيلة للتنفيذ؛ إذ باتت -إن تحققت لها بعض الشروط القانونية- سنداً تنفيذياً قابلاً للتحويل بغير حاجة إلى اقترانها بحكم قضائي، وهو ما نظمته المادة (6) من قانون التنفيذ الأردني رقم (25) لسنة (2007) وتعديلاته، والتي جاء فيها " لا يجوز التنفيذ إلا بسند تنفيذي اقتضاء لحق محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء، وتشمل السندات التنفيذية ما يلي : أ . الأحكام الصادرة عن المحاكم الحقوقية والشرعية والدينية وأحكام المحاكم الجزائية المتعلقة بالحقوق الشخصية والأحكام الإدارية المتعلقة بالالتزامات الشخصية والأحكام والقرارات الصادرة عن أي محكمة أو مجلس أو سلطة أخرى نصت قوانينها الخاصة على ان تتولى الدائرة تنفيذها وأي أحكام أجنبية واجبة التنفيذ بمقتضى أي اتفاقية. ب. السندات الرسمية. ج. السندات العادية والأوراق التجارية القابلة للتداول". وهو ما يطلق عليه القوة التنفيذية للأسناد، والتي تعني "أثر إجرائي لمحركات يقرها القانون بغية تنفيذ الحق الثابت فيها ولو جبراً أن اقتضى الأمر" (Al-Mashehadani & Ibrahim, 2015).

ويعرّف السند التنفيذي عموماً بأنه "عمل قانوني يتخذ شكلاً معيناً ويتضمن تأكيداً لحق الدائن الذي يريد الاقتضاء الجبري" (Hadir, 2014, 17) في حين يمكن تعريف الأسناد الخطية القابلة للتحويل مباشرة أمام دائرة التنفيذ كشكل من أشكال أسناد التنفيذ هذه بأنها أسناد خطية تتضمن التزاماً حالياً مؤكداً بدفع مبلغ من النقود يمكن طرحها للتنفيذ مباشرة في دائرة التنفيذ بغير حاجة لحكم قضائي موضوعي بذلك.

ويذهب جانب من الفقه إلى أن حقيقة السند التنفيذي تتمثل في ما ينطوي عليه من عمل قانوني يؤكد الحق الموضوعي، أما الوثيقة أو السند فليس إلا الشكل الخارجي لهذا العمل،

وبالتالي فإنّ السند التنفيذي هو ذلك العمل القانوني المؤكد للحق الموضوعي الذي يدين به المدين لصالح الدائنين، في حين أنّ المستند الناظم لهذا الحق ليس إلا عملاً تقريرياً يقتصر على تأييد الحق الموضوعي وإن كان يكتسب قوةً مستقلةً عن الحق الموضوعي تجعل منه شرطاً بحد ذاته لإمكانية التنفيذ (Hindi, W.D, 40).

والحقيقة أن ليس كل سندٍ خطّيٍّ هو سندٌ قابلٌ للتحصيل مباشرةً أمام دائرة التنفيذ وإنما يكون السند قابلاً للتحصيل إذا توافرت فيه الشروط التي أشار لها صدر المادة (6) المشار لنصّها والمتمثلة في: ضرورة أن يكون الحق المراد اقتضاؤه في السند محقق الوجود بمعنى؛ أنّ الحق الذي ينطق بقيامه السند ثابتاً غير مؤقتٍ قائماً غير احتمالي وغير معلقٍ على شرطٍ واقفٍ لم يتحقق ومعين المقدار غير متنازعٍ فيه، وعليه فلا يجوز الاعتماد على بندٍ في السند وتجاهل باقي البنود، فأحياناً يأتي القيد أو الشرط الواقف في بند لاحق غير البند الذي ينطق بالمديونية، ومن ثم ضرورة أن يكون الحق المراد اقتضاؤه حالّ الأداء بمعنى؛ مستحقاً لحظة طلب التنفيذ غير مضاف لأجلٍ مستقبليٍّ سواء كان هذا الأجل مصدره الاتفاق أو كان مصدره القانون (Tulba, W.D, 224) هذا وإن كان الأجل الموثق في السند قد يسقط بسبب نزول الدائن عنه صراحةً، فهل يمكن تنفيذ سندٍ خطّيٍّ قابلٍ للتحصيل رغم أنّ التاريخ المثبت فيه مؤجل الزمان بحجة أنّ الدائن تنازل عن الأجل؟ وفق ما يرى الباحثان فإنه لا يمكن ذلك إلا إذا ثبت هذا التنازل بموجب سندٍ خطّيٍّ موازٍ في قوته لسند الدين ذاته، الأمر الذي يتطلب تقديم كلا السندين عند تنفيذ سند المديونية الأصلي، وبخلاف ذلك فإن الدائن يحتاج إثبات تنازل المدين عن الأجل أمام قاضي الموضوع.

كما ويسقط الأجل لأسباب قانونيةٍ أخرى كإعسار المدين مثلاً سنداً لما نصت عليه الفقرة (د) من المادة (61) من قانون الإعسار الأردني رقم (21) لسنة (2018) على: "د. تعامل الديون التي لم تحل آجالها على أنها ديون مستحقة لغايات تسجيلها"، ولكن سقوط الأجل بفعل الإعسار يتزامن مع حكم قانونيٍّ آخر ينبغي عدم إغفاله ألا وهو توقف إجراءات ومطالبات التنفيذ في مواجهة المدين المعسر، إذ تنص الفقرة (أ) من المادة (22) من قانون الإعسار الأردني على: "أ. لا يجوز التنفيذ على أموال المدين بعد إشهار الإعسار وتوقف إجراءات التنفيذ التي بدأت قبل إشهار الإعسار، وعلى المحكوم له أن يسجل مطالبته من خلال إجراءات الإعسار، ويلتزم وكيل الإعسار بإدراج الدين تلقائياً في قائمة الدائنين دون أن يعد ذلك تنازلاً عن حقه في استئناف

قرار الحكم وفقاً لأحكام التشريعات النافذة الأمر الذي تنتفي فيه إمكانية تنفيذ الأسناد الخطية في ظلّه أصلاً، وعلى الدائن أن يسلك طريقاً رسمه المشرّع بقيد اسمه ودينه لدى وكيل الإعسار.

كما ويحلّ أجل الدين لأسباب قانونية أخرى كما هو الحال في هلاك المال المرهون بفعل المدين الراهن سندا لما نصت عليه المادة (1338 / 1) من القانون المدني على: "1. إذا هلك العقار المرهون رهنا تأمينياً أو تعيب بخطأ من الراهن كان للمرتهن أن يطلب وفاء دينه فوراً أو تقديم ضمان كاف لدينه" أو حال تصرف المدين الراهن بالمال المنقول والمشهر رهنه، سندا لما نصت عليه المادة (28) من قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة الأردني رقم (20) لسنة (2018) والتي جاء فيها: "ب. إذا تبين نتيجة الكشف أن حائز الضمانة قد تصرف فيها أو ألتفها أو غيرها فللمستدعي إشعار الحائز بأي مما يلي: 1- اعتبار أجل الدين حالاً إذا كان الحائز غير المضمون له".

فهل يمكن وسنداً لهذه الأسباب تقديم الأسناد الخطية للتنفيذ رغم أن تاريخها الموثق فيها مؤجلاً؟ بعيداً عن الخوض في تفصيلات النصوص الناظمة للفرضيات المشار إليها فإن القاعدة أنه إذا كان سبب حلول الأجل متنازعاً فيه فإن السند لن يكون صالحاً للتنفيذ مباشرة، أمّا إذا كان سبب حلول الأجل غير متنازع فيه فإن السند يكون والحالة هذه صالحاً للتنفيذ (Al-Qudah, 2019, 105) (Al-Aboudi, 2007, 105) (Abu Al – Wafa, 1986, 249).

المطلب الثاني: إشكالات في تنظيم القانون الأردني لشروط اعتبار السند قابلاً للتحويل مباشرة

إذا كانت الشروط التي تناولناها في المطلب السابق عامة وردت بخصوص كافة الأسناد التنفيذية فإن للباحثين رأياً في شرط يخص الأسناد الخطية القابلة للتحويل أمام دائرة التنفيذ تحديداً لم يذكره المشرع ولم يشر إليه ولكننا مع ذلك نجده لازماً ليمتدع السند الخطي بهذا الوصف ألا وهو ضرورة أن يكون الأداء الموثق فيها محل التنفيذ دفع مبلغ من النقود؛ ذلك أن الباحثين يرون أن أيّ أداء آخر غير دفع النقود لا يصلح أن يكون محلاً للتنفيذ بواسطة الأسناد الخطية، فحقوق الدائنين والتي هي التزامات على المدينين قد تكون في صورة قيام بعمل أو امتناع عن عمل أو تسليم شيء، فإذا كان الالتزام بغير دفع النقود فإن من حقوق المدين الأساسية أن يطلب من المحكمة أن تستبدل التزامه بضمان نقدي في حال كان التنفيذ العيني مرهقاً للمدين

كما جاء في المادة (2/355) من القانون المدني والتي جاء فيها "2. على انه إذا كان في التنفيذ العيني إرهاباً للمدين جاز للمحكمة بناء على طلب المدين ان تقصر حق الدائن على اقتضاء عوض نقدي إذا كان ذلك لا يلحق به ضرراً جسيماً".

ذلك أنّ من شأن التنفيذ عليه بواسطة السند الخطّي حرمانه من هذا الحق، ناهيك عن أنه إن كان المطلوب تنفيذه قياماً بعمل فإنه لا يمكن إجبار المدين على التنفيذ إذا كان الأمر متعلقاً بشخصه؛ إذ أنّ في ذلك مساساً بحقوقه وحرياته الشخصية، فيلجأ عندها للتعويض، وليس لقاضي التنفيذ تقدير ذلك أو الحكم به باعتباره ليس قاضي موضوع.

وحتى لو كان الالتزام غير متعلق بشخص المدين فإن للدائن أن يطلب تنفيذ الأمر على نفقة المدين، ولكنّ تقدير مسألة تعلق الالتزام بشخص المدين أو عدم تعلقه بشخصه أمرٌ يعود لقاضي الموضوع، وذلك غير متأثّر لرئيس التنفيذ الأمر الذي يجعل السند الخطّي والحالة هذه محصوراً في الالتزامات المنطوية على دفع مبلغ نقدي، ثمّ إنّ الالتزام في صورة الامتناع عن عمل يتطلب إثباتاً لمخالفة المدين لهذا الالتزام وهو ما يحتاج عرضاً على قاضي الموضوع الأمر الذي لن يكون متاحاً فعله لرئيس التنفيذ.

وإذا كان المشرّع الأردني في قانون التنفيذ لم ينص على هذا الشرط تحديداً إلا أنّ استنتاج ذلك يتأتى من قراءة النصوص ذات العلاقة بالتنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض، بالذات ما جاء في المادة 360 من القانون المدني والتي نصت على: "إذا تمّ التنفيذ العيني أو أصرّ المدين على رفض التنفيذ حددت المحكمة مقدار الضمان الذي تلزمه المدين مراعية في ذلك الضرر الذي أصاب الدائن والغنت الذي بدا من المدين". فالمشرع ذكر تعبير "السندات الرسمية، والسندات العادية" والأوراق التجارية القابلة للتداول على إطلاقها دون أي تخصيص، فبخصوص الأوراق التجارية فإنه لا تثار أي مشكلة من هذا الجانب إذ يشترط في الورقة التجارية لتكون صحيحة ابتداءً أن يكون الأداء فيها مبلغاً من النقود، ولكن الإشكال المقصود يتأتى في كل من السندات الرسمية والسندات العادية بحسب تعبير المشرع؛ إذ يتصور نظرياً أن يكون مضمونها وطبيعة الأداء المنظم فيها من غير دفع النقود، وهو ما استدعى إثارة الإشكال المتقدم.

ولعل المتفحص في النصوص القانونية الناظمة تحديداً لتنفيذ هاتين الصورتين من صور الأسناد التنفيذية ليلحظ بوضوح أن المشرع كان يقصد أن تكون طبيعة الأداء دفع نقود وليس غير ذلك، وإن لم يذكر ذلك صراحة وأورد الأمر على إطلاقه، فهو قد نص في المادة (7) من قانون التنفيذ على: "أ- يراعى في تنفيذ السندات المنصوص عليها في الفقرتين (ب) و(ج) من المادة (6) من هذا القانون ما يلي: -1- للمدين بعد تبليغه الإخطار بالدفع أن يعترض على مجموع الدين أو على قسم منه خلال خمسة عشر يوماً تلي تاريخ التبليغ". والسندات المنصوص عليها في الفقرتين (ب) و(ج) المذكورات في هذا النص هما "السندات الرسمية" من جانب و"السندات العادية والأوراق التجارية القابلة للتداول" من جانب آخر، ومما يلفت الانتباه في هذا النص تعبير المشرع الوارد في هذا النص: " للمدين بعد تبليغه الإخطار بالدفع"، فتعبير دفع يصرف الأذهان لدفع النقود، وربما لا يتناسب هذا التعبير مع التزام القيام بعمل والتزام الامتناع عن عمل، الأمر الذي يدعونا بالفعل للقول بأن المشرع وهو ينظم هذا الأمر إنما كان يقصد التزام دفع النقود وليس غيره، وليس مؤدى تفسيرنا لهذا النص على هذا النحو تبرير موقف المشرع من الغموض الذي تركته صياغته للنص؛ إذ كان حرياً بالمشرع أن يضبط الصياغة على نحو يُظهر فيها مقصوده من جانب، ومن جانب آخر أن يتفادى في مضمون تلك الصياغة أي إشكالات قانونية قد تتأتى من إجازة تنفيذ مضمون السند مباشرة.

الخاتمة:

لعل موضوع هذا البحث قد انقسم موضوعياً لشقين؛ أولهما: مفهوم الأسناد الخطية القابلة للتحويل مباشرة أمام دائرة التنفيذ وبما يتضمن ذلك بيان مدلولاتها القانونية وشروط اعتبارها أسناداً خطية ابتداءً ومن ثم شروط اعتبارها أسناداً تنفيذية من جانب آخر، وثانيهما: الإشكالات القانونية التي خلفها التنظيم القانوني لشروط اعتبار تلك الأسناد أسناداً تنفيذية، وقد خلصنا بالنتيجة إلى جملة من النتائج والتوصيات نجل ذكرها على النحو التالي:

النتائج:

1. ظهر للباحثين أنّ المشرع الأردني في قانون البيئات وفي معرض تنظيمه لتعريف السند الرسمي قصره على تلك الأسناد التي ينظمها موظف عام أو يصادق عليها موظف عام،

وهو توجه لم نجده موفقا ذلك أن السند الرسمي قد يكون منظما من قبل شخص غير موظف ولكنه مكلف بخدمة عامة، ثم إننا وجدنا عدم صواب الرأي الفقهي الذي سعى لتحويل مصطلح الموظف العام ليستوعب من كان مكلفا بخدمة عامة.

2. تبين للباحثين أن التطور التكنولوجي والمعرفي المتسارع قد أفرزَ لنا أسناد رسمية إلكترونية لا ينظمها موظف عام أو مكلف بخدمة عامة على نحو مباشر وإنما يتولى هذه المهمة برنامج إلكتروني مبرمج ومعدّ لاستقبال طلبات الأشخاص وتنفيذها أو المصادقة عليها متى ما حقت الشروط المطلوبة، وأن الأسناد الناتجة عن ذلك أسناد رسمية بالمعنى الدقيق للتعبير.

3. ظهر للباحثين أن القوة الثبوتية والتنفيذية لصورة السند تختلف بين ما إذا كان السند رسميا أو كان عاديا، فإن كان السند رسميا نفرق ما بين الصورة التي يكون أصلها موجوداً والصورة التي لا يكون أصلها موجوداً، فإذا كان الأصل موجوداً كان للصورة المأخوذة عنه ذات قوة السند الأصلي متى صادق عليها موظف مختصّ وبالقدر الذي تتطابق فيه الصورة مع الأصل، أما إذا لم يكن الأصل موجوداً فإن للصورة الأولى المأخوذة عن الأصل ذات قوة الأصل متى صادق عليها موظف مختص وكان مظهرها الخارجي لا يتطرق معه الشك بمطابقتها للأصل، وذات الأمر يكون للصورة المأخوذة عن الصورة الأولى متى توافرت ذات الشروط في حين أن الصورة المأخوذة عن الصورة الثانية لا يكون لها ذات القوة وإنما تؤخذ فقط على سبيل الاستئناس. وبخلاف صور الأسناد الرسمية فإنه لا يكون لصور الأسناد العادية قوة ثبوتية وتنفيذية لخلوها من توقيع حي من صاحبها على السند وعليه فلا تقبل صورة السند العادي كسند تنفيذي قابل للتحويل أمام دائرة التنفيذ مباشرة.

4. ظهر للباحثين أن المشرع الأردني وفي معرض نصه على اعتبار الأوراق التجارية أسناداً تنفيذية وصفها بأنها القابلة للتداول، بالرغم أن من سمات الأوراق التجارية ابتداء أنها قابلة للتداول الأمر الذي دفعنا للتساؤل فهل كون الورقة التجارية قد أنشئت ابتداء تحت قيد عدم التداول يجعلها مفترقة لسمة السند التنفيذي لنخلص بالنتيجة إلى أن ذلك ربما لم مقصوداً من قبل المشرع ذلك أن حظر تداول الورقة التجارية بعد سحبها لا ينتقص من

قيمتها القانونيّة أو قيمتها الثبوتية الأمر الذي تنتفي فيه مبررات ذلك، وإن كنا نجد أن المشرّع لم يكن موفقاً في هذا التعبير.

5. تبين للباحثين أن المشرع اشترط ليكون السند الخطي سنداً تنفيذياً أن يكون الحق المراد اقتضاؤه في السند محقق الوجود معيّن المقدار غير متنازع فيه، وأن يكون الحق المراد اقتضاؤه حالاً ولكن المشرع لم ينص في الوقت ذاته على ضرورة أن يكون الأداء المنظم في السند دفع نقود، الأمر الذي فتح المجال نظرياً لإمكانية تنفيذ التزامات في صورة قيام بعمل أو امتناع عن عمل أو حتى تسليم شيء من غير النقود ولقد وجدنا بالتحليل أن موفقاً كهذا لم يكن موفقاً؛ ذلك أنه إن كان الالتزام بغير دفع النقود فإنّ من حقوق المدين الأساسية أن يطلب من المحكمة أن تستبدل التزامه بضمانٍ نقديّ في حال كان التنفيذ العيني مرهقاً للمدين ذلك أنّ من شأن التنفيذ عليه بواسطة السند الخطي حرمانه من هذا الحق، ناهيك عن أنه إن كان المطلوب تنفيذه قياماً بعمل فإنه لا يمكن إجبار المدين على التنفيذ إذا كان الأمر متعلقاً بشخصه؛ إذ أنّ في ذلك مساساً بحقوقه وحرياته الشخصية، فيلجأ عندها للتعويض، وأنه ليس لقاضي التنفيذ تقدير ذلك أو الحكم به باعتباره ليس قاضي موضوع.

التوصيات:

1. نتمنى على المشرع الأردني تعديل التعريف التشريعي للسند الرسمي في قانون البيئات على نحو يشمل في مفهومه الأسناد التي ينظمها شخص مكلف بخدمة عامة، وأن يشير في ذات القانون إلى أن السند الرسمي قد يكون نتاج برنامج الكتروني معد لاستقبال طلبات وكعاملات الأشخاص وتنظيمها ومنحهم أسناداً رسمية إذا تحققت شروط ذلك.
2. نتمنى على المشرع الأردني إلغاء القيد المقترن بالنص على اعتبار الأوراق التجارية أسناداً تنفيذية إذا كانت قابلة للتداول، والاكتفاء بتعبير الأوراق التجارية.
3. نتمنى على المشرع الأردني النص صراحة في قانون التنفيذ على شرط أن يكون مضمون السند الخطي القابل للتحويل مباشرة أمام دائرة التنفيذ دفع نقود دون باقي صور الالتزامات.

References:

- Abu Al – Wafa, A. (1986). Implementation procedures in the civil and commercial articles under the new Lebanese law for procedures ' assets, No. (90) for the year 1983 and No. (20) for the year 1985, third edition.
- Abu Al-So'ud, R. (1998). The provisions of commitment, Alexandria: the House of University Publication .
- Abu Qorein, Ahmad (1991). The collection in the provisions of evidence in the civil and commercial articles.
- Ahmad, A. (2010). commercial securities, the House of Thought and Law for publishing and distribution, Al-Mansoura.
- Al – Sharqawi, J. (1983). The evidence in the Civil articles, Al-Nahda Al-Cairo: Arabiya House for publication.
- Al-Aboudi, A. (2007). explaining the provisions of implementation law, Culture House for publishing and distribution, Amman, first edition,.
- Al-Aqili, A. (2005). the commercial law, part 2, securities and banking operations, Culture House for publishing and distribution.
- Al-Botoush, A. (2006). the theory of the actual employee, in terms of law and jurisprudence, a master thesis, Mu'tah University,.
- Al-Horoub, A. (2010). The electronic formal bonds, Culture House for publishing and distribution.
- Al-Keilani, O. (2008). The provisions of implementation in the civil and commercial articles under the Palestinian implementation law, second edition, without publishing.
- Al-Majaly, T. (2006). the role of usual bonds in evidence, a master thesis, Mu'tah University,
- Al-Mashehadani, A. & Ibrahim, M. (2015). a research entitled by "ending the implementation power of bonds", a research published in the journal of legal andpolitical science faculty, the university of Karkouk, 4(12)
- Al-Qudah, M. (2010). the basics of implementation , second edition. Amman: Culture House for publishing and distribution.

- Al-Qudah, M. (2019). evidence in the Civil and commercial articles, Culture House for publishing and distribution /Amman,.
- Al-Samhour, A. (1990). the mediator in explaining the new civil law, Al-Nahda Al-Arabiya House for publication / Cairo, (commenting by Moustafa AlFiqi), part 2, item (66).
- Al-Tamawi, S. (1966). the principles of administrative law, second edition Cairo: Arab Thought House.
- Bakir, E. (1997). the brief in explaining the law of evidence, Al-Zaman Press/ Baghdad, ,.
- Bakkoush, Yahia (1988). The proof evidences in the Algerian Civil Law and the Islamic jurisprudence, second edition the national institution of the book,.
- Hadir, M. (2014). Denying debt in the bonds relating to money according to the Palestinian implementation law No. 23, 2005, master thesis, Al-Najah university, Palestine.
- Hindi, A. (W.D). the obligatory implementation, its context, issues and methods, without edition or publisher.
- Ibn Manthour, A. (1414AH). Lisan al-arab, 711 H, edition 3, part 3. Beirut: Dar Sader.
- Jadid, H. (2015). electronic formal bonds, a research published in the journal of law and humanities / the university of Xian Ashour in Al-Jalfa, Algeria, No. 23.
- Joumai'e, H. (2000). Proofing the legal procedures held via the internet, the university House, Cairo,
- Khan, M. (2010). the proof of formal bonds, a research published in the journal of legal forum, the university of Mohammad Khaidar, Baskara, Algeria, No. 7.
- Majd Addin, M. (1426H). (Al-FairouzAbadi), the comprehensive lexicon, Heritage library, Al-Resala institution for printing and publishing, Beirut, Lebanon, eighth edition, part 8,.

- Morqous, S. (1952). the brief of the evidence assets in the Civil articles, Anglo library in Egypt.
- Moustafa, H. (2000). The judge of implementation, in terms of knowledge and job, Knowledge Facility, Alexandria, first edition,.
- Omar, H. (2002). transferring the real estate ownership in the light of the latest amendments and provisions, Houma House for publication, Algeria.
- Saleem, E (1997). the rules of evidence in the Egyptian and Lebanese law, Cairo: the university House, , 208.
- Tulba, A. (W.D). Obligatory implementation as well as its temporal and objective disputes, first edition, the modern University office.

الرفق وعلاقته بالمعتقد وأثره فيه

هيا إبراهيم الطيب*

ملخص

هدف هذا البحث إلى بيان الرفق وأنه من خصائص العقيدة الإسلامية، ثم إيضاح أثر الرفق في الاعتقاد وإثبات أنه منهج من مناهج تقرير العقيدة، جاء ذلك في مقدمة عرضت من خلالها سبب اختيار الموضوع، وأسئلة البحث وأهدافه، وخطة البحث وتمهيد عرجت فيه إلى بيان معاني تتعلق بالبحث مثل العقيدة، والأثر، وقد خلصت الدراسة إلى أن الرفق والسماحة واللين من خصائص العقيدة الإسلامية، وله أثر في تعزيز وتعميق المعتقد والدفاع عنه، وسبب في ترك الكفر واعتناق الإسلام، وأن من أعظم آثار الرفق بالنفس فيما يتعلق بالاعتقاد هو إلزامها بتوحيد الله وإخلاص العمل له واجتناب كل ما يكون سببا في الشرك أو مؤديا له، وما يترتب على ذلك من سعادته في الدنيا والآخرة، كما أنه يعد منهج من مناهج تقرير الاعتقاد حيث سلكه الأنبياء والمرسلين لتقرير عقيدة التوحيد ونبذ الشرك، كما أنه منهج نبوي في تقرير ما يتعلق بالذات الإلهية، وكذلك منهج عملي في تقرير مسألة الولاء والبراء.

الكلمات الدالة: الرفق، العقيدة، الأثر.

* كلية التربية، الدوامي، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية.

تاريخ تقديم البحث: 2019/10/27 م.

تاريخ قبول البحث: 2020/5/2 م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2021 م.

ar-Rifq (Gentleness) and its Relationship to and impact on Religious-Belief

Haya Ibrahim Al-Dhubib

Abstract

This research aimed to explain what ar-Rifq (gentleness) is and that it is one of the characteristics of the Islamic creed, and to clarify the impact of ar-Rifq (gentleness) on religious-belief and to prove that it is one of the methods of determining the creed. This research consists of an introduction through which the researcher explained the reason for choosing this topic, and listed the research questions, objectives, and plan; and a preface in which the researcher clarified meanings related to the research topic such as religious-belief and impact. The study concluded that ar-Rifq (gentleness), kindness, and softness are characteristics of the Islamic faith, and that ar-Rifq has an impact on the strengthening and deepening and defending religious-belief, and also that ar-Rifq is a reason for leaving Kufr (disbelief) and embracing the Islam. The study also concluded that one of the greatest impacts of self-Rifq "self-gentleness" with regard to belief is to oblige oneself to believe that Allah (God) is one and to sincerely work for him, and to avoid everything that can be a cause of or leads to polytheism; and the consequent happiness for a person in this world and the hereafter. It is concluded that ar-Rifq is also considered one of the methods of determining creed, which the prophets and messengers followed to determine the doctrine of monotheism and reject polytheism, it is also a prophetic approach in deciding what is related to Allah (the God) himself, as well as it is a practical approach in determining the issue of Al-Wala' (loyalty) and Al-Bara' (disavowal).

Keywords: ar-Rifq (Gentleness), the creed, impact

مقدمة:

الحمد لله نعمده ونستعينه ونستغفره ونؤمن به ونتوكل عليه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن الله تعالى يقول في محكم التنزيل: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (Al'Imran, 159). وقال تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ (Al'Araf, 199) ومما لا شك فيه أن الناس يألفون لئِن الجانب ويحبون مخالطته، وينفرون من الغليظ ويكرهون مجالسته، ويتعدون عنه مخافة شره، وقد تحلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأخلاق الفضيلة وحث عليها، ومنها الرفق ولين الجانب، وهذه الصفة كفيلة بتصحيح الأخطاء والابتعاد عنها، ولذلك بدأ رسول الله دعوته في مكة ومعها نفر القليل، وتوفي بعد ثلاث وعشرين سنة من بعثته وقد أسلم معه الجَم الغفير.

وفي هذا الزمان نحن أحوج إلى اللين والرفق لهداية الناس وتصحيح معتقداتهم، فإنه مع اختلاف المسلمين وفرقتهم وكثرة أعدائهم اليوم ينبغي أن نتحلى بالصبر ونتوخى الرفق، فالله تعالى مع أمره بعدم موالاة الكفار قال: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَدْلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (Al'Ma'idah, 8). قال ابن تيمية: (وهذه الآية نزلت بسبب بغضهم للكفار، وهو بغض مأمور به، فإن كان البغض الذي أمر الله به قد نهى صاحبه أن يظلم من أبغضه، فكيف في بغض مسلم بتأويل وشبهة أو بهوى نفس فهو أحق أن لا يظلم) (Abu Al-Abbas, W.D).

إن استخدام الرفق في دعوة من نتفق معه في الاعتقاد ليس بمستغرب حيث تجمعنا عقيدة واحدة ودين واحد، فلا غرابة أن يكون بيننا من المودة والمحبة ما يوجب البر والشفقة، ولكن أن يكون الرفق مع من خالفنا في أصل الاعتقاد هو ما يجعل هذه العقيدة عقيدة متميزة في خصائصها وخصائص معتقبيها. وذلك أن التحلي بالرفق يكون مع الكافر والمسلم، والصغير والكبير، والغالي والمفرط، ولذلك عزمنا بفضل الله وتوفيقه أن أكتب في الرفق باعتباره أحد خصائص العقيدة الإسلامية، مبينة آثاره الحميدة في الاعتقاد، تحت اسم: (الرفق وأثره في المعتقد).

سبب اختيار الموضوع:

إن الناظر في واقع المجتمعات الإسلامية اليوم وما هم عليه من فرقة وتناحر، يرى كثرة القتل واستباحة الدماء، بسبب الاختلاف وكثرة السبل، فالمغالون في الدين يرون أن المخالف على باطل ولا سبيل لديهم في الدعوة إلا الشدة التي قد تصل إلى القتل، وغيرهم يحاولون دفع الضّر عنهم بالطريقة نفسها. ويرى آخرون أن المفرطين في الدين المنغمسين في الشهوات والملهيات يحتاجون إلى المقاومة بالشدّة، مع مجانبتهم للحكمة والموعظة الحسنة. ونسي الطرفان منهج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مع المخالفين في أصعب الظروف وأحرج الأوقات، فقد كان يستخدم الرفق في وقته والحزم في وقته، مع الحكمة والنظر في المصالح العامة للمسلمين. فكان مما ينبغي على طالب العلم بيان المعاني السامية في الرفق وربطه ببعض مباحث الاعتقاد وبيان أثره مع المخالف إذا الغاية هو نشر الدين وهداية الناس بأيسر الطرق وأسهلها.

ثم لا يخفى على كل ذي لب علاقة الرفق بالدعوة، وإن من أعظم ما ندعو إليه هو الاعتقاد الصحيح، وهو أساس دعوة الأنبياء حيث ابتدأوا دعوة أقوامهم بعبادة الله وحده لا شريك له ونبذ كل ما يعبد من دونه، وكانت طريقتهم في ذلك التحلي بالرفق ولين الجانب، ولنا فيهم قدوة حسنة في سلوك منهجهم مع من خالف وجانب المعتقد الصحيح.

أسئلة البحث:

س1/ هل الرفق يعد من خصائص الاعتقاد؟

س2/ ما آثار الرفق في الاعتقاد؟

س3/ هل الرفق منهج من مناهج تقرير الاعتقاد؟

أهداف البحث:

يهدف البحث لعدة أمور هي:

1. بيان أن الرفق وأنه من خصائص العقيدة الصحيحة.
2. إظهار الآثار المترتبة على سلوك منهج الرفق في تقرير الاعتقاد والدعوة له.
3. إبراز دور الرفق كمنهج من مناهج تقرير الاعتقاد.

خطة البحث:

مقدمة، وتمهيد، ومبحثان، وخاتمة.

جاء في المقدمة سبب اختيار الموضوع، وأسئلة البحث وأهدافه، وخطة البحث.

أما التمهيد فقد عرفت فيه بمصطلحي الأثر، والمعتقد.

أما المباحث فهي كالآتي:

المبحث الأول: بيان الرفق وإثبات أنه من خصائص الاعتقاد.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى الرفق.

المطلب الثاني: إثبات أن الرفق من خصائص الاعتقاد.

المبحث الثاني: أثر الرفق في العقيدة وإثبات أنه منهج من مناهج تقرير الاعتقاد، ومواطن من

الحكمة استخدام القوة والحزم فيها.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أثر الرفق في الاعتقاد.

المطلب الثاني: إثبات أن الرفق منهج من مناهج تقرير الاعتقاد.

المطلب الثالث: مواطن من الحكمة استخدام القوة والحزم فيها.

الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث.

تمهيد: التعريف بمصطلحي الأثر والمعتقد

أولاً: تعريف الأثر:

الأثر في اللغة:

جاء في معجم مقاييس اللغة: "الهمزة، والثاء، والراء، ثلاثة أصول: تقديم الشيء، وذكر الشيء، ورسم الشيء الباقي" (Abu al-Hussein, 1402AH) فالمعنى الأول: تقديم الشيء، كقولنا أثره على نفسه، وهو من الإيثار. والمعنى الثاني: ذكر الشيء أي الخبر والجمع آثار، ومنه قوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ

مُبين) (YaSin, 12) (Almisri, W.D)، أي "ما سئوا من سنة فعمل بها قوم من بعد موتهم فإن كانت خيرا فلهم مثل أجورهم لا ينقص من أجر من عمل به شيئا وإن كانت شرا فعليهم مثل أوزارهم ولا ينقص من أوزار من عمل بها شيئا" (Ibn Katheer, W.D)، ولذلك سميت سنن النبي آثاره (Almisri, W.D & Razi, 1995) ويقال: "حديث مأثور أي يُخبر الناسُ به بعضهم بعضاً أي ينقله خلف عن سلف" (Almisri, W.D). والمعنى الثالث: رسم الشيء الباقي، أي علامته، من التأثير، أي ترك فيه أثرا ومنه قوله تعالى: (أَثَارَةٌ مِّنْ عِلْمٍ) (AlAhqaf, 4) (Abu Al-Fida, 1999 & Ibn Zakaria, 1995 & Almisri, W.D., Razi, 1995). أي بقية من علم (1401AH).

الأثر في الاصطلاح:

عرفه الجرجاني بقوله: "الأثر له ثلاثة معان الأول بمعنى النتيجة وهو الحاصل من شيء والثاني بمعنى العلامة والثالث بمعنى الجزء" (Jurjani, 1405AH) والتعريف الاصطلاحي للأثر لا يخرج عن معناه اللغوي إجمالاً، وكل أهل مصطلح يأخذون من المعاني اللغوية ما يناسبهم، فأهل الحديث يرون أن الأثر هو الحديث، وأهل الفقه يطلقونه على ما يترتب على الشيء، وهو ما يسمى بالحكم. (Tahaouni, 1996) ويمكن أن نعرف الأثر فيما يتلق بموضوع هذا البحث بـ أنه العلامة التي تبقى في الشخص، وتظهر في أقواله وأفعاله وهيئته نتيجة اعتقاده أمر معين.

ثانياً: تعريف المعتقد

المعتقد في اللغة: المعتقد مأخوذ من العقيدة، والعقيدة مأخوذة من العقد، وهو الشد بقوة، والربط، والإحكام، والإبرام، والتماسك، والإيثاق، والثبوت، ويطلق على العهد وتأكيد اليمين، وعلى البيع (Almisri, W.D., Razi, 1995., Mustafa et al., W.D & Ibn Zakaria, 1999)

المعتقد في الاصطلاح: المعتقد قد يكون صحيحاً، وقد يكون باطلاً، ولذلك له إطلاقان عام وخاص.

ومعناه في الاصطلاح العام: وهو حكم الذهن الجازم، وهو ما يعقد عليه الإنسان قلبه عقداً جازماً لا يرقى إليه شك، سواء كان حقا أم باطلاً، فإن كان الحكم الذهني الجازم صحيحاً، كانت العقيدة صحيحة، مثل توحيد الله عند المسلمين، وإن كان باطلاً كانت العقيدة باطلة، مثل عقيدة الثالوث عند النصارى (Alhamd, 1416AH).

وأما ما يراد به في المعنى الخاص: فهو العقيدة الإسلامية، وهي العقيدة التي تقوم على الإيمان بأركان الإيمان وأصول الدين، والإيمان بكل ما جاء في القرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة، وما أجمع عليه السلف الصالح (Alhamd, 1416AH).

المبحث الأول: بيان الرفق وإثبات أنه من خصائص الاعتقاد. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى الرفق.

الرفق في اللغة: الرَّفْقُ ضد العُنْفُ، وهو لين الجانب (Al-Jazari, 1979). وقال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: " الرء والفاء والقاف أصل واحد يدل على موافقة ومقاربة بلا عنف". ورفق يرفق رفقا فهو رقيق بكذا أي لطيف به (Almisri, W.D). وعرفه الزبيدي بأنه: "حسن الانقياد لما يؤدي إلى الجميل" (Al-Zubaidi, W.D). ويقال: رَفَّقَ به وله وعليه يَرَفُقُ رِفْقًا، ومرفقًا: لان له جانبه وحسن صنيعه (Mustafa et al, W.D). و"الله رقيق بعباده، من الرفق والرأفة، فهو فعيل بمعنى فاعل" (Al-Zubaidi, W.D). فالرفق، واللين، واللطف، وكل ما في معناها من العطف والرحمة معاني مترادفة، وعكسها القسوة، والشدة، والعنف، وما في معناها.

الرفق في الاصطلاح:

عرفه ابن حجر في فتح الباري، وكذلك صاحب كتاب عمدة القاري، وغيرهما: بأنه "لين الجانب بالقول والفعل والأخذ بالأسهل وهو ضد العنف" (Shafei, W.D., Manawi, 1356., & Al-Aini, W.D). ويمكن أن يقال أن الرفق بمفهومه العام هو: معاملة جميع المخلوقات بالشفقة والرحمة، ولين الجانب، والعطف عليهم وترك العنف والقسوة (Al-Dajwi, 1411AH).

ونستنتج من هذا المفهوم العام للرفق عدة نقاط:

1. قد يتخلق به المسلم وغيره.
2. يستخدم مع جميع المخلوقات من إنسان وحيوان وغيرهم.
3. يكون أحياناً بلا غاية ولا هدف، وإنما الدافع لذلك عواطف ودوافع نفسية، أو أهداف وغايات شخصية.

4. نتيجة لما سبق يلاحظ أنه قد يتخلق بها الشخص في وقت دون وقت.

أما تخصيص هذا المفهوم فيما يتعلق بموضوع البحث فيقال: الرفق خلق يتخلق به المسلم في أقواله وأفعاله يتحرى فيه الرأفة والرحمة ولين الجانب، ويتجنب القسوة والعنف، من أجل جذب المخالفين وسلوكهم طريق الهداية والاستقامة، مبتغياً بذلك وجه الله. ويلاحظ من التعريف السابق ما يلي:

1. جاء في التعريف قول: "خلق يتخلق به المسلم" وبهذا يخرج غير المسلم.
2. وفي قولنا: "يتحرى فيه الرأفة والرحمة، ولين الجانب" ذكر مرادفات كلمة الرفق.
3. وفي قولنا: "ويتجنب القسوة والعنف" ذكر ما يصاد كلمة الرفق.
4. وفي قولنا: "من أجل جذب المخالفين وسلوكهم طريق الهداية والاستقامة" الهدف والغاية من فعل هذا السلوك.
5. وفي "مبتغياً بذلك وجه الله" الدافع الأسمى لتحري هذا السلوك والحرص على التخلق به.

المطلب الثاني: إثبات أن الرفق من خصائص الاعتقاد.

لقد تميزت العقيدة الإسلامية بخصائص لا توجد في غيرها كما تميز أتباعها بخصائص لا توجد في غيرهم، ومن ذلك السمة البارزة في عقائد الدين الإسلامي وشرائعه التي تتسم بالسماحة واليسر، ومما يدل على ذلك:

1. ذم الله تعالى أهل الكتاب حينما شددوا على أنفسهم فقال تعالى: (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ) (AnNisa', 171). وجاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ (Jaafi, 1987).

2. الأمر بالاعتدال في الاعتقاد دون إفراط ولا تفريط، وهذا يتعلق بفهم معنى الوسطية - التي هي من أخص خصائص العقيدة الإسلامية وأهلها قال تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) (AlBaqarah, 143) والوسطية تعني التوسط بين حالين بين إفراط وتفریط وغلو وجفاء، والاستقامة على ذلك (Sudais, 1438AH). يقول ابن جرير الطبري في تفسير الآية: "وأرى أن الله تعالى ذكره إنما

وصفهم بأنهم وسط لتوسطهم في الدين فلا هم أهل غلو فيه كغلو النصارى الذين غلوا بالترهب وقولهم في عيسى ما قالوا فيه، ولا هم أهل تقصير فيه كتقصير اليهود الذين بدلوا كتاب الله، وقتلوا أنبياءهم، وكذبوا على ربهم، وكفروا به ولكنهم أهل توسط واعتدال فيه، فوصفهم الله بذلك إذ كان أحب الأمور إلى الله أوسطها" (Abu Ja'far, 1405AH)، وقد قال بعض السلف: "ما أمر الله تعالى بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان: إما إلى تفريط وتقصير وإما إلى مجاوزة وغلو ولا يبالي بأيهما ظفر" (أبو عبدالله، 1975، 116/1) فأهل السنة والجماعة في باب الصفات وسط بين أهل التعطيل وأهل التمثيل، وفي باب الوعد بين المرجئة والوعيدية، وفي باب أفعال الله بين القدرية والجبرية، وفي مسألة التكفير بين المرجئة والجهمية وبين الخوارج والمعتزلة، وفي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الروافض والخوارج (ابن تيمية، 1315هـ، 16) (Alhamd, 1416AH).

3. وضوح العقيدة الإسلامية وسهولتها، فالتوحيد هو "العلم والاعتراف بتفرد الرب بجميع صفات الكمال وإخلاص العبادة له" (Al-Saadi, 2005, 98) والعقيدة التي أمرنا بها وعليها مدار سعادة الدارين هي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره (Al-Eaql, 1321AH, 11-12).

4. تعلق بعض مسائل الاعتقاد بالرفق ومن ذلك ما جاء في الحديث: "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة"^(*)، وقوله عليه الصلاة والسلام: "ما من عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة"، قال أبو ذر رضي الله عنه: "إن زني وإن سرق؟" قال: "وإن زني وإن سرق"، قال: "وإن زني وإن سرق؟" قال: "وإن زني وإن سرق؟" ثلاثاً، ثم قال في الرابعة: "على رغم أنف أبي ذر"، قال: فخرج أبو ذر وهو يقول: "وإن رغم أنف أبي ذر" (Al-Aini, W.D, 2139 & Al-Nawawi, 1392Ah, 1/94) "يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنْ شَعِيرَةً مِنْ خَيْرٍ وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنْ بُرَّةً مِنْ خَيْرٍ وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنْ ذَرَّةً مِنْ خَيْرٍ" (Al-Aini, W.D, 1/24 & Al-Nawawi, 1392Ah, 1/172).

* أخرجه أبو داود في سننه 3/ 190، رقم: 3116، وأحمد في مسنده، 5/ 233، رقم: 22087، والحاكم في مستدركه، 1/ 503، رقم: 1299، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وصححه الألباني.

5. مدار معظم خصائص العقيدة الإسلامية حول الرفق والتيسير، فتتسحب خاصية الرفق والتيسير على كافة الخصائص، فما فيها من عدل ووسطية وشمولية وموافقها للفطرة كل ذلك من تيسير الله على العباد.

المبحث الثاني: أثر الرفق في العقيدة وإثبات أنه منهج من مناهج تقرير الاعتقاد، ومواطن استخدام القوة والحزم:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أثر الرفق في الاعتقاد.

ما جاء القرآن الكريم والسنة النبوية بالحث على الرفق إلى لما له من أهمية بالغة تتضح من خلال الآثار الناتجة عنه، فهو كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ الرَّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَةً وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانَةٌ" (Al-Aini, W.D)، فالرفق بلا ضعف لا يأتي إلا بالخير إذا ستعمل في موضعه، ولذلك نجد ثماره الياضعة واضحة في تعامل أفراد الأسرة لتزوين حياتهم وتسنقر، وفي تعامل المعلم مع تلاميذه ليخلق بيئة جاذبة للطلاب؛ فيبدعون بعيدا عن مخاوف العصا والتهديد بأي شكل من الأشكال، ويخرج جيل صقلت مواهبه وأعطى حقه في اختيار قراراته في سن مبكرة كما كان سلف الأمة؛ حيث نجد نماذج من فتيان الصحابة لم يتجاوزوا العشرين من أعمارهم يعقول الراشدين، حتى مكنوا من قيادة الجيش وكانوا أصحاب قرارات، فأثروا وأبدعوا، فمن آثار الرفق في العقيدة ما يلي:

فقد حث الإسلام على الرفق في مواضع نرى أنها لا تحتل إلا الشدة والقوة، فيوصي خيرا بأسرى الحرب، حيث قال عليه الصلاة والسلام: "استوصوا بهم خيرا" (Al-Haythami, 1407AH)، فكانت قاعدة سار عليها المسلمون في فتوحاتهم، فلم يكونوا متعطشين للدماء، ولا متشوقين لمواقف الانتقام، كانت أهدافهم سامية، وأرواحهم نبيلة، وتطلعاتهم بعيدة عن حظوظ النفس والهوى، وما ذلك إلا لترغيبهم في الدخول إلى الدين الإسلامي، وقد كان للرفق آثار في الاعتقاد ومنها:

1. الرفق سبب في تعزيز العقيدة الصحيحة والتمسك بها والدفاع عنها:

يكون المعتقد صحيحا لكن قد يتصرف الإنسان بما يخالفه بسبب الجهل، أو الهوى، أو الفهم الخاطيء، فإذا عُوْمِلَ المتصرف بالرفق، وبيّن له الحق بالحكمة، والكلمة اللينة، عاد إلى صوابه،

وكان أكثر الناس تمسكا به ومدافعا عنه، وليس أدل على ذلك من الفتى الذي قال للنبي - صلى الله عليه وسلم: "أئذن لي بالزنا فأقبل القوم عليه فزجروه، وقالوا: مه مه. فقال: أدنه. فدنا منه قريبا، قال: فجلس. قال: أتحيه لأمك؟ قال: لا والله جعلني الله فداك. قال: ولا الناس يحيونه لأمهاتهم. قال: أفتحيه لابنتك؟ قال: لا والله يا رسول الله جعلني الله فداك. قال: ولا الناس يحيونه لبناتهم. قال: أفتحيه لأختك؟ قال: لا والله جعلني الله فداك. قال: ولا الناس يحيونه لأخواتهم. قال: أفتحيه لعممتك؟ قال: لا والله جعلني الله فداك. قال: ولا الناس يحيونه لعماتهم. قال: أفتحيه لخالتك؟ قال: لا والله جعلني الله فداك. قال: ولا الناس يحيونه لخالاتهم. قال فوضع يده عليه وقال: اللهم اغفر ذنبة، وطهر قلبه، وحسن فرجه. فلم يكن بعد ذلك الفتى يلتفت إلى شيء" (Al-Haythami, 1407AH).

والزنى كبيرة من كبائر الذنوب وفعل قبيح، ومع ذلك كان تعامل الرسول - صلى الله عليه وسلم - معه بالرفق واللين بل ودعاء له بالهداية كانت النتيجة هداية الشاب وبغضه للزنا، فلو نهر لأدى ذلك إلى نتيجة عكسية قد ينحرف الشخص بل وقد يبغض الدين وأهله. ولنا في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قدوة حسنة حتى نكون دعاة إلى الحق نسعى لهداية البشرية، وندرك ونستشعر حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" (Jaafi, 1978 & Al-Nawawi, 1392AH).

ومثله رفاقه - صلى الله عليه وسلم - بذلك الأعرابي الذي بال في المسجد، ويأتي الناس ليزجروه وينهروه؛ فقال: "دعوه، وهريقوا على بوله سجلا من ماء، أو ذنوبا من ماء، فإنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين" (Jaafi, 1978 & Al-Nawawi, 1392AH).

ولما وجد الأنصار في أنفسهم بعد غزوة حنين لما وزع - عليه الصلاة والسلام - الغنائم على قريش وبعض قبائل العرب، ولم يعط الأنصار منها؛ لم يعنفهم بل حاورهم حوارا لاس فيه شغاف قلوبهم، حتى بكى القوم، فعن عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتح حنينا قسم الغنائم فأعطى المؤلفة قلوبهم، فبلغه أن الأنصار يحيون أن يصيبوا ما أصاب الناس، فقام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فخطبهم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: "يا معشر الأنصار ألم أجدكم ضلالا فهداكم الله بي وعالة فأغناكم الله بي ومفرقين فجمعكم الله بي ويقولون الله ورسوله آمن فقال ألا تحببوني فقالوا الله ورسوله آمن فقال أما إنكم لو شئتم أن تقولوا كذا

وكذا وكان من الأمر كذا وكذا لأشياء عددها زعم عمرو أن لا يحفظها فقال ألا ترضون أن يذهب الناس بالشاء والابل وتذهبون برسول الله إلى رجالكم الأنصار شعاباً والناس دثاراً ولوآل الهجرة لكنت أمراً من الأنصار ولو سلك الناس واديّاً وشعباً لسكنت وادي الأنصار وشعبهم إنكم ستلقون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض" (Al-Nawawi, 1392AH). قال فبكى القوم حتى أخذوا لحاهم، وقالوا: رضينا برسول الله قسماً وحظاً، ثم انصرف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتفرقوا" (Ibn Hisham, 1411AH) فإن هذا التصرف له الأثر البالغ في تعميق الإيمان في قلوبهم بحيث لا يكون من السهل التنازل عنه.

2. الرفق سبب في تصحيح وتعديل عقيدة من انحرف عن المعتقد الصحيح في بعض مسأله:

إذا كان المعتقد العام صحيحاً لكن قد يشوب بعض تفاصيله الخطأ والزلل، فبالرفق يمكن تعديل ما انحرف من بعض مسائل الاعتقاد عند بعض الأشخاص ويتضح ذلك من خلال سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جاء عن السلف الصالح من ضرب أروع الأمثلة في الرفق بالمخالف لتصحيح معتقده؛ ومنها ما جاء عن عبد الله بن عباس، قال: "لما خرجت الحرورية اعتزلوا في دار، وكانوا ستة آلاف فقلت لعلي: يا أمير المؤمنين أبرد بالصلاة، لعلي أكلم هؤلاء القوم. قال: إني أخافهم عليك قلت: كلا، فلبست، وترجلت، ودخلت عليهم في دار نصف النهار، وهم يأكلون فقالوا: مرحبا بك يا ابن عباس، فما جاء بك؟ قلت لهم: أتيتكم من عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرين، والأنصار، ومن عند ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وصهره، وعليهم نزل القرآن، فهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحد، لأبلغكم ما يقولون، وأبلغهم ما تقولون، فانتحى لي نفر منهم قلت: هاتوا ما نقتم على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه قالوا: ثلاث قلت: ما هن؟ قال: أما إحداهن، فإنه حكم الرجال في أمر الله وقال الله: (إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ) (AlAn'am, 57) ما شأن الرجال والحكم؟ قلت: هذه واحدة. قالوا: وأما الثانية، فإنه قاتل، ولم يسب، ولم يغنم، إن كانوا كفاراً لقد حل سباهم، ولئن كانوا مؤمنين ما حل سباهم ولا قتالهم، قلت: هذه ثنتان، فما الثالثة؟ وذكر كلمة معناها قالوا: محى نفسه من أمير المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين، فهو أمير الكافرين. قلت: هل عندكم شيء غير هذا؟ قالوا: حسبنا هذا. قلت: لهم أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب الله جل ثناؤه، وسنة نبيه ما يرد قولكم أترجعون؟ قالوا: نعم قلت: أما قولكم: حكم الرجال في أمر الله، فإني أقرأ عليكم في كتاب الله أن قد صير الله حكمه إلى الرجال في ثمن ربع درهم، فأمر الله تبارك وتعالى أن

يحكموا فيه أرأيت قول الله تبارك وتعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ) (AlMa'idah, 95) وكان من حكم الله أنه صيره إلى الرجال يحكمون فيه، ولو شاء لحكم فيه، فجاز من حكم الرجال، أنشدكم بالله أحكم الرجال في صلاح ذات البين، وحقن دمائهم أفضل أو في أرنب؟ قالوا: بلى، هذا أفضل وفي المرأة وزوجها: {وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا} (AnNisa', 35) بالله حكم الرجال في صلاح ذات بينهم، وحقن دمائهم أفضل من حكمهم في بضع امرأة؟ خرجت من هذه؟ قالوا: نعم. قلت: وأما قولكم: قاتل ولم يسب، ولم يغنم. أفنتسبون أمكم عائشة، تستحلون منها ما تستحلون من غيرها وهي أمكم؟ فإن قلتم: إنا نستحل منها ما نستحل من غيرها فقد كفرتم، وإن قلتم: ليست بأما فقد كفرتم: {النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ} (AlAhzab, 6) فأنتم بين ضاللتين، فأتوا منها بمخرج، أخرجت من هذه؟ قالوا: نعم، وأما محي نفسه من أمير المؤمنين، فأنا أتاكم بما ترضون. إن نبي الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية صالح المشركين فقال لعلي: اكتب يا علي: هذا ما صالح عليه محمد رسول الله. قالوا: لو نعلم أنك رسول الله ما قاتلناك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: امح يا علي اللهم إنك تعلم أني رسول الله، امح يا علي، واكتب هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله والله لرسول الله صلى الله عليه وسلم خير من علي، وقد محي نفسه، ولم يكن محوه نفسه ذلك محاه من النبوة، أخرجت من هذه؟ قالوا: نعم، فرجع منهم ألفان، وخرج سائرهم، فقتلوا على ضاللتهم، فقتلهم المهاجرون والأنصار (Al-Nasaa'I, 1986., Al-Bayhaqi, 1988.).

3. الرفق سبب في ترك الكفر والدخول في الدين الإسلامي:

قد يؤثر الرفق على بعض الناس فينقلهم من دائرة الكفر والنفاق إلى دائرة الإسلام، للأثر الذي خلفه الرفق في أنفسهم، فتتشرح صدورهم للحق الذي يحمله ذلك الشخص والذي يعتبر سفيرا للسلام بما يحمله من معان سامية وكريمة أوصلها للآخرين بالطرق المحببة للنفوس، فعن أنس - رضي الله عنه - قال: "أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - غَنَمًا بَيْنَ جَبَلَيْنِ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، فَاتَى قَوْمَهُ فَقَالَ: أَيُّ قَوْمٍ أَسْلِمُوا فَوَاللَّهِ إِنَّ مُحَمَّدًا لَيُعْطِي عَطَاءً مَا يَخَافُ الْفَقْرَ. فَقَالَ أَنَسٌ: إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيُسَلِّمُ مَا يَرِيدُ إِلَّا الدُّنْيَا فَمَا يَسْلِمُ حَتَّى يَكُونَ الْإِسْلَامَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا" (Al-Nawawi, 1392AH) فكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتألف قلوب

الناس ممن عندهم حب الدنيا حتى يتمكن الإيمان من قلوبهم، فيكونوا دعاة حق ينشرون الإسلام، ويدخل بسببهم من أقوامهم الكثير.

وانظر إلى تعامل المصطفى مع صفوان بن أمية كما جاء في سير أعلام النبلاء "عن ابن الزبير أن صفوان أعار النبي - صلى الله عليه وسلم - مئة درع بأداتها، فأمره رسول الله بحملها إلى حنين إلى أن رجع النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى الجعرانة، فبينما هو يسير ينظر إلى الغنائم ومعه صفوان فجعل ينظر إلى شعب ملأ نعما وشاء ورعاء، فأدام النظر ورسول الله يرمقه. فقال: أبا وهب يعجبك هذا؟ قال: نعم. قال: هو لك. فقال: ما طابت نفس أحد بمثل هذا إلا نفس نبي أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله" (Al-Thahabi, 1413AH).

وعن صفوان بن أمية قال: "أعطاني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم حنين وإنه لأبعض الخلق إلي فما زال يعطيني حتى إنه لأحب الخلق إلي" (Al-Basti, 1993 & Alsilmi, W.D) وأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - مالاً فأعطى قوماً ومنع آخرين، فبلغه أنهم عتبوا، فقال: "إني أعطيت الرجل وأدع الرجل، والذي أدع أحب إلي من الذي أعطيت، أعطي أقواماً لما في قلوبهم من الجزع والهلع، وأكل أقواماً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير" (Shafei, W. D) فانظر إلى تطفه مع المسلمين، حينما قال مستميلاً لقلوب المعاتبين "والذي أدع أحب إلي من الذي أعطيت"، ومع غيرهم حيث أن العطاء نوع من التلطف المخالف للعنف، لجذب قلوبهم وهدايتهم للإسلام الذي فيه سعادتهم ونجاتهم في الدنيا والآخرة.

ومن أروع القصص في أثر الرفق على تغيير المعتقد قصة ثمامة بن أثال التي يرويها لنا أبو هريرة فيقول - رضي الله عنه -: "بعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خيلاً قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال سيّد أهل اليمامة، فربطوه بسارية من سواري المسجد، فخرج إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: ماذا عندك يا ثمامة؟ فقال: عندي يا محمد خير؛ إن تقتل تقتل ذا دم، وإن تنعم تنعم على شاكرك، وإن كنت تريد المال فسل تعط منه ما شئت. فتركه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى كان بعد الغد، فقال: ما عندك يا ثمامة؟ قال: ما قلت لك؛ إن تنعم تنعم على شاكرك، وإن تقتل تقتل ذا دم، وإن كنت تريد المال فسل تعط منه ما شئت. فتركه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى كان من الغد فقال: ماذا عندك يا ثمامة؟ فقال: عندي ما قلت لك؛ إن تنعم تنعم على شاكرك، وإن تقتل تقتل ذا دم، وإن كنت تريد المال فسل تعط منه ما شئت، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أطلقوا ثمامة،

فأنطلق إلى نخل قريب من المسجد، فاغتسل، ثم دخل المسجد، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، يا محمد والله ما كان على الأرض وجه أبغض إلي من وجهك، فقد أصبح وجهك أحب الوجوه كلها إلي، والله ما كان من دين أبغض إلي من دينك، فأصبح دينك أحب الدين كله إلي، والله ما كان من بلد أبغض إلي من بلدك فأصبح بلدك أحب البلاد كلها إلي، وإن خيلك أخذتني وأنا أريد العمرة فماذا ترى؟ فبشّره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأمره أن يعتمر، فلما قدم مكة قال له قائل: أصبوت؟ فقال: لا؛ ولكني أسلمت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا والله لا يأتيكم من اليمامة حبة حنطة حتى يأذن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم" (Al-Nawawi, 1392AH) وإن المتأمل في قصة ثمامة يلاحظ عدة أمور منها:

1. إظهار رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تطفه بثمامة وهو كافر من خلال ترده عليه كل يوم وسؤاله باسمه، بعيداً عن صور العنف والتخويف.
2. لم يكن الهدف من حجز ثمامة إهانتته وإظهار الظفر عليه، وإنما كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يسعى إلى أن يتأمل ثمامة حياة رسول الله وصحابته وصلاتهم وأحاديثهم لعل ذلك يحدث تغييراً في قلبه، وهذا ما ستوضحه النقطة التالية.
3. يتضح من قوله - صلى الله عليه وسلم -: "أطُفُوا ثمامةً" أن الهدف لم يكن انتقام ولا ظفر، ومع أن ثمامة لم يظهر الرضاء ولا قبول الحق، أمر بإطلاقه، فلم يعذبه ولم يعنفه، ولم ينهره أو يزرجه، ولم يأمر بقتله.
4. هذه المعاملة التي عاملها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصحابته - رضوان الله عليهم - ثمامة أحدثت تغييراً جذرياً في فكره؛ إذ أعلن إسلامه.
5. تغيير الفكر يحدث تغييراً في السلوك فمن مبغض معتد إلى محب مدافع.

وعندما أتى عمير بن وهب المدينة بعد معركة بدر متفقاً مع صفوان بن أمية على أن يتكفل صفوان بدينه وعياله وأن يقتل هو الرسول - صلى الله عليه وسلم -. فعلم الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالوحي من عند الله فقربه الرسول - صلى الله عليه وسلم - إليه وقال: "أدن يا عمير" وأخبره بخبره فأسلم عمير مباشرة بسبب حسن التعامل واستعمال الرفق (Tabari, W.D & Ibn Katheer, 1971).

وترفقه صلى الله عليه وسلم بقبيلة دوس الذين أبوا الدخول في الإسلام فدعا لهم ولم يقبل الدعاء عليهم كما في في حديث أبي هريرة رضي الله عنه حيث قال: "قَدِمَ طُفَيْلُ بْنُ عَمْرِو الدَّوسِيِّ وَأَصْحَابُهُ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ دَوْسًا عَصَتْ وَأَبَتْ فَادْعُ اللَّهَ عَلَيْهَا، فَقِيلَ هَلَكَتْ دَوْسٌ. قال: "اللهم اهدِ دَوْسًا وَأَنْتَ بِهِمْ" (Shafei,) (W.D & Al-Nawawi, 1392AH).

وجاء في السيرة النبوية لابن هشام "ثم دعوت دوسا إلى الإسلام فأبطنوا علي، ثم جئت رسول الله - صلى الله عليه وسلم بمكة، فقلت له يا نبي الله إنه قد غلبني على دوس الزنا فادع الله عليهم فقال: " اللهم اهد دوسا ارجع إلى قومك فادعهم وارقق بهم" قال فلم أزل بأرض دوس أدعوهم إلى الإسلام حتى هاجر رسول الله -صلى الله عليه وسلم - إلى المدينة ومضى بدر، واحد، والخذق، ثم قدمت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بمن أسلم معي من قومي ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - بخيبر حتى نزلت المدينة بسبعين أو ثمانين بيتا من دوس" (Al-Asbahanim 1419AH., Al-Jazari, 1996., Abu Al-Fida W.D & Ibn) (Katheer, 1971).

ويضرب لنا رسول الرحمة أعظم الأمثلة في الرفق ولين الجانب وحسن الأخلاق، في مشهد فتح مكة لما قال: "الحمد لله الذي صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده ماذا تقولون وماذا تظنون؟ قالوا: نقول خيراً ونظن خيراً، أخ كريم وابن أخ كريم، وقد قدرت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "فإني أقول كما قال أخي يوسف: '(لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين)" (Al-Nasaa'I,1986., Waqidi, 2004., Azraqi, 1996 & Al-Bayhaqi,) (1988).

فقد عفى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أهل مكة، وعفى عن بعض من أهدر دماءهم ومنهم عبد الله بن أبي السرح، وهند بنت عتبة، وعكرمة بن أبي جهل، وصفوان بن أمية، فأسلموا وأسلم أهل مكة رجالاً ونساءً، شيوخاً وأطفالاً، وأحراراً وموالي (Abu Shabha,) (1412AH). فتحقق بذلك حلمه ورفقه المتجسد في موقفه مع أهل الطائف حيث قال لملك الجبال: "بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا" (Shafei, W. D & Al-Nawawi, 1392AH).

4. أن من أعظم آثار الرفق ما يسلكه الإنسان مع نفسه في ترفقه بها والعمل بالتوحيد الخالص وترك الشرك، إذ في ذلك سعادة الدنيا والآخرة والنجاة من النار والفوز بالجنان (Al-Fawzan, 2013, 9) يقول ابن القيم رحمه الله: "ويعني لأهل التوحيد المحض الذي لم يشوبه بالشرك ما لا يعفى لمن ليس كذلك فلو لقي الموحد الذي لم يشرك بالله شيئاً ألبته ربه بقراب الأرض خطاياها أتاه بقرابها مغفرة ولا يحصل هذا لمن نقص توحيده وشابهه بالشرك فإن التوحيد الخالص الذي لا يشوبه شرك لا يبقى معه ذنب فإنه يتضمن من محبة الله تعالى وإجلاله وتعظيمه وخوفه ورجائه وحده ما يوجب غسل الذنوب ولو كانت قراب الأرض فالنجاسة عارضة والدافع لها قوى" (Abu Abdullah, 1975, 1/63-64).

المطلب الثاني: إثبات أن الرفق منهج من مناهج تقرير الاعتقاد

إن المتأمل في آيات القرآن الكريم يجد أن هناك ارتباطاً بين الرفق وتقرير الاعتقاد، ومن ذلك:

1. سلك الأنبياء جميعاً عليهم أفضل الصلاة والسلام طريق الرفق في الدعوة إلى التوحيد:

حيث كانت أول دعوة الأنبياء هي عبادة الله وحده لا شريك له، وكانت مقرونة بالرفق، والتلطف، فنوح عليه السلام يقول لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (AIA'raf, 59). وقال: ﴿أَوْعِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (AIA'raf, 63). قال الشيخ عبد الرحمن السعدي - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى: (إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ): "وهذا من نصحه عليه الصلاة والسلام، وشفقته عليهم، حيث خاف عليهم العذاب الأبدي، والشقاء السرمدى، كإخوانه من المرسلين الذين يشفقون على الخلق أعظم من شفقة آبائهم وأمهاتهم" (Saadi, 2000).

وهود - عليه السلام - قال تعالى عنه: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ أَوْعِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَرَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْنَةً فَادْكُرُوا آيَةَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ (AIA'raf,

(65-69)، وليس أعظم من تقرير عبادة الله تعالى بل هي الغاية من الخلق والإيجاد ومع ذلك كانت أفضل طريقة يسلكها الأنبياء والمرسلين لتقرير هذا الأصل العظيم هو الرفق.

ومثله نبي الله صالح عليه السلام يقول لقومه كما أخبر الله في سورة في الشعراء: (كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَنتَرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ وَتحتون من الجبال بيوتاً فارهين فاتقوا الله وأطيعون ولما تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولما يصلحون) (AshShu'ara', 141-152).

وشعيب عليه السلام يدعو قومه متلطفا معهم، مترفقا بهم: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَأَكُم عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمٌ لَوْطٍ مِنْكُمْ بَعِيدٌ﴾ (Hud, 88) (89) ومع هذا التلطف منه أجابوه بقولهم: ﴿مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا نَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْ لَا رَهْمُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعِزِيزٍ﴾ (Hud, 91) ثم لم ييأس بل يعود ويتلطف معهم ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَهْطِي أَعَزَّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَاتَّخَذْتُمُوهُ وَرَاءَكُمْ ظَهْرِيًا إِنْ رَبِّي بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ (Hud, 92).

ويحكي الله تعالى عن إبراهيم - عليه السلام - دعوته لأبيه: ﴿وَإِذْ كَرِهَ فِي الْكِتَابِ إِبرَاهِيمَ أَنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا﴾ (Maryamm 41-45).

ثم أمر الله موسى وهارون عليهما السلام أن يخاطبا من نازعه الربوبية باللين، قال تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (TaHa, 44).

ويمن الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وأصحابه أن الآن لقومه جانبه وخفض لهم جناحه ورقق لهم قلبه ولذلك اجتمعوا عليه وأحبوه وامتثلوا أمره (Saadi, 2000)، قال تعالى: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ) (Al'Imran,

159). قال ابن كثير "أي لو كنت سيئ الكلام قاسي القلب عليهم لا نفضوا عنك وتركوك ولكن الله جمعهم عليك وألن جانبك لهم تأليفا لقلوبهم" (Jaafi, 1987).

2. الرفق منهج نبوي في تقرير ما يتلق بالذات الإلهية:

ففي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في صلاةٍ وقمناً معه، فقال أعْرَابِيٌّ وهو في الصلاة: اللهم ارحمني ومحمداً ولا ترحم معنا أحداً. فلما سلم النبي - صلى الله عليه وسلم - قال للأعْرَابِيِّ: "لقد حجرت وأسعأ يريد رحمة الله" (Shafei, W.D)، حتى في تعليمه ما يتعلق بذات الله تعالى التزم - صلى الله عليه وسلم - منهج الرفق.

والرفيق اسم من أسماء الله سبحانه وتعالى، حيث جاء في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "يا عائشة إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله" (Shafei, W.D & Al-Nawawi, 1392AH) قال النووي في شرحه لصحيح مسلم: "وأما قوله صلى الله عليه وسلم إن الله رفيق ففيه تصريح بتسميته سبحانه وتعالى ووصفه برفيق" (Al-Nawawi, 1392AH) وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله - في شرح النونية: "فمن أسمائه الرفيق في أفعاله وشرعه" (Saadi, 1420AH). والله يوصف بالرفق في شأنه كله بدلالة قوله صلى الله عليه وسلم: (إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله) (Azadi, W.D & Qazwini, W.D) فكل اسم من أسمائه يشتمق منه صفة، وثبت أن من أسمائه سبحانه وتعالى الرفيق، فيؤخذ من هذا الاسم صفة الرفق، فهو رفيق في شرعه وأحكامه ورفيق بعباده (Al-Maqdisi, 1997, 10 & Al-Uthaymeen, 1996, 28).

قال الشيخ السعدي - رحمه الله تعالى -: "ومن تأمل ما احتوى عليه شرعه من الرفق وشرع الاحكام شيئاً بعد شيء وجريانها على وجه السداد، ومناسبة العباد، وما في خلقه من الحكمة إذ خلق الخلق اطواراً، ونقلهم من حالة إلى أخرى بحكم وأسرار لا تحيط بها العقول" (Saadi, 2000).

ومن مقتضيات الإيمان بأسماء الله وصفاته دعاء الله والتعبد له بها، فيقول يا رفيق أرفق بي، والتخلق بنفس الصفة فيكون رفيقا في تعامله مع البشر والحيوانات، ولا يقسو على أهل الإيمان والطاعة لأن الله يحب أوليائه، ويلطف بهم.

وفي هذا يقول ابن القيم رحمه الله: "وقد تجلى الله فيه لعباده وصفاته فتارة يتجلى في جلابب الهيبة والعظمة والجلال فتخضع الأعناق وتنكسر النفوس وتخضع الأصوات ويذوب الكبر كما يذوب الملح في الماء وتارة يتجلى في صفات الجمال والكمال وهو كمال الاسماء وجمال الصفات وجمال الأفعال الدال على كمال الذات فيستنفذ حبه من قلب العبد قوة الحب كلها بحب ما عرفه من صفات جماله ونعوت كماله فيصبح فؤاد عبده فارغا الا من محبته" (Al-Damashiqi, 1973, 1/69).

3. سلوك مسلك الرفق في تطبيق مسألة الولاء والبراء:

فالقاعدة والأصل في التعامل مع الناس على اختلاف مناهجهم ومشاربهم هو الإحسان مالم يصدر منهم ما ينقض القاعدة العامة قال تعالى: (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ لَأَ يَنْهَأَكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (AlMumtahanah, 7-8). قال ابن جرير الطبري: "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين من جميع أصناف الملل والأديان أن تبروهم وتصلوهم وتقسطوا إليهم، إن الله عز وجل عم بقوله الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم جميع من كان ذلك صفته، فلم يخص به بعضا دون بعض" (Tabari, W.D)، ولا تعارض بين الأمر بالرفق ومسألة الولاء والبراء عند أهل السنة والجماعة، فالولاية ضد العداوة، وأصلها المحبة والتقرب، والولي القريب، وولي الله هو الموافق والمتابع لله فيما يحبه ويرضاه، ويبغضه ويسخطه، ويأمر به وينهى عنه. والبراء، هو البعد والخلاص والعداوة بعد الإعذار والإنذار (Al-Qahtani, 1413AH).

وتتضح سماحة الدين الإسلامي من خلال الوقوف على منهج أهل السنة والجماعة في الولاء والبراء، وهو موالاتة المؤمنين بعضهم لبعض وهي واجبة لجميع المؤمنين ولكنها تزيد وتقص حسب تقوى العبد وقربه من الله، والبراءة من الشرك وأهله وهي أيضا واجبة، وأما أهل البدع فنوالهم بقدر ما لديهم من اتباع وطاعة وتنبراً منهم بقدر ما لديهم من بدع، وهذا هو المنهج العدل الوسط الذي لا إفراط فيه ولا تفريط، وتتضح من خلاله المعاني السامية للدين الإسلامي وما فيه من سماحة ويسر ولين. يقول شيخ الإسلام "وليعلم أن المؤمن تجب موالاته وإن ظلمك واعتدى عليك، والكافر تجب معاداته وإن أعطاك وأحسن إليك، فإن الله سبحانه بعث الرسل وأنزل الكتب ليكون الدين كله لله، فيكون الحب لأوليائه والبغض لأعدائه والاكرام لأوليائه والإهانة لأعدائه والثواب لأوليائه والعقاب لأعدائه، وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر وفجور وطاعة ومعصية وسنة وبدعة استحق من الموالاتة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعادات والعقاب بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة، فيجتمع له من هذا وهذا كاللص الفقير تقطع يده لسرقته ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته" (Abu Al-Abbas, W.D).

ومع أن عقيدة الولاء والبراء ثابتة كما قال تعالى: (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَأَخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ) (Yunus, 62-63)، وقال في قوله تعالى: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) (AtTaubah, 71)، وقال تعالى: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ) (AzZukhruf, 26) وقال تعالى: (قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءٌ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ) (AlMumtahanah, 4)، إلا أنه لا تعارض بينها وبين دعوة الإسلام القائمة على الرفق واللين والسماحة، ومن ذلك قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) (AlAnbiya', 107)، أي رحمة لكافة الإنس والجن (Suyuti & Mahali, W.D) وقال تعالى: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) (AlBaqarah, 185) ويتضح عدم المعارضة من عدة صور:

1. عدم إكراه المخالف على الدخول في الدين الإسلامي قال تعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) (AlBaqarah, 256) .
2. تعاليم الدين الإسلامي في معاملة أهل الذمة، فلا تؤخذ الجزية من الشيخ الكبير ولا الأعمى ولا المريض الذي لا يرجى برؤه (Ibn Al-Qayyim 1997)، كما يحسن إكرامهم والإحسان إليهم بالقول والفعل رجاء إسلامهم، قال الله تعالى: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (AlMumtahanah, 8) .
3. حرمة دماء أهل الذمة والمعاهدين، إذا وفوا بذمتهم وعهدهم، قال صلى الله عليه وسلم: "من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها يوجد من مسيرة أربعين عاماً" (Al-Aini, W.D) وقال صلى الله عليه وسلم: "أيما رجل أمن رجلا على دمه ثم قتله، فأنا من القاتل بريء، وإن كان المقتول كافرا" (Al-Basti, 1993) .
4. البر والإحسان حق لكل من لم يقاتل المسلمين أو يظهر على قتالهم، قال الله تعالى: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (AlMumtahanah, 8) .
5. العدل فرض واجب لكل أحد حتى من نبغضه من الكفار، يقول الله تعالى في ذلك: (بَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ آلَا تَعْدِلُوا اءَدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ آلَا تَعْدِلُوا اءَدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) (AlMa'idah, 8) .

المطلب الثالث: مواطن من الحكمة استخدام القوة والحزم فيها:

هناك مواطن تستوجب الحزم والشدة وذلك إذا استخدم المخالف القوة وبالغ في ذلك وأصبح يشكل خطرا على الإسلام وأهله، فإنه من الحكمة الرد عليه بالمثل وعدم إظهار الضعف، ولذلك شرع الله الجهاد في سبيله، وظهرت القوة في الحوار الذي دار بين الأنبياء وخصومهم في العقيدة ، فنوح -عليه السلام- عندما دعا قومه ألف سنة إلا قليلاً، وبذل كل جهده في دعوتهم إلى

التوحيد، ولم يستجيبوا له وأصروا على كفرهم وعنادهم، وبعد أن هددوه ومن معه بالقتل، دعا الله تعالى بأن يهلكهم، كما ورد من دعائه في سورة نوح: (وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا) [نوح: 26]، وقال تعالى عن قوم هود: ﴿قَالُوا أَجِئْنَا لِنُعْبِدَ اللَّهَ وَحَدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَآتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءِ سَمِيئْتُمْهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ فَانظُرُوا إِلَيَّ مِنْ مَعَكُمْ مِنَ الْمُنتَظِرِينَ﴾ [سورة الأعراف 70-71]. كما قال تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: (قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ مَوْلَايَ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يُفْرَعُونَ مُنْبُورًا) [الإسراء: 102]، ولما اشتد أذى قريش للنبي صلى الله عليه وسلم قال: "اللهم عليك بقريش اللهم عليك بقريش اللهم عليك بقريش لأبي جهل بن هشام وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وأبي بن خلف وعتبة بن أبي معيط قال عبد الله فلقد رأيتهم في قلب بدر قتلى"، وكذلك دعا عليه الصلاة والسلام على كسرى ملك الفرس لما مزق كتابه (Ibn Taymiyyah, 1315AH). ولذلك ورد عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: "إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن" (Abu .Al-Fida, W.D)

الخاتمة:

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه الذي من علي بإتمام هذا البحث، والذي كانت أهم نتائجه مايلي:

1. الفرق بين الرفق في مفهومه العام ومفهومه الخاص المتعلق بموضوع البحث أنه بالمفهوم العام خلق يتخلق به المسلم وغيره ويستخدم مع جميع المخلوقات، ويكون ناتجا عن دوافع ورغبات نفسية، أما ما يتعلق بمفهومه الخاص فهو صفة يتصف بها المؤمنون ويتخلقون به في تعاملهم مع المخالفين في أقوالهم وأفعالهم، من أجل جذب المخالف وسلوكه طريق الحق والرشاد، مبتغية بذلك وجه الله تعالى.

2. ثبت من خلال البحث أن الرفق من خصائص الاعتقاد وذنم الله تعالى أهل الكتاب لما شددوا على أنفسهم، وأمر بالاعتدال دون إفراط ولا تفريط، كما أن وضوح العقيدة الإسلامية وسهولتها دليل على سلوك مسلك الرفق فيها، بل إن معظم خصائص العقيدة الإسلامية تدور حول الرفق والتيسير .
3. للرفق آثار عظيمة في الاعتقاد فهو سبب في تعزيز العقيدة الصحيحة، والتمسك بها والدفاع عنها، وله أثر كبير في تصحيح وتعديل عقيدة من انحرف عن المعتقد الصحيح، ومن أعظم آثاره أنه سبب في ترك الكفر والدخول في الدين الإسلامي، ومن آثار الرفق حينما يرفق الإنسان بنفسه فاتباع التوحيد ونبذ الشرك وأهله حيث يترتب على ذلك سعادته في الدنيا والآخرة.
4. اتضح من خلال البحث أن الرفق منهج من مناهج تقرير الاعتقاد فهو منهج الأنبياء والمرسلين في أعظم ما دعوا إليه وهو توحيد الله ونبذ الشرك، كما أنه منهج نبوي في تقرير ما يتعلق بالذات الإلهية، وكذلك منهج عملي في تقرير مسألة الولاء والبراء.
5. من الحكمة استخدام الرفق في مواطنه، واستخدام القوة والحزم في مواطنها، وإن كان الأصل هو الرفق، إلى أنه ليس مندوبا في جميع الأحوال بل هناك أمور تستوجب عكس ذلك، كما فعل أبياء الله مع من تجبر وتكبر وعتى وطغى في قبول الحق وأصبح يشكل خطرا على الإسلام والمسلمين.

Reference:

- Abu Abbas, A. (1406 AH). *Munhaj alsanat alnibwia*. Investigation: Mohamed Rashad Salem. Beirut: Cordoba Foundation.
- Abu Abdullah, M. (1975). *Tighathat allhfan min masayid alshaytan*. Investigation: Muhammad Hamid al-Fiqi. Second edition. Beirut: Dar almuerifat.
- Abu Al-Abbas, A. (W.D). *Books, letters and fatwas of Shaykh al-Islam Ibn Taymiyah*. Investigation: Abdulrahman bin Mohammed Qasim Al-Asmi. Beirut: Ibn Taymiyyah Library.
- Abu Al-Fida, I. (W.D). *Albidayat walnihayat*. Beirut: Al-Maaref Library. 2/10.
- Abu al-Fida, Ismail Bin Omar (1401 AH). *Tafsir alquran alkarim*. Beirut: Dar Al Fikr.
- Abu Al-Fida, I. (W.D). *Albidayat walnihayati*. Beirut: Library of Knowledge.
- Abu Al-Hussein, A. (1402AH). *Maejam maqayis alligha*. Investigation: Abdel Salam Mohamed Haroun. I 2. Beirut: Dar Al-Jeel.
- Abu Ja'far, M. (1405AH). *Jamie albayan ean tahl ay alquran*. Beirut: Dar Al Fikr.
- Abu Ja'far, M. (1405AH). *Jamie albayan ean tahl ay alquran*. Beirut: Dar Al Fikr.
- Abu Shabha, M. (1412AH) *Alsayirat alnabawiat fi daw' alquran walsanah*. I 2. Damascus: Dar Al-Qalam.
- Al-Aini, Badr Al-Din (W.D) *Eumdat alqari sharah Sahih Bukhari*. Beirut: House of Revival of Arab Heritage.

- Al-Asbahani, A. (1419AH). Maerifat alsahaba. Investigation: Adel bin Yousef Al-Azazi. Riyadh: Dar Al Watan.
- Al-Asbahani, A. (1988). Maerifat alshaba. Investigation: Adel bin Yousef Al-Azazi. Riyadh: Dar Al Watan.
- Alasbahani, A. (1405 AH). Hilyat al'awlia' watabaqat al'asfya. Edition 4. Beirut: Arab Book House.
- Al-Basti, M. (1993). Sahih Ibn Habban tartib Ibn Bilban. Inquiry: Shoaib Arnaout. Edition 2. Beirut: The Resala Foundation.
- Al-Bayhaqi, A. (1988). Dalayil alnubuat wamaerifat 'ahwal sahib alshrye. Investigation: Abdulmuti Kalaji. Beirut and Cairo: Scientific Books House and Al Rayyan Heritage House.
- Al-Bayhaqi, Ahmad Ibn Al-Hussein (1994). Sunan albyhgy alkubra. Investigation: Mohamed Abdelkader Atta. Mecca: Dar Al - Baz Library.
- Al-Dajwi, Ahmad Said (1411 AH). Fatah alkhalaq fi makarim al'akhlaq. Investigation: Abdul Rahim Mardini. Beirut: Dar Almahaba.
- Al-Damashiqi, A. (1973). Alfwayd. Second edition. Beirut: Dar alkutub aleilmia.
- Al-Eaql, N. (1321 AH). eqidat fi 'ahl alsanat waljimaeat.. Riyadh: Dar Al-Watan.
- Al-Fawzan, S. (2013). Al'iirshad 'iilaa sahih alaietiqad warid ela ahl alshirk wal'iilhad. Forth edition. Riyadh: The General Presidency for Scholarly Research and Ifta.
- Alhamd, M. (1416 Edition). Eqidat 'ahl alsanat waljimaeea. Presented by: His Eminence Sheikh Abdulaziz bin Baz. Riyadh: Dar Al Watan.

- Al-Haythami, A. (1407 AH). *Majmae alzawayid wamunabie alfawayid*. Cairo and Beirut: Dar Al-Rayan for Heritage and the Arab Book House.
- Al-Jazari, A. (1979). *Alnihayiyat fi ghurayb alhadith wal'athr*. Investigation: Taher Ahmed Al-Zawi and Mahmoud Mohamed Al-Tanahi. Beirut: The Arab Library.
- Al-Jazari, E. (1996). *Asad alghabat fi maerifat alsahaba*. Investigation : Ahmed Rifai. Beirut: House of Revival of Arab Heritage.
- Al-Maqdisi, M. (1997). *Sharah limueat alaietiqad alhadii 'iilaa sabil alrashad*. Dar Ibn Khuzaymah, p. 10.
- Almisri, Mohammed bin Makram (d.). *Arabes Tong*. Beirut: Dar Sader.
- Al-Nasaa'i, A. (1986). *Mujtaba of Sunan*. Investigation: Abdul Fattah Abu Ghadah. Edition 2. Aleppo: Library of Islamic Publications.
- Al-Nawawi, A. (1392 AH). *Sahih muslim bisharh alnawwi*. Edition 2. Beirut: House of Revival of Arab Heritage.
- Alqadaeu, M (1986). *Musand alshhab*. Investigation: Hamdi bin Abdul Majeed Salafi. I 2. Beirut: The Resala Foundation.
- Al-Qahtani, M. (1413 AH). *Alwala' walbaraa' fi al'iislam*. Presented by Abdul Razzaq Afifi. Edition 6. Riyadh: Dar Taibah.
- Al-Saadi, A. (2005). *Alqawl alsadid sharah kitab altawhid*. Investigation: Sabri Shaheen. Second edition. Riyadh: Dar Al-Qabas -,
- Alsilmi, M. (W.D). *Aljamie alsahih sunan altrmdhi*. Investigation: Ahmed Mohamed Shaker et al. Beirut. House of Revival of Arab Heritage.

- Al-Thahabi, M. (1413 AH). Sayr 'aelam alnbla. Investigation: Shoaib Arnaout, Mohammed Naim Al - Arqoussi. Edition 9. Beirut. Foundation message
- Al-Uthaymeen, M. (1996). Alqawaeid almalthaa fi sifat allah wa'asmayih alhusna. Riyadh: 'Adwa' alsalf. p. 28.
- Al-Zubaidi, M. (W.D). Taj aleurus min jawahir alqamws. Investigation: A group of investigators. Beirut: Dar El Hedaya.
- Asbahi, Abu Abdullah Malik Bin Anas (W.D). Muwatta Imam Malik. Investigation: Mohamed Fouad Abdelbaki. Beirut: House of Revival of Arab Heritage.
- Azadi, S. (W.D). Sunan Abu Dawood. Investigation: Mohieddin Abdul Hamid. Beirut: Dar Al Fikr.
- Azraqi, A. (1996). Akhbar makatan wama ja' fiha min alathar. Investigation : Rushdie Saleh Malhas. Beirut: Al Andalus Publishing House.
- Ibn Al-Qayyim, A. (1997). Ahkam 'ahl aldhima. Investigation : Yousef Ahmed al-Bakri and Shaker Tawfiq al-Arouri. Edition 1. Dammam, Beirut: Dar Ibn Hazm
- Ibn Abdul Malik (1411AH). Alsiyirat alnabawia Ibn Hisham. Investigation: Taha Abdul Raouf Saad. Beirut: Dar Al-Jeel.
- Ibn Katheer, A. (1971). Alsiyirat alnabawiat liaibn kathir. Investigation: Mustafa Abdulwahed. Beirut: Dar Al Marefa for Printing, Publishing and Distribution.
- Ibn Taymiyyah, A. (1315 AH). Aleaqidat alwastiat. Second edition. Cairo: maktabat altaweiat al'iislatmiat.

- Ibn Taymiyyah, A. . (W.D). *Alsahih liman bdl din almsyh.* Investigation: Ali Syed Subuh Al-Madani. Egypt: Al Madani Press.
- Ibn Zakaria, A. (1999). *Maejam maqayis allighat.* By: Abdelsalam Mohamed Haroun. Edition 2. Beirut: Dar Al-Jeel.
- Jaafi, M. (1987). *Aljamie alsahih almukhtasir.* The realization of Mustafa Deeb Al - Bagha. Edition 3. Beirut: Dar Ibn Katheer.
- Jurjani, A. (1405AH). *Altaerifat.* Beirut: Arab Book House.
- Manawi, A. (1356 AH). *Fid alqadir sharah aljamie alsaghir.* Cairo: The Great Commercial Library.
- Manawi, I. A. (1988). *Altiysir bisharh aljamie alsaghir.* Riyadh: Imam Shafei Library.
- Mustafa, I., Zayyat, A., Abdul Qader, H. & Najjar, M. (W.D). *Almuejim alwasit.* Inquiry: The Arabic Language Academy. Beirut: Dar Al-Da'wa.
- Nimri, Y. (1387AH). *Altamhid lamaa fi almawta min almaeani wal'asanid.* Investigation: Mustafa bin Ahmed al-Alawi and Mohammed Abdulkabir al-Bakri. Morocco: Ministry of Awqaf and Islamic Affairs.
- Qazwini, M. (W.D). *Sunan Ibn Majah.* Investigation: Mohamed Fouad Abdelbaki. Beirut: Dar Al Fikr.
- Razi, M. (1995). *Mokhtar Al - Saha.* Investigation: Mahmoud
- Saadi, A. (1420 AH). *Tawdih alkafiat alshaafiat fi alaintisar lilfarqat alnnajia Ibn al-Jawziyyah.* Comment: Ashraf intended. Riyadh: Publisher Ancestor Lights.

- Saadi, A. (2000). Taysir alkarim alrahmini fi tafsir kalam almanan. Inquiry: Ibn Uthaymeen. Beirut: The Resala Foundation.
- Shafei, A. (W.D) Fatah Alpari Explained Sahih Bukhari. Investigation: Moheb Eddine Khatib. Beirut: Dar Almuierifa.
- Shibani, A. (W.D). Musnad Imam Ahmad bin Hanbal. Cairo: Cordoba Foundation.
- Sudais, A. (1438 AH). Bulugh alamal fi tahqiq alwasatiat walaietidal. Edition 3. Riyadh: Madar Alwatan.
- Suyuti, J. & Mahali, J. (W.D.). Tafsir aljalalyn. Cairo: Dar Al Hadith.
- Tabari, Abu Jaafar Mohammed (W.D) Tarikh altabri. Beirut: Scientific Books House.
- Tahaouni, M. (1996). Kashaf aistilahat alfanawn. Investigation : dr. Ali Dahrowj. Beirut: Library of Lebanon.
- Waqidi, A. (2004). Maghazi. Investigation: Mohamed Abdelkader Ahmed Atta. Beirut: Scientific Books House.

- Quirk, R., Greenbaum, S., Leech, G., & Svartvik, J. (1985). *A comprehensive grammar of the English language*. New York: Longman.
- Radford, A. (1997). *Syntax: A minimalist introduction*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Ryding, K. (2005). *A reference grammar of Modern Standard Arabic*. Cambridge University Press.
- Safi, A. B. (2001). Lexicalization and modalization of prepositions in English-Arabic translation. *International Journal of Arabic-English Studies*, 2(1), 35-60.
- Sag, I., Wasow, T. & Bender, E. (2003). *Syntactic theory: A formal introduction*. Stanford: CSLI Publications.
- Steel, S. (1981). *An encyclopedia of AUX: a study in cross-linguistic equivalence*. The MIT press.
- Taylor, J. (2003). *Linguistic categorization*. Oxford: Oxford University Press.
- Traugott, E. & Dasher, R. (2002). *Regularity in semantic change*. Cambridge University Press.
- Vanhove, M., Miller, C., & Caubet, D. (2009). The grammaticalisation of modal auxiliaries in Maltese and Arabic vernaculars of the Mediterranean area. *Empirical Approaches to Language Typology*, 44, 325-362.
- Wilmsen, D. (2013). Grammaticalization of the Arabic demonstrative *Iyyā-* as a pronominal object marker in ditransitive verbs. *Journal of Semitic Studies*, 58(1), 149-167.

- Leech, G. (2004). *Meaning and the English verb*. Harlow, Pearson Education.
- Lyons, J. (1977). *Semantics*. Cambridge University Press.
- Machova, D. (2013). *Modal verbs from a cross linguistic perspective*. In T. Roman, B. J. Gregory & N. Katarina (Eds.), *ZlIn Proceedings in Humanities* (pp. 79-89). Tomas Bata University, Zln, Czech Republic
- Mitchell, T. & El-Hassan, S. (1994). *Modality, mood, and aspect in spoken Arabic with special reference to Egypt and the levant*. Kegan Paul International.
- Nauze, F. (2008) *Modality in typological perspective* (Doctoral dissertation). Universiteit van Amsterdam.
- Nuyts, J. (2005). *Epistemic modality, language, and conceptualization: a cognitive-pragmatic perspective*. Amsterdam: Benjamins.
- Palmer, F. (1990). *Modality and the English modals*, 2nd edition. London: Longmans.
- Palmer, F. (1986). *Mood and Modality*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Palmer, F. (1995). *Negation and the modals of possibility and necessity*. In J. Bybee & S. Fleischman (Eds.), *Modality in grammar and discourse* (p. 453-72). Amsterdam.
- Palmer, F. (2001). *Mood and modality*, second edition. Cambridge: Cambridge University Press.
- Payne, T. (2011). *Understanding English grammar: A linguistic introduction*. Cambridge: Portner, P. (2009). *Modality*. Oxford: Oxford University Press.

- Frawley, W. (1992). *Linguistic semantics*. Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum.
- Givón, T. (1982). Evidentiality and epistemic space. *Studies in Language*, 6, 23-49.
- Givón, T. (1989). *Syntax: An introduction*. Amsterdam: John Benjamins.
- Halliday, M. (1970). Functional diversity in language as seen from a consideration of modality and mood in English. *Foundations of language*, 6(3), 322-361.
- Harrell, R. (1990). *A short reference grammar of Moroccan Arabic*. Washington DC: Georgetown University Press.
- Hauge, H. (2003). Towards a unified representation of English and Norwegian auxiliaries. *Nordic Journal of English Studies* 2(1), 53-74.
- Holes, C. (2004). *Modern Arabic: structures, functions, and variations*. London: Longman Linguistic Library.
- Huddleston, R., & Pullum, G. K. (2002). *The Cambridge grammar of the English language*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Jelinek, E. (1984). *On defining categories: AUX and predicate in Egyptian colloquial Arabic* (Doctoral Dissertation). University of Arizona.
- Kearns, K. (2000). *Semantics*. New York: Palgrave Macmillan.
- Kim, J. Sells, P. (2008). *English syntax: An introduction*. Stanford: CSLI Publications.
- Kratzer, A. (1981). The notional category of modality. In H. J. Eikmeyer and H. Rieser (Eds.), *Words, Worlds, and Contexts: New Approaches in word semantics* (pp. 38-74). Berlin, de Gruyter,

- Chomsky, N. (1993). A minimalist program for linguistic theory. In K. Hale & S. J. Keyser (Eds.), *The view from Building* (pp. 1 – 52). MIT Press, Cambridge, Massachusetts.
- Chomsky, N. (1995). *The minimalist program*. MIT Press, Cambridge, Massachusetts.
- Chomsky, N. (2000). Minimalist inquiries. In R. Martin, D. Michaels & H. Uriagereka (Eds.), *Step by Step. Essays on Minimalist Syntax in Honor of Howard Lasnik* (pp.89 – 155). MIT Press, Cambridge, Massachusetts.
- Coates, J. (1983). *The semantics of the modal auxiliaries*. London: Croom Helm.
- Cowell, M.W. (1964). *A reference grammar of Syrian Arabic*. Washington, DC: Georgetown University Press.
- De Haan, F. (2004). Typological approaches to modality. In W. Frawley (Ed.), *Modality* (pp. 27- 70). Berlin: Mouton de Gruyter.
- Downing, A. & Locke, P. (1992). *A university English grammar*. Routledge.
- Eisele, J. (1988). *The syntax and semantics of tense, aspect, and time reference in Cairene Arabic (Doctoral Dissertation)*. University of Chicago.
- Eisle, J. (1992). Cairene Arabic auxiliaries and the category of AUX. In E. Broselow, M. Eid & J. McCarthy (Eds.), *Perspective of Arabic linguistics* (pp.143-169). John Benjamins.
- Emonds, J. (1985). *A unified theory of syntactic categories*. Foris, Dordrecht.
- Fehri, F. (1993). *Issues in the structure of Arabic clauses and words*. Kluwer Academic Publisher.

References

- Alexander, L. (1988). *Longman English grammar*. London: Longman.
- Al-Horais, N. (2012). On the universality of auxiliary verbs. *Journal of Universal Language*, 13(1), 7-30.
- Ali, M. (1994). *The expression of modality in modern standard Arabic* (Doctoral dissertation), University of London, UK.
- Althawab, A. S. (2014). *Modality in English and Arabic: Description and analysis* (Doctoral dissertation). University of Essex, UK.
- Barbiers, S. (2006). The syntax of modal auxiliaries. In M. Everaert & H. van Riemsdijk (Eds.), *The blackwell companion to syntax*, vol. 5, chap. 70, (pp.1–22). Blackwell Publisher.
- Benmamoun, E. (2000). *The feature structure of functional categories: A comparative study of Arabic dialects*. Oxford University Press.
- Brenann, V. (1993). *Root and epistemic modal auxiliary verbs* (Doctoral dissertation). University of Massachusetts Amherst.
- Brustad, K. E. (2000). *The syntax of spoken Arabic*. Georgetown University Press.
- Bybee, J., Perkins, R. & Pagluica, W. (1994). *The evolution of grammar: Tense, aspect and modality in the languages of the world*. The University of Chicago Press.
- Chomsky, N. (1981). *Lectures on government and binding*. Foris Publications, Dordrecht.
- Chomsky, N. (1986). *Barriers*. MIT Press, Cambridge, Massachusetts.

selection of complementizers. Furthermore, I showed that the modal bigdar 'can/could' is the closest modal to the auxiliary category in JA. This is due to the fact that this modal behaves like the auxiliary kaan 'to be' in terms of the two core features of the category 'Auxiliary' in Arabic, that is agreement and tense marking. The modal bigdar 'can/could' also displays a parallel morpho-syntactic behavior with kaan in terms of negation and distribution as well. However, the modal bigdar 'can/could' differs from the auxiliary kaan 'to be' in that the modal bigdar 'can/could' selects for complementizers unlike the auxiliary verb kaan 'to be'. It is argued therefore that the modal bigdar 'can/could' exhibits a 'quasi-auxiliary' behavior since it is the closest modal to the auxiliary category in JA.

(b) mummkininnuhsami y- Tlaa3 hassa.
 May that Sami subju.3.masc.sing.leave now.
 ‘Sami may leave now/Sami is allowed to leave now.’

32- (a) bi- gdar -uu y- ghelb -uu -hum.
 Imperf. 3.can.masc.plsubju.3.beat. masc.pl 3.masc.pl.obj.
 ‘They can beat them.’

(b) bi- gdar -uunnuhy- ghelb -uu -hum.
 Imperf. 3.can.masc.plthat subju.3.beat. masc.pl 3.masc.pl.obj.
 ‘They can beat them.’

Example 29 (a) above is grammatical because the auxiliary verb *kaan* ‘to be’ is not followed by the complementizer *rinnuh* ‘that’. Sentence 29 (b), however, is ungrammatical because the auxiliary verb *kaan* ‘to be’ is followed by the complementizer *rinnuh* ‘that’. In 30 (a) the modal *laazim* ‘must’ is not followed by the complementizer *rinnuh* ‘that’ and the sentence is grammatical. In 30 (b) the modal *laazim* ‘must’ is followed by the complementizer *rinnuh* ‘that’ and the sentence is still grammatical. The same fact holds for the modal *mummkin* ‘may’ in 31 (a) and (b) and the modal *bigdar* ‘can/could’ in 32 (a) and (b) respectively. In fact, this is the first time we see the modal *bigdar* ‘can/could’ differs from the auxiliary verb *kaan* ‘to be’. We have seen this modal behave like the auxiliary verb *kaan* ‘to be’ in all the previous examples, i.e. in terms of agreement, tense-marking, distribution and negation.

Conclusion

I argued in this paper that modals in JA cannot be categorized as auxiliary verbs, despite the long held belief in the literature. I showed with empirical evidence that the modals *laazim* ‘must’ and *yemkin/mumkin* ‘may’ display a distinctive morpho-syntactic pattern from that of the auxiliary verb *kaan* ‘to be’ which is the exemplary structure of the auxiliary category in Arabic. The empirical data I provided clearly demonstrated that there are subtle differences between those modals and the auxiliary *kaan* in terms of agreement, tense marking, negation, distribution in the sentence and

‘Sarah cannot drive a car.’

(b) * sarahmush bi- t- gdar t- soog el- seeyarah.

Sarah not imperf.3.fem.sing.can subju3.fem.sing.drive the car.

‘Sarah cannot drive a car.’

In 28 (a) the modalbigdar ‘can/could’ is negated with the negation marker ma ‘not’ and thus the sentence is grammatical. In 28 (b), however, the modalbigdar ‘can/could’ is negated with the negation marker mush ‘not’ and therefore the sentence is ungrammatical.

One of the distinctive features of the auxiliary verb kaan ‘to be’, as we have seen earlier, which sets it apart from the morphological class of “verb” in JA is that kaan ‘to be’ does not select for a complementizer [-Comp]. However, for all the modals in JA, this feature is optional [- / + Comp] as examples (29), (30), (31), and (32) illustrate.

29- (a) samikaan bi-7awel y- bthuljuhd -uh.
Sami was.3.masc.sing imperf.3.masc.sing.try
subjun.3.masc.sing effort. His.
‘Sami was trying to do his best.’

(b) * samikaaninnuh bi- 7awel y- bthuljuhd -uh.
Sami was.3.masc.sing that imperf.3.masc.sing.try
subjun.3.masc.sing effort. His.
‘Sami was trying to do his best.’

30- (a) laazim t- gadem el- emti7aan.
Must subju.3.masc.sing the exam.
‘You must take the exam.’

(b) laazim innuh t- gadem el- emti7aan.
Must that subju.3.masc.sing the exam.
‘You must take the exam.’

31- (a) mummkinsami y- Tlaa3hassa.
May Sami subju.3.masc.sing.leave now.
‘Sami may leave now/Sami is allowed to leave now.’

‘He must not come late to lecture.’

(b) A: laazimadawembukrah?.

Must subju.1.sing tomorrow

‘Do I have to come to school tomorrow?’

B: la’, mush laazim.

No, not must

‘No, you do not have to.’

27- (a) * ma mummkin bi-drus -uu fi al- maktabeh.

Not may imperf.study.3.masc.pl in the library.

‘They might not study at the library.’

(b) mush mummkin ba3dhum bi- drus -uu fi al- maktabehlahasa.

Not May still imperf.study.3.masc.pl in the library till-now .

‘They might not be studying at the library till now!’

In 25 (a) the auxiliary verb *kaan* ‘to be’ is negated with negation marker *ma* ‘not’; therefore the sentence is grammatical. However, in 25 (b) *kaan* ‘to be’ is negated with the non-verbal negation marker *mush* ‘not’ and therefore the sentence yields ungrammaticality. In 26 (a) the modal *laazim* ‘must’ is negated with the negation marker *ma* ‘not’ and the sentence is grammatical, and in 26 (b) the same modal is negated with *mush* ‘not’ and the sentence is grammatical too. In 27 (a) the modal *mummkin* ‘may’ is negated with the negation marker *ma* ‘not’ and this yields ungrammatical production. In 27 (b) the same modal is negated with *mush* ‘not’ and the sentence is grammatical. This shows that *laazim* ‘must’ can tolerate the non-verbal negation marker *mush* ‘not’ while the auxiliary verb *kaan* ‘to be’ cannot. Contrary to *laazim* ‘must’ and *mummkin* ‘may’, the modal *bigdar* ‘can/could’ selects only for the verbal-negation marker *ma* ‘not’ exactly as the auxiliary verb *kaan* ‘to be’ as illustrated in 28 (a) and (b) below.

28- (a) sarah ma bi- t- gdart- sooq el- seeyarah.

Sarah not imperf.3.fem.sing.can subju3.fem.sing.drive the car.

masc.sing the two.
 'Sami can use both hands.'

- (c) bi- gdar -uuy- ghelb -uu -hum.
 Imperf. 3.can.masc.pl subju.3.beat. masc.pl 3.masc.pl.obj.
 'They can beat them.'

In 22 (a) the modal laazim 'must' occurs in medial position between the subject and the verb. In 22 (b) the modal laazim 'must' occurs in sentence initial position before the subject, and in 22 (c) it occurs in initial position but with the subject dropped (JA is a pro-drop language which allows +/- subject in the sentence.). With the absence of the subject, the modal laazim does not bear the agreement morphology of the dropped subject contra to kaan. The same facts hold for the modal mummkin 'may' in 23 (a), (b) and (c). However, similar to the auxiliary verb kaan, the modal bigdar 'can/could' bears the agreement morphology of the dropped subject as exemplified in sentence 24 (c).

As we have seen earlier, in JA the auxiliary verb kaan 'to be' is negated using the sentential negation marker ma 'not'. This negation marker is used also to negate verbs in JA. mush 'not' is also another negation marker in JA, but this marker is used to negate non-verbal predicates such as nouns and adjectives. The negative marker mush 'not' cannot be used to negate the auxiliary verb kaan 'to be'. However, while it is true that the modals laazim 'must' can be negated with the sentential negation marker ma 'not', it can also be negated with the non-verbal negation marker mush 'not'. With respect to the modal mummkin 'may', it can only be negated with the non-verbal negation marker mush 'not'. Consider these examples:

- 25- (a) ma kaan -at bi- t- ktib fi er- resaleh.
 Not was.past .fem.singimperf 3.fem.sing.write in the
 letter.
 'She was not writing the letter.'

- (b) * mush kaan -at bi- t- ktib fi er-
 resaleh.
 Not was.past.3.fem.sing imperf.3.fem.sing write in the
 letter.
 'She was not writing the letter.'

- 26- (a) ma laazim y-t'axar 3ala el- muhadarah..
 Not must subju.3.masc.come late to the lecture.

JA share the same distribution. However, while the auxiliary verb *kaan* bears the agreement morphology in the absence of the subject (template a), the modals in JA (*laazim* ‘must’ and *mumkin* ‘may’) with the exception of *bigdar* ‘can/could’ do not. Consider sentences (22), (23) and (24):

- 22- (a) *sarah laazim t-roo7 3ala el- madraseh.*
 Sarah must subju.3.fem.sing.go to the school.
 ‘Sarah must go to school.’
- (b) *laazim El- Tulaab y- lbas -uu el- zai el- muwa7aad.*
 Must the student.3.masc.pl subju.wear.3.masc.pl the form
 the unified.
 ‘The students must wear a uniform.’
- (c) *laazim t- gadem el- emti7aan.*
 Must subju.3.masc.sing the exam.
 ‘You must take the exam.’
- 23- (a) *sarahmumkin bi-t-7ib hath-i el- fawakeh.*
 Sarah may imperf.3.fem.sing.like this.fem the fruit.
 ‘Sarah might like this fruit.’
- (b) *mumkin sami bi- smaa3musiqaa.*
 May Sami imperf.3.masc.sing.listen music.
 ‘Sami might be listening to music.’
- (c) *mumkin bi- drus -uu fi al- maktabeh.*
 May imperf.study.3.masc.pl in the library.
 ‘They might be studying at the library.’
- 24- (a) *sarahbi-t-gdart- soogel- seeyarah.*
 Sarah imperf.3.fem.sing.can subju3.fem.sing.drive the car.
 ‘Sarah can drive a car.’
- (b) *bi- gdarsami y- staxdimade- eh el- thentein.*
 Imperf.3.masc.sing.can Sami subju.3.masc.sing.use hand.pl 3.

The modal bigdar ‘can/could’, on the other hand, is different from laazim ‘must’ and mummkin ‘may’ as far as tense-marking is concerned. This dynamic modal marks past tense without the need of kaan ‘to be’. Also, it cannot appear in non-finite contexts in its past form gader ‘could’ exactly like the auxiliary verb kaan ‘to be’. Furthermore, this modal, similar to kaan, does not allow for a deictic verbal complement. Examples 21 (a-d) are illustrative.

21- (a) sami gader y-nja7fi al- emti7aan.

Sami past.3.masc.sing.can subj.3.masc.sing.pass in the exam.

‘Sami was able to pass the exam.’

(b) farreeg-na gader y-fooz fi el -mubarrah.

Team. Our past.3.masc.sing.can subj.3.masc.sing.win in the match.

‘Our team was able to win the match.’

(c) *sami wa3adgader y-Tawermaharat- uh.

Sami promise.past could subj.3.masc.sing.develop skill.pl. his.

‘Sami promised to work on his skills.’

(d) *samigadernaja7fi al- emti7aan.

Sami past.3.masc.sing.can past.3.masc.sing.pass in the exam.

‘Sami was able to pass the exam.’

In 21 (a) and (b) the modal gader ‘could’ marks past tense without the insertion of the auxiliary verb kaan ‘to be’. This modal marks past tense exactly as the auxiliary verb kaan ‘to be’. In 21 (c) the modal bigdar in its past form “gader” is used in non-finite context. However, the sentence is ungrammatical. In 21(d), the sentence is ungrammatical due to the fact that the modal gader ‘could’ does not allow for a deictic verbal complement. So far, we have seen that the modal bigdar ‘can/could’ has a parallel morpho-syntactic behavior to the auxiliary verb kaan ‘to be’ with respect to agreement inflection and tense marking.

Earlier I argued that kaan ‘to be’ distributes in three main positions in the clause: a-kaan- predicate, b- subject- kaan- predicate, c- kaan- subject-predicate (See sub-section 3.1.2 for further details and examples). Modals in

'may' mark zero tense. These modals allow generic readings where the statement could take place in the present as in 19 (d) or present and future as in 19 (c). In 19 (e) and (f) modals are used in the past tense with the insertion of the auxiliary *kaan* 'to be'. It is *kaan* 'to be' that locates the statements in 19 (e) and (f) in past tense and not the modals. This is supported by the fact that sentences 19 (e and f) are ungrammatical under past temporal reading without the auxiliary verb *kaan*.

Further evidence that *laazim* 'must' and *mummkin* 'may' do not express a temporal reading while *kaan* 'to be' does is the fact that *kaan* 'to be' does not allow for a deictic verbal complement as we have seen in examples (7-10) in section (3.2). However, *laazim* 'must' and *mummkin/yemkin* 'may' do allow for deictic verbal complements as evident in examples 20 (a-d) below:

20- (a) *samimummkin y-Tawermaharat- uh.*

Sami may subju.3.masc.sing.develop skill.pl. his.

'Sami may work on his skills.'

(b) *samimummkinTawarmaharat- uh el-saneh el-maaDyeh. Sami may*
past.3.masc.sing.develop skill.pl. his the-year the-past.

'Sami may have worked on his skills last year.'

(c) *samilaazim y-Tawermaharat- uh.*

Sami must subju.3.masc.sing.develop skill.pl. his.

'Sami must work on his skills.'

(d) *samilaazimTawarmaharat- uh el-saneh el-maaDyeh.*

Sami must past.3.masc.sing.develop skill.pl. his the-year the-
 past.

'Sami should have worked on his skills last year.'

Sentence 20 (a) expresses a generic reading where the situation might take place in the present or the future. When the same situation is expressed under a past temporal reading the modal *mummkin* 'may' allowed for a deictic verbal complement which triggers the past temporal reading as exemplified in 20 (b). The same facts hold for 20 (c and d) for the modal *laazim* 'must'. The stark difference between the modals in JA and the auxiliary verb *kaan* with regards to the deictic verbal complement clearly exemplifies the fact that modals in JA (*laazim* 'must' and *mummkin* 'may') are not deictic in nature contra to *kaan*.

Another feature of the auxiliary verb *kaan* 'to be' is the fact that it marks tense. This fact does not hold for modals in JA either as modals in JA mark zero-tense. In fact, when modals are used under past temporal reading, the auxiliary *kaan* 'to be' must be used to indicate past tense otherwise the sentence is ungrammatical. Examples 19 (a-f) are illustrative:

19- (a) *kann-uu el- awlad bi-l3aab -uu barra.*
Were.3.masc.pl the children imperf.play.3.masc.pl outside.
'The children were playing outside.'

(b) *hasa bi-ykoon y-l3aab faTbol.*
Now imperf.3.masc.sing.be subju.3.masc.sing.play football.
'At this moment, he is playing football.'

(c) *laazim y- gadem el- emti7aan.*
Must subju.3.masc.sing the exam.
'He must take the exam.'

(d) *mummkin bi- drus -uu fi al- maktabeh.*
May imperf.study.3.masc.pl in the library.
'They might study at the library.'

(e) *kaan laazim y- ghadem el- emti7aan.*
Be.past Must subju.3.masc.sing the exam.
'He had to take the exam/He should have taken the exam.'

(f) *mummkinaan-u bi- drus -uu fi al- maktabeh.*
May Be.past.pl imperf.study.3.masc.pl in the library.
'It was possible that they study at the library.'

In 19 (a) the auxiliary *kaan* 'to be' marks past tense and in 19 (b) it marks present tense. In 19 (c) and (d) the modal *laazim* 'must' and *mummkin*

‘They may wear casual outfit/ They are allowed to wear casual outfit.’

In 16 (a) and (b) above the modal *laazim* ‘must’ is not inflected for number, gender or person. Thus, the sentences are grammatical. However, in 16 (c) and (d), the modal *laazim* ‘must’ is inflected for number, gender and person. The agreement morphology on this modal yields ungrammaticality of these sentences. The same fact holds for the modal *mummkin* ‘may’. In 17 (a) and (b), the modal *mummkin* ‘may’ is not inflected for number, gender or person. Thus, the sentences are grammatical. However, in 17 (c) and (d), the modal *mummkin* ‘may’ is inflected for number, gender and person, and thus the sentences are ungrammatical.

Interestingly enough, the agreement inflections can only appear on the modal *bigdar* ‘can/could’. This modal can be inflected for number, gender and person exactly like the auxiliary verb *kaan* ‘to be’ as evident in 18 (a-d)

18- (a) *sarahbi-t- gdart- soogel- seeyarah.*

Sarah imperf.3.fem.sing.can subju3.fem.sing.drive the car.

‘Sarah can drive a car.’

(b) *bi- gdar -uu y-ghelb –uu -hum.*

Imperf.can.3.masc.pl subju.3.beat. masc.pl.3.masc.pl.obj.

‘They can beat them.’

(c) * *sarahbi-gdart- sooq el- seeyarah.*

Sarah imperf.can.3.masc.sing subju.drive.3.fem.sing the car.

‘Sarah can drive a car.’

(d) * *bi- gdary- ghelb -uu-hum.*

Imperf.can.3.masc.sing subju.3.beat. masc.pl 3.masc.pl.obj.

‘They can beat them.’

In 18 (a) and (b) the modal *bigdar* ‘can/could’ is inflected for number, gender and person. Thus, the sentences are grammatical. However, in 18 (c) and (d) the modal *bigdar* ‘can/could’ is used without the inflectional markers of person, number and gender. Therefore, the sentences are ungrammatical. This suggests that the modal *bigdar* ‘can/could’ is the only modal in JA that has a parallel morpho-syntactic behavior to the auxiliary *kaan* ‘to be’ as far as agreement is concerned.

verb *kaan* to the modals in JA under investigation, mainly the modal *laazim* 'must', *mummk*in 'may/might' and the modal *bigdar* 'can/could'.

We have seen that there is number of core features of the auxiliary *kaan* 'to be' in JA, above all is that *kaan* 'to be' appears to behave like verbs in JA in that it is inflected for number, person and gender. However, this fact does not hold for modals in JA mainly *laazim* 'must' and *mummk*in 'may'. The following examples are illustrative:

- 16- (a) *sarah laazim t-roo73ala el- madraseh.*
Sarah must subju.3.fem.sing.go to the school.
'Sarah must go to school.'
- (b) *laazimyegadmu 3ala el-viza.*
Must.imperf.3.masc.pl. apply to the-visa
'They must apply to the visa.'
- (c) * *sarahlaazim-t t- roo73ala el- madraseh.*
Sarah must.3.fem.sing subju.3.fem.sing.go to the school.
'Sarah must go to school.'
- (d) * *laazim-uuyegadmu3ala el-viza.*
Must.3.masc.pl imperf.3.masc.pl.apply to the-visa.
'They must apply to the visa.'
- 17- (a) *mummkinsarah bi- t- smaa3musiqaa.*
May Sarah imperf.3.fem.sing.listen music.
'Sarah might be listening to music.'
- (b) *mummk*in y- lbas -uu3aadi.
May subju.3.mas.wear.pl normal.
'They may wear casual outfit/ They are allowed to wear casual outfit.'
- (c) * *mummk*in-t sarahbi-t- smaa3 musiqaa.
May.3.fem.sing Sarah imperf.3.fem.sing.listen music.
'Sarah might be listening to music.'
- (d) * *mummk*in-uu y- lbas -uu3aadi.
May.3.masc.pl subju.3.mas.wear.pl normal.

In JA, the auxiliary *kaan* ‘to be’ is negated using the sentential negation marker *ma* which corresponds to ‘not’ in English. The negative marker *ma* ‘not’ is used also to negate verbs in JA. *Mush* ‘not’ or *muu* ‘not’ are also other negation markers in JA, but these are markers for non-verbal predicates. The negative markers *mush* or *muu* cannot be used to negate the auxiliary *kaan* ‘to be’, as shown in 14(a and b).

14- (a) *el- awladmakaan -uubi- l3ab-uu barra.*

The children not were.past.3.Mas.Pl

imperf.play.3.Mas.Pl outside.

‘The children were not playing outside.’

(b)* *el- awlad mush kaan -u bi- l3abu barra.*

The childrennot were.past.3.Mas.Pl imperf.play.3.Mas.Pl

outside.

‘The children were not playing outside.’

In 14 (a) above the negation marker *ma* ‘not’ is correctly used to negate the auxiliary *kaan* ‘to be’. However, 14 (b) yields ungrammaticality because *kaan* ‘to be’ is negated by the negative marker *mush* ‘not’.

Furthermore, one of the distinctive features of the auxiliary verb *kaan* ‘to be’ which sets it apart from the morphological class of “verb” in JA is that *kaan* ‘to be’ does not select for a complementizer [-Comp]; for some other verbs this feature is optional [- / + Comp]; and for some others it is an obligatory feature [+Comp]. Consider the examples below:

15- (a) *sami bi- 7awel (innuh) y- bthuljuhd -uh.*

Sami imperf.3.masc.sing that subjun.3.masc.sing effort. his.

‘Sami tries to do his best.’

(b)* *samikaaninnuh bi-7awel (innuh) y-bthuljuhd -uh.*

Sami was.3.masc.sing that imperf.3.masc.sing.try that

subjun.3.masc.sing effort. his.

‘Sami tries to do his best.’

In 15 (a) above, the presence of the complementizer *innuh* ‘that’ is optional with the verb *bi7awel* ‘try’. However, 15 (b) is ungrammatical as the auxiliary verb *kaan* ‘to be’ does not select for complementizers.

Against the Auxiliary-kaan Analysis

In this section, I subject the main claims of the auxiliary-kaan analysis to scrutiny. To this end, I extend the properties of the auxiliary

- (b) ma- ti7kee -sh la-nas .
Neg. talk not to anyone.
'Do not talk to anyone.'
- (c)* Xallikaan/biykoony- ngale3.
Let.him was/is Subju.3.masc.sing.go to hell!
'Let him go to hell!'
- (d)* kaan ma- ti7kee -sh la-nas .
was Neg. talk. not to anyone.
'Do not talk to anyone.'

The fact that the non-finite sentences in 12 (a) and (b) also lack the paradigm wit kaan'to be' (12 c & d) is consistent a with the fact that kaan'to be' marks deictic reference.

One of the other features of the auxiliary kaan'to be' is its distribution in the sentence. kaan'to be' distributes in three main positions in the clause: a- kaan predicate , b- subject kaanpredicate, c- kaansubject predicate. Consider the examples below:

- 13- (a) kaan -at bi- t- ktib fi er- resaleh.
was.past.3.fem.sing imperf.3.fem.sing.write in the letter.
'She was writing the letter.'
- (b) sarahkaan -at bi- t- ktib fi er- resaleh.
Sarah was.past.3.Fem.sing imperf.3.fem.sing.write in the letter.
'Sarah was writing the letter.'
- (c) kaan -at sarah bi-t-ktib fi er- resaleh.
was.past.3.fem.sing Sarah imperf.3.fem.sing.write in the letter.
'Sarah was writing the letter.'

Sentence 13 (a) above shows that kaan'to be' can occur initially in the sentence before the main predicate biktib 'write'. In 13 (a) there is no overt subject in the sentence as JA is a pro-drop language that allows both an explicit or dropped subject. The morphological inflection on the auxiliary verb kaan'to be' shows the number, and gender of the dropped subject. In 13 (b) kaan'to be' can occur medially between the subject and the main verb. In 13 (c), it occurs initially in the sentence but this time before the subject and the main verb.

10- adamkaanmxaleser-resaleh.

Adam was.past.3.masc.sing finish.perf.3.masc.sing the-letter.

‘Adam had finished the letter.’

Sentence (7) expresses an on-going situation at the moment of speaking. However, when the same situation is expressed under a past temporal reading as in sentence (8), the auxiliary verb *kaan* ‘to be’ is used. Note here that it is the auxiliary verb *kaan* ‘to be’ that locates the situation in (7) in past tense and not the verb. The verb *bitfaraj* ‘watching’ indicates only an imperfective aspectual reading not a temporal reading. The auxiliary verb *kaan* ‘to be’ takes initial position in sentence (8) in the presence of the other verb *bitfaraj* ‘watching’ indicating that it holds the finite position in the sentence which licenses the past temporal reading. The same facts hold for sentences (9 and 10).

A further piece of evidence that *kaan* ‘to be’ marks tense is the fact that this auxiliary does not show up in nonfinite environments. For example, verbs such as the verb *bi7awel* ‘try’ allows only subjunctive mood as its complement. Examples 11(a) and (b) are illustrative:

11- (a) huwwa bi- 7awel y-Tawirmaharat-uh.

He imperf.3.masc.sing.try Subju.masc.sing.developskills. his.

‘He tries to develop his skills.’

(b) * huwwa bi-7awel biykun/kaan y-Tawirmaharat-uh.

He imperf.3.masc.sing.try is/was Subju.masc.sing.developskills.

his.

‘He tries to develop his skills.’

Sentence 11 (a) is grammatical because the verb *bi7awel* ‘try’ only allows subjunctive or non-finite verbal complements. However, sentence 11 (b) is ungrammatical because *kaan* ‘to be’ cannot appear in non-finite positions.

JA also has independent subjunctive clauses where the paradigms with *kaan* ‘to be’ does not occur, these sentences employ the same subjunctive verb inflection that appears in 11 (a) above. Consider these sentences:

12 - (a) Xalli y- ngale3.

Let.him Subju.3.masc.sing.go to hell!

‘Let him go to hell!’

- 5- *ahmadkaantfaraj3ala et- telfizioon.
Ahmad was.past.3.masc.sing perf .past watch.3.masc.sing on the
T.V.
'Ahmad was watching T.V.'
- 6- (a) huwwaTalib.
He student.
'He is student.'
- (b) huwwakaanTalib.
He was.past.3.masc.sing. student.
'He was student'

In example (4) above, the auxiliary kaan'to be' marks past tense and the verbal complement bi -tfaraj 'watch' only marks imperfective aspect. Sentence (5) is ungrammatical because the auxiliary kaan'to be' does not allow verb complement to mark deictic time reference. Example (6) (a) presents a verbless sentence (also referred to as nominal sentences) where the auxiliary kaan'to be' is implied under present temporal reading. In (6) (b), however, kaan'to be' surfaces to mark past tense (FassiFehri, 1993; Binmamoun, 2000).

The deictic nature of the auxiliary verb kaan'to be' can also be manifested by two facts. First, it always holds the initial and finite position of the sentence similar to auxiliaries in English especially when it is used with another verb in the same clause (Jelink, 1984). Second, it is followed by a non-deictic verbal complement (Eisele, 1994). These facts are exemplified in sentences (7-10).

- 7- ahmad bi- tfaraj 3ala et- telfizioon.
Ahmad imperf.watch.3.masc.sing on the T.V.
'Ahmad is watching T.V.'
- 8- ahmadkaan bi- tfaraj 3ala et- telfizioon.
Ahmad was.past.3.masc.sing imperf.watch.3.masc.sing on the
T.V.
'Ahmad was watching T.V.'
- 9- adam m5ales er-resaleh.
Adam finish.perf.3.masc.sing the-letter.
'Adam has finished the letter.'

discuss the core properties of the auxiliary verb *kaan* 'to be' and second, to test whether these core features are applicable to JA modals or not. Any other attempts for categorizing modals as auxiliaries without considering these two tasks are nebulous and not empirically motivated. In the remainder of this section I will discuss the core feature of the auxiliary verb *kaan* 'to be' and in section (3.3) I will apply these features on JA modals.

There is number of core features of the auxiliary verb *kaan* 'to be' in Arabic dialects in general and in JA in particular. First, the auxiliary verb *kaan* 'to be' appears to behave like verbs in JA in terms of agreement inflection. In other words, this auxiliary verb is inflected for number, person and gender, consider the following examples:

- 1- sarahkan -at bi- t- ktib fi ar- resaleh.
Sarah was.past.3.fem.sing imperf.3.fem.sing.write in the letter.
'Sarah was writing the letter.'
- 2- el- 'awlad kan -uubi -l3ab -u barra.
The children were.past.3.mas.pl imperf.Play.3.masc.pl outside.
'The children were playing outside.'
- 3- hassaakedbi- y-koonbi-drus 3ala el- emti7an.
Now certainly imper.pres.is.3.masc.sing imperf. study on the
exam.
'He is studying for the exam now.'

In (1), (2) and (3) the auxiliary *kaan* 'to be' is fully inflected for number, gender and person. Although *kaan* 'to be' shares the inflectional paradigm of verbs in JA, in sentences such as the ones below, it and it alone of all the members of the morphological class "verb" in JA marks tense (FassiFehri, 1993; Binmamoun, 2000). This peculiar feature of *kaan* 'to be' makes it distinctive in the morphological class "verb" in JA*. Sentences (4-6) are illustrative.

- 4- ahmadkaan bi- tfaraj 3ala et- telfizioon.
Ahmad was.past.3.masc.sing imperf.watch.3.masc.sing on the
T.V.
'Ahmad was watching T.V.'

* Al-Horais (2012) conducted a study on the universal features of the category 'Auxiliary' based on cross-linguistic data where he found that deictic nature and agreement are core features of the category Aux.

the behavior of English modals be it the NICE properties or even the distinctive properties of English modals.

3.2 kaan‘to be’ as the Exemplary Structure of Auxiliaries in Arabic

As pointed out earlier, one of the strongest arguments for categorizing modals in Arabic in general and in JA in particular is that modals in Arabic are auxiliary verbs. This claim stems from the assumption that they resemble kaan ‘to be’ in their morpho-syntactic behavior (the Auxiliary-kaan analysis). The auxiliary verb kaan ‘to be’ has been considered by many seminal studies in Arabic linguistics to be the exemplary structure of the category AUXILIARY in Arabic (Cowell, 1964; Jelink, 1984; Steel et al., 1981; Harrell, 1990; FassiFehri, 1993; Eisele, 1988; Binmamoun, 2000; Brustad, 2000; among many others). In fact, one of the compelling evidence for considering kaan‘to be’ an auxiliary verb comes from the Chomskyan minimalist view of language. Chomsky (1981, 1986, 1993, 1995, 2000) specified that auxiliaries are to be give the functional category of INFL (Inflection) usually abbreviated as IP. The general idea behind this assumption is that according to Chomsky auxiliaries are a functional category that inflect for Tense and Agreement (See Radford, 1997, 2001 for further details and discussions). In other words, the temporal and agreement inflections are the two core features of the AUX category according to Chomsky (1981, 1986). This observation holds true for the auxiliary verb kaan‘to be’ as we will see later in this section.

I will follow the same line of argumentation adopted by Emonds (1985); Quirk et al. (1985); Huddleston et al. (2002); Hauge (2003) and Payne (2011) in proposing the NICE properties discussed in the earlier section (3.1). The argumentation behind the NICE properties is as follows: if linguistic structure X has the NICE properties, then the linguistic structure X is an AUX. By the same token, since kaan ‘to be’ has been considered in Arabic linguistics to be the exemplary structure of the category AUXILIARY in Arabic, it follows then: if linguistic structure X (in this case JA modals) has the kaan ‘to be’ properties, then the linguistic structure X (JA modals in this case) is an AUX. In order to follow this line of argumentation, two important tasks are needed: first, it is necessary to

clear opposition to the first distinctive property of English modals discussed under (E) above in which: (a) modals in English hold finite position and (b) modals in English have to be in initial position of the clause especially when other verb is used in the same clause.

There is also a stark difference between modals in JA and English modals with regards to the infinitival complement as shown under property (F). While it is true that modals in English can be followed only with the infinitival form of the verb, the empirical data from JA which I provide below (sentences 24-26) demonstrates that modals in JA exhibit various patterns of verbal complements contra to English modals.

- 24- laazim 7akeit ma3uh
 must talk.past.2.sing with-him
 ‘You should have talked to him.’
- 25- yemkinejuu embare7
 may come.past.3.pl yesterday
 ‘They might have come yesterday.’
- 26- laazimadam ye7ki ma3uh
 must Adam talk.past.3.sing with-him
 ‘Adam must talk to him.’
- 27- yemkin el-shababejuu embare7
 may the-young come.past.3.pl yesterday
 ‘They might have come yesterday.’

In (24 and 25), the modals laazim ‘must’ and yemkin ‘may’ are followed by perfective verbal complement and not infinitival verbal complement. Yet, the sentences are perfectly grammatical. In (26 and 27), the modals laazim ‘must’ and yemkin ‘may’ are followed by a full sentence where the subjects Adam and el-shabab constitute a barrier between the modal and its verbal complement and yet the sentences are still grammatical.

In sum, the aforementioned arguments and empirical data clearly assert that there is no modal in JA which has properties even remotely similar to

'They might leave.'

21- kaan laazim y- gadem el- emti7aan.

Be.past must subju.3.masc.sing the exam.

'He had to take the exam/He should have taken the exam.'

22- kaanmummkin y-safir-u embare7.

Be.past may subju.study.3.masc.pl yesterday.

'It was possible for them to leave yesterday.'

23- * mummkin y-safir-u embare7.

may subju.study.3.masc.pl yesterday.

'It is possible for them to leave yesterday.'

In (19) and (20), the modal *laazim* 'must' and *mummkin* 'may' mark zero tense. These modals allow generic readings where the propositions could take place in the present or future. This clearly suggests that these modals do not hold a finite position otherwise the temporal readings in (19 and 20) should be clearly anchored to one specific temporal location, i.e., either at the time of utterance (present) or after the time of utterance (future) but not both of them. Sentences (21 and 22) add further supportive evidence to the fact that modals in JA do not hold a finite position. When these modals are used under a past temporal interpretation as evident in sentences (21 and 22), the auxiliary verb *kaan* 'to be' is used to mark the past temporal reading. It is the auxiliary verb *kaan* 'to be' that locates the statements in (21 and 22) in past tense and not the modals. The auxiliary verb *kaan* 'to be' takes initial position in the sentence indicating that it holds the finite position in the sentence. This can be supported by the ungrammaticality of sentence (23) where the sentence expresses a past reading indicated by the adverb *embare7* 'yesterday' but the auxiliary verb *kaan* 'to be' is removed from the sentence. If modals in JA indicate tense and hold finite position, sentence (23) should be grammatical. However, the fact that sentence (23) yields ungrammaticality clearly suggests that it is the auxiliary verb *kaan* 'to be' and not the modal that locates the sentence in past tense. The fact that JA do not hold a finite position and that they do not occur in initial position in the presence of other verbs as shown in the above discussion stands in a

However, this interpretation does not hold in JA because sentence (15) is only semantically acceptable under the opposite interpretation “Must>Not>Listen” (i.e. It is necessary for Adam Not to listen to them). In other words, there is a necessity for Adam not to listen to them. As for sentence (16), the sentence is still grammatically acceptable despite the fact that the negative marker precedes the verb and it is used without the need of an auxiliary verb contra to English. The negation property cannot, therefore, be taken as an argument in support of the English-Arabic auxiliary parallel analysis.

The rest of the NICE properties are also inapplicable to JA modals. In JA, there is no need to invert the auxiliary with the subject to form questions as shown in (17 and 18). In fact, there is no need to use an auxiliary verb in the first place to form a question in JA and in Arabic dialects in general. The contraction property along with the ellipsis are not even compatible with JA morpho-syntax in particular and Arabic dialects in general. Furthermore, in JA and in Arabic dialects in general there is no Do-support, no tag questions, no auxiliary reduction, nor anything resembling these (See Eisele, 1992 for further details on the incompatibility of English auxiliary properties on Egyptian Arabic and other dialects of Arabic as well).

17- weinadam raa7? where Adam

go.PAST.3.SING

Where did Adam go?’

18- wein raa7 adam ?

where go.PAST.3.SING Adam

‘Where did Adam go?’

I. further argue that the distinctive properties of English modals (discussed under E and F above) are not applicable to JA modals either. As shown under property (E), English modals hold a finite position in the sentence. However, this is not true for JA modals. Consider sentences (19-23).

19- laazim y- gadem el- emti7aan.

Must subju.3.masc.sing the exam.

‘He must take the exam.’

20- mummkim y-safir-u.

May subju-go-3.sing.masc.

Arabic modals can be categorized as auxiliary verbs as their English counterparts (Jelink, 1984; FassiFehri, 1993; Ali. M, 1994; Mitchel and El-Hassan, 1994; Brustad, 2000; among others). However, I argue that the English-Arabic Auxiliary parallel analysis stands on a weak footing. The above NICE properties which are, as mentioned earlier, core features for all auxiliary verbs in English are not applicable to modals in Arabic and to JA modals in particular. For example, in English, a verb cannot be negated unless an auxiliary verb is used. When the auxiliary verb is used such as modals, then the auxiliary verb or the modal in this case can be followed by the negative marker not contrary to lexical verbs as shown in (1 and 2) earlier. However, this fact does not hold for JA modals as exemplified by sentences (15 and 16) below.

15- adammaalaazim (maa) yrud 3alehum
 Adam not must (not) subju.3.sing.masc. listen to. them
 ‘Adam must listen to his father and mother.’

16- adammaa bi-rud 3ala abuuhwuumuh
 Adam not imperf-listen to father-his and mother-his
 ‘Adam does not listen to his father and mother.’

As shown in (15), the negative marker is used before the modal laazim and the other negative marker is used after the modal but this time in order to negate the verb and not the modal. If NICE properties and especially the Negation property is applicable to JA modals then sentence (15) should be ungrammatical due to two facts (violations): first, the negative marker should not precede the modal laazim because this is not allowed with English modals as shown in property (A) above. Second, the other negative marker that negates the verb yrud ‘listen’ should only be used with another auxiliary verb (another modal in this case) because only auxiliary verbs can be used with negative markers in English. However, sentence (15) is perfectly grammatical despite these violations. Moreover and hypothetically speaking, even when we assume that sentence (15) is grammatical in English (with the negative marker preceding the modal verb must), the semantic interpretations of the English and JA sentences are totally different. In fact, the two interpretations are totally opposite to each other. If sentence (15) is uttered without the other negative marker (maa) that negates the verb yrud ‘listen’, then, according to the interaction between modals and negation in English, the sentence should yield this interpretation “Not>Must>Listen” (i.e. It is not necessary for Adam to listen to them). In other words, there is a lack of necessity for Adam to listen to them.

(8) * Adam speaks French, so speaks Sarah

The NICE properties discussed above are shared by all the auxiliary verb groups in English, i.e., the modal group and the non-modal groups (to do, to have and to be). Modal auxiliary verbs in English, however, share other distinctive properties that set them apart from the other non-modal auxiliary verbs (Huddleston et al., 2002; Sag et al., 2003; Kim & Sells 2008; Althawab, 2014). These properties are discussed in E and F below.

E. Finite positions only. It has been pointed out by Emond (1985), among many others, that modals in English are best analyzed as instances of the category AUX (INFL in Chomyskian minimalist terminology 1986, 1993, 1995, 2000) and that one of the major properties of this category is tense-marking (FassiFehri, 1993, p.159; See Radford, 1997 for further details). This fact has many consequences: first, the modal in English has to be in initial position of the clause especially when another verb is used in the same clause; second, modals in English cannot hold any non-finite position; third, English modals have primary or frozen forms (i.e. no secondary forms such as past or progressive forms). This property is illustrated in sentences (9-11).

9- Sarah might have been cooking. (Finite initial position)

10- * I want to can drive this car. (Not allowed in non-finite position)

11- * Adam is maying.... (Restricted form)

F. Bare Infinitival Complement. Unlike the other auxiliary verb groups (except for verbs to do), modals in English can only be followed by a non-finite verbal complement, i.e., bare VPs and not CPs since AUX heads its own projection and selects for a bare VP as shown in (12-14) below.

12- Adam must apply for the visa soon.

13- * Adam must applying for the visa soon.

14- * Adam must applied for the visa soon.

The English- Arabic Auxiliary parallel analysis is one of the strongest in the literature of modality in Arabic where many studies have blindly and passively drawn a parallel between Arabic and English modals claiming that

al., 1985; Alexander, 1988; Huddleston et al., 2002; Sag et al., 2003; Kim & Sells, 2008 for further details). The motivation for classifying modals as auxiliaries in English comes from the fact that they share the NICE properties with the other auxiliary verb groups in English (verbs to be, verbs to do and verbs to have) as shown in A-D below. The NICE properties which stand for Negation, Inversion, Contraction and Ellipsis have been taken as the criteria to: (a) distinguish between lexical verbs and auxiliary verbs in English (b) and to classify any linguistic expression in which these properties are applicable to as an auxiliary verb (For further details on NICE properties see Downing & Locke, 1996; Huddleston et al., 2002; Hauge, 2003; Payne, 2011).

A. Negation: In English, a verb cannot be negated unless an auxiliary verb is used. When the auxiliary verb is used such as modals, then the auxiliary verb or the modal in this case can be followed by the negative marker not contrary to lexical verbs as shown in (1 and 2).

(1) Adam cannot speak French.

(2) *Adam speaks not French.

B. Inversion: Modals such as all the other auxiliary verb groups in English precede the subject in certain structures where inversion is needed such wh and yes/no questions as shown in (3). This fact does not hold for lexical verbs as shown by the ungrammaticality of sentence (4) below.

(3) Can Adam speak French?

(4) * Speak Adam French?

C. Contraction: Similar to other auxiliary verbs groups, modals in English can be contracted under negation unlike lexical verbs. Sentences (5 and 6) are illustrative.

(5) Adam can't speak French.

(6) * Adam speakn't French.

D. Ellipsis: The complement of modals in English can be elided in some constructions as exemplified in (7). However, this fact does not hold for lexical verbs as shown in (8).

(7) Adam can speak French, so can Sarah.

addressing modals in other varieties of Arabic categorized modals as auxiliary verbs too (See FassiFehri, 1993; Mitchel and El-Hassan, 1994; Binmamoun, 2000; Safi, 2001; among many others). However, none of these studies along with others investigated the actual morpho-syntactic behavior of the modals whether in Moroccan, Jordanian or other Arabic dialects before jumping into this conclusion. According to these studies, the strongest motivation for categorizing modals as auxiliary verbs comes from two respects: first, some of these studies (Mitchel and El-Hassan, 1994; Safi, 2001; among others) attempted to draw a blind parallel between Arabic modals and English modals. The main claim in this regards is that since modals in English are auxiliaries so is the case for Arabic modals. I shall refer to this claim as ‘the English-Arabic Auxiliary parallel analysis’ in the remainder of this section. Second, modals in Arabic have been categorized as auxiliary verbs due to the fact that they resemble *kaan* ‘to be’ in their morphosyntactic behavior which is considered to be the exemplary structure of auxiliary verbs in Arabic as advocated in studies such as (Jelink, 1984; FassiFehri, 1993; Binmamoun, 2000; Brustad, 2000; among others). I will refer to this claim as “the Auxiliary-Kaan analysis”.

Contra to previous literature, I argue that modals in JA cannot be categorized as auxiliary verbs. I base this argument on the morpho-syntactic evidence and empirical data I present in the remainder of this section. This section will be organized as follows: in sub-section 3.1, I present a counterargument against the studies which attempted to categorize modals in Arabic as auxiliary verbs based on the parallel with their English counterparts (i.e. the English- Arabic Auxiliary Parallel analysis). In sub-section 3.2, I investigate the core morpho-syntactic features of *kaan* ‘to be’ which is considered to be the exemplary structure of auxiliary verbs in Arabic. In sub-section 3.3 I present a counterargument against the claim that modals in JA resemble *kaan* ‘to be’ in their morpho-syntactic behavior (i.e. the Auxiliary-Kaan analysis).

Against the English-Arabic Auxiliary Parallel Analysis

Modal expressions in English such as *will*, *shall*, *might*, *must*, *can*, *could*, etc. are categorized as auxiliary verbs (See Emonds, 1985; Quirk et

‘Sami might be listening to music.’

- 4- mummkinsami y- Tlaa3 hassa.
May Sami subju.3.masc.sing.leave now.
‘Sami may leave now/Sami is allowed to leave now.’

In (3) the modal mummkin ‘may’ shows the attitude of the speaker towards the truth value of the proposition given. Therefore, mummkin ‘may’ in this sense indicates an epistemic possibility reading where the whole proposition can be interpreted under the scope of ‘it is possible that.....’. However, in (4) mummkin ‘may’ expresses the existence of an external permission and is thus a modal with a deontic possibility reading and can be interpreted as ‘It is allowed that.....’.

Furthermore, the modal bigdar ‘can/could’ in JA is used to express dynamic modality (i.e. a modal that expresses ability). It can also be used to express a deontic reading. Examples (5 and 6) are illustrative.

- 5- sarahbi- t- gdar t- soogel- seeyarah.
Sarah imperf.3.fem.sing.can subju3.fem.sing.drive the car.
‘Sarah can drive a car.’
- 6- bi -t- gdar-uut- fta7 -uuel- awraqel’aan.
Imperf.2.can.masc.pl subju.2.open.masc.pl the papers now.
‘You can open exam papers now.’

In (5) the modal bigdar ‘can/could’ relates to the ability of the individual concerned to do an action. However, in (6) bigdar ‘can/could’ relates to giving permission in the sense that it expresses the existence of an external permission (i.e. deontic possibility).

Modals in JA: A Morphosyntactic Analysis

The problem with defining auxiliary verbs across languages lies partly in the fact that auxiliary is by nature a category that arises out of diachronic developments in a particular language’s verbal system (Givon, 1989). “Auxiliary” in English includes both temporal (to be, to have, and to do) and modal auxiliary verbs, and their Arabic lexical counterparts have been described as auxiliaries as well. Harrel (1990) labels a number of modals in Moroccan Arabic as auxiliaries. Mitchell and El-Hassan (1994) join Harrell in categorizing modals in JA as auxiliaries as well. Many other studies

All students must wear a uniform**You may leave the room now**

The third type of modality is the dynamic modality which concerns two basic notions: ability and volition or willingness (Leech, 2004). Sentence (5) exemplifies the ‘ability’ interpretation as indicated by the modal can; and sentence (6) illustrates the volitional reading as expressed by the modal will.

Adam can swim.**I will give you a hand if you wish.****Expressions of Modality in JA**

The modals under investigation in this paper are: laazim ‘must’, yemkin/mumkin ‘may’ and bigdar ‘can/be able to’. The motivation of studying these modals comes from the fact that these modals represent the prototypical members of deontic, epistemic and dynamic modality in JA and in various varieties of Levantine Arabic, respectively (Brustad, 2000; Holes, 2004). In this section, I introduce these modal expressions along with their modality types.

JA uses the modal laazim ‘must’ to express a deontic reading (i.e. deontic necessity reading). Consider these sentences:

- 1- Sarah laazim t-roo7 3ala el- madrash.
Sarah must subju.3.fem.sing.go to the school.
‘Sarah must go to school’.
- 2- adamlazim y-jeeb mu3adal 3aali mshaanyfoot el- jam3a.
Adam must subju-3.mas. sing get score high to go the
university.
‘Adam must get a high grade to join the university.’

In (1), the modal laazim ‘must’ has a deontic reading because there is a sense of obligation for Sarah to go to school. In (2) the modal laazim ‘must’ shows that there is obligation upon Adam to get high grade, otherwise he will not join the university.

JA also uses the modal yemkin/mumkin ‘may’ to express deontic and epistemic readings. Consider these sentences:

- 3- mumkin sami bi- smaa3 musiqaa.
May Sami imperf.3.masc.sing.listen music.

toward the truth or factuality of a proposition and whether this proposition is possibly true or necessarily true.

There are two main sub-types of epistemic modality: epistemic possibility and epistemic necessity. The former is concerned with the truth of a proposition that is possibly true given what is already known. The latter, on the other hand, pertains to a proposition that is necessarily true given what is already known. Examples (1 and 2) are illustrative.

It might rain tomorrow.

It must be raining outside; your clothes are wet.

Sentence (1) expresses an epistemic possibility interpretation: what is expressed in (1) can be paraphrased as ‘Given what we already know, it is possible that it rains tomorrow’. Sentence (2) on the other hand, expresses an epistemic necessity reading: given what we already know, it is necessarily true that it is raining outside’ or ‘The evidence that we have (i.e. your wet clothes) leads to the inescapable conclusion that it is raining outside’.

The second major type of modality is the deontic modality. The term ‘deontic’ comes from the Greek word ‘deon’, meaning ‘binding’ because this type of modality pertains to imposing obligation and giving permissions (Huddleston and Pullum, 2002). Deontic modality means more specifically that the speaker “intervenes in the speech event by laying obligations or giving permission”(Downing & Locke, 1992, p. 332). Deontic modality, in this regard, is concerned with compliance with some code, binding authority, laws or set of rules. It also deals with the degree of force exerted on the subject of the sentence to perform an action. This force can come from the speaker but also from an unspecified third source (De Haan, 2004).

There are two subtypes of deontic modality: deontic necessity and deontic possibility. Deontic necessity expresses what is required or what is obligatory for someone to do by the name of certain rules, laws, binding force, morals, etc. Such meaning is represented in sentence (3) below where all students are required to wear a uniform to abide with the school regulations. This reading is expressed by the modal must. However, deontic possibility expresses what is allowed or permitted as shown in sentence (4) where the speaker is giving the subject of the sentence the permission to leave. This reading is expressed by the use of the modal may.

the kaan-auxiliary-based analysis respectively. In section 4, I conclude the paper.

Modality

Modality as a semantic category is considered among the most studied areas in the literature of linguistics and most particularly in the field of semantics. Halliday (1970, p. 189) defines modality as a notional category related to the “speaker’s assessment of the probability of what he is saying”. In other words, according to Halliday (1970), modality is the grammaticalization of the speaker’s attitudes and opinions towards a certain situation. Lyons (1977, p. 452) argues that modality “expresses the speaker’s opinions or attitudes towards the proposition that the sentence expresses or the situation that the proposition describes”. Palmer (1979, 1986) and Mitchell and El-Hassan (1990) reported that modality refers to the speaker’s attitude toward what s/he says/regarding the content of a sentence. Modality has also been referred to as “the manner in which the meaning of a clause is qualified so as to reflect the speaker’s judgment of the likelihood of the proposition of the sentence being true” (Quirk et al., 1985, p. 219).

The most seminal classification of modality is a three-way classification where modality has three major types: epistemic modality, deontic modality and dynamic modality. This division was used in many works as Lyons (1977); Palmer (1990, 2001); Frawley (1992); De Haan (2004); Kearns (2000); Huddleston & Pullum (2002); Traugott & Dasher (2002); as well as in various other studies.

Epistemic modality is so called because it concerns what is known, from the Greek word *episteme*, meaning ‘knowledge’ (Kearns, 2000; Huddleston & Pullum, 2002). It is primarily concerned with “the necessity or possibility of a proposition being true in fact, given what is already known. In other words, epistemic modality expresses conclusions drawn from the actual evidence about the range of possibilities for what is the case in reality” (Kearns, 2000, p. 53). To put differently, epistemic modality involves the speaker’s degree of commitment or the speaker’s attitude

Introduction

Categorization of Modals in Arabic

Typologically, categories tend to be defined semantically (De-Haan, 2004). This clearly means that a certain expression can be classified as a modal, for instance, if it expresses a modal interpretation (i.e. possibility, necessity, permission, etc.). Modality as a semantic concept can be expressed formally via various morphological, syntactic and lexical categories; to name a few: auxiliary verbs, lexical verbs, adjectives, adverbs and particles, among many others. Perhaps the best known means of expressing modality among those categories is with no doubt the auxiliary verbs category. Crosslinguistically, modal interpretations are expressed formally via the category AUX in many language families including for instance: Romance, Germanic, Slavic, Turkic Hungarian, among many others (See De-Haan, 2004; Machova, 2013 for a detailed survey of modal auxiliary verbs across many languages). Arabic in this regards is no exception. In fact, a closer look at the vast majority of the studies on modality in Arabic reveals that modal expressions have been categorized as auxiliary verbs (Jelink, 1981; FassiFehri, 1993; Ali, 1994; Mitchel and El-Hassan, 1994; Binmamoun, 2000; Safi, 2001; among many others). Unfortunately, these studies among others subsumed modal expressions under auxiliary categorization without providing the empirical evidence nor the attested data for such categorization. The strongest motivation of the studies that classified modal expressions in Arabic as auxiliary verbs comes from an attempt to draw a passive affinity between Arabic modals and English modals which are (English modals) classified morphosyntactically as auxiliary verbs (See section 3.1 for details).

The current paper explores the morphosyntactic behavior of modals in JA. It mainly provides counterarguments of the conventional view which subsumes modal expressions in Arabic in general and in JA in particular under the morphosyntactic categorization of auxiliary verbs.

This paper is organized as follows. In sub-section 1.2, I present an overview of modality definitions and its types. In section 2, I present the JA modals under discussion in this paper. In sections 3.1, 3.2 and 3.3, I provide counterarguments against the English-Arabic auxiliary parallel analysis and

قراءة مغايرة في تصنيف التراكيب الدالة

على الاحتمال والضرورة في اللهجة الأردنية كأفعال مساعدة

محمد علي الملاحمة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة نحوية و صرفية تفسيرية دقيقة للتراكيب الدالة على الضرورة والاحتمال والاستطاعة في اللهجة الأردنية. وقد قدمت الدراسة تصنيفاً نحوياً و صرفياً مغايراً للتصنيف النحوي و الصرفي الشائع والذي كان يصنّف هذه التراكيب كأفعال مساعدة في اللهجة الأردنية واللهجات العربية السابقة. وبخلاف الدراسات السابقة والتي كانت تصنّف هذه التراكيب كأفعال مساعدة، أظهرت الدراسة أن التصنيف النحوي و الصرفي الشائع لهذه التراكيب لا يمكن أن يفسر النمط النحوي و الصرفي لهذه التراكيب (لازم، ممكن و بقدر) والذي يتصف بكونه نسقاً غير مترابط و غير متسق نحوياً و صرفياً. أما التراكيب الدالة على الاستطاعة، مثل "بقدر"، فقد خلّصت الدراسة إلى أن هذه التراكيب هي الأقرب نحوياً و صرفياً لأفعال المساعدة في اللهجة الأردنية، وأوصت الدراسة بضرورة تصنيفها تحت مسمى جديد وهو "شبه فعل مساعد" وليس "فعل مساعد" كما هو الحال في التصنيفات النحوية الشائعة.

الكلمات الدالة: التراكيب الدالة على الضرورة والاحتمال والاستطاعة، التصنيف النحوي و الصرفي، أقسام الكلام، اللهجة الأردنية.

Against An Auxiliary-based Categorization of Modals in Jordanian Arabic

Mohammed Ali Malahmeh*

Abstract

This paper provides a detailed morphosyntactic analysis of modals in Jordanian Arabic (JA henceforth). It is mainly concerned with defending an alternative perspective of the conventional auxiliary-based categorization of modals in Arabic in general and in JA in particular. Contra to the long-held belief in the literature of Arabic where modals are categorized as auxiliary verbs, the paper shows with empirical evidence that the auxiliary-based analysis fails to account for the inconsistent and non-coherent morphosyntactic behavior of the JA modals *laazim* 'must', *mumkin/yemkin* 'may/might' and *bigdar* 'can/could'. The paper also shows that only the modal *bigdar* 'can/could' is the closest modal to the auxiliary category in JA. However, the paper argues that such modal should belong to a 'quasi-auxiliary' category rather than the 'conventional auxiliary' category. Key words: Modals, Categorization, Morphosyntactic Features, Jordanian Arabic, Auxiliary Analysis

* قسم اللغة الإنجليزية، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن.

تاريخ تقديم البحث: 2020/4/16 م. تاريخ قبول البحث: 2020/6/3 م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2021 م.

contraction. Unpublished doctoral dissertation,
University of Hawai'i, Honolulu, HI.

MacWhinney, B. (2000). *The CHILDES Project: Tools for analyzing talk* (3rd ed.). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

Radford, A. (1997). *Syntax: a minimalist introduction*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Radford, A. (2009). *Analysing English sentences*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

References:

- Alsarayreh, A. & Alaqarbeh R. (2015). Constraints on have-cliticisation and accessibility of universal grammar in native speakers and foreign language learners. *Lingua*, 181, 99-114.
- Chomsky, N. (1987). Transformational grammar: Past, present, and future." In *Studies in English Language and Literature* (pp. 33-80). Kyoto: Kyoto University.
- Chomsky, N. (1993). A minimalist program for linguistic theory. In K. Hale & S. J. Keyser (Eds.), *The view from Building 20: Essays in linguistics in honor of Sylvain Bromberger* (pp. 1-52). Cambridge, MA: MIT Press.
- Chomsky, N. (1995). *The Minimalist program*. Cambridge, Mass.: The MIT Press.
- Chomsky, N. (1998) *Minimalist inquiries: The framework*. MIT Occasional Linguistics, 15.
- Chomsky, N. (2008). On phases. In R. Freidin, C. P. Otero, & M. L. Zubizarreta (Eds.), *Foundational issues in linguistic theory* (pp. 133-166). Cambridge, MA: MIT Press.
- Cook, V. (2003). The poverty-of-the-stimulus argument and structure-dependency in L2 users of English. *IRAL*, 41(3), 201-221.
- Crain, S and Thornton, R. (1998). *Investigations in Universal Grammar: A Guide to Experiments on the Acquisition of Syntax and Semantics*. England: The MIT Press
- Kweon, S-O. (2000). The acquisition of English contraction phenomena by advanced Korean learners of English: Experimental studies on wanna contraction and auxiliary

children's adherence to the constraints on have-cliticisation, as their files show, can best be captured by the generative account of have-cliticisation provided by Radford (2009). This kind of knowledge is independent of experience. Therefore, the children did not induce the restrictions on have-cliticisation from the input alone. As UG assumes, the constraints on have-cliticisation do not have to be learned. They are the consequence of a principle of UG; namely, the TP Condition. This principle is a built-in principle which does not have to be learned.

adjacency condition) on have-cliticisation (Step A in Cook's argument).

Second, the constraints on have-cliticisation were not available to children from the primary linguistic data. Children never heard utterances violating the constraints on have-cliticisation by adults. They also never produced utterances containing violations for those constraints as the data show. So, adults did not correct children because there was nothing to be corrected with their productions of have-cliticisation. This leads to establish that negative evidence was not available in the children's environments. Parents also never explained such complex knowledge to their children. It is impossible to find a mother/father explaining the blocking effect of an empty category on have-cliticisation. This intricate knowledge is very incomprehensible to be explained to children. It is also very clear that the children could not have noticed that blocking effect from the input that they received from the environment. Empty categories are by their nature not audible and thus are never directly observable in the language data to which learners are exposed. This, in effect, ascertains the absence of both positive and negative evidence from the children's environments and unlearnability of the constraints on have-cliticisation (Step B and C in Cook's argument).

Finally, that now it has been established that the children of the study knew the constraints on have-cliticisation and that those constraints could not have been learnt from outside the learners' minds, it can be safely concluded that those constraints must be built-in to the children's minds (Step D in Cook's argument).

To conclude, this study focused on analyzing the children's productions of have-cliticisation in its licensing and non-licensing contexts. The findings are very suggestive. The discussion of the children's knowledge of the constraints on have-cliticisation shows that such knowledge can be described as innate knowledge. The

- C. arguing that this aspect of syntax is not acquired from outside the mind, say by correction or explanation by the child's parents;
- D. concluding that this aspect of syntax is therefore built-in to the child's mind.

These requirements bring out a further channel by which investigating children's actual knowledge of the constraints on have-cliticisation can be approached. It is a way to investigate whether the acquisition of those constraints is subject to UG principles or not.

First, the children's data indicate that they were familiar with the phenomenon have-cliticisation at a very early age. The data also show that those children were aware of the constraints on have-cliticisation. This assumption is supported by the fact that the children of the study used have-cliticisation only in perfective have constructions and that they produced not a single instance of have-cliticisation in the other non-licensing constructions.

A careful look at the children's files shows that they used have-cliticisation only in contexts where the conditions on have-cliticisation are respected (i.e. perfective have constructions). Those children produced 380 utterances containing have-cliticisation in perfective have constructions. Children (except for Nick who did not produce any utterance of these constructions) were aware of the possibility of using have-cliticisation in these constructions. In addition, the same group of children was sensitive to the violation of the adjacency condition in cases where have-cliticisation is banned (i.e. possessive have constructions, have in movement constructions, and have in infinitive clauses). Children produced 204 instances of possessive have constructions, 282 instances of have in movement constructions, and 26 examples with have in infinitive clauses. 0% of those utterances contained have-cliticisation. Therefore, we can safely conclude that those children knew about the constraints (i.e. the

constructions which the theory predicts to license have-cliticisation. It is clear that the children (American and British) were sensitive to the conditions on have-cliticisation. This is the plausible conclusion that justifies finding 0% of the produced utterances including have-cliticisation in the non-licensing constructions. This also justifies finding numerous utterances containing have-cliticisation in perfective have constructions which makes a possible context for have-cliticisation. Accordingly, this supports Radford's generative account for the conditions on have-cliticisation. Children are pre-equipped with the TP Condition. This principle necessarily governs children's productions of have in all of the previous constructions according to the analyzed data. Children's different environments do not provide them with the knowledge that they need in order to know the constraints on have-cliticisation. The TP Condition that governs the production of have in the previous constructions must be innately specified in the children's minds.

For the remainder of this section, we will demonstrate that the generative account of the acquisition of the constraints on have-cliticisation is plausible and that it meets previous arguments in the literature for what aspects of language can be considered as part of an innate capacity of language. For example, the generative account for the acquisition of the constraints on have-cliticisation presented in this study meets the following requirements that Cook (2003: 202) proposes for any aspect of syntax to meet the PoS argument and thus be determined by UG in L1 acquisition:

- A. demonstrating that a native speaker knows this aspect of syntax;
- B. showing that this aspect of syntax was not learnable from the language evidence typically available to all children;

ungrammaticality of using have-cliticisation in this construction; their productions of have in infinitive clauses all appeared with have in its full form. Accordingly, the impossibility of using have-cliticisation in this construction is clearly present in the minds of the children when they produced such occurrences. This is the logical justification that can explain the children's correct productions of have in infinitive clauses at very early ages.

The ages of Laura, Trevor and Lara when they first produced have in infinitive clauses were (1;11.13); (2;6.7) and (2;6;16) respectively. This group of children started to correctly produce have-cliticisation in perfective have constructions at an early age (see table 4 above). Laura, Trevor and Lara produced utterances with have-cliticisation in perfective have constructions when they were (1;6.27); (1;11.1); (2;0.2) respectively. Their files show that they were aware of have-cliticisation phenomenon before they produced have in infinitive clauses. Therefore, their avoidance of have-cliticisation in constructions like have in infinitive clauses is not because they did not know about the phenomenon. Rather, the TP Condition was the reason behind the children's correct productions of have in this construction.

Children in those ages could not induce this complex knowledge about the constraints on have-cliticisation in infinitive clauses from the environment. In addition, adults never explained this type of knowledge to them; children would not be able to understand such explanations if we assume that they got this knowledge from outside their minds. Children also never received corrections regarding this construction because they correctly produced illustrations of the relevant construction. Therefore, the lack of any previous experience and the correct predictions of ungrammaticality of using have-cliticisation in this construction lead to assume that such knowledge is a built-in knowledge in the children's minds.

4. Summary and conclusion

The data presented in this study show that no child encliticised have onto its host in any of the non-licensing constructions. The children used have-cliticisation only with perfective have

Example	Child	Age
let me have that all.	Lara	(2;6.16)

Children did not use have-cliticisation at all in this structure. This observation supports the assumption that children were aware of the violation of the adjacency condition in this construction. The following table demonstrates the number of the produced utterances with have in infinitive clauses in the children's transcript files.

Table (10) Number of the occurrences of 'have' in infinitive clauses in the children's transcripts

Child	Age	# of instances about have in infinitive clauses
Cameron	---	---
Julia	---	---
Laura	1;11.13- 2;4.11	3
Nick	---	---
Trevor	2;6.7	1
Thomas	---	---
Ella	---	---
Lara	2;6.16- 2;11.4	22
Total		26

Interestingly, of the 26 utterances with have in infinitive clauses produced by the children, no utterance contained have-cliticisation. As the previous table indicates, the data of Cameron, Julia, Nick, Thomas and Ella included no illustrations of have in infinitive clause. Therefore, they were excluded from the analysis for this construction. The ages of the remaining children for the production of have in infinitive clauses ranged from 1;11 to 2;6 years old. Laura correctly produced have in infinitive clauses several times at a very early age. In all of her productions of have in infinitive clauses, have appeared in its full form. Similarly, Trevor and Lara succeeded in predicting the

the phenomenon is determined by the TP Condition that is assumed to be innately specified in their minds.

To conclude this section, the children of the study never produced an utterance with have in movement constructions containing have-cliticisation. Those constructions also appeared in the transcripts of the children at a very early age. In addition, those children never heard correction from their parents on have-cliticisation in the relevant constructions; parents never explain such knowledge to their children. Children's early ages impose the impossibility of teaching them such intricate knowledge by adults. If it is assumed that children receive such knowledge from the input, then they admittedly will not comprehend such complex knowledge. It is also illegitimate to assume that the children induced why it is ungrammatical to use have-cliticisation in these constructions from the input. In sum, having such intricate knowledge alongside the lack of experience (i.e. positive and negative evidence) with this knowledge strongly support the argument that such knowledge is innately specified.

3.4 'Have' in infinitive clauses

These constructions are assumed to include a null variant of the infinitive particle *to* as the head T position of TP. This null variant of *to* is also assumed to intervene between have and its host rendering have-cliticisation ungrammatical as the structure in (14) below illustrates.

(14) I cannot let [TP you [T \emptyset] [VP [V have] my passport]]

Throughout the investigated transcripts, children produced several occurrences of have in infinitive clauses. None of those utterances contained have-cliticisation. Table (9) below shows some of these utterances.

Table (9) Some examples of 'have' in infinitival clauses in the children's transcripts

Example	Child	Age
let me have it.	Laura	(1;11.13)
hold it ; let me have it.	Trevor	(2;6.7)

Child	Age	# of instances with have in movement constructions
Trevor	1;9.19- 3;0.28	21
Thomas	2;6.8- 2;10.23	12
Ella	2;0.0- 3;0.0	6
Lara	2;2.5- 3;0.0	186
Total		282

The table shows that the total number of the children's utterances that included have in movement constructions is 282. The table also shows that none of these utterances involved have-cliticisation. This table also provides the children's ages when they first produced have in movement constructions. These ages ranged from 1;7 to 2;6 years old. These ages also varied from one child to another as follows: Cameron (2;2.19); Julia (2;2.1); Laura (1;7.21); Trevor (1;9.19); Thomas (2;6.8); Ella (2;0.0) and Lara (2;2.5). The children can be divided into two groups accordingly. The younger group includes Laura and Trevor who aged from 1;7 to 1;9 years old when they first produced have in movement constructions. The elder group includes the rest of the children who aged from 2;0 to 2;6 years old when they first produced have in movement constructions. Nick was excluded from the analysis here because his data did not contain any instance of have in movement construction. Regardless of the variation among the children in their first productions of have in movement constructions, they all produced these constructions at a very early age range. This age range is very close to the age range when the same group of children produced have-cliticisation in perfective have constructions where have-cliticisation is grammatical (see table 4 above). This is important because this shows that those children were familiar with have-cliticisation when they produced utterances with have in movement constructions. Therefore, children's total avoidance to encliticise have onto a preceding host in movement constructions was not random. They did not avoid have-cliticisation in these constructions because they did not know the phenomenon but because

were aware of the violation of the adjacency condition in these constructions. The following table shows some illustrations produced by the children in different ages with have in movement constructions.

Table (7) Examples of ‘have’ in movement constructions in the children’s transcripts

Example	Child	Age
mom can I have some.	Cameron	(2;2.19)
please can I have that	Julia	(2;2.1)
can I have another bit ?	Laura	(1;7.21)
Can I have some?	Trevor	(1;9.19)
may I have little drink .	Thomas	(2;8.23)
can he have a little look in the car?	Ella	(3;0.0)
shall we have a sleep?	Lara	(2;2.5)

All utterances with have in movement constructions in the productions of the children did not include have-cliticisation. This observation supports the assumption that those children were aware of the violation of the adjacency condition in these constructions. Table (8) below shows the actual number of the children’s productions of have in movement constructions:

Table (8) Number of occurrences of ‘have’ in movement constructions in the children’s transcripts

Child	Age	# of instances with have in movement constructions
Cameron	2;2.19- 2;5.5	8
Julia	2;2.1- 2;6.10	5
Laura	1;7.21- 3;7.2	44
Nick	---	---

perfective have constructions where have-cliticisation is grammatical (see table 4), to their ages when they first produced possessive have where have-cliticisation is ungrammatical (see table 6). In other words, children did not avoid using have-cliticisation with possessive have constructions because they were unfamiliar with the phenomenon. Their avoidance to use have-cliticisation is due to the TP Condition that governs have-cliticisation.

In addition, those children had no previous experience with the constraints on have-cliticisation. On one hand, it is illogical to assume that the children became aware of this knowledge by positive evidence (i.e. grammatical occurrences of have-cliticisation in the input they received from the environment). On the other hand, those children could not have learned the constraints on have-cliticisation by negative evidence (i.e. knowledge about when have-cliticisation is possible and when it is not). Adults do not explain have-cliticisation to their children and they do not correct their ungrammatical use of have-cliticisation because children never produced ungrammatical cases of have-cliticisation and thus there is nothing to be corrected by adults. The absence of positive and negative evidence alongside the correct productions of have-cliticisation by the children are logical reasons to hypothesize that children are pre-equipped with the knowledge that allows have-cliticisation in perfective have constructions and disallows it in possessive have constructions.

3.3 'Have' in movement constructions

In these constructions, an element moves from the head T position of TP to another position leaving behind a null full copy of itself in its base position. This null copy of the moved element is assumed to intervene between have and its host violating the adjacency condition on have-cliticisation as shown in the structure in (13) below.

(13) [CP [C Should] [TP he [T ~~should~~] [AUXP [AUX have] [VP [V called] the police?]]]]

None of the utterances in the transcript files that were analyzed for all of the informants of the study included have-cliticisation in movement constructions. This necessarily indicates that the children

Child	Age	# of possessive have occurrences
Thomas	2;7.16- 3;0.3	22
Ella	2;6.0- 2;9.0	76
Lara	2;1.10- 2;11.10	204
Total		

The total number of the children's productions that included possessive have is 204. None out of these 204 productions contained have-cliticisation. This is a strong indication that children did not use have-cliticisation here because of their awareness of the adjacency condition on have-cliticisation and of the TP Condition.

The previous table also shows the children's ages when they produced the first occurrences of possessive have: Cameron (1;11.9); Julia (1;9.20); Laura (1;9.2); Nick(2;9.23); Trevor (1;9.27); Ella (2;6.0) and Lara (2;1.10). It is very clear that the children started to produce possessive have constructions at a very young age. The children in this regard can be divided into two groups. The first group started to produce many utterances with possessive have from the age of 1;9 to 1;11. This group includes Julia, Laura, Trevor and Cameron. The other group consists of the rest of the children who produced possessive have at an older age. This group includes Nick, Thomas, Ella and Lara. These children started to produce possessive have from the age of 2;1 to 2;9.

It is very obvious that the two groups of children were aware of the violation of the adjacency condition in possessive have constructions. Their awareness of this intricate knowledge is supported by their total avoidance of have-cliticisation in possessive have constructions; none of the utterances that the children produced with possessive have included have-cliticisation. This conclusion is supported by comparing the children's ages when they first produced have-cliticisation in

Table (5) Examples of possessive ‘have’ in the children’s transcripts

Age	Child	Example
I have a picnic table	Cameron	(1;11.9)
I have dirty hands	Julia	(1;11.14)
you have rockie	Laura	(1;11.9)
You have a gum	Nick	(2;9.23)
I have a piece of gum	Trevor	(2;5.8)
They have a caravan	Thomas	(2;9.9)
then I have more cumpet	Ella	(2;6.0)
I have lollipop	Lara	(2;1.10)

None of the examples in this table contains have-cliticisation. This conclusion is true for all instances of possessive have in the children’s data. This observation can be accounted for by the generative account of have-cliticisation adopted in this study. The children seem to be aware of the violation of the adjacency condition on have-cliticisation in possessive have constructions. The following table shows how many utterances the subjects of the study produced with possessive have.

Table (6) Number of possessive ‘have’ occurrences in the children’s transcripts

Child	Age	# of possessive have occurrences
Cameron	1;11.9- 2;10.12	11
Julia	1;9.20- 2;11.19	26
Laura	1;9.2- 3;11.17	52
Nick	2;9.23	1
Trevor	1;9.27- 3;1.6	14

familiar with have-cliticisation at a later stage. However, Lara carried on producing a large number of perfective have structures containing have-cliticisation. That is, after she acquired have-cliticisation, she had a preference for using the contracted form of have than the full form of have when have-cliticisation was possible.

Returning back to the main concern of this subsection, children correctly used have-cliticisation in contexts where the two constraints are respected. Looking carefully at children's ages when they first produced have-cliticisation shows that they were acquainted with this phenomenon at a very early age. Children's ability to distinguish where have-cliticisation is allowed and where it is not must be governed by a built-in knowledge in their minds. The TP Condition is the innate force that drives children's correct use or avoidance of have-cliticisation as will be shown in the following subsections.

3.2 Possessive 'have'

In possessive have constructions, have cannot appear in its contracted form (i.e. 've) even if it follows a c-commanding host ending with a vowel/diphthong. Have-cliticisation is banned in this case because have is assumed to occupy the head V position of VP. As the TP Condition predicts, an intervening null T constituent is assumed to exist between have and its host violating the adjacency condition on have-cliticisation as illustrated in the structure in (12) below.

(12) [TP We [T Af_{3PIPr}] [VP [V have] fun]]

All of the transcript files for the children of the study were analyzed to see whether those children avoided have-cliticisation in possessive have constructions. There was a startling number of utterances with have in its possessive use in the children's transcripts. I found that none of these utterances included have-cliticisation. The following table includes some examples of these utterances.

perfective have in its two forms (i.e. have and 've). In this regard, Cameron and Nick were excluded because there were no instances of perfective have in their files. Analyzing the children's ages can only be logical if the ages of the children when they first produced perfective have in its two forms are determined. Ella and Trevor were also excluded from this analysis as their ages when they first produced the full form of perfective have are unknown. The ages of Thomas, Laura and Lara when they first produced perfective have in its full form and its contracted form are available in the data as shown in table (4) above.

For Thomas, as noted earlier, he had the tendency to produce have in its full form. He was familiar with have-cliticisation from the age of 2;1.14 onwards. He produced perfective have in its full form when he was 2;8.23. So, as his data show, he started to use have-cliticisation at an early age. In spite of this observation, he continued to produce have in its full form in perfective have constructions. Therefore, his limited use of have-cliticisation was not because of his lack of knowledge of this phenomenon; rather, he preferred to use have in its full form even when have-cliticisation was possible.

Laura and Lara, conversely, had the tendency to use have-cliticisation in perfective have constructions. This is clearly observed by their production of numerous utterances containing have-cliticisation. Regarding Laura, her production of utterances containing have-cliticisation in perfective have constructions coincided with her production of utterances containing the full form have in the same type of constructions. Laura was acquainted with have-cliticisation when she was 1;6.27 years old. From that age on, she progressed in producing have-cliticisation more than producing have in its full form in perfective have constructions. Therefore, Laura had a preference to use have in its contracted form than have in its full form in perfective have constructions.

Similarly, Lara began to produce have-cliticisation at 2;0.2 years old. Her files show that she produced perfective have constructions with have in its full form when she was 1;10.18. So, she became

Similarly, the children of this study exhibited various tendencies towards using have-cliticisation in the licensing case (i.e. perfective have constructions). It is logical to assume that the children have developed the preference to encliticise have onto the host by hearing adults using have-cliticisation frequently. This was clearly shown through the children's occurrences of have-cliticisation in the licensing case as table (3) demonstrates. However, this preference was completely thrown out in the non-licensing cases as the TP Condition prevents using have-cliticisation in such cases.

Looking at the children's ages when they first produced have-cliticisation supports the role of children's preference to use have-cliticisation. Table 4 shows the children's ages when they first produced the full form as well as the contracted form of have in perfective-have-constructions.

Table (4) Children's first production of perfective 'have' in its contracted form and its full form

Child	Children's ages at the time of the first instance of have in its contracted form	Children's ages at the time of the first instance of perfective have in its full form
Cameron	---	---
Julia	2;0.4	---
Laura	1;6.27	1;6.27
Nick	---	---
Trevor	1;11.1	---
Thomas	2;1.14	2;8.23
Ella	1;3.0	---
Lara	2;0.2	1;10.18

The role of the children's preference was clearly observed by considering their ages at the time when they started to produce

the tendency to keep have in its full form. As for Laura, the number of the instances of the contracted form of have in her analyzed files almost equaled the number of the instances where she avoided using have-cliticisation. Of the total of 48 utterances produced by Laura, 48% (23 out of 48) of those utterances contained have-cliticisation. Therefore, she seems to belong to the first group in having similar tendency to use have-cliticisation where it was possible.

Several studies attribute children's various tendencies towards certain phenomenon to a preference factor. The preference of the children in this study is supposed to account for the optionality in using have-cliticisation where it was possible. For example, Crain and Thornton (1998) found out that children's responses contained various tendencies towards wanna contraction where it was possible. Children hear adults contract want and to frequently. This leads children to favor using contraction. This is true for the cases in questions extracting from object position. This preference did not extend to subject extraction questions. As the children of their experiment exhibited a strong preference to use contraction in object extraction questions 88% of the time, those children avoided contraction where it is prohibited in subject extraction questions. Thus, the children's preference was abandoned in subject extraction questions. They conclude that children's preference plays an important role in determining their tendency to use or to avoid wanna-contraction in object extraction questions. This factor also shows the strong impact of children's innate knowledge of the Empty Category Principle. The children's responses show that 92% of the subject extraction questions had no contraction. The results suggest that UG constraints are the most powerful force that governs children's production of wanna-contraction in the case where the contraction is banned. Conversely, in the case where the constraints on wanna-contraction are not applicable, the preference factor governs children's tendency to use contraction.

Table (3) Number of utterances with contracted 'have' in the children's transcripts

Child	Age	# of instances of perfective have	# of instances of perfective have in its contracted form
Cameron	---	0	0
Julia	2;0.4	1	1
Laura	1;6.27- 3;6.28	48	23
Nick	---	0	0
Trevor	1;11.1- 2;9.18	5	5
Thomas	2;1.14- 3;0.2	133	32
Ella	1;3.0- 3;3.0	17	17
Lara	1;10.18- 3;0.0	371	302
Total		575	380

Children variably used have-cliticisation in perfective have constructions. Cameron and Nick were excluded from the analysis in this regard since they did not produce any example of perfective have. The rest of the children were divided into two groups according to their tendency. The first group had the tendency to use have-cliticisation. This group includes Lara, Ella, Trevor and Julia. While Lara used have-cliticisation 81.4% (302 out of 371) of the time; Ella, Trevor and Julia used have-cliticisation 100% of the time. So, for this group of children, the occurrences of perfective have that contained have-cliticisation outnumbered the occurrences of have in its full form. The other group includes Thomas. Thomas used have-cliticisation 24% (32 out of 133) of the time. Therefore, Thomas had

Age	Child	Example
I have got my glasses.	Laura	(1;11.16)
I've got more	Laura	(2;2.26)
I've got it	Trevor	(2;1.0)
You've got two thirsty men there	Thomas	(2;2.15)
I have done it	Thomas	(2;8.23)
I've finished it	Ella	(2;3.0)
I have done more table	Lara	(1;10.18)
We've lost one.	Lara	(2;1.19)

This table shows that the informants of the study used have-cliticisation with perfective have constructions as the theory predicts. The sample sentences included in the table also show that none of these sentences violates any of the conditions on have-cliticisation; all of these sentences obey the c-command condition and the adjacency condition on have-cliticisation. This conclusion extends to all of the instances of perfective have constructions included in the data. We can interpret this to mean that the subjects of the study knew about those conditions as the theory predicts.

The table also shows that there is variation in using have-cliticisation by the subjects of the study. That is, they did not always use have-cliticisation when it was possible. For perfective have constructions, children had two choices: they could either encliticise have onto its host or keep have in its full form. Table (3) shows the number of utterances with perfective have in the children's transcripts and the number of utterances of the same construction where have-cliticisation was used.

3. Results

The data show that *have* appeared in four different constructions in the productions of the children who were included in the study. These include perfective *have*, possessive *have*, *have* in movement constructions, and *have* in infinitive clauses. No examples were found for experiential *have*, causative *have*, *have* in subjunctive clauses, and *have* in elliptical constructions. It is worth noting here that these constructions were missing in the transcript files that were included for the analysis of the data because they are acquired at a later stage. For example, it might be the case that no instances of experiential *have* appeared in the productions of the children who were chosen for the data analysis because those children did not acquire this use of *have* at the age when their language productions were recorded.

3.1 Perfective ‘have’

Radford (2009) argues that perfective *have* constructions allow *have*-cliticisation. In this construction, the two syntactic constraints on *have*-cliticisation (i.e. the adjacency and the c-command conditions) are met thus allowing *have*-cliticisation as discussed earlier. Perfective *have* is assumed to occupy the head T position of TP with no intervening categories between *have* and its c-commanding host as shown in the structure in (11) below.

(11) [TP They [T have] [VP [V left]]]

The files of the children who were included in the study contained a large number of instances of perfective *have*. The following table shows some examples of these instances of perfective *have* that were produced by those children at different ages.

Table (2) Examples of perfective 'have' in the children's transcripts

Age	Child	Example
I've got hamâ€	Julia	(2;0.4)

Child	Age	Amount of files	Language
Laura	1;2.20-3;1.3	154	American English
Nick	1;5.9- 4;2.11	46	American English
Trevor	0;9.19- 3;0.2	195	American English
Ella	1;0.1- 3;1.8	21	British English
Thomas	1;0.0- 3;5.0	239	British English
Lara	2;0.12- 3;0.3	91	British English
	1;9.13- 3;0.0		

The table shows that eight children were included in the study. Five of those children were Americans learning American English as their first language and three of them were British learning British English as their first language. The children were intentionally chosen to represent both American and British English so the results of the study can be generalized to both varieties of the language.

The table shows that the children whose transcript files were analyzed in this study were considerably young. The table also shows very clearly that those children's ages varied from one child to another. Age is a very important factor for the analysis of the data. Specifying children's ages at the first time of producing the relevant language constructions can support the poverty-of-the-stimulus argument. This argument is the corner stone that will either support or refute the hypothesis of the study. If it turns out that the children produced the target constructions correctly at a very young age, this will support their lack of experience with those constructions which will, in turn, support the poverty-of-the-stimulus argument.

2.3 Materials

The data of this study were obtained from longitudinal transcripts from the database of CHILDES (Child Language Data Exchange System (MacWhinney, 2000)). CHILDES is an online website that provides real and spontaneous language data produced by children learning different languages as their first language. CHILDES provides the study with recordings of natural conversations between children and adults. CHILDES prevents the problems that might develop from applying certain types of tests to elicit children's language production, such as performance factors and other external effects that might distract children's language production. Therefore, this study was completely dependent on CHILDES transcripts.

Eight transcripts for eight children were selected since they contain a large number of files that would enrich the study with the sufficient data. CHILDES was more than enough in providing the study with the needed data to achieve the aim of investigation. Other types of tasks and experiments were unnecessary to approach the goal of investigation.

2.4 Subjects

This study included eight English-speaking children between the ages of 0;6.11 and 4;0.11 years old. Five of the children were learning American English as their L1, and the other three children were learning British English as their L1. Cameron, Julia, Laura, Nick and Trevor belong to the American group; whereas Ella, Thomas and Lara belong to the British one. Table (1) below provides demographic information about the informants of the study: their names, their ages, their varieties of English (American or British), and the number of their files in CHILDES.

Table (1) Demographic information about the subjects of the study

Child	Age	Amount of files	Language
Cameron	0;6.11-	51	American English
Julia	2;10.12	377	American English

the knowledge of the constraints on have-cliticisation in spite of the deficient input (i.e. the absence of both positive and negative evidence from the environment) (step B). This leads to establish that the constraints on have-cliticisation are unlearnable aspects of grammar (step C). Finally, it can safely be concluded that the constraints on have-cliticisation are built-in knowledge and that they are innately specified in the minds of the children (step D).

Several previous studies have investigated the theoretical conditions on have-cliticisation (see, for example, Kweon, 2000; Radford, 1997, 2009). However, few studies have examined the actual performance of either child or adult native speakers on have-cliticisation. An exception is the study of Alsarayreh and Alaqarbeh (2016) that experimentally investigates the performance of both adult native speakers and L2 learners on have-cliticisation. The study shows that both adult native speakers and adult L2 learners are aware of the constraints on have-cliticisation.

The purpose of the current study is to investigate knowledge of the constraints on have-cliticisation in child English. The study will examine the production of have-cliticisation in the language of eight English-speaking children between the ages of 0;6.11 and 4;0.11 years old. Five of the children were learning American English as their L1, and the other three children were learning British English as their L1.

2. Research design

2.1. Research questions

The study investigated the following question:

I. Do English-speaking children know the TP Condition?

Therefore, the study made the following testable hypothesis: English-speaking children will reject sentences that violate the adjacency condition on have-cliticisation. Confirming this hypothesis would suggest that the TP Condition is operative in child English.

acquired from either positive or negative evidence in the environment. Step (C) maintains that since this aspect of grammar is not derived from either positive or negative evidence in the environment, then it can be considered as an unlearnable aspect of grammar. This leads to assume that such an unlearnable aspect is present in the mind of the language speaker. Step (D) asserts that this aspect of syntax is built-in knowledge, and that it is part of UG.

A close look at have-cliticisation shows that it meets Cook's (2003) requirements for the PoS argument. If English children produce have-cliticisation correctly, then it can be concluded that they know this aspect of their native language (step A). It is also logical to assume that the constraints on have-cliticisation are underdetermined by the input. The complexity of the constraints on have-cliticisation pertains to two conditions that Radford (2009) assumes to regulate the correct production of have-cliticisation. The first one is the c-command condition, which states that have can encliticise onto the host if this host c-commands have. This condition is about an abstract syntactic relationship between constituents known as c-command relationship. In fact, it is not easy even for adults who are not familiar with the field of syntax to guess what this term denotes. Therefore, we cannot expect that a young child induces this condition based on impoverished input. Even if this condition is explicitly introduced to children, it is not easy for children to grasp.

The second condition is the adjacency condition. This condition states that have can encliticise onto the host if this host is immediately adjacent to it. On the surface, this condition seems very simple and straightforward. However, the violation of this condition is not always explicit. Sometimes, the violation occurs because of the intrusion of a null argument between have and its host. This leads to conclude that it is very difficult for any adult other than linguists to guess how such condition is violated. Therefore, the task of recognizing the violation of the adjacency condition will be even more and more complicated for children. It is also impossible to teach young children such complex knowledge. Therefore, children are assumed to come up with

1.2 Have-cliticisation and language learnability:

Proponents of UG as a theory of language acquisition have always linked the theory to the poverty-of-stimulus (PoS) argument as a testing ground: “How do we come to have such rich and specific knowledge, or such intricate systems of belief and understanding, when the evidence available to us is so meagre?” (Chomsky, 1987: 33). PoS maintains that children know complex aspects of grammar about their L1 when they are exposed to inadequate input. The environment where children learn their L1 underspecifies the subtle system of knowledge that children actually have. PoS emphasizes that children do not induce knowledge of their L1 from the input only; such knowledge comes from the children's minds. Children can correctly produce complex aspects of grammar without any kind of previous experience, explicit teaching or sufficient input which indicates that such knowledge is innately specified.

Cook (2003) asserts that the consequences of the PoS argument can be tested in any natural language. If a child knows an unlearnable aspect of L1, then this aspect must be innately specified in the mind of that child. In order to investigate whether any aspect of grammar is part of UG, this aspect must fit the PoS argument. Cook (2003: 202) proposes four requirements (i.e. steps) for any aspect of syntax to fit the PoS argument:

- A. demonstrating that a native speaker knows this aspect of syntax;
- B. showing that this aspect of syntax was not learnable from the language evidence typically available to all children;
- C. arguing that this aspect of syntax is not acquired from outside the mind, say by correction or explanation by the child's parents;
- D. concluding that this aspect of syntax is therefore built-in to the child's mind.

Step (A) requires that a native speaker must know a syntactic phenomenon which is related to the 'core' grammar of a language. Step (B) requires that this aspect of syntax could not have been

b. [_{CP} [_C Should] [_{TP} they [_T should] [_{AUXP} [_{AUX} have] [_{VP} [_V called] the police?]]]]

(10) a. *I can't let you've my passport.

b. I cannot let [_{TP} you [_T \emptyset] [_{VP} [_V have] my passport]]

In all of the constructions presented above, an empty tense category is assumed to intervene between have and its host blocking have-cliticisation. In (6), have occupies the head Auxiliary (AUX) position of an Auxiliary Phrase (AUXP) complement of an abstract finite T constituent containing a null variant of could that intervenes between have and the pronoun she. In (7), have is a main verb that occupies the head V position of a VP complement of an abstract finite T constituent containing a null variant of should that intervenes between have and the pronoun he. In (8), have is a main verb that occupies the head V position of a VP complement of an abstract finite T constituent that intervenes between have and the pronoun we. In (9), should has moved from the head T position of TP to the head C position of CP leaving behind a silent full copy of itself in its original position intervening between have and the pronoun he. In (10), have is a main verb complement of an abstract nonfinite T constituent containing a null variant of to that intervenes between have and the pronoun you.

Radford's generative account of have-cliticisation presented in this paper shows that in all of the constructions discussed above have-cliticisation is blocked due to an intervening empty category that occupies the head T position of TP. The source of this blocking empty category is UG, namely the TP Condition. Therefore, evidence for the awareness of language learners of the blocking effect of this empty category on have-cliticisation can be taken as evidence for the operation of UG in those learners. The aim of this paper is to test knowledge of this blocking empty tense category in child English. In particular, the paper aims to see whether children learning English as a first language exhibit awareness of the blocking effect of this empty tense category on have-cliticisation, and whether they are sensitive to the principles of UG.

intervening between causative have and its host; hence, the ungrammaticality of have-cliticisation in such constructions.

Radford (2009: 112) argues that the empty tense category in constructions like (2) above follows from a principle of Universal Grammar (UG) which requires that “all finite and infinitival clauses contain a TP, and that T is overt in clauses containing a finite auxiliary or infinitival to, but is null elsewhere”. We shall refer to this principle as the TP Condition throughout:

(10) The TP Condition:

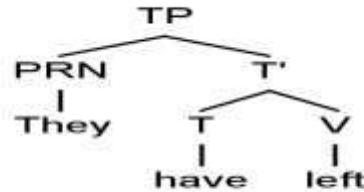
All finite and infinitival clauses contain a TP, and that T is overt in clauses containing a finite auxiliary or infinitival to, but is null elsewhere.

In addition to finite clauses with perfective have and auxiliariless finite clauses with causative have discussed above, the generative analysis presented here can account for the (un)grammaticality of have-cliticisation in a number of apparently unrelated phenomena. These include auxiliariless elliptical constructions (6), auxiliariless subjunctive clauses (7), auxiliariless indicative clauses (8), movement constructions such as polar questions (9), and bare infinitive clauses (10). (Here and throughout the rest of the paper, labeled bracketing is used to demonstrate those parts of the structure most significant to this study).

- (6) a. *He could have helped her, or she've helped him.
b. He could have helped her, or [TP She [T ~~could~~] [AUXP [AUX have] [VP [V helped] him]]]
- (7) a. *She requested that he've a second chance.
b. She requested that [TP he [T ~~should~~] [VP [V have] another chance]]
- (8) a. *We've fun.
b. [TP We [T Af_{3PIPr}] [VP [V have] fun]]
- (9) a. *Should they've called the police?

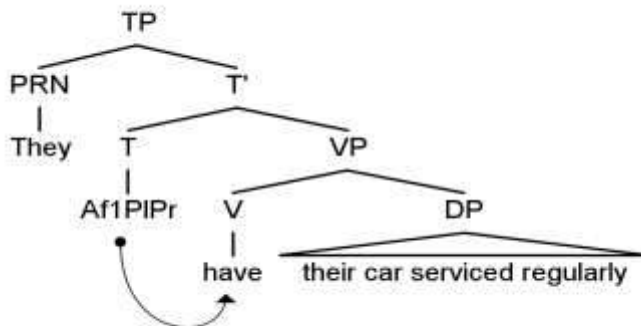
the host is immediately adjacent to have as shown in the following structure:

(4)



The causative have construction in (2), on the other hand, disallows have-cliticisation as it violates the adjacency condition on have-cliticisation. In this construction, have is assumed to occupy the head V position of VP. More importantly, an abstract tense affix is assumed to occupy the head T position of TP that lowers onto the head V of VP by an Affix Hopping operation in the PF component of grammar as shown in the following structure (where Af is an abstract tense affix and the arrow marks the operation of Affix Hopping):

(5)



This structure shows that the adjacency condition on have-cliticisation is violated due to the presence of an empty tense category

1. Introduction

1.1 Constraints on have-cliticisation

Radford (2009) provides a generative account for the production of have-cliticisation in English. He argues that have-cliticisation does not happen invariably. For example, while have-cliticisation is acceptable in (1), it is unacceptable in (2).

- (1) They've left
- (2) *They've their car serviced regularly

In spite of the fact that have is preceded by the same host in both the perfective have construction in (1) and the causative have construction in (2), have-cliticisation is licensed in (1) but not in (2).

Building on Chomsky's (1993, 1995, 1998, 2008) Minimalist Program, Radford (2009: 99) proposes the following condition on have-cliticisation:

- (3) Have-cliticisation:

Have can encliticise onto a word W ending in a vowel or diphthong provided that

- (i) W c-commands have and
- (ii) W is immediately adjacent to have

Accordingly, the perfective have construction in (1) above licenses have-cliticisation because the conditions on have-cliticisation are met: the host they ends with the vowel /e/, the host c-commands have, and

ظاهرة اختزال الفعل (have) في لغة الأطفال من وجهة نظر نظرية القواعد العالمية

عاطف الصرايرة

ديما الطراونة

ملخص

يفترض بعض اللغويين بأن ظاهرة اختزال الفعل المساعد (have) وذلك بإصاقه بالكلمة التي تسبقه يعتمد على مقيدات مصدرها القواعد العالمية للغة. على وجه الخصوص، يكون اختزال الفعل (have) غير جائز عندما يحيل بينه وبين الكلمة المضيفة له مكون زمني غير منطوق مصدره القواعد العالمية للغة. تبحث الدراسة في مدى معرفة الأطفال الذين يتعلمون اللغة الإنجليزية كلغة أم بهذه المقيدات. اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على الملفات الصوتية الطولية مصدرها الموقع الشهير (CHILDES) لثمانية أطفال يتعلمون اللهجة الإنجليزية الأمريكية واللهجة الإنجليزية البريطانية كلغة أم. دلت نتائج الدراسة على أن جميع استخدامات الفعل المساعد (have) الواردة في بيانات الأطفال التي تم دراستها تتسق مع فرضية أن إمكانية اختزال هذا الفعل من عدمها تعتمد على فيما إذا كان هناك مكون زمني منطوق أو غير منطوق يفصل بين الفعل (have) والكلمة المضيفة، وذلك بدوره يدل على هذا الاستخدام يقوده ويدل عليه القواعد العالمية في تعلم اللغة.

Have-Cliticisation in Child English: A Generative Account

Deema Altarawneh

Atef. Alsarayreh*

Abstract

The cliticisation of have onto a preceding word has been argued to be constrained by principles of Universal Grammar. In particular, have-cliticisation appears to be blocked when an empty T constituent that follows from Universal Grammar intervenes between have and its host provided that the host c-commands have and that the host ends with a vowel or diphthong. The study investigates knowledge of these constraints in child English. In particular, the study aims to see whether children learning English as a first language exhibit awareness of the generative constraints on have-cliticisation. The longitudinal transcripts from CHILDES of eight American and British children were used for data collection. An analysis of the occurrences of have-cliticisation in those transcripts shows that English-speaking children are sensitive to the generative constraints on have-cliticisation suggesting that their production of have-cliticisation is constrained by Universal Grammar.

Keywords: Have-cliticisation, Child English, Universal Grammar, Preference.

* قسم اللغة الإنجليزية، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن.

تاريخ قبول البحث: 2020/6/2 م .

تاريخ تقديم البحث: 2019/9/14 م .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2021 م .

Contents

*	The Reality of Electronic Services in Jordanian Banks: A Comparative Study between Islamic Banks and Conventional Banks Maysa'a Munir Milhem	13-48
*	Innovative Method Based on Computerized Curriculum in the Teaching of Physical Exercise for the Students of Faculty of Physical Education at the University of Bahrain Samar Amin Al-shamayleh	49-72
*	Globalization and its Relation to Emerging Crimes in Jordan Haya Hussein Al Tarawneh	73-128
*	The Political and Security Impact of the Information and Communications Revolution: A case Study of Jordan Manal Mahmoud Al-Hamoury	129-158
*	The Effect of Entrepreneurial Orientation in Achieving Knowledge Management in Jordanian Commercial Banks Sami Shukri Jabra Zarafili, Samer AbdulMajid Al-Bashabsheh	159-210
*	The Impact of Strategic Planning on Strategic Success in the Presence of Organizational Factors as an Intermediate Variable in Public Universities in Northern Jordanian Universities Gharam Ali Abdu-Elazeez, Khaled Al-Zou'i	211-264
*	Conditions and Problems for Execution at the Execution Department under Jordanian Law Osaid Hasan Al-Donaibat, Basel Moahmoud Al-Nawaiseh	265-290
*	ar-Rifq (Gentleness) and its Relationship to and impact on Religious-Belief Haya Ibrahim Al-Dhubib	291-320
*	Have-Cliticisation in Child English: A Generative Account Deema Altarawneh, Atef A. Alsarayreh	13-44
*	Against An Auxiliary-based Categorization of Modals in Jordanian Arabic Mohammed Ali Malahmeh	45-80

Mu'tah Lil-Buḥ ūth wad-Dirāsāt
A Refereed and Indexed Journal Published by
The Deanship of Scientific Research
Mu'tah University, Jordan

Subscription Form

I would like to subscribe to this Journal (Please, select):

- Humanities and Social Sciences Series.**
 Natural and Applied Sciences Series.

For each volume; effective:

Name of Subscriber:

Address:

Method of Payment:

Cheque Banknote Mail Money Order

No.:

Date:

Signature:

Date:

Annual Subscription Rate (JD):

The value of the annual subscription for each series (J.D. or Equivalent):

Inside Jordan

- Individuals J.D (9) Establishments J.D (11)

Outside Jordan \$ 30

Postal Fees Added

Editor-in-Chief

Prof Dr. Osama Mohawesh
Mu'tah Lil-Buhuth wad-Dirasat
Deanship of Scientific Research
P.O. Box (19)
Mu'tah University, Mu'tah (61710),
Karak, Jordan.

Tel: . +962-3-2372380 Ext. 6117

Fax. +962-3-2370706

Email: Darmutah@mutah.edu.jo

<https://www.mutah.edu.jo/dar>

7. Hazards of Material, Human, or Animal Data: If the research involves the use of chemicals, procedures, or equipment that may have any unusual risks, the authors must clearly identify them in their work. In addition, if it involves the use or experimentation of humans or animals, the authors must ensure that all actions have been carried out in accordance with the relevant laws and regulations and that the authors have obtained prior approval of these contributions. Moreover, the privacy rights of human must also be considered.
8. Cooperation: Authors must fully cooperate and respond promptly to the requests of the Editorial Board for clarifications, corrections, proof of ethical approvals, patient approvals, and copyright permissions.
9. Fundamental Errors in Submitted or Published Work: If authors find significant errors or inaccuracies in their submitted or published manuscripts, they must immediately notify the Editorial Board to take the action of correcting or withdrawing their work.

Editorial Correspondence

Editor-in-Chief

Prof Dr. Osama Mohawesh
Mu'tah Lil-Buhuth wad-Dirasat
Deanship of Scientific Research
Mu'tah University, Mu'tah (61710),
Karak, Jordan.
Tel: . +962-3-2372380 Ext. 6117
Fax. +962-3-2370706
Email: Darmutah@mutah.edu.jo
<https://www.mutah.edu.jo/dar>

9. Even if the reviewers approve the required corrections, the author(s) must abide by completing the essential technical specifications to be eligible to obtain the letter of acceptance.
10. The accepted manuscripts in the Journal are arranged for publication in accordance with the policy of the Journal.
11. What is published in the journal reflects the point of view of the author(s) and does not necessarily represent the views of Muthah University or the Editorial Board.

4. Publication Ethics

First: Duties of the Editorial Board

1. Justice and independence: the Editorial Board evaluates the manuscripts submitted for publication on the basis of importance, originality, validity, clarity and relevance of the journal, regardless of the gender of the authors, their nationality or religious belief, so that they have full authority over the entire editorial content and timing of publication.
2. Confidentiality: the Editorial Board and editorial staff are responsible for the confidentiality of any information about the submitted manuscripts and not to disclose this information to anyone other than the author, reviewers, and publishers, as appropriate.
3. Disclosure and Conflicts of Interest: the Editorial Board and editorial staff are responsible for the non-use of unpublished information contained in the research submitted for publication without the written consent of the authors. The Editorial Board themselves avoid considering research with which they have conflict of interest, such as competitive, cooperative, or other relationships with any of the authors.
4. Publishing Decisions: the Editorial Board shall ensure that all manuscripts submitted for publication are subject to reviewing by at least two reviewers who are experts in the field of manuscript. The Board is responsible for determining which of the research papers will be published, after verifying their relevance to researchers and readers, and the comments of the reviewers.

Second: Duties of the Reviewers

1. Contributing to the decisions of the Editorial Board.
2. Punctuality: Any reviewer who is unable to review the submitted manuscript for any reason should immediately notify the Editorial Board, so that other reviewers can be contacted.
3. Confidentiality: Any manuscript received by the Journal for reviewing and publishing is confidential; it should not appear or be discussed with others unless authorized by the Editorial Board. This also applies to the invited reviewers who have rejected the invitation for reviewing.
4. Objectivity: The reviewing process of the submitted manuscript should be objective and the reviewer comments should be clearly formulated with the supporting arguments so that the authors can use them to improve the quality of their manuscript away from the personal criticism of the author(s).
5. Disclosure and Conflict of Interests: Any invited reviewer must immediately notify the Editorial Board that he/she has a conflict of interest resulting from competitive, cooperative or other relations with any of the authors so that other reviewers may be contacted.
6. The confidentiality of information or ideas that are not published and have been disclosed in the manuscript submitted for reviewing should not be used without a written permission from the author(s). This applies also to the invited reviewers who refuse the reviewing invitation.

Third: Duties of the Authors

1. Manuscript preparation: Authors should abide by publishing rules, technical specifications, publication procedures, and publication ethics available at the Journal website.
2. Plagiarism: Authors must not in any case steal the rights of other authors in any manner, as doing so is considered plagiarism, which entails burdening the legal and ethical responsibilities.
3. Originality: Authors must ensure that their work is original and relevant work of other authors is documented and referenced. Absence of documentation is unethical and represents plagiarism which takes many forms, as mentioned at <https://www.elsevier.com/editors/perk/plagiarism-complaints>
4. The author(s) should not send or publish the manuscript to different journals simultaneously. Also, authors should not submit a manuscript that has already been published in another journal, because submitting the manuscript simultaneously to more than one journal is unethical and unacceptable.
5. Authorship of the Manuscript: Only persons who meet the following authorship criteria should be listed as one of the authors of a manuscript as they should be responsible for the manuscript content: 1) present significant contributions to the design, implementation, data acquisition, analysis or interpretation of the study; 2) critically contribute to the manuscript writing and revision or 3) have seen and approved the final version of the manuscript and agreed to submit it for publication.
6. Disclosure and Conflict of Interest: Authors must report any conflict of interest that can have an impact on the manuscript and its reviewing process. Examples of potential conflicts of interest to be disclosed such as personal or professional relationships, affiliations, and knowledge of the subject or material discussed in the manuscript.

1. Publishing Rules

In accordance with the Strategic Plan of Mutah University and its vision to meet the international standards of world university rankings and classifications, and following the Strategic Plan and the Vision of the Deanship of Scientific Research, which states "Towards a Deanship of Scientific Research, which promotes the classification of the university locally, regionally and globally," and its Mission of "Creating an environment capable of producing scientific research that contributes to enhancing the role of the university in research and innovation locally, regionally and globally." The Deanship of Scientific Research has decided to develop the journal of Mu'tah Lil-Buhuth wad-Dirasat to be indexed and included in international databases such as Scopus, ISI and PubMed, and to improve its Impact Factor (IF) so as to internationalize its research product.

Subsequently, when submitting a manuscript for publication in the Journal, the followings shall be considered:

1. Adopting the American Psychological Association (APA) Style, for more information visit <https://www.apa.org> or <https://ejournal.mutah.edu.jo/>
2. All Arabic references should be written in English in the body of the article and in the bibliography.
3. Translation of all Arabic references into English, keeping the original Arabic list available for peer reviewing and technical checking.
4. If the Arabic reference has a popular English translation, it must be adopted, otherwise a reference that does not have an English translation (such as *فقه السنة*) it should be transliterated, i.e., writing the reference as is in English (Fiqih Alsunah).
5. Rearrange all references (which have supposedly become in English) in an alphabetical order, in accordance with APA Style.
6. The technical specifications for manuscript editing (available at the journal website) should be strictly followed, as submitted articles are subject to accurate technical review. If the required technical specifications are not followed, the submitted manuscript will be returned.
7. All required documents and forms should be submitted online at <https://ejournal.mutah.edu.jo/>, as shown in the table below.
8. Violating any of the above mentioned requirements will lead to rejecting the submitted manuscript.

Num	File Name
1.	Cover Letter
2.	Title Page
3.	Abstract
4.	Research Document
5.	References
6.	Pledge

2. Technical Specifications

The technical specifications for manuscript editing (available at the journal website <https://ejournal.mutah.edu.jo/>) should be strictly followed, as submitted articles are subject to accurate technical review. If the required technical specifications are not followed, the submitted manuscript will be returned.

3. Publication Procedures

1. The author(s) submit the research manuscript to the Deanship of Scientific Research at Mutah University at the Journal's website <https://ejournal.mutah.edu.jo/>
2. The author(s) signs a publication pledge in an official form available at the Journal's website.
3. The manuscript is registered in the Journal special records.
4. The submitted manuscript is technically checked and initially reviewed by the Editorial Board to determine its eligibility for peer review. The board is entitled to assign peer reviewers or to reject the manuscript without giving reasons.
5. If initially accepted by the Editorial Board, the manuscript will be sent to two reviewers, who should reply within a maximum period of one month. In case of failure to reply within the specified time, the manuscript shall be sent to another reviewer. Once receiving the reports of the reviewers, the Editorial Board decide the following:
 - a. The manuscript will be accepted for publication if receiving positive reports from the two reviewers, and after the author(s) make(s) the required corrections, if any.
 - b. If negative reports are received from both reviewers, the manuscript is rejected.
 - c. If a negative report is received from one reviewer, and a positive one from the other, the manuscript will be sent to a third reviewer to decide its validity for publication.
6. The manuscript should not be reviewed by a peer who works at the same institution.
7. The author must make the suggested corrections of the reviewers within a maximum period of two weeks. Failing to meet this requirement will stop the procedure of publishing the manuscript.
8. If the reviewer rejects the required corrections, the author will be given a period of two weeks to make the necessary corrections, otherwise, the paper will be rejected.

The Journal of Mu'tah Lil-Buḥ ūth wad-Dirāsāt; Humanities and Social Sciences Series, is a scholarly, peer reviewed, and an indexed scientific journal. It has been published regularly by the Deanship of Scientific Research since 1986 in one volume each year since its establishment. The volume contains (6) issues; each issue consists of (10) articles. It is supervised by a local Editorial Board and an International Advisory Board that have specialized academicians in different fields of Humanities and Social Sciences. It has an International Standard Serial Number (ISSN 1021-6804).

The Journal publishes original articles that contribute to promoting knowledge in all disciplines of Humanities and Social Sciences. All submitted manuscripts are subject to strict criteria that include technical editing and peer reviewing by two reviewers to assure research originality and validity.

The Journal has enjoyed a leading reputation locally and regionally over the past three decades. It has become an accredited Journal for the purpose of promotion of researchers in all public and private universities, in Jordan in particular, and in Arab World in general. This justifies the large number of submitted papers to the Journal from various local and regional universities and institutions.

To ensure the quality of research published in the Journal, it follows strict criteria and procedures that guarantee the quality of the research product. This includes the following:

1. Publishing rules
2. Technical specifications for publication
3. Publishing Procedures
4. Publishing Ethics

Dean of Scientific Research
Editor-in-Chief

Prof Dr. Osama Mohawesh

International Advisory Board

Prof. Adel Tweissi, Minister of Higher Education and Scientific Research, Jordan. (Ex. Minister).

Prof. Arafat Awajan, President of Mutah University, Jordan.

Prof. Nedal Al- Hawamdeh, Mutah University, Jordan.

Prof. Osama Mohawesh, Mutah University, Jordan.

Prof. Yafei Li, University of Wisconsin-Madison, USA.

Prof. Teresa Franklin, Ohio University, USA.

Prof. Enam Al-Wer, University of Essex, England.

Prof. George Grigori, University of Bucharest, Romania.

Prof. Mohammed Mujtaba Khan, Jamia Millia Islamia, New Delhi, India.

Prof. Dr. Rosni Bakar, University of Malaysia Perlis, Malaysia.

Prof. Khaled Dahawy, The American University in Cairo, Egypt.

Prof. Talal Al-Ameen, Prince Mohamad Bin Fahad University, KSA.

Prof. Ahmed Falah Alomosh, University of Sharjah, UAE.

Prof. Moha Ennaji, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Morocco.

Editorial Board

Editor-in-Chief

Prof Dr. Osama Mohawesh

Members

Prof Dr. Abdul-Qader Khattab

Prof Dr. Mahmoud AL.Rwaidi

Prof. Dr. Basem Hwamdeh

Prof. Dr. Hamad Azzam

Prof. Dr. Abdussalam Abu-Tapanjeh

Journal Secretary

Mrs. Razan Mubaydeen

Director of Scientific Journal Department

Dr. Khalid Ahmad Al-Sarairah

Director of Publications

Mrs. Seham Al-Tarawneh

Technical Editing

Dr. Mahmoud N. Qazaq

Typing & Layout Specialist

Orouba Sarairah

Deposit Number at the Directorate of Libraries and
National Documents
(1986/5/201)

License Number at the Department of
Print and Publications
(3353/15/6)
22/10/2003



Contents:





Volume (36)

Number (3) 2021

ISSN 1021 - 6804

MU'TAH

Lil-Buḥūth wad-Dirāsāt

A Refereed and Indexed Journal

Humanities and Social Sciences Series

Published by Mu'tah University



Volume (36)

Number (3) 2021

ISSN 1021 - 6804

MU'TAH

Lil-Buḥūth wad-Dirāsāt

A Refereed and Indexed Journal

سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

Published by Mu'tah University